حُروبٌ كلاميّة

الإعلام والسياسة في العالم العربي

مأمون فندي

دار الساقي

مأمون فندي

حروب كلاميّة

الإعلام والسياسة في العالم العربي

ترجمة

تانيا ناجية



(Un) Civil War of Words
Media and Politics in The Arab World
Mamoun Fandy
Praeger Security International
Westport, Connectient . London

الطبعة العربية

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

ISBN 978-1-85516-022-4

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

الإهداء

إلى ذكرى والدتي ضيفيّة ياسين وعمّتي نعمة محمود،
رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنّاته.

المحتويات

مقدّمة

سياسات الإعلام العربي

منذ أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ الشهيرة، والمهتمّون بـ«القاعدة» وأُسامة بن لادن يظنّون أن قناة «الجزيرة» هي المصدر الوحيد لمعرفة أخبار «القاعدة» وبن لادن، لذا تحوّلت أنظارهم إليها. وعندما زرت طوكيو في صيف العام ٢٠٠٥، سألني البعض: «هل أُدرجت طوكيو على قائمة أهداف بن لادن بعد مدريد ولندن؟ وماذا قالت قناة «الجزيرة» في هذا الشأن؟». فبالنسبة إلى هؤلاء، كانت قناة «الجزيرة» والعالم العربي وبن لادن كياناً واحداً لا يتجزّأ. أما بالنسبة إلى كبار المسؤولين الغربيين فقناة «الجزيرة» أصبحت وسيلة لكسب تأييد المسلمين قلباً وعقلاً. وفي هذا السياق، قصدت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس ـ كجزء من جولاتها الإعلامية صبيحة أيام الآحاد ـ مكاتب قناة الجزيرة لتطل في مقابلة عبر شاشتها، معتقدة أن مجرّد ظهورها على هذه القناة سيساعد في شرح سياسات الولايات المتحدة وبالتالي يحسّن صورتها في عيون العرب.

الواقع أن الحكومات، كما العامة من الناس، في واشنطن ولندن وسائر أنحاء العالم، أصبحت ترى في قناة «الجزيرة» مرادفاً للإعلام العربي الأوسع نطاقاً. وهناك مجموعة أسباب أدّت إلى هذا الخلط، أولها أن قناة «الجزيرة» بدت وكأن لها الحق الحصري في إذاعة أشرطة بن لادن التي يهدّد فيها بشنّ هجمات على أهداف غربية مختلفة. وبفعل هذا الواقع، شهد الغرب جدالاً موضوعه قناة «الجزيرة» التي انقسمت حولها الآراء إلى معسكرين متقابلين. وكان هذا الجدال يتمحور تحديداً حول السؤال التالي: هل قناة

«الجزيرة» مرجع مستقل يحقق سبقاً صحافياً في قصة بن لادن ويتفوّق في ما يتعلّق بها على الإعلام الغربي، أم أنها الجهاز الإعلامي لتنظيم «القاعدة»؟

وفيما عزّز كلّ من المعسكرين موقفه، أصبح الجدال حول الإعلام العربي جدلاً إيديولوجياً أكثر منه جدلاً علمياً حول ماهية الإعلام ودوره. والهدف من هذا الكتاب هو تصويب هذا الجدل نظرياً ومعلوماتياً وتوجيهه وجهة علمية لا أن يكون مجرّد دعاية فجّة للإعلام العربي أو ضده ولا بدّ، ابتداءً، من دراسة معمّقة لحالة «الجزيرة» من حيث البرامج التي تقدّمها وطريقة عرضها للأخبار وعلاقتها بالحكومة المالكة لها لكي يتسنّى لنا أن نقوّم أداءها تقويماً علمياً. ومن المهم أيضاً أن يعرف دارس الإعلام أن قناة «الجزيرة» هي مجرّد لاعب واحد من ضمن سبعمئة محطة تلفزيونية أخرى تتنافس على كسب المشاهد العربي. فما هي طبيعة هذه الوسائل الإعلامية؟ ومن هي الجهات التي تقف وراءها؟ وما الذي يميّز برامجها؟ هذه أسئلة مهمة وجديرة بالمناقشة.

تتمثل الخطوة الأولى في هذا السياق بالبحث في كيفية ارتباط عدد من المنافذ الإعلامية المختلفة بحكومات المنطقة وصراعاتها السياسية الداخلية والخارجية. فكيف ترتبط رسالة «القاعدة» بجداول أعمال مختلف الحكومات والتنظيمات الدينية أو الإيديولوجية المتنافسة في المنطقة، أو تتقاطع معها؟ الواقع أنه من المستحيل أن يجيب أحد عن هذه الأسئلة إذا ما كان يجهل تاريخ الإعلام العربي والأنماط المتكشفة لجهة ملكية وسائل الإعلام وسياق الصراعات بين الدول العربية المختلفة، وأيضاً بين كل دولة عربية والجهات المعارضة لها، سواء أتمثلت هذه المعارضة بالإخوان المسلمين في مصر أو «حزب الله» في لبنان أو حركة «حماس» في الأراضي المحتلة.

جدير بالذكر أن الاعتماد على النظريات الغربية المعاصرة حول الإعلام ليس كافياً لدى بناء إطار لفهم قناة «الجزيرة» أو «العربية» أو حتى «المنار»، هذه القنوات التي تشكل ثلاثة كيانات مستقلة ومتميّزة بعضها عن بعض في عالم وسائل الإعلام العربية الإخبارية. فعلى سبيل المثال، تقدّم النماذج الثلاثة التي يعرض لها هالين Hallin ومانسيني Mancini

في كتابه «مقارنة الأنظمة الإعلامية»[1] (Comparing Media Systems)، نموذجاً إعلامياً تجارياً مسيطراً في أميركا الشمالية وبريطانيا، ونموذجاً تشاركياً سائداً في أوروبا الجنوبية، حيث الإعلام مزيج يجمع بين الوسائل الإعلامية التجارية وتلك المرتبطة بمجموعات اجتماعية وسياسية مختلفة، ونموذجاً ثالثاً هو السائد في أوروبا الجنوبية والمتجسد في إسبانيا وإيطاليا حيث للأحزاب السياسية والدولة دور نافذ. لكن قنوات «الجزيرة» و«العربية» و«المنار» لا تندرج حقيقة في أي من هذه الفئات. ويُعزى السبب في ذلك إلى واقع أن دولة قطر التي اتخذت منها قناة «الجزيرة» مركزاً لها ليست الولايات المتحدة، ولا فرنسا، ولا تشبه إسبانيا أو إيطاليا.

فضلاً عن ذلك، لا يمكننا اختزال الإعلام العربي إلى قناة «الجزيرة»، ولا سيّما أن الجهات المشغّلة لوسائل الإعلام الإخبارية العربية تتمثل بدول أو وكلاء عن دول أو مجموعات إيديولوجية دينية أو إثنية. فعلى سبيل المثال، تعود ملكية قناة «العربية»، التي تُعتبر المنافس الرئيس لـ«الجزيرة» في مجال الأخبار في المنطقة، إلى وكيل عن الدولة السعودية، في حين أن قناة «المنار» الإخبارية يملكها ويديرها «حزب الله». ومع أن فهم هذه المسائل كلها قد يسمح للمرء بتبيان بعض من خصائص الإعلام العربي، إلا أنه لا يكفي لبلورة نظرية أو نموذج عن الإعلام العربي. وما أحاول فعله في هذا الكتاب هو اقتراح منهجية جديدة للتفكير في دراسة الإعلام في العالم العربي، منهجية تهدف إلى تحرير الجدال حول وسائل الإعلام العربية من هاجس العلاقات الرأسية «الشرق مقابل الغرب» ونقله إلى حوار داخل الشرق نفسه. وذلك أن التركيز على «الشرق مقابل الغرب» يجعلنا نركز الاهتمام على قناة «الجزيرة»، أما التركيز على «الشرق ضد الشرق» فيدفعنا إلى دراسة قناة «العربية» كصوت سعودي ضد «الجزيرة» ـ صوت قطر.

والأمر الأساسي هنا هو أن الإعلام العربي محكوم بهذه العلاقات الأفقية بين الدول

---

(١) دانيال سي هالين Daniel C. Hallin وباولو مانسيني Paolo Mancini، مقارنة الأنظمة الإعلامية: ثلاثة نماذج عن الوسائل الإعلامية والسياسة *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics* (لندن: منشورات جامعة كامبريدج، ٢٠٠٤).

العربية ذاتها أكثر من كونه محكوماً بكراهية الغرب كما يتصوّر البعض. وما إن نتمعن في علاقات القوى في المنطقة، بغضّ النظر عن كونها ملائمة أو غير ملائمة للغرب، حتى نكتشف أن المحرّكات الأساسية للإعلام العربي هي محرّكات محلّية في المقام الأول (قطر ضد السعودية أو لبنان ضد سوريا أو الموارنة ضد الشيعة... الخ). إن بلورة هذه النظرية البديلة تجعل أي نقاش حول الإعلام العربي أكثر ثراء وأقدر على تغذية التنظير العام حول «الإعلام العالمي».

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الحالات التي أعرض لها تساعد على نقد أو صقل أو مراجعة الطريقة التي نعتمدها لجهة التنظير حول علاقة الغرب بالعالم العربي. كما أن التحوّل من التركيز على الشرق في مقابل الغرب إلى التركيز على المحور الإقليمي يشكّل خطوة أولى على طريق فهم محرّكات الإعلام العربي والإعلام العالمي عموماً، وإذا ما نجح الكتاب في تقديم أُسس تساعدنا على فهم هذه المحرّكات الدفينة يكون قد أسهم في الجدال النظري الهادف إلى تحرير دراسات الإعلام من طابعها الغربي المسيطر الآن[٢].

في اعتقادي أن التركيز على دراسة الفضائيات الإخبارية العربية، مثل قناتي «الجزيرة» و«العربية»، ومحاولة مقارنتها بشبكات التلفزة الغربية مثل شبكة «السي إن إن» CNN أو «فوكس نيوز» Fox News، هو تضليل لأي باحث يحاول فهم المحرّكات السياسية للإعلام العربي. إذ لا يمكن فهم قناتي «الجزيرة» و«العربية» خارج إطار الخلافات السياسية بين قطر والسعودية وبين كل من قطر والسعودية والبلدان العربية الأخرى (راجع الفصل الثاني). ولكي نفهم هذه المسألة، لا بدّ لنا أن نسترجع التاريخ لنرى كيف كان لإذاعة «صوت العرب» التي أطلقها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في ستينيات القرن العشرين دور في تشكيل الصراع السعودي المصري، وكيف أن قناة

(٢) قلة من الدراسات الإعلامية حاولت تحرير الجدال من الطابع الغربي. للاطلاع على نقد جيّد عن هيمنة النموذج الغربي على الدراسات الإعلامية، راجع جايمس كوران James Curran ومايونغ - جين بارك Myung-Jin Park (ناشرون)، تحرير الدراسات الإعلامية من الطابع الغربي *De-Westernizing Media Studies* (نيويورك: روتليدج Routledge، ٢٠٠٠).

«الجزيرة» قد تبنّت نسخة مرئية عن إذاعة «صوت العرب». ولسوف أوضح كيف تعمل المحطة اللبنانية للإرسال «إل بي سي» LBC وقناة تلفزيون «المستقبل» وغيرهما من الوسائل الإعلامية اللبنانية في سياق الصراع الإثني والديني في لبنان بين الموارنة والسنّة، وبين السنّة والشيعة، وبين القوى السياسية الموالية لسوريا وتلك المناهضة لها (راجع الفصل الثالث). فلا يمكننا فهم أمور مثل صورة أميركا أو الغرب على شاشات التلفزة العربية إلا من خلال مسار تحليلي ضمن ثوابت القوى الدينامية الفاعلة في المنطقة. أما تجاهل تاريخ المنطقة والتاريخ الخاص بسياساتها المحلية فمن شأنه أن يحدّ حتماً من أي تحليل موضوعي للإعلام العربي. وأكثر من ذلك، لا يمكننا أن نبدأ باستيعاب البرامج المتلفزة التي يشاهدها المواطنون في العالم العربي أو أسباب اختيارهم لها إلا من خلال فهم هذا السياق الأوسع نطاقاً.

على الرغم من ادّعاء بعض المحطات الفضائية باستقلاليتها، تبقى الدولة هي اللاعب الرئيس في تشكيل الإعلام العربي وليس قوى السوق. إلى تأثير الدولة على إعداد البرامج والتوجه العام لأي محطة إخبارية، تشكل رؤية الدول الأخرى أيضاً عاملاً مهماً. فعلى سبيل المثال، لا تزال دول عربية عدة تنظر إلى قناة «الجزيرة» باعتبارها جهازاً تابعاً لدولة قطر. وعلى ذلك يكون الردّ على أيّ انتقاد من قبل «الجزيرة» ردّاً من دولة على دولة وليس من دولة على وسيلة إعلامية. ففي العام ٢٠٠٢ مثلاً، استدعت المملكة العربيةالسعودية سفيرها في قطر كردّ على كثافة البرامج المناهضة للمملكة التي بثتها قناة «الجزيرة». كذلك استدعت الأردنّ سفيرها في الدوحة في العام نفسه ردّاً على ما اعتبرته إهانات تنال من العائلة الهاشمية الحاكمة أُطلقت عبر شاشة «الجزيرة». وفي السياق نفسه، عمدت القاهرة في العام ١٩٩٧ إلى سحب سفيرها في الدوحة جرّاء التغطية التي تحظى بها الجهات المعارضة للحكم المصري من قبل قناة «الجزيرة». والظاهر أن الدول العربية لا تشكّ في واقع أن الحكومة القطرية هي صاحبة الشأن في قناة «الجزيرة»، وإن كانت هذه الأخيرة تدّعي أنها قناة مستقلة. لذلك، اعتمدت الدول العربية في ردّها على برامج «الجزيرة»

أسلوب الرد من دولة على دولة، وتمثل هذا الرد تحديداً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة. وأكثر من ذلك أن أميركا نفسها ردّت على ما اعتبرته محتوى مناهضاً للولايات المتحدة في برامج «الجزيرة» عبر إطلاقها محطة إخبارية فضائية خاصة بها تمثلت بقناة «الحرة». وفضلاً عن ذلك عبّر المسؤولون الأميركيون عن شكواهم في ما يتعلق بقناة «الجزيرة» في سياق لقاءاتهم مع مسؤولين قطريين؛ فكان الرد مجدداً من دولة على دولة... لكن للقصة بقيّة.

الواقع أن هذه الأحداث كلّها تعكس دوراً للدولة في الإعلام العربي يفوق بأهميته ما يقّر به الكثيرون. فالإعلام العربي يتميّز فعلياً بطابع إقليمي. ولعلّ خير دليل على ذلك مدّة البثّ المخصّصة للعالم الخارجي غير المتكافئة مع المدّة اليسيرة المخصّصة لتغطية الشؤون المحلّية في البلد المضيف. فضلاً عن ذلك، يبدو أن التركيز على المشاهد المحلّي وتغطية الأخبار المحلّية يهدفان إلى التعبئة الصحافية أكثر مما يهدفان إلى التقرير المهني، كما أن طبيعة البرامج التي تبثّها وسائل الإعلام العربية ومحتواها تنزع إلى خدمة مصالح البلد المضيف. فعلى المستوى المحلي، تتمثل وظيفة الإعلام بحشد الدعم لسياسات النظام الحاكم، وفي العديد من الأحيان تحميل القوى الخارجية، ولا سيّما إسرائيل والولايات المتحدة، مسؤولية فشل هذه السياسات. ثمّ إنّ الإعلام يستهدف أيضاً الحكومات الأخرى التي تنتقد نظام الحكم المحلي. ومن الضروري بالتالي أن ننظر عن كثب إلى دور الدول في الإعلام العربي إن كنا نودّ الانتقال من الوصف الساذج إلى التحليل المعمّق.

والحقيقة أن القصة التاريخية للعلاقة بين الإعلام والدولة في العالم العربي تختلف عن مثيلتها في الغرب، كما أنّ طبيعة الدولة العربية مختلفة. ومن ذلك على سبيل المثال أن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الرجل الذي يقف وراء قناة «الجزيرة»، هو أحد الأسرة الحاكمة في قطر وكان وزير دولة قطر للشؤون الخارجية، وهو اليوم رئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن كونه ناشطاً في المجال المصرفي الاستثماري، ويمتلك جمعيته

الخيرية الخاصة. فهل هو جزء من الدولة أم جزء من المجتمع المدني؟ إنه على غرار معظم أفراد العائلات الحاكمة في منطقة الخليج جزء من الدولة والمجتمع المدني في آن. فهو عضو في الدولة عندما يرتدي الملابس الغربية ويحضر المؤتمرات باسم دولة قطر، لكنه يتحوّل إلى فرد في قبيلته عندما يرتدي اللباس التقليدي ويعتمر الغترة والعقال. وما أقصد قوله هنا هو أن الفئات الازدواجية أو المفاهيم التوضيحية، كالدولة والمجتمع، والعام والخاص، التي تسيطر على الجدالات الغربية حول الإعلام والسياسة لا تبدو منطقية في السياق العربي، أو على الأقلّ، لا تتميّز بالقوة التحليلية نفسها. فلا يمكننا الحديث عن الدولة والمجتمع المدني بالطريقة نفسها في ما يتعلق بكل دولة عربية. وعندما نفعل ذلك، ننظر إلى الإعلام العربي عبر العدسة الخاطئة فنختزله إلى «قناة الجزيرة»، أو ننزع إلى التعميم بشأن الإعلام العربي ككل. وعندما نفترض أن الحدّ الفاصل بين الشركات العامة والشركات الخاصة في الغرب يتكرر في نسخة طبق الأصل في العالم العربي، تكون النتيجة تحليلاً أخرق.

وأكثر من ذلك، قد لا تكون وسائل الإعلام الخاصة في العالم العربي مستقلة بالضرورة أو محترفة مهنياً. وإذا ما أمعن المرء النظر في حالة الكويت أو الإمارات العربية المتحدة خمّن بسهولة أن العلاقة بين الاحتراف المهني والاستقلالية والملكية الخاصة تكاد تكون معدومة. والسبب الرئيس في ذلك يُعزى إلى السياق الأوسع نطاقاً الذي تنشط فيه هذه الوسائل الإعلامية. فعلى سبيل المثال، تعود الملكية الخاصة لجريدة «القبس» إلى أربع عائلات كويتية ناشطة في المجال التجاري هي آل الخرافي، وآل الصقر، وآل السعدون، وآل النصف. لكن هذه الصحيفة نادراً ما تتجاوز الخطوط الحمر أو تخرق المحظورات لأن رخاء هذه العائلات يعتمد على كرم العائلة الحاكمة في الكويت. والأمر نفسه يصحّ بالنسبة إلى جريدة «الرياض» في المملكة العربية السعودية وجريدة «الخليج» في الإمارات العربية المتحدة. فهما وإنْ كانتا صحيفتين مستقلّتين إنما تعملان ضمن نظام اقتصادي قوامه أصحاب المداخيل وليس السوق الحرة. وعلى ذلك فإن النظر إلى

الصحف ذات الملكية الخاصة باعتبارها مستقلة أو محترفة مهنياً يعني الفشل في إدراك السياق الأوسع نطاقاً. فلا بد للمرء من أن ينظر إلى الصورة الشاملة ليفهم أن الوسائل الإعلامية الخاصة تعتمد على العائدات وعلى (كرم) أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة. وجدير بالذكر أنّ من الضروري فهم نظام «الكفيل» الذي أصفه في الصفحات الأخيرة من هذه المقدمة بُغية إدراك مقصدي هنا. وفيما نبدأ بتحليل الأنظمة الإعلامية في العالم العربي، لا بد من أن نعرف أن مصر تختلف إلى حدّ بعيد عن قطر أو المملكة العربية السعودية، وأن المغرب يختلف عن عُمان أو سوريا. ويمكننا أن نشرع في لحظ أوجه الاختلاف هذه من خلال دراسة دور وسائل الإعلام في العلاقات ما بين الدول كما في السياق المحلي الخاص بكل دولة.

وحرصاً مني على توضيح بعض جوانب التعقيد في سياسات وسائل الإعلام العربية، سأصف الوضع الحالي للإعلام العربي استناداً إلى السياق السياسي والتاريخي للمنطقة. ويُفترض بهذه المقاربة أن تساعد في نهاية المطاف على توسيع نطاق الجدال حول الإعلام في العالم العربي. كما آمل أن أعزز النقاشات حول الإعلام في العمق عبر النظر عن كثب في عدد من الأمثلة الهامة، وتحديداً المملكة العربية السعودية ومصر وقطر ولبنان. ففي الحالات المذكورة، سأعرض لوسائل الإعلام على اختلافها، من المسموع إلى المرئي، وصولاً إلى محطات التلفزة المحلية أو الوطنية، سواء أكانت محطات فضائية أو أرضية. وسأعتمد هنا التحليل الإعلامي لأقدّم سبيلاً آخر لفهم الاختلافات السياسية المميّزة بين الدول والمجموعات الإثنية والأحزاب والشركات في العالم العربي. فأي جدال مبني على علم واسع في ما يتعلق بالإعلام العربي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار تعقيدات مثل هذه الوسائل الإعلامية المتنوعة، والعلاقات في ما بينها، فضلاً عن الخلافات السياسية الرئيسة التي تطبع السياقين السياسي والاقتصادي في العالم العربي. وأشير في هذا الإطار إلى أن هذا الكتاب لا يشكل مشروعاً إعلامياً عربياً بحد ذاته، وإنما هو محاولة لتحديد موقع الإعلام العربي من السياق السياسي الاجتماعي الأوسع نطاقاً للعالم العربي.

أضف إلى ما تقدم أنه لا بد لمثل هذا الجدال من أن يأخذ بعين الاعتبار دور الصحافيين والمذيعين في أي بيئة تخضع لنظام استبدادي (راجع الفصل الرابع). فمن السهل تصوير هؤلاء الصحافيين إما كشهداء وإما كأشخاص متهمين بالفساد في أنظمة مثل نظام صدّام حسين، لكنهم في الواقع ليسوا كذلك. كما أن فهم دورهم يتطلب إدراكاً خاصاً للحالات الفردية وعلاقة الصحافيين الأفراد بأولئك الممسكين بزمام السلطة وحلفائهم وأعدائهم على السواء.

وفي حين يضحّي بعض الصحافيين العرب بأرواحهم لمجابهة النظام الاستبدادي التسلطي الذي يحكم الإعلام العربي، يضحّي صحافيون آخرون بمبادئهم ونزاهتهم المهنية للتآمر مع النظام الاستبدادي ضد الحرية الصحافية. وأشير في هذا الإطار إلى أن صحافياً يعمل لدى جريدة «الأهرام» المصرية ويُدعى رضا هلال اختفى منذ سنتين في القاهرة في وضح النهار. وعلى الرغم من أن أحداً لم يستطع الجزم بما حدث له، تعتقد غالبية الناس في مصر بأن هلال اختفى بسبب مقالاته التي تهاجم نظام صدّام حسين والداعمين له في العالم العربي. وعندما اغتيل سمير قصير، الصحافي اللبناني البارز في جريدة «النهار»، بسيّارة مفخّخة في بيروت بتاريخ ٢ حزيران / يونيو العام ٢٠٠٥، ملأت صور جثته المقطعة إرباً إرباً صفحات الجرائد وشاشات التلفزة في العالم العربي[٣]. آنذاك، اتهم البعض الحكومة السورية باغتياله بسبب مقالاته المناهضة للنظام السوري[٤]، في حين زعم البعض الآخر أن جهاز الأمن اللبناني الذي لم يوفّره قصير أيضاً في انتقاداته هو المسؤول عن الجريمة. وإذ يقرأ المرء التقارير المختلفة حول اغتياله

(٣) راجع كمال قبيسي، «عودة اغتيال الصحافيين»، جريدة الشرق الأوسط، ٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٥؛ نشرت جريدة الحياة على صفحتها الأولى صورة لسمير قصير، وشهادات لنحو عشرة كتّاب، وضمناً شهادة رئيس تحرير الجريدة السيد غسان شربل. راجع جريدة الحياة، ٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٥. كذلك نشرت جريدة النهار، التي كان سمير قصير واحداً من أبرز وجوهها، صورتين له. فإلى يسار الصفحة ظهرت صورة لسيارته وقد اتكأت جثته في داخلها إلى عجلة القيادة، فيما ظهر في صورة أخرى إلى اليمين كاتب تعلو الابتسامة وجهه. وتبعت الصورتين شهادات عن المضايقات التي كان يتعرض لها من قبل جهاز الأمن اللبناني والمسؤولين السوريين. وقد جاءت تغطية قناة العربية لحادثة اغتياله مشابهة لما نُشر في جريدة النهار. وتجدر الإشارة إلى أن أرملة السيد قصير، جيزيل خوري، تقدّم برنامجاً حوارياً سياسياً في قناة العربية تحت اسم «بالعربي».

(٤) للاطلاع على المزيد من مقالات قصير المناهضة للنظام السوري، راجع سمير قصير، **الديموقراطية السورية واستقلال لبنان: البحث عن ربيع دمشق** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٤) وعسكر على مين: **لبنان الجمهورية المفقودة** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٤).

لا يسعه إلا أن يفكر في رضا هلال وغيره من الصحافيين أمثال اللبناني كامل مروّة مؤسّس جريدة «الحياة» الذي اغتيل في مكتبه في العام ١٩٦٦، والصحافيين الجزائريين أمثال مخلوف بوخزر ورشيد حمّادي ومحمد الصالح بن عاشور، الذين اغتالتهم الحركات الأصولية الدينية خلال الحرب الأهلية الجزائرية في العامين ١٩٩٤ و١٩٩٥.

والواقع أن اغتيال الصحافيين في الدول العربية لمجرّد أن مقالاتهم أغضبت دولة أو حزباً سياسياً أو تنظيماً دينياً ليس بالأمر غير المألوف. ففي لحظة تاريخية ما، عندما نشهد عبر شاشات التلفزة أناساً يتقاتلون، وعندما يُقتل العديد من الصحافيين في مناطق النزاعات مثل العراق، يمكن النظر إلى اعتماد أسلوب الاغتيالات باعتباره شكلاً حاسماً من أشكال الرقابة.

ففي العالم العربي، أن يكتب المرء عما يجول في خاطره أو يجاهر برأيه يعني أن يتورّط في لعبة تنطوي على مخاطرة كبرى. فأي مقال قد يكلّف الصحافي رأسه إذا ما انتقد أصحاب السلطة. وفي المقابل، قد تثمر الكتابة شهرة وثروة للصحافي كان يأتمر بإمرة الأنظمة القمعية والحركات السياسية المتعصّبة، والصحافيون في الشرق الأوسط يراهنون يومياً على أحد هذين الموقعين. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تعقيدات هذين الموقعين، ولا سيّما أن «أصحاب السلطة» لا ينحصرون فقط في الدولة التي يعيش فيها المرء أو تشكّل وطناً له. وصحيح أن التهديدات أو الثروات قد تنهال على الصحافي من قبل أنظمة الدول والتنظيمات السياسية، إلا أنها قد تنبثق أيضاً عن كيانات عابرة للحدود مثل تنظيم «القاعدة» وغيره من المجموعات الإسلامية، أو عن لاعبين غير دوليين. فعلى سبيل المثال، جرى اغتيال الكاتب المصري العلماني فرج فودة على يد إسلاميين متشددين في القاهرة في العام ١٩٩٢. وفي المقابل، جرى قتل أو تصفية صحافيين وكتّاب آخرين باسم الله أو باسم الأمن القومي أو كليهما معاً. فضلاً عن ذلك، يتلقى العديد من الكتّاب والصحافيين تهديدات يومية بالقتل بسبب خروجهم عن «الإجماع العربي».

ويشهد العالم العربي بصورة يومية، صدور فتاوى معلّبة شبيهة بالفتوى الشهيرة التي أصدرها آية الله الخميني بحق الكاتب البريطاني سلمان رشدي(٥). وقد تبلغ هذه الفتاوى حدّ السخف، الحكم الذي فرض على الكاتب المصري نصر حامد أبو زيد الطلاق قسراً من زوجته في العام ١٩٩٣. ولم تكن كتابات أبو زيد تهدد الاستقرار في مصر، بل كانت تعبّر بكل بساطة عما يُنظر إليه في الغرب كتأويلات بديلة لتاريخ الأفكار في الإسلام. وجرّاء الفتاوى التي صدرت بحق أبو زيد والتهديدات التي عزّزتها تلك الفتاوى، اضطر إلى مغادرة الأراضي المصرية إلى هولّندا حيث يعيش منذ ذلك الحين(٦). وفي القاهرة أيضاً، وتحديداً في العام ١٩٩٤، جرى طعن الكاتب المصري الفائز بجائزة نوبل نجيب محفوظ في عنقه. فالعقاب مسألة جدية في عالم الإعلام العربي، وكذلك المكافأة.

وجدير بالذكر أن عالماً من المكافآت يتوافر للكتّاب الذين يلتزمون التزاماً شديداً كما يتوافر للصحافيين الذين تتمثل وظيفتهم الرئيسة بحجب جور الأنظمة وإضفاء طابع مشروع عليها. والصحافيون الذين يكافأون من قبل الأنظمة هم أولئك الذين يجعلون جرائم االقتل، كتلك المذكورة أعلاه، تبدو مشروعة في عيون العامة من الناس. فهم يذمّون أمثال قصير وهلال وفودة ويصوّرونهم كأشخاص خانوا القضية العربية / الإسلامية(٧)، ليحصدوا بالنتيجة مكافآت مالية وسياسية.

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، أهدى صدّام حسين إلى العديد من محرّري الصحف العربية سيارات مرسيدس فاخرة كمكافأة على جهودهم الداعمة له. وبالطريقة نفسها، يُقصد بالعبارة الشهيرة Barrelgate في العالم العربي فضيحة الكوبونات النفطية التي تلقاها العديد من الصحافيين العرب ليتم استبدالها بأموال نقدية من قبل شركات النفط. «وقد شملت أسماء المتورّطين في الفضيحة أعضاء سابقين في

(٥) تلقى العديد من الصحافيين الجريئين أمثال سيّد القميني في مصر، ومشاري الزيدي ومنصور نقيدان، تهديدات من حركة جهادية استناداً إلى فتوى صدرت ضدهم.

(٦) استناداً إلى محادثة أجراها الكاتب مع نصر حامد أبو زيد، واشنطن العاصمة، ١٩٩٨.

(٧) تضطلع الجريدة الأسبوعية المصرية «الأسبوع» بهذا الدور لصالح جهاز أمن الدولة. وقد تنخرط الجريدة في أي حملة تستهدف سعد الدين إبراهيم وأيمن نور ورضا هلال.

البرلمانات، وأبناء حكّام وصحافيين عرباً»[٨]. وفي الوقت نفسه، اشتهرت المجموعات الإسلامية، وضمناً القاعدة، بتوفير الحماية للصحافيين الذين يدعمون قضيتها بحيث لا يلقون مصير هلال وقصير.

لا شك في أن فهم الأسباب التي تجعل من بعض الصحافيين هدفاً فيما يكافأ آخرون بسيارات باهظة الثمن يقتضي فهماً معمقاً للنظام الإعلامي العربي ولدور الصحافيين العرب كلاعبين عبر الدول، كما ويتطلب إجراء تقييم دقيق للسياق السياسي الاستبدادي الذي تعمل ضمنه وسائل الإعلام[٩].

في بيئة يحكمها نظام استبدادي تسلّطي من الصعب الكتابة أو الحديث بحرية عن عِلل حكومة معيّنة أو مجتمع محدّد. أما الكلفة التي يتكبّدها أولئك الذين ينتهكون القوانين الصارمة للدولة وللحكومة فتتفاوت بين السجن والخطف أو الاختفاء، وصولاً في الكثير من الأحيان إلى الموت كما في بعض الحالات المشار إليها سابقاً. وبفعل واقع الحال، يعمد معظم الصحافيين إلى الحديث عن مشاكل مجتمعاتهم والإساءات التي ترتكبها حكوماتهم بأسلوب خيالي روائي أكثر منه صحافياً. فعلى سبيل المثال، عندما أراد الصحافي المصري جمال الغيطاني أن يكتب تقريراً نقدياً عن حقبة جمال عبد الناصر، لم يكتب تقريره للصحيفة اليومية شبه الحكومية التي يعمل لديها، وعوضاً عن ذلك كتب روايته الشهيرة «الزيني بركات». وإذ ذاك، أسقط بيانه النقدي لحكم عبد ناصر على حقبة حكم المماليك لمصر (١٢٥٠ ـ ١٥١٧). وعلى الرغم من أن الشخصيات الرئيسة المصوّرة في الرواية تشبه الشخصيات الرفيعة في حكومة عبد ناصر، فإنّ العزل الذي أحدثه الغيطاني من خلال رسمه لهذه الشخصيات في إطار حقبة المماليك الغابرة أنقذه من التعرّض للمحاكمة بجرم التشنيع على الحكومة المصرية والاستهزاء بالرئيس، وهي تهمة لا تزال تُعتمد لإسكات المناهضين للنظام. ولعلّ آخر هذه القضايا التهمة التي وُجّهت إلى سعد الدين إبراهيم من مركز ابن خلدون في القاهرة.

(٨) «فضيحة كوبونات صدّام»، جريدة الحياة، ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤.
(٩) أحمد الربعي، «أزمة الصحافة المصرية»، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

ما أقصد قوله هنا هو أن الروايات الخيالية غالباً ما تحلّ محلّ التقارير الصحافية في البيئة الخاضعة لحكم استبدادي. وفي حين تعرض الصحف المصرية للأحداث في البلاد في هيئة قصص متخيّلة، يمكن الاطلاع على البيانات الأقرب إلى الحقيقة حول حكم عبد الناصر والسادات ومبارك من خلال عدد من الروايات، منها على سبيل المثال «الزيني بركات» لجمال الغيطاني، و«بيرة في نادي البلياردو» لوجيه غالي، و«في عين الشمس» لأهداف سويف، وغيرها من الأعمال الأدبية المشابهة. أما المثال الكلاسيكي عن تقرير نقدي لمجتمع القاهرة فيمكن استكشافه في ثلاثية نجيب محفوظ الشهيرة: «بين القصرين»، و«قصر الشوق» و«السكّرية». فالميزة التبادلية لفن الرواية والعمل الصحافي تصبح شائعة جداً حيثما يثبت أن مواجهة السلطة قد تكون مكلفة[١٠]. وهذا ما يكون عليه الحال دوماً في إطار العلاقات السلطوية اللاتماثلية بين الدول ورعاياها، أو بين الأسياد وعبيدهم. ويعطي جايمس سي سكوت James C. Scott مثالاً عن المرأة العبدة التي تُذعن لسلطة سيّدها، فتناديه «سيّدي» في غرفة الجلوس وتسبّه في المطبخ أمام ابنتها[١١]. كذلك الصحافيون العرب، يقولون «حاضر» عبر شاشات التلفزة وصفحات الجرائد ويشتمون أسيادهم في القصص الخيالية.

ولا ينبغي في الواقع أن يُؤخذ بحرفية الأداء الظاهر للإعلام والصحافة في العالم العربي. فالحديث في جوهر الجدال ونقل المعلومات الحقيقية يتمّان بصورة تكاد تكون حتمية بعيداً عن الأضواء في سياق اجتماعات خاصة في المساجد والأسواق والنوادي. ولا شك في أن هذا يوضح لمَ لا يزال الخطاب الإسلامي يتردد، علماً بأن الحكومات تمتلك تقريباً مختلف وسائل نشر المعلومات. فعلى الرغم من أن الإسلاميين لا يمتلكون الوسائل نفسها، يبقى خطابهم قادراً على الانتشار لأن التواصل في العالم العربي يعتمد

(١٠) للاطلاع على المزيد من المعلومات حول هذه الروايات، راجع مأمون فندي، «العلم السياسي عارياً: سياسة الهندام أو تحدّي البعد المكاني للدولة في مصر» Political science without clothes: the politics of dress or contesting the spatiality of the state in Egypt، مجلة «الدراسات العربية» الفصلية، المجلد ٢٠، العدد ٢ (ربيع ١٩٩٨).

(١١) للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع جايمس سي سكوت James C. Scott، **الهيمنة وفنون المقاومة** *Domination and Arts of Resistance* (نيو هافن New Haven: منشورات جامعة يال، ١٩٩٠).

على الثقة، والثقة تُبنى عموماً على العلاقات ما بين الأشخاص. وما يحدث هو أن المساجد والأسواق تشكّل مُنتديات لتبادل المعلومات الموثوقة (راجع الفصل السادس). وتُعتبر هذه المناطق الآمنة مرادفاً لما كانت عليه المطابخ في جنوب الولايات المتحدة في زمن أميركا العبودية. وأي خرق للحدود بين ما يُفترض أن يُقال في الخفاء وما يقال في العلن قد يكون مكلّفاً جداً. فالكتّاب الذين يُقتلون أو يختفون هم أولئك الذين ينتهكون هذه المعادلة أو يحاولون هدم الجدار الفاصل بين الخيال والحقيقة، أي الحد الفاصل بين الخفاء والعلن، كما في حادثتي اغتيال رضا هلال وسمير قصير. أما أولئك الذين يحافظون على ولائهم للموقع الذي يُعيّنون فيه فيدعمون الهيمنة القائمة ويشرّعون ممارسات النخبة الحاكمة، فيكافأون. وفي حال لم يحصلوا على مكافآت سخيّة فهم على الأقل ينجون بحياتهم.

وجدير بالذكر أن تبادل الأدوار بين الأدب الروائي والتقرير الفعلي في السياسات العربية يشكل ميزة مركزية في الإعلام العربي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار. فبعيداً عن فهم الميزات الأربع الأساسية للإعلام العربي التي يلحظها هذا الكتاب، من السهل أن يخلط المرء بين حقائق الإعلام العربي والقصص الخيالية المنتشرة كجزء من حملة ترويجية لأحد المنافذ الإعلامية أو لدولة معيّنة. أضف إلى ذلك أن هذه الميزات ترتبط ارتباطاً مباشراً بمسائل الملكية والقواعد والقوانين الإعلامية، والمحتوى والعادات والممارسات على المستويين الفردي والمؤسّساتي في آن.

أولاً، قد توحي المنافذ الإعلامية العربية في بعض الأحيان بأنها مستقلة. لكنها في الواقع لا تزال تخضع للرقابة الحكومية، سواء أكانت هذه الرقابة مباشرة أم غير مباشرة. وبالتالي يؤدي ذلك إلى التشكيك في الجدوى التحليلية للانقسام بين الخاص والعام لدى دراسة الإعلام العربي، علماً بأن هذا الفصل غالباً ما يُستخدم لدى تقييم الإعلام في المجتمعات الغربية. وأذكر ميزة أخرى للإعلام العربي هي ما أسمّيه ظاهرة «في أي مكان إلا هنا». فوسائل الإعلام العربية تسارع إلى انتقاد الأنظمة العربية الأخرى فيما تتجاهل

المشاكل المتعلقة بالحكومات المضيفة لها. وفي الختام، سأطرح موضوع «تلقي الأخبار» في مقابل «جمع الأخبار».

تقع المشتركات الثقافية الخاطئة في صميم تحليل الإعلام العربي. فعلى سبيل المثال، يتحدث اليوم العديد من المحللين الغربيين عن محطات التلفزة مثل «الجزيرة» و«العربية» وكأنها قنوات ناطقة بالعربية لا فرق بينها وبين شبكة «السي إن إن» الإخبارية وهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» (BBC) أو فوكس نيوز. ويوحي هذا النوع من المقارنة ضمنياً بأن السياق السياسي الذي تعمل به هذه القنوات غير مهم. ولو كانت هذه هي الحال فعلياً، لما كان من وجود لتيار كامل في الدراسات الخاصة بالإعلام والتواصل يُعرف باسم الأنظمة الإعلامية المقارنة. وبغضّ النظر عن واقع أن الدراسات الإعلامية على اختلافها تبحث في العلاقة بين الوسائل الإعلامية والمجتمعات التي تنتج هذه الوسائل، يتم في العادة إقصاء مثل هذه الاستنتاجات الراسخة حول الإعلام في المجتمعات الأخرى لدى الحديث عن مسائل «عربية».

لكنّ بعض المحللين على ما يبدو يتأثر إلى حد بعيد بشبكات العلاقات العامة لـ«الجزيرة» و«العربية» اللتين تزعمان أن مصادر التمويل والرقابة الحكومية لا تضطلع بدور هام في تحديد جدول أعمالهما الإخباري أو تقاريرهما الإخبارية. وتُبيّن لنا شبكة العلاقات العامة لـ«الجزيرة» أن قطر تدفع لهذه المحطة تماماً كما تدفع الحكومة البريطانية لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، من دون أي إشارة إلى أوجه الاختلاف بين ديموقراطية ويستمينستر القديمة ودولة قطر الاستبدادية. وإذ يخطئ المحللون في هذا التشبيه، يفترضون أن القوانين التي تحمي حرية الصحافة وحرية الإعلام في بريطانيا مشابهة نوعاً ما لتلك المعتمدة في قطر. لكن واقع الحال مختلف بكل بساطة. وأذكر فارقاً جلياً آخر بين هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» وقناة «الجزيرة» يتمثل بواقع أن مصدر تمويل الـ«بي بي سي» هو أموال المكلفين بالضرائب التي يتم إنفاقها وفقاً لقواعد وقوانين واضحة، في حين أن تمويل «الجزيرة» مصدره أمير قطر نفسه. وإذا ما أردنا القيام بدراسة

إيديولوجية مقارنة مع قناة «الجزيرة» وطابعها الإسلامي، فإن القناة الأكثر تشبّهاً بها في الغرب ستكون الشبكة الأميركية المسيحية للإرسال «سي بي إن» CBN، وليس الـ«بي بي سي» أو الـ«سي إن إن». فالمظاهر قد تكون مضلّلة إلى حدّ بعيد.

ثانياً، من الضروري جداً أن ندرك أن الدولة تفرض رقابة صارمة على الإعلام العربي، حتى وإن لم تكن الملكية الرسمية لوسائل الإعلام العربية كافّة تعود إلى الدولة. وجدير بالذكر في هذا الإطار أن وسائل الإعلام الإلكترونية في الدول العربية هي أدوات بيد الأنظمة. كما أن قوانين التراخيص تسمح للحكومة بأن تقرر هوية من يمتلك قناة تلفزيونية أو محطة إذاعية أو صحيفة. وقد يجادل البعض بالقول إن الملكية توجّه مسار تغطية الأخبار في أي مكان. لكن التمييز بين الإعلام الخاص والإعلام التابع للدولة، وفقاً للنماذج التي تم تطويرها في أوروبا والولايات المتحدة، لا ينطوي على قيمة تحليلية تُذكر لدى مناقشة ملكية وسائل الإعلام العربية. ويُعزى السبب في ذلك إلى واقع أن مالكي وسائل الإعلام لا يرتبطون بعلاقات سياسية وثيقة مع الدولة استناداً إلى المواقف الإيديولوجية أو المصالح الشخصية فحسب، وإنما يتميّزون أيضاً بعلاقات عائلية وثيقة وانتماءات دينية تربطهم في النهاية بحكوماتهم. وبالتالي، فإن مسائل الملكية تشكل المصالح الاقتصادية والسياسية والعائلية. ولا يمكن اختزال هذه المصالح بكل بساطة إلى «السياق الثقافي». فالدوافع الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية تحدد بنية هذا السياق.

وعلى سبيل المثال، لدى تحليل وضع الشبكة الوطنية للإرسال في لبنان «إن بي إن» (NBN)، لا يكفي أن نعلم بأن ملكيتها تعود إلى نبيه برّي، بل من الضروري أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار أن برّي هو رئيس حركة «أمل»، الميليشيا اللبنانية الشيعية المسلحة. أضف إلى ذلك أنه رئيس مجلس النواب وعضو في النطاق الثقافي الشيعي الذي يمتد عبر الدول ويضمّ أيضاً «حزب الله» ومجموعات أخرى أقل تنظيماً. ونظراً للروابط الوثيقة بين وسائل الإعلام الخاصة والدولة والمجموعات الإثنية والدينية، ليس مفاجئاً أن تتفادى وسائل الإعلام الإخبارية مناقشة المسائل السياسية والاجتماعية الحساسة التي تؤثر على

المواقع السياسية لمالكي تلك الوسائل، سواء أتمثلوا بدولة ما أو بحزب سياسي ما.

يُفضي بي هذا الطرح إلى الميزة الثالثة في الإعلام العربي. وكما ذكرت آنفاً، قد تصلح عبارة «في أي مكان إلا هنا» شعاراً للتقارير الإعلامية العربية. فقناة «الجزيرة» تغطي أخبار الدول العربية الأخرى في حين أنها تتكتم على مشاكل قطر صاحبة الملكية. وعلى سبيل المثال، في صيف عام ٢٠٠٧، عرضت قناة «الجزيرة» فيلماً وثائقياً هاجمت من خلاله أفراداً رفيعي الشأن في العائلة الملكية السعودية، وتحديداً وزير الدفاع السعودي ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز. وقد ارتكز الوثائقي إلى قصة نشرتها صحيفة «ذا غارديان» The Gaurdian البريطانية حول شركة الأنظمة الإلكترونية والجوية البريطانية لتصنيع الأسلحة BAE Systems وإقدامها على دفع رُشى إلى بعض السعوديين بغية تسهيل الحصول على عقود دفاعية. وقد عمدت المحطة إلى رصد أدق تفاصيل القصة خلال الأسبوع الذي سبق بث الفيلم الوثائقي، ولم تتوقف على مر الأسبوع اللاحق عن تسليط الضوء عليه في نشراتها الإخبارية.

والمثير للسخرية في الموضوع أن صحيفة «ذا غارديان» كانت قد عرضت لقصص عدة عن صفقات مشتبه فيها أتمتها شركة الأنظمة الإلكترونية والجوية البريطانية لتصنيع الأسلحة مع كبار المسؤولين في دولة قطر. فعلى سبيل المثال، أفادت الصحيفة تحت العنوان الرئيس «الغز مخصّصات مالية سرّية للشيخ بقيمة ١٠٠ مليون جنيه استرليني» بأنه وقبل سنتين تحديداً، «وقع موظف في بنك الائتمان آي أن زد غريندلاي ANZ Grindlay Trust bank في مقاطعة جيرسي على مدفوعات غريبة من قبل شركة الفضاء الجوي البريطاني British Aerospace، المعروفة اليوم باسم شركة الأنظمة الإلكترونية والجوية البريطانية لتصنيع الأسلحة، لصالح حسابي ائتمان يحملان اسمين غريبين هما هافانا و«ياهيب»»[١٢]. ويتابع المقال «إن المحققين من وحدة مكافحة الجرائم المالية في مقاطعة جيرسي اكتشفوا سريعاً أن المستفيد الأخير من هذين الائتمانين السرّيين كان الوزير

(١٢) http://www.guardian.co.uk/armstrade/story/0,10674,726395,00.html.1

القطري للشؤون الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر الثاني، وهو عمّ أمير قطر ورجل يتمتع بثروات طائلة ونفوذ كبير في منطقة الخليج»(١٣).

وعلى ما تقدّم، فإنّ قناة «الجزيرة» إذ تتباهى بالكشف عن الفساد في العالم العربي تتغاضى عن عرض مثال قطري يتعلق بالشركة نفسها التي قامت على ما يبدو برشوة السعوديين، علماً بأن هذا المثال ورد في الصحيفة نفسها التي اعتمدت عليها قناة «الجزيرة» إلى حدّ بالغ لدى إعداد الفيلم الوثائقي عن الفساد السعودي. وبالطريقة نفسها، تنتقد قناة «العربية» كل دولة من دول العالم العربي باستثناء المملكة العربية السعودية. وأشير إلى أن القنوات الفضائية الأخرى التي سأعرض لها هنا، كالمؤسسة اللبنانية للإرسال «إل بي سي» وقناة تلفزيون المستقبل والشبكة الوطنية للإرسال «إن بي إن»، تعتمد السياسة نفسها تجاه المجموعات الاجتماعية التي تقف وراءها.

وأضيف صفة أخرى أصيلة من صفات الإعلام العربي التي لا ينبغي تجاهلها لدى الشروع في عمليتنا التحليلية، وأقصد تحديداً ظاهرة ما أُفضّل أن أسمّيه برامج «الاتصالات الصادرة» عوضاً عن «الاتصالات الواردة». وقد شاركت أنا شخصياً في العديد من برامج الحوارات عبر شاشات «الجزيرة» و«العربية» والتلفزيون المصري وشبكة راديو وتلفزيون العرب «آي آر تي» ART. وفي إحدى الأمسيات، شاركت في برنامج يُعرض على شبكة راديو وتلفزيون العرب وتقدّمه الإعلامية الشهيرة هالة سرحان. وكان معدّ البرنامج السيد عمرو خفاجي قد اتصل بمكتبي في جامعة جورج تاون وطلب إليّ المشاركة في برنامج موضوعه أميركا والعالم العربي. وقد وردني اتصاله في منتصف البرنامج، فأصغيت بضع دقائق للمشاركين الآخرين، وبعضهم أعرفه أمثال الدكتور أسامة حرب من جريدة الأهرام. ثم تبادلت الآراء مع ضيوف البرنامج لمدة عشر دقائق، وقبل أن أنهي الاتصال قالت السيدة سرحان على الهواء: «أودّ أن أشكر السيد مأمون فندي لاتصاله ببرنامجنا من الولايات المتحدة». أجبتها قائلاً: «أنتم من اتصل بي. لست أنا من

(١٣) المرجع السابق.

اتصل بكم. أنا لم أشاهد برنامجكم من قبل». آنذاك، انفجر الجمهور بالضحك.

والواقع أن هذا المثال يعبّر عن العديد من البرامج التي تديرها قناة «الجزيرة»، ولا سيّما البرنامج الشهير «الاتجاه المعاكس». فكثيراً ما يخبرني ضيوف من القاهرة أو من أنحاء أخرى في العالم العربي بأنهم سيظهرون في هذا البرنامج، وأن قناة «الجزيرة» ستتصل بي لدعم جانبهم من الرواية(١٤). فمن النادر أن يتصل الأشخاص من تلقاء أنفسهم، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الاتصالات الدولية في العالم العربي باهظة الكلفة مقارنة بالأجور الزهيدة التي يكسبها أفراد الطبقة المتوسطة. وبالتالي، فإن الاتصالات الصادرة وليس الواردة هي الموضة السائدة في ثقافة البرامج الحوارية العربية.

أما الصفة الأخيرة للإعلام العربي، فتتمثل بتلقي الأخبار مقارنة بالمفهوم الغربي لجمع الأخبار. ولعل أبرز مثال على ذلك هو مثال «الجزيرة» وشرائط بن لادن المصوّرة. فقناة «الجزيرة» تتلقى شرائط مصوّرة ورسائل فاكس من أسامة بن لادن وتنظيم «القاعدة»، أو أولئك الذين يزعمون أنهم يمثّلون تنظيم «القاعدة»، وتبثها على الهواء من دون التحقق من صحتها. وكان آخر حدث في سياق هذه الممارسة بث الشريط المصوّر للسيد أحمد أبو عدس الذي ادّعى مسؤوليته عن جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري(١٥). لكنّ أحداً في لبنان أو في أي مكان آخر من العالم العربي، وعائلة أبو عدس نفسها، لم يصدّق محتوى الشريط المصوّر. وفي مقابلة مع قناة تلفزيون المستقبل، أوضحت عائلة أبو عدس أن ابنها ما كان ليستطيع ارتكاب جريمة كهذه، حتى أن أخته أكدت على ثقتها التامة بأنه ليس مرتكب الجريمة. وقالت الأخت في هذا السياق: «لعله صوّر الشريط في ظل تعرّضه لضغوط شديدة. ولكنني على يقين تامّ من أنه غير متورّط في الاغتيال».

وجدير بالذكر أن تلقي الأخبار على هذا النحو يشكل امتداداً للممارسات اليومية

(١٤) أخبرني نبيل شرف الدين ورضا هلال مرتين أن أتوقع اتصالاً من برنامج الاتجاه المعاكس لأنهما اختاراني لأدعم وجهة نظرهما. وقد تحدث صحافيون آخرون عن الأمر نفسه. مقابلة أجراها الكاتب مع طلحة جبريل، واشنطن العاصمة، ١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(١٥) مقابلة مع شقيقة أبو عدس بثتها قناة تلفزيون المستقبل، ١٢ أيار / مايو ٢٠٠٥.

لوسائل الإعلام العربية في علاقتها مع حكوماتها. ففي معظم الحالات، لا يُكتب أي خبر عن منصب حكومي من قبل صحافي في قسم الأخبار، وإنما من قبل موظف إداري في مكتب العلاقات العامة التابع للرئيس أو الحاكم أو الوزير أو أي مسؤول رسمي آخر. وفي العادة، يتم نشر هذه التصاريح كما هي، حتى في الصحف التي تحظى بأكبر قدر من الاحترام مثل جريدة الأهرام المصرية. وباعتبار هذا التقليد في العلاقات بين الحكومة والصحافة، من غير المستغرب أن تتبع العلاقات بين المعارضة والصحافة النمط نفسه. فالعلاقة بين قطر وقناة «الجزيرة» تشبه العلاقة بين تنظيم «القاعدة» وقناة «الجزيرة». وبالطريقة نفسها، تشبه علاقة التلفزيون المصري أو جريدة الأهرام بالحكومة المصرية علاقة هاتين المؤسستين الإعلاميتين بالجهات المعارضة لنظام الحكم. فالأمر كله يتعلق بتلقي الأخبار عوضاً عن جمعها. أما التحقق من صحة المعلومة فلا يشكل جزءاً من تقليد الصحافة العربية.

أضف إلى ما تقدم أن ما نشاهده من إعلانات عبر شاشات التلفزة العربية ليس إعلانات تجارية، وإنما إعلانات سياسية شبيهة إلى حدّ ما بالأفلام الوثائقية الإعلانية في الولايات المتحدة أو الدعايات السياسية خلال الحملات الرئاسية الأميركية. فالمحتوى الإعلامي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمال والملكية والنفوذ السياسي. وهذا ما يتضح لنا على وجه الخصوص عندما نتمعن في الموارد التي تُنفق على وسائل الإعلام في مقابل عائداتها المالية. فالفجوة كبيرة جداً بين كلفة إنتاج وسائل الإعلام والمبالغ المالية التي تدرّها الإعلانات التجارية. لكن هذه الظاهرة تصبح منطقية إذا ما علمنا أن وسائل الإعلام العربية أدوات سياسية بيد أصحابها وليست مشاريع مدرّة للأرباح. وعلى امتداد العالم العربي، تُنفق مبالغ مالية طائلة لدعم منافذ إعلامية تحقق في المقابل عائدات مالية زهيدة، هذا إن حققت أي عائدات أصلاً. فعلى سبيل المثال، تبلغ الكلفة السنوية لعمليات الوسائل الإعلامية العربية على اختلافها، من المغرب إلى عُمان، ١٧ مليار دولار أميركي، في حين أن صافي الإنفاق على الإعلانات في دول الخليج لا يكاد يتجاوز ثلاثة مليارات دولار

أميركي في العام ٢٠٠٤[١٦]. من يتكبّد الفرق إذاً؟ الواقع أن الرقم بالنسبة إلى محطات التلفزة الفضائية صغير على وجه الخصوص. أما المليارات الثلاثة فتحققت بمعظمها في قطاع الإعلام المطبوع. وحتى عندما ندقق في الأرقام الإجمالية الخاصة بالإنفاق على الإعلانات في المنطقة نكتشف أن الإنفاق على الإعلانات المتلفزة لا يشكل سوى نصف إجماليّ الإنفاق على الإعلانات كما يتبيّن من الجدول أدناه. فضلاً عن ذلك، لا تشمل هذه الأرقام العمولة التي تُدفع إلى وكالات الإعلانات وتراوح نسبتها بين ٢٥ إلى ٣٠ في المئة.

المنفذ الإعلامي	المبلغ بالدولار الأميركي	النسبة المئوية لمجموع الإعلانات
التلفزيون	٢٠٢٢١٦٤٥٠٥	٪٥١
الصحف	١٣٩٧٨٦٩٩٠٢	٪٣٥
المجلات	٢٧٠٥٠٣٣٢١	٪٧
الإعلانات الخارجية	٢١٩٠٧٣٣٩٨	٪٦
المحطات الإذاعية	٤٠٣٧٤٩٣٤	٪١
الأفلام	١٣١٣٤٩٧٩	٪٠
المجموع	٣٩٦٣١١٩٠٣٩	٪١٠٠

سوق الإعلانات في العالم العربي[١٧]

على الرغم من الزيادة المتوقعة في القيمة الإجمالية للإنفاق على الإعلانات في سائر أنحاء العالم العربي، من المتوقع أن تستمر عائدات الإعلانات عبر محطات التلفزة الفردية بالتناقص بفعل العدد المتنامي للقنوات الفضائية المتنافسة نسبةً إلى الحجم المتواضع

(١٦) مقابلة أجراها الكاتب مع أنطوان شويري، أحد أباطرة عالم الإعلانات، ١٢ شباط / فبراير ٢٠٠٥.
(١٧) طارق عبد الحميد، وسائل الإعلام السعودية الخاصة بين قابلية نجاح الاستثمار وفهم رسالة الإعلام، الإعلام والاتصال، ١١ آذار / مارس ٢٠٠٥، ص. ١٤.

لقطاع الإعلانات. وأقصد بكل بساطة أن الفجوة بين عائدات الإعلانات وتكاليفها لن تتلاشى في المستقبل القريب. ومن هنا يفرض السؤال نفسه عن هويّة الجهة التي تسدّ فجوة كهذه بقيمة أربعة عشر مليار دولار أميركي وعن غايتها من ذلك. وإذ ذاك، يصبح التحقق من هويّة مالكي وسائل الإعلام العربية وبنية هذه الملكية من الضرورات.

لا شك في أن السياسة تحتل موقعاً مركزياً في الدافع لتطوير مشاريع إعلامية مكلّفة. ويُعتبر تعاطي الحكومات العربية مع قناة «الجزيرة» خير مثال على ذلك. فعندما غطت «الجزيرة» التظاهرات المناهضة لمبارك التي قادتها حركة «كفاية» في القاهرة، بعثت مصر مستشار الرئيس للسياسة الخارجية أسامة الباز إلى قطر لمحادثة أمير الدولة في هذا الشأن. ويبدو أن مضمون نقاشاتهما التي أُجريت في التاسع والعشرين من أيار / مايو العام ٢٠٠٥ قد أقنع المسؤولين في الدوحة بضرورة أن تكون قناة «الجزيرة» أكثر مراعاة للظروف لدى الحديث عن مصر نظراً للأوضاع السياسية الحرجة في الوقت الراهن. وإذ ذاك، أصبحت التقارير اللاحقة عن التطورات في مصر تتميّز بقدر أكبر من الحرص والإيجاز. فعلى سبيل المثال، كانت تغطية «الجزيرة» لتظاهرة في القاهرة في خلال حزيران / يونيو العام ٢٠٠٥ موجزة جداً ومبسطة، في حين أن قناة «العربية» لم تأتِ حتى على ذكر الخبر. والواقع أن إقناع «العربية» بالاعتدال في التغطية كان مهمة أسهل بالنسبة إلى مصر باعتبار أن علاقات ومصالح قوية تربط كبار المستثمرين في المحطة بالقاهرة.

وعلى غرار مصر، تتعامل الدول العربية كلها تقريباً، ومنها الأردنّ وليبيا وتونس والمملكة العربية السعودية، مع قناة «الجزيرة» باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة قطر، بغضّ النظر عن ادّعاء قطر بأنها محطة مستقلة. وعندما سحبت كل من ليبيا وتونس سفيرها من قطر، أوضحتا أن السبب الرئيس لهذه الخطوة هو انتقاد «الجزيرة» في تغطيتها لنظامي الحكم في الدولتين. ولا يمكن تحليل وسائل الإعلام العربية العابرة للدول بالشكل الصحيح من دون اعتبارها جزءاً من الصراع أو التعاون بين الدول العربية. وسيبيّن هذا الكتاب أننا نفهم قناتي «الجزيرة» و«العربية» على نحو أفضل متى ما اعتبرناهما عنصرين

في الخصومة القطرية السعودية وليس كيانين إعلاميين مستقلين (راجع الفصل الثاني). لكن هذه المقاربة لا تتجاهل بالطبع واقع أنه يمكن للصحافيين أن يكونوا لاعبين أحراراً يروّجون لجداول أعمالهم الخاصة. وسأنظر في هذه الظاهرة بالتفصيل في الفصل الرابع الذي يركّز على الصحافيين كلاعبين عابرين للحدود. وكما يتبيّن من الفصل الثالث حول وسائل الإعلام اللبنانية، فإن الصراع الداخلي بين مختلف المجموعات الاجتماعية يحدد هو أيضاً معالم السياق الذي تنشط ضمنه وسائل الإعلام.

وأرى من المفيد القول بأنني أتصدّى لدراسة الإعلام بصفتي أستاذاً للسياسة في المقام الأول وليس أستاذ أعلام، فالمهم بالنسبة إليّ هو دراسة علاقة الإعلام بالسياسة. وأما اقترابي من الإعلام فقد جاء عن طريق الممارسة إذ إنني مشارك في الإعلام العربي والغربي معاً. فأنا أكتب في صحف عربية عديدة أولها جريدة الشرق الأوسط ومركزها لندن. وعلى غرار معظم أولئك الذين يكتبون للصحافة العربية، قمت بتطوير نوع من الرقابة الذاتية غير المتعمّدة . وعلى مرّ العقد الأخير، جرت استضافتي بشكل منتظم في عدد من قنوات التلفزة العربية المختلفة، ومنها «الجزيرة» و«العربية» وقناة راديو وتلفزيون العرب وتلفزيون دُبَي وتلفزيون الكويت والتلفزيون المصري، واشتركت بوتيرة أكبر في البرنامج اليومي «على الهواء» الذي يقدّمه الإعلامي المصري عماد الدين أديب عبر شاشة قناة أوربت. وعلى مدى هذه السنوات، دوّنت ملاحظاتي حول الممارسات المختلفة لكل محطة، وبلورت إذ ذاك مجموعة من الخصائص التي تحكم الإعلام العربي وعرضتها في هذا الكتاب كنتيجة لملاحظاتي تلك. وفي خلال المرحلة نفسها تقريباً، كتبت العديد من المقالات في الصحافة الغربية وظهرت في كثير من البرامج الإخبارية المتلفزة في شبكة «سي إن إن» والشبكة التلفزيونية الأميركية «بي بي إس» PBS وقناة «فوكس نيوز» وهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» والشبكة الكندية الإخبارية «سي بي سي» CBC، للحديث عن السياسة والإعلام في العالم العربي.

وكان من المحتمّ أن تتحدد معالم مقاربتي للأسئلة التي أحاول الإجابة عنها في هذا

الكتاب من خلال المقارنة بين تجربتي مع الإعلام العربي وتجربتي مع وسائل الإعلام الناطقة باللغة الإنكليزية في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا. لكنني في الوقت نفسه أستوحي ما يتبع ذلك من استقصاءاتي العلمية للإعلام والسياسة التي طوّرتها بدايةً في سياق بحثي في الحركات والشبكات الإسلامية العابرة للحدود. وفي ما يتعلق بالدراسة الحالية، أجريت مقابلات مع العديد من الصحافيين والناشرين والمنتجين العرب وشاهدت على مر السنتين الأخيرتين ما يزيد عن أربعمئة ساعة من البث التلفزيوني العربي. وقرأت الصحف العربية الكبرى واطّلعت عل مواقع الأخبار الإلكترونية الرئيسة بشكل يومي. وفي إطار هذه المجموعة، ركّزت على سلسلة من الأحداث المحدّدة بُغية دراسة تغطية الأخبار، فقارنت على سبيل المثال تغطية قناتي «العربية» و«الجزيرة» لحرب العراق وجريمة اغتيال رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. وفي ما يتعلق بهذا الحدث الأخير، شاهدت كل محطة فضائية لبنانية، أي المؤسسة اللبنانية للإرسال «إل بي سي» وقناة تلفزيون المستقبل والشبكة الوطنية للإرسال «إن بي إن» وقناة تلفزيون الجديد «نيو تي في» وقناة تلفزيون المنار، لأعرف كيف غطت كل من هذه القنوات الحدث. وإلى ذلك، شاهدت محطة التلفزيون الأميركية الحديثة العهد، قناة «الحرة»، التي تستهدف منطقة الشرق الأوسط، واستمعت إلى الشبكة الإذاعية «راديو سوا» الشقيقة لقناة «الحرة». لكن هذا التحليل للمحتوى لن يكون منطقياً من دون المقابلات الموسّعة التي أجريتها مع رؤساء تحرير النشرات الإخبارية وأصحاب هذه المنافذ الإعلامية. فضلاً عن ذلك، أكسبتني مراقبتي لمجريات الأمور معرفة خاصة ومعمّقة بالأعمال اليومية لهذه المحطات. وآمل أن تُفضي نتيجة هذا البحث إلى فهم وسائل الإعلام العربية على نحو أعمق من ذاك الذي توفّره دراسة المحتوى وحده من دون تأطيره في السياق الأوسع نطاقاً أو الافتراض بأن وسائل الإعلام العربية مختلفة بكل بساطة بسبب العوامل الثقافية.

أما الحجة الرئيسة في هذا الكتاب، فتتمثل بواقع أن السياسة تشكل عنصراً مركزياً في فهم البرامج التلفزيونية، وحتى غير الجدّي منها، في العالم العربي. أما نماذج الرأي العام

والمعلنين التي جرى تطويرها في أميركا فلا تعبّر عن قصة الإعلام العربي. ولا بدّ لي من الإشارة إلى أن فهم الحدود بين الخاص والعام، وبين الثقافة والسياسة، يشكل عنصراً أساسياً في الجزء الختامي من هذه الدراسة حيث أقترح بعض التوصيات السياسية للتعاطي مع الإعلام العربي. أضف إلى ذلك أن فهم الحركة المناهضة للأمركة وتطوير مبادرة دبلوماسية عامة فاعلة للعالم العربي يقتضيان بلورة مقاربة جديدة، ونهجاً فكرياً جديداً حول طبيعة وسائل الإعلام الإخبارية في هذا الجزء من العالم.

وفي سبيل فهم الممارسات الإعلامية العربية، لا بد للمرء من أن ينظر إلى شبكة أوسع نطاقاً من الممارسات الاجتماعية والسياسية التي تتجاوز حدود كل منفذ إعلامي، وإن كانت تتغلغل فيه. أما إذا لم ندرس سياق هذه الصورة الأشمل، فلن نتمكّن من فهم الإعلام في العالم العربي، وإدراك استحالة الاكتفاء بتكييف النماذج الأميركية أو الأوروبية عن الأنظمة الإعلامية، في سبيل دراسة كيفية تداخل الإعلام والاقتصاد والسياسة في العالم العربي. فعالم الإعلام العربي بعيد عن عائدات الإعلانات وتصنيفات نيلسن Nielsen للإعلانات التجارية، كما لا يمكن مقارنته عموماً بصحافة الرأي العام الأوروبية. ولكي نفهم الإعلام العربي لا يمكننا أن نكتفي بالتركيز على المؤسسات الإعلامية كما حدث في دفق الدراسات التي أُجريت أخيراً حول قناة «الجزيرة»[18]. فالمقاربات من نوع مقاربة الاقتصاد السياسي السائدة في الأوساط الأكاديمية الأميركية لا تمتلك بكل بساطة الأدوات التي تجعل سُبل سيطرة السياسة على الإعلام والمجتمعات والاقتصاديات في العالم العربي تبدو منطقية. وفي الفصول اللاحقة أقترح بعض المفاهيم الرئيسة التي تساعد على توضيح هذا العالم حيث مسائل المحسوبيات والعشائر تلقي

(١٨) راجع هيو مايلز Hugh Miles، الجزيرة: خفايا قصة القناة العربية الإخبارية التي تتحدى الغرب *Al-Jazeera: The inside Story of the Arab news Channel that is Challenging the West* (نيويورك: منشورات غروف بريس Grove Press، ٢٠٠٥)؛ محمد زياني (ناشر)، ظاهرة الجزيرة: آراء نقدية حول الإعلام العربي الجديد *The Al-Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab media* (بولدر، كولورادو: منشورات باراديغم Paradigm Publishers، ٢٠٠٥)؛ محمد النواوي وعادل إسكندر: الجزيرة: قصة الشبكة التي تثير الحكومات وتعيد تحديد الصحافة الحديثة *Al-Jazeera: The Story of the Network that is Rattling Governments and Redefining Modern Journalism* (كامبريدج، ماساشوستس: منشورات ويستفيو برس West view Press، ٢٠٠٣).

بظلالها على مسألتي الجمهور والإعلانات، وحيث ملكية الشركات والروابط العائلية والخيارات السياسية تبقى متداخلة.

غالباً ما تركز الدراسات العامة حول الإعلام على الاقتصاد السياسي للوسيلة الإعلامية على مستوى الملكية. وإذ ذاك، تعتمد هذه الدراسات «الخاص في مقابل العام» كمفهوم تحليلي رئيس. لكن الاعتماد على مثل هذه الأدوات التحليلية قد يحد من تحليلنا في ما يتعلق بالإعلام العربي. وحتى أولئك الذين ينظرون إلى الإعلام العربي من منظور الدراسات المناطقية، فيستخدمون مفاهيم مثل النظام المتوارث والمجتمعات الريعية، يعجزون عن فهم خفايا الروابط بين الصحافيين والمالكين وأوجه استخدام الأجهزة القمعية ونظام العقاب والثواب البالغ الخصوصية. وبناءً عليه، أرى أن من المفيد استخدام مفاهيم محلية أساسية قد تساعدنا على الإبحار في العالم المعقّد للإعلام العربي. وعوضاً عن البحث في الفصل بين العام والخاص، سأعرض لوضع اليد كمفهوم توجيهي بديل، وعوضاً عن الاستزلام، سأبحث في مفهوم الكفيل. والواقع أن إدراك هذين المفهومين يسمح لنا بتفادي القراءات والمشتركات الثقافية الخاطئة التي تجعلنا نعتقد بأن «الجزيرة» و«العربية» هما «سي إن إن» و«بي بي سي» العالم العربي.

وضع اليد

في الفيلم المصري «اضحك الصورة تطلع حلوة» يؤدّي الممثل الشهير الراحل أحمد زكي دور مصوّر فوتوغرافي متجوّل يعمل على كورنيش النيل ويُدعى سيّد. يُغرم سيّد بنشّالة سابقة اصطلحت أحوالها وباتت تملك كشكاً صغيراً لبيع المشروبات الغازية والسجائر. وتقوم بدور هذه البطلة الممثلة الشهيرة ليلى علوي. وعندما يحضر مصوّر فوتوغرافي آخر إلى المنطقة لتصوير الأزواج الذين يمشون أو يجلسون متكاسلين عند الكورنيش، يرى سيّد في فعل المصوّر الآخر تعدّياً على منطقة نفوذه. وإذ ذاك، ينشب عراك بين الرجلين. وبحسب قوانين اللصوص والباعة في المنطقة، لا يحق للمصوّر

الفوتوغرافي الجديد أن يتعدّى على مناطق سبقه إليها آخرون وادّعوا بحقهم فيها. وبالتالي، تقوم نساء الكشك وغيرهنّ من الباعة المتجوّلين في الشارع بضرب المصوّر الدخيل بسبب انتهاكه أصول المهنة، ما يجبره على الاختفاء من المنطقة.

لا بدّ من الإشارة إلى أن تأكيد أحدهم على أحقّيته بقطعة أرض أو عمل أو رصيف شارع يشكل حالة شائعة جداً في مصر. وهذه هي الطريقة المقبولة للادّعاء بحق في مجتمع لا تكون فيه القوانين الرسمية والمشرّعة محط احترام يُذكر. أضف إلى ذلك أن هذه الظاهرة تتجلّى بأشكال مختلفة في الممارسات اليومية للمصريين. لنأخذ مثال المراحيض في مطار القاهرة حيث لا يمكنك إلا أن تلاحظ ذاك الرجل الذي يقف ممسكاً بالمحارم ينتظرك وقد علت وجهه ابتسامة عريضة. وعندما تدخل، يناولك المناديل الورقية في مقابل أن تدفع له بعض النقود في طريقك إلى الخارج. ففي وضح النهار وبموافقة بالإجماع تحوّل هذا المرفق العام الذي يُفترض أن سلطات المطار تديره، وأن ملكيته تعود للدولة، تحوّل إلى ملكية خاصة من خلال وضع اليد. هذا النمط من أشكال الملكية بدأ بالتزايد في ظل تراجع دور الدولة. ووضع اليد عملية تشبه إلى حدّ ما اغتصاب المكان بغير حق، وإنما مع فارق أساسي واحد، ففي هذه الحالات لا يمكنك إخلاء الأفراد بحجة أن الدولة هي التي تملك الأرض أو البناء. والواقع أن الأفراد يقبلون بالوظائف الحكومية ذات الأجور المتدنية لأنهم يعرفون أنهم قادرون على تحويل مرفق عام إلى مرفق خاص بمجرّد أن تطأ أقدامهم العتبة أو بمجرّد أن يضعوا أيديهم عليه.

الواقع أن اغتصاب المكان بغير بحق يعتمد على شكل خاص من أشكال المشروعية. فأولاً، لا بد من أن يعطيك شخص نافذ في السلطة الحق بالوجود في ذاك المكان، أي لا بد من توافر حدّ أدنى من حكم السلطة أو من قاعدة ما. فليس القانون وإنما أمرٌ يقاربه هو ما يسمح لك بأن تطأ عتبة المكان. وما إن يشغل المحتل المغتصب المكان الهدف حتى تبدأ مرحلة تطبيق شكل آخر من أشكال القانون. إنه قانون العُرف، أي ما يعتبره الناس في المجتمع أمراً مقبولاً. ولا تنطبق هذه الحالة على المراحيض في مطار القاهرة فحسب،

وإنما تنطبق أيضاً على مختلف القطاعات في المجتمع، لا بل على الدولة نفسها. فاغتصاب المكان بغير حق يتحدى القوانين المكتوبة ويرتبط بالأفراد الذين يدّعون الحق. وبالتالي، لا يمكن للمغتصبين بغير حق أن يورثوا أبناءهم وبناتهم الوظيفة المغتصبة لدى وفاتهم. فيجدر بهم أن يفعلوا ذلك وهم لا يزالون أحياء.

وتتجلى ظاهرة وضع اليد أيضاً في عالم السياسة ما بين الدول العربية. فصدّام حسين اجتاح الكويت عام ١٩٩٠ لأنه اعتبر أن النخبة الحاكمة فيها تسيطر على المكان بوضع اليد. وعلى الرغم من أن عائلة الصباح قد حكمت البلاد على مدى مئتي عام تقريباً، وهي بالتأكيد ليست عائلة مغتصبة، فإن صدّام حسين رآها كذلك. وفي السياق نفسه، اعتبرت سوريا أن الحكومة اللبنانية تسيطر على لبنان بوضع اليد، فاتخذت من ذلك حجة تبرّر احتلالها للبنان. وتماماً كما يقبل الناس بخصخصة المراحيض في مطار القاهرة من قبل مغتصبين بغير حق، قبلت الدول العربية بحكم سوريا على لبنان على مر سنوات عدة. وفي ستينيات القرن العشرين، اجتاح عبد الناصر اليمن لأنه اعتبر أن نظام الحكم اليمني برئاسة الإمام يحيى نظام قائم على المغتصبين. لكن المملكة العربية السعودية درأت عبد الناصر وأبقت «المغتصبين» في موقعهم. وفي المغرب، شكلت «المسيرة الخضراء» إلى الصحراء الغربية مثالاً استثنائياً عن عملية اغتصاب بغير حق دُفع في سياقها بمجموعة سكانية كاملة إلى التوسع في أراضٍ ادّعى الحق بها كل من المملكة المغربية والصحراويين. أما الفكرة التي تحكم هذه الظاهرة فهي التالية: إن كان بمقدورك أن تحتل حيّزاً من المكان، فهذا يعني أن بمقدورك فرض حكمك فيه. فالأمر يشبه إلى حد ما حالة من التنمّر تتجاوز السلوكيات البسيطة للحياة اليومية لتبلغ أعلى المستويات في الدولة. إنه نظام في خدمة الأغنياء والفقراء على السواء. كما أن هذا الأسلوب في العمل يتغلغل في الحياة على مختلف الصعُد.

كيف تنطبق هذه الظاهرة على وسائل الإعلام؟ يبدو صحيحاً أن الحكومة القطرية هي التي أحدثت البنية المعروفة بقناة «الجزيرة»، إلا أن جهات مغتصِبة عدّة توجد ضمن هذا

الحيّز. والواقع أن هذه الجهات كلّها تبايع اسمياً مالكي قناة «الجزيرة» وجدول أعمال دولة قطر. لكن ما يحدث في الحقيقة هو أن المغتصبين يستخدمون الحيّز لتحقيق مآربهم الخاصة. وقد تكون بعض أهدافهم بسيطة، ككسب المال أو الظهور الإعلامي. لكن البعض الآخر من الأهداف يرتدي طابعاً سياسياً. وأذكر مثالاً على ذلك استيلاء جماعة «الإخوان المسلمين» على قناة «الجزيرة». فمنظّر الجماعة الشهير، الشيخ يوسف القرضاوي، يحرص على أن تخدم «الجزيرة» أجندة الإخوان المسلمين. وهو، على سبيل المثال، يقدّم عبر شاشتها برنامجاً يومياً اسمه «الشريعة والحياة». ويقدم ناشطون آخرون في جماعة الإخوان المسلمين، أمثال أحمد منصور، برنامجين في الأسبوع عبر المحطة نفسها. أضف إلى ذلك أن أحد كبار المراسلين في قناة الجزيرة، وهو السوري الجنسية تيسير علّوني، عضو في جماعة الإخوان المسلمين ويقضي حالياً فترة عقوبة في السجن بعد أن حكم عليه القضاء الإسباني بتهمة التورط في التعاطي مع تنظيم «القاعدة».

لكن هذه الظاهرة لا تقتصر على قطر دون غيرها. فنحن نلحظ ظاهرة وضع اليد أيضاً في قناة «الحرة» وراديو «سوا». فقد يُعتقد أن هذين المنفذين الإعلاميين اللذين ترعاهما الولايات المتحدة يتمتعان بالمناعة ضد مثل هذه الممارسة بفضل القانون الأميركي والمعايير المهنية، ولا يقتصر الأمر على الحقيقة المتعلّقة بالمحسوبية (الكفيل)، إذ إن الحقيقة هي أن ٨٥ في المئة من العاملين في قناة «الحرة» وراديو «سوا» هم من اللبنانيين. وتتجلى الفجوة بين جداول أعمال تلك الجماعة التي وضعت يدها على تلفزيون «الحرة» وبين جداول أعمال الحكومة الأميركية التي تملك وتدير المحطة. وغالباً ما نسمع على الهواء عبارات من نوع «ما يسمّى الحرب على الإرهاب». إذن، «الحرة» تقلّد لغة «الجزيرة» وفي بعض الأحيان تعرض برامجها ذاتها. وفي مختلف البرامج الحوارية السياسية تقريباً، يبدأ مقدّمو هذه البرامج والضيوف بتصوير أميركا والسياسات الأميركية كشيطان أكبر على سبيل تثبيت هويتهم القومية العربية. وبالتالي، تترسخ جداول أعمال «واضعي اليد» حتى في الولايات المتحدة. وفي حالة الحكومتين الأميركية والقطرية، لا

يعرف المالكون كيف يستغلّ «واضعو اليد» الحيّز كامل التجهيزات المتوافر لهم، أو لعلّهم لا يكترثون. وبدأ الكثير من المراقبين يشيرون إلى أن إذاعة «بي بي سي» العربية تعاني هي أيضاً متلازمة «وضع اليد».

وإذا ما أدركنا مفهوم وضع اليد فلن نحتاج إلى مفهوم العام والخاص كفئتين معتمدتين للتمييز بين وسائل الإعلام التي تملكها الدولة ووسائل الإعلام الأخرى. والسبب في ذلك يرجع إلى إمكانية خصخصة ممتلكات الدولة عن طريق وضع اليد أو الاغتصاب بغير حق. لكن هذا التمييز يزداد تعقيداً بفعل مفهوم آخر سأعمد إلى تفسيره في الصفحات التالية، وأقصد تحديداً الكفيل.

الكفيل

يشكّل الكفيل جزءاً من الحياة اليومية لأولئك الذين يعملون في منطقة الخليج العربي. فلا يمكن للمرء أن يعمل في دول مثل المملكة العربية السعودية وقطر والكويت من دون كفيل محلّي. وفي مختلف الحالات تقريباً، يُبقي الكفيل جواز سفر الموظف في حوزته بحيث لا يتمكن هذا الموظف من مغادرة البلاد من دون إذن الكفيل. لكن أولئك الذين درسوا ظاهرة الكفيل حصروا تطبيقها بوضع العمال الأجانب، وتحديداً الباكستانيين في الإمارات العربية المتحدة أو الفلبينيين في الكويت أو البنغاليين والمصريين في المملكة العربية السعودية. والحقيقة أن نظام الكفيل ينطبق أيضاً على المواطنين الخليجيين. أضف إلى ذلك أنه مفهوم واسع النطاق تندرج في سياقه فكرة المحرم (القريب الذكر الذي يسافر مع المرأة العزباء كمرافق لها). وسيزداد هذا الجانب من المفهوم وضوحاً متى بدأنا مناقشة العلاقات بين الجنسين في وسائل الإعلام العربية. فكل امرأة تعمل في الإعلام العربي تحتاج إلى محرم أو كفيل ذكر.

إذا ما نظرنا إلى ما يخفيه قناع ما يُزعم أنه وسيلة إعلامية مستقلة في العالم العربي، يمكننا أن نرصد بسهولة الكفيل الذي يقف وراءها. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من

أن رجل الأعمال اللبناني تحسين الخياط هو صاحب ملكية قناة تلفزيون الجديد في لبنان، إلا أن الكفيل الرئيس للمحطة هو رئيس مجلس الوزراء القطري، وهو في الوقت نفسه كفيل قناة «الجزيرة» وصحيفة «القدس العربي» في لندن وبعض الصحف الأقل أهمية في القاهرة. كذلك الأمير خالد بن سلطان هو كفيل جريدة «الحياة» وتلفزيون «الحياة إل بي سي»، كما أن الأمير خالد الفيصل هو كفيل صحيفة «الوطن» في المملكة العربية السعودية، والأمير فيصل بن سلمان كفيل جريدة «الشرق الأوسط». وبالتالي، فإن كل فرد في العالم العربي يمكن أن يحظى بالرعاية ويصبح زبوناً لدى كفيل أو راعٍ قد يكون أميراً أو شيخاً أو فرداً من أفراد النخبة الحاكمة. فنظام الكفيل والمحسوبية إذاً يتغلغل في مختلف جوانب النظام الاجتماعي والسياسي.

وفي نظام قائم على المحسوبية، لا يمكن تحقيق الاستقلالية أو الاحتراف المهني. فبين المحسوبية والاحتراف المهني، وبين المحسوبية والاستقلالية، ارتباط سلبي. وبالتالي، إذا ما أردنا الحديث عن تحقيق الاحتراف المهني في الإعلام العربي، فإن الخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل بحل نظام الكفيل. وتبرز هنا نقطة هامة تكمن في واقع أن نظام الكفيل يربط كل نشاط اجتماعي وسياسي تقريباً بالدولة. فإن رأى أحدهم أن صحيفة أو محطة تلفزيونية فضائية ما تبدو خاصة، لا ينبغي أن يسارع إلى الافتراض بأنها كذلك فعلياً. ويجدر به أن يسأل على الدوام عن الكفيل الذي يقف وراءها. من هو الراعي أو الكفيل؟ الواقع أن أي مسؤول في الدبلوماسية الأميركية العامة يضيّع وقته سُدًى إن حاول أن يقنع رئيس تحرير إحدى الصحف بتبديل موقفه في ما يتعلق بتغطية الأحداث والحقائق في أميركا بمزيد من الاعتدال. فلا بد له من أن يتحدث مباشرة إلى الكفيل. وإذا لم يوافق الكفيل على طلبه، فلن يكون بمقدور رئيس التحرير أو المعدّ أن يفعل أي شيء بهذا الخصوص. فرئيس التحرير كبش محرقة لدى الكفيل. وهو لا يمثل المحطة التلفزيونية أو الصحيفة إلا في المحكمة متى ما رُفعت بحقها قضية قدح وذم ولا شيء غير ذلك.

أما الاعتقاد بأن في المملكة العربية السعودية أو قطر وسيلة إعلامية مستقلة كما في الديموقراطيات الغربية فهو مجرد خدعة. وفي مصر أيضاً، حيث نظام الحكم مختلف، تُطبَّق قواعد نظام الكفيل. لكن لا بد لنا هنا من تحويل أنظارنا إلى عالم نجيب محفوظ ونظام النصب والاحتيال الذي يرسّخه فتوّة الحارة. وجدير بالذكر أن نظام الكفيل في مصر يشبه العلاقة بين المعلم وصبيّه، أي العلاقة بين الحرفي والمتدرّب لديه في نظام رابطة الحرفيين في القرون الوسطى في القاهرة الخاضعة لحكم المماليك. وفي هذه العلاقة، يشكّل العنف الوسيلة المعتمدة لحل الخلافات. فبمقدور المعلم أن يضرب صبيّه في حال فشل هذا الأخير في إنجاز المهمة الموكلة إليه. ولعلّك ترى في ذلك نظاماً شبه استبدادي أو سلطة متمردة. لكنه في الواقع نظام أقرّه المماليك. وبالطريقة نفسها، عندما تصرّ جهة ما على استخدام المصطلح «مستقلة» على الصفحات الأولى لصحيفتها أو في شعار محطتها التلفزيونية، فهذا يعني أمراً واحداً هو أن أجهزة المخابرات والأمن هي المتحكمة بزمام الأمور. واذا زرت القاهرة فلا بدّ أن تسمع من كثيرين أن جريدة «الأسبوع» مثلاً تتبع أمن الدولة بينما تتبع صحيفة «صوت الأمة» المخابرات[١٩].

ولا بد من الإشارة إلى أن نظام المحسوبية في العالم العربي قد تبدّل مرّات عدّة واتخذ أشكالاً مختلفة، كالطغمة العسكرية الحاكمة في الجزائر ونظام عبد الناصر في مصر. لكن الدعائم الأساسية تبقى هي نفسها. فما يبدو حديثاً في ظاهره لا يختلف عن المظهر الفضيّ البرّاق لقبّة جامع محمد علي في القاهرة: هي مجرّد لمسة حديثة تغطي بنية العصور الوسطى القابعة تحتها. كذلك نظام الزعامة أو «القبضاي» في لبنان يندرج في إطار نظام النصب والاحتيال الذي يعتمده الفتوّة لدى نجيب محفوظ. أضف إلى ما تقدم أن أوساط نظام الكفيل ليست محلية فحسب، بل إنها تتوسّع في العادة لتتخذ بعداً إقليمياً. فالصحف

---

(١٩) في خمس مقابلات مستقلة مع صحافيين بارزين، وضمناً رئيسين سابقين لنقابة الصحافة في مصر، قيل لي إن جريدة الأسبوع هي الصحيفة الناطقة باسم جهاز أمن الدولة. وقد جرت الإشارة إلى ذم الجريدة لمعارضين مثل سعد الدين إبراهيم وأيمن نور لصالح رؤساء جهاز الأمن كدليل يؤكد ذلك. كذلك تحدث المشاركون في المقابلات عن الوضع الخاص للصحيفة كأول جريدة خاصة تُمنح ترخيصاً للنشر في مصر. وهذا مؤشر آخر إلى علاقاتها المتينة بأجهزة الأمن.

في المغرب يرعاها كفيل سعودي، ومحطات التلفزة في لبنان ومصر يمتلكها بشكل مباشر أو غير مباشر كفيل سعودي أو كويتي أو قطري أو حتى ليبي. وهذه هي حال قناة تلفزيون «المستقبل» وقناة تلفزيون «الجديد» في لبنان. وهي أيضاً حال جريدتي «كل العرب» و«القدس العربي» في لندن.

وبالتالي، تتمثل الخطوة الأولى على طريق فهم الحرب الكلامية في الإعلام العربي بالبحث في الحرب بين الكفلاء. وإذا لم يكن من حرب بين الكفلاء، ينبغي عندئذٍ البحث في الخلافات السياسية بين «واضعي اليد».

في أيامنا هذه، تتحدث الحكومات الغربية كلها تقريباً عن التعاطي مع العالم الإسلامي والعالم العربي. ولكن من الأجدى لها قبل ذلك أن تتعمق في فهم بنى التواصل في هذين العالمين المستهدفين. فمن الضروري أن تكون هذه الحكومات قادرة على التمييز بين وسائل الإعلام المختلفة. ولعل نقطة الانطلاق تتمثل بمعرفة من يملك هذا المنفذ الإعلامي ومن يعمل فيه، فضلاً عن الدعائم الإيديولوجية لمختلف قنوات التواصل. ومن الضروري أيضاً تحديد موقع كل محطة تلفزيونية أو إذاعية من السياق السياسي للبلد الذي أنتجها. ثمّ إنّ التعاطي مع العالم الإسلامي يقتضي على وجه الخصوص الإلمام بحقل التعاطي واللاعبين والرموز والخصائص. وتهدف صفحات هذا الكتاب إلى توفير مثل هذه المعرفة.

الإعلام المصري كمدخل لفهم الإعلام العربي

لا يمكن المرء أن يفهم الإعلام العربي اليوم من دون الإلمام بدور الإعلام المصري في تشكيل الرؤى المحلية والإقليمية، وكذلك في صياغة اللغة والمصطلحات الإعلامية السائدة، وفي الممارسات الصحافية اليومية وعلاقة الصحافة بالسلطة. فعلى مر عقود عدة، كانت مصر مصدر إلهام التيارات والميول في الثقافة العربية الشعبية. ويكفي أن نلحظ هيمنة الأغنية المصرية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كمؤشر إلى الهيمنة المصرية في تشكيل الوعي العربي. فعلى سبيل المثال، أسرت أغاني المطربة المصرية الشهيرة أم كلثوم[1]، و«ألفيس» العرب عبد الحليم حافظ، والموسيقار الكبير محمد عبد الوهاب، قلوب وعقول العرب كلهم، الشباب منهم والمسنّين. ويكفي أن يشاهد المرء قناة «آي آر تي الأفلام» التابعة لشبكة راديو وتلفزيون العرب حتى يدرك أن تسعين في المئة من الأفلام التي تُبث عبر شاشاتها مصرية الأصل، بما في ذلك الأفلام المصوّرة بالأبيض والأسود من خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وبذا أصبحت اللهجة المصرية التي ينطق بها الممثلون والممثلات شائعة جداً، حتى أنها تحوّلت في بعض المحطات إلى موضة رائجة في الكلام في أوساط المجتمعات العربية النخبوية، ولا سيّما في شمال أفريقيا. ويمكن القول، بكل بساطة، إن القاهرة في تلك الفترة كانت هي

(١) للاطلاع على مزيد من المعلومات حول أم كلثوم وتأثيرها في مصر وخارجها، راجع فيرجينيا دانيلسون Virginia Danielson، صوت مصر: أم كلثوم، الأغاني العربية، والمجتمع المصري في القرن العشرين *The Voice of Egypt: Umm Kulthum, Arabic Songs, and Egyptian Society in The Twentieth Century* (شيكاغو، إيلينوي: منشورات جامعة شيكاغو، ١٩٩٧).

هوليوود العالم العربي ومركز الجاذبية في صناعة الإعلام العربي. ورغم تغيّر الكثير في مصر صحافة وسلوكاً وثقافة، فإن كثيراً من الكتّاب العرب ممن لايعرفون من مصر سوى القاهرة وربما ساحل مصر الشمالي مازالوا متمسكين بهذه الصورة الرومانسية الحالمة. هذا الشغف بالثقافة المصرية خلق حالة في كثير من البلدان العربية الناشئة لما يمكن تسميته بالقابلية للتمصير، دونما أي رؤية نقدية.

في هذا الجو، لم تصدّر مصر إلى العالم العربي ثقافتها الإعلامية فقط، بل صدّرت معها القوانين والتشريعات المصرية التي تحكم إمكانية البث عبر الموجات الهوائية وأنماط ملكية الوسائل الإعلامية والعديد من المحظورات الاجتماعية والسياسية إلى دول أخرى في سائر أنحاء العالم العربي. وبذلك كان للنموذج الإعلامي المصري دور في تحديد الرؤية المعتمدة لجهة تطوير وسائل الإعلام في أماكن أخرى من العالم الناطق بالعربية. وجدير بالذكر أن العديد من المعدّين والمذيعين في قنوات إخبارية رئيسة مثل قناة «الجزيرة» وقناة «العربية» وقنوات تلفزيونية أخرى مثل تلفزيون أبو ظبي، هم مصريون. ومن ذلك مثلاً أن المصري صلاح نجم هو من طوّر استديو الأخبار في قناة «الجزيرة»، وعندما ترك «الجزيرة» في العام ٢٠٠٠ ليطوّر استديو الأخبار في قناة «العربية» المنافسة لـ«الجزيرة»، ترك موقعه في هذه الأخيرة لتلميذه إبراهيم هلال، وهو مصري أيضاً. وبعد أن غادر صلاح نجم قناة «العربية» في العام ٢٠٠٥، انتقل إلى شبكة الـ «بي بي سي» ليؤسس قناتها التلفزيونية الناطقة بالعربية. وكما «يتبيّن لنا في فصول هذا الكتاب، كان للتجربة المصرية، بحلوها ومرّها، انعكاس» مباشر على هؤلاء المعدّين والمخرجين والمقدّمين شكّل رؤيتهم لدور الإعلام وهويته. فكل ما نشاهده اليوم على الشاشات يعكس بشكل أو آخر كل تناقضات الثقافة المصرية وإعلامها. ومن هنا تأتي أهمية فهم الحالة الإعلامية المصرية كمدخل لفهم الإعلام العربي.

بعد أن نالت الدول العربية استقلالها، وعلى وجه الخصوص دول الخليج، سعت هذه الدول إلى محاكاة الإعلام المصري. وما جعل هذه العملية ممكنة، إلى حدّ ما، هو هجرة

المصريين إلى منطقة الخليج خلال الفورة النفطية في سبعينيات القرن العشرين. ولأسباب يرجع جزء منها إلى سياسات التضييق في الوطن الأم[٢]، وجزء آخر إلى الفورة النفطية، انتقل العديد من العاملين في عالم الإعلام المصري إلى الكويت والمملكة العربية السعودية والجزائر لمساعدة الحكومات حديثة العهد بالاستقلال على بناء منظومتها الإعلامية. والواقع أن هذه الدول لم تكتفِ بالإفادة من الإعلاميين المصريين المحترفين والاقتباس من محتويات البرامج في مصر، بل اعتمدت أيضاً النموذج المصري في الرقابة الإعلامية والملكية والإدارة، فانتقلت أمراض الإعلام المصري إلى هذه الدول عبر المذيعين والصحافيين الذين شكلوا العمالة الفنية والقوة المهيمنة التي تدير تلك المحطات التلفزيونية والإذاعات العربية، وكان ذلك في فترة الترانزستور.

أما في مرحلة الفضائيات، فنجد أن مناصب رئيسة في محطات التلفزة الفضائية على امتداد العالم العربي يشغلها مصريون. وقد جلب هؤلاء أبناء بلادهم من أقاربهم ومعارفهم للعمل معهم في غُرف الأخبار. وكما ذكرت آنفاً، فإن مديري أقسام الأخبار في القنوات الإخبارية العربية الأكثر شهرة هم من المصريين. كان إبراهيم هلال يدير قسم الأخبار في قناة «الجزيرة»، فيما تولى هذه المهمة في قناة «العربية» ابن بلاده صلاح نجم. وعلى الرغم من أن المصريين لم يتمكنوا قط من إيجاد موطئ قدم لهم في وسائل الإعلام اللبنانية، فإنهم يتميّزون بحضور قوي وأساسي في قناة تلفزيون دبي، وتلفزيون أبو ظبي، وشبكة راديو وتلفزيون العرب، وكذلك في راديو البي بي سي العربية وقناتها الفضائية العربية. وللمصريين وجود طاغ في غرفة الأخبار في قناة «الجزيرة»، فتقسيم العمل في «الجزيرة» هو أن يكون للمصريين الدور الأكبر خلف الشاشة، وللبنانيين واللبنانيات دور الأداء على الشاشة. وثقافة غرف الأخبار اليوم في «العربية» و«الجزيرة» وحتى الـ «بي بي سي» العربية هي ثقافية مصرية بامتياز. ثقافة تميل إلى المبالغة وتعوزها الدقة؛ ثقافة

(٢) منير نصّار، وسائل الإعلام المصرية في ظل حكم عبد الناصر والسادات: نموذجان لإدارة الصحافة والسيطرة عليها *Egyptian Mass Media under Nasser and Sadat: Two Models of Press Management and Control*، أبحاث صحافية Journalism Monographs، العدد ١٢٤ (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠)، ص. ٤.

تتأرجح مابين فهلوية العمالة اليومية ومحاولة الالتزام بالمعايير المهنية.

وقد أدّى توافد الإعلاميين من مصر واستخدامهم من قبل وسائل الإعلام الخليجية إلى اعتماد محتوى البرامج المصرية، ونموذج الملكية في هذه المؤسسات الإعلامية، وثقافة الشللية في المنع والمنح كنموذج للعمل. وهذه عناصر بالغة الأهمية لفهم الظاهرة المعاصرة المتمثلة بقناتي «الجزيرة» و«العربية». ولا ينبغي أن تكون لدينا حساسية مفرطة في هذه الأمور فنعامل الصحافيين وكأنهم فئة خاصة قادمة من كوكب آخر. وذلك أن توافد الإعلاميين من مصر إلى منطقة الخليج يشكل جزءاً من النمط العام للهجرة، يحمل ثقافتها، وآمالها وتخوّفاتها، كما يخضع للقواعد نفسها. فكما في حالة العمّال العاديين الوافدين إلى الخليج والتي يكون فيها لكل فرد كفيل محلّي، كذلك في حالة الصحافيين إذ يكون لكل منهم كفيله الخليجي، وفي حالة الصحافيات يكون لكل منهنّ محرم. وعلى ذلك من الضروري النظر إلى الصحافة ضمن السياق الاجتماعي السياسي المحلّي والإقليمي الأوسع نطاقاً كي تتضح الصورة. لذا يركّز هذا الفصل على النموذج المصري للملكية في وسائل الإعلام المرئية والمطبوعة، فضلاً عن القوانين التي تحكم الإعلام، وذلك بغية توفير هذا السياق الأوسع نطاقاً لفهم وسائل الإعلام العربية التي اتخذت من كثير من الممارسات الإعلامية المصرية مثالاً تقتدي به، هذا إنْ لم نقل إنّ الصيغة الإعلامية برمّتها قد تشكلت استناداً إلى هذه الممارسات المصرية في شكلها الإداري وكذلك في خطابها الإعلامي، وحتى في مفردات هذا الخطاب.

الإعلام والسلطة في مصر

يتّسم السياق العام الذي يتحرك فيه الإعلام المصري بحالة من الضبابية. فعلى السطح يبدو أن هناك إعلاماً خاصاً يملكه الأفراد، وعلى الناحية الأخرى هناك الصحف القومية التي يملكها مجلس الشورى نيابة عن الشعب. فالدولة، إذن لا تملك الصحافة نظرياً على الأقل. لكن الحقيقة هي أن علاقة الإعلام بالسلطة في مصر علاقة معقدة، وربما

يمكن القول إن علاقة الإعلام بالدولة هي جزء من السياق المصري العام، فإعلام مصر يشبه مصر عمرانياً وسياسياً وثقافياً. وعلى سبيل المثال صحف مصر العريقة كـ «الأهرام» و«أخبار اليوم» تشبه مصر الجديدة (الحي المترف) ولكنّ نصف من يمشون في شوارع هذا الحيّ ويعملون فيه هم من الأحياء العشوائية المجاورة، مثل عين شمس وعزبة النخل والمطرية. وتلك حالة سيولة وترحال لاتجد شبهاً لها في التنقل سوى حالة الصحفي المشرف على بريد القرّاء في «الأهرام» التي تملكها الدولة، وهو ذاته الكاتب في صحيفة «المصري اليوم» التي تُعتبر خاصة، وهو أيضاً مقدّم برامج في برنامج «القاهرة اليوم» على «قناة أوربت» السعودية، وهو الذي يعمل مستشاراً إعلامياً لكل من الكويت وليبيا. هذه الحالة الفهلوية بامتياز لاتوجد إلا في مصر: الرجل الذي يجمع بين السعودية وليبيا، رغم العداء المستحكم بين الدولتين، هو الرجل ذاته الذي يجمع بين الحكومة والمعارضة، وبين «الأهرام» و«المصري اليوم». وهذه الهُلامية الصحافية والمرونة كسلوك مصري عندما تختلط بثقافة قطر أو دُبَي في حالتي «الجزيرة» و«العربية» لابد أن تكون مزيجاً قاتلاً. فعمّال التراحيل في الداخل مع المفاهيم الحاكمة لسلوكهم وقيمهم هم أيضاً الصحافيون في الخارج، تحكمهم ذات المفاهيم وكذلك قواعد الحركة. وإذا كان هذا هو مثال مصر الجديدة، فمن يزر الزمالك اليوم يرَ أيضاً أن المباني العشوائية قد زحفت عليها، كما أن الباعة الجوّالين يمرحون في سُرّة الزمالك، فتجد «عربة بطاطا» في قلب شارع إسماعيل صبري. كذلك الحال بالنسبة إلى الصحف المصرية ذات التاريخ العريق، فقد غزتها الأقلام العشوائية، وليس بالمستغرب اليوم أن تجد أحدهم «فارشاً» بعربة بطاطا في صفحة «الرأي» في واحدة من صحف مصر العريقة.

وهناك صحف (بين بين) مثل «الدستور» و«الفجر» و«النبأ» وهي في معظمها صحف تشبه مدينة نصر، منطقة صحراوية، ساكنوها هم المروّجون لها كمنطقة راقية، ربّما لقربها من ضوضاء المطار. وهناك بالطبع صحف كثيرة شبه لاظوغلي، حيث القيادة المركزية لجهاز أمن الدولة الذي أصبح يخصّص ضابطاً لكل صحيفة أو كل برنامج تلفزيوني. ويرى

كثيرون في الوسط الصحفي المصري أن صحيفة «الأسبوع» هي صحيفة لاظوغلي الأولى، لأن صاحبها لم يكن يملك شيئاً وفجأة أصبح مالكاً لأول صحيفة تحصل على ترخيص خاص في مصر. والانفراد بالترخيص، وقلّة ذات اليد، والظهور المفاجئ، هي ما جعل «الوسط» الصحافي يهتز ليطلق عليها، بدون مقدمات، اسم صحيفة «لاظوغلي». ولقد شاهدت غير مرّة ضباط أمن الدولة مع مقدّمي برامج المحطات التلفزيونية المصرية والعربية يعاتبونهم بما لا يشبه العتاب.

أما بعض الصحف الشابة مثل صحيفة «المصري اليوم» فتراهن على المعلومة، وهي أقرب إلى مدينة الشروق الجديدة، جيدة ربما لأنها جديدة، ولا ندري ماذا سيحدث لها غداً. ولكن بنظرة سريعة إلى كتّابها من الدكتور عبد المنعم سعيد إلى سليمان جودة وحمدي رزق نجد أن معظمهم من كتّاب الصحف القومية مثل «الأخبار» و«الأهرام»، إذن ما الجديد هنا؟ هل هو تنقّل العمالة الصحافية بحيث يكون الفرد جزءاً من القطاع العام في الصباح وجزءاً من القطاع الخاص في المساء؟ وأما بقية الصحف العشوائية فهي مثل العمران غير المنظم المتعدي على النيل أو على الأراضي الزراعية الخصبة. وهناك صحف تحسّ وأنت تقرأها كأنك في العتبة أو باب الشعرية لكثرة الازدحام، ناس وأخبار، تحسّ بحركة وضجيج، ويضيع وقتك بين الحوانيت والبقالات الصغيرة، وفي النهاية لا تجد ما تنشده. فقط أتيحت لك الفرصة لأن تجرّب الزحام والزنقة.

وفي شوارع مصر، كما في صحفها، هناك الأسلاك الكهربائية العارية والوصلات غير القانونية التي توصل الكهرباء المسروقة للبيوت، كما تصل الإشاعات والنميمة إلى الصحف، وهناك المجاري «التي طفحت» في الأحياء وفي الصحف. وكما لا توجد إشارات مرور في الشوارع تنظم السير، لا توجد قوانين تنظّم الصحافة والتلفزة.

في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧ انتفض بعض الصحافيين المصريين لأن علاقة الصحافة بالحكومة قد اختلّت عندما حكم القضاء المصري على أربعة صحافيين هم عبد الحليم

قنديل، وعادل حمّودة، وإبراهيم عيسى، ووائل الإبراشي، بالسجن لمدة عام بتهمة ترويج إشاعات كاذبة عن صحة الرئيس، واعتبر المنتفضون أن القرار اعتداء على حرية الصحافة وكرامتها. ولم ينتفض أحد لضبط علاقة الصحافة بالمواطن العادي، حيث تعتدي الصحف المصرية على كرامة الأفراد وسمعتهم كل يوم، أحياناً بالتخوين وأحياناً أخرى بالتكفير. لقد استغرب البعض هذا الحكم وعارضه ظانّاً أن مصر هي بريطانيا أو سويسرا، ولكن مصر هي مصر، وصحافة مصر «زي» مصر. أما بلوغ النموذج البريطاني من حيث حرية الصحافة وحرية الفرد بأن يقاضي الصحافة، فيبقى هدفاً منشوداً.

في بريطانيا، مثلاً، إذا أثبت القضاء أن صحيفة ما أساءت إلى شخص رفع قضية عليها، قد يحكم له بتعويض مالي تصل قيمته في بعض الأحيان إلى عشرة ملايين جنيه استرليني، ما يساوي عشرين مليون دولار، أو ما يساوي مئة مليون جنيه مصري. فثمن الإساءة لفرد وإيذاء مشاعره أو تشويه سمعته قد يفلس الجريدة. لذا يوجد في كل قناة تلفزيونية أو صحيفة غربية قسم قانوني يعمل فيه أمهر المحامين، ويرجع إليه المحررون ومعدّو البرامج، وحتى نشرات الأخبار، إذا ما كان هناك التباس قانوني قد يجلب على الصحيفة خسائر ماديّة ضخمة. من ذلك مثلاً أن تلفزيون «جي إم تي ڤي» غُرّم حديثاً مليوني جنيه إسترليني لأنه غش في المسابقات التي يقدّمها. أما برنامج «بانوراما» الشهير الذي تبثه الـ«بي بي سي» فقد كلّف محطته ذات مرة ثلاثة ملايين دولار نتيجة لغلطة واحدة. وفي أميركا دفعت جريدة «البوستون هيرالد» أخيراً تعويضاً قدره ثلاثة ملايين وأربعمئة ألف دولار للقاضي إرنست ميرفي لأنها صوّرته كقاضٍ متساهل مع الجرائم. أما في مصر فلا يبلغ أقصى تعويض أم كفالة أكثر من عشرة آلاف جنيه مصري (ألف باوند)، وهذه هي كفالة الصحافيين الأربعة المحكومين بالسجن. وألف جنيه استرليني لا تعني شيئاً بالطبع لمالك جريدة، ولو كان الحال كذلك في بريطانيا أو أميركا لتشفّى ملاّك الصحف من خصومهم كل يوم.

لا يردع الجريدة في بريطانيا سوى خوفها أن تُرفع عليها قضايا من هذا النوع تُفلسها

وتؤدّي إلى إقفال أبوابها وتسريح موظفيها، وإن لم يستطع مالك الجريدة الدفع يُحجَز على أملاكه أو يُسجن. إذن السجن هو الحل في نهاية المطاف! وبما أنه لا يوجد في مصر تعويض رادع، أو قوانين واضحة، فالجماعة في القضاء أخذوا الأمر في إطار «هات من الآخر»، كما تقول العاميّة المصرية، لذا بدأوا بالسجن مباشرة.

قامت الدنيا ولم تقعد لأن الصحف التي حُكم على أصحابها بالسجن «شتمت» الحزب الحاكم وسُمّي ذلك إضراراً بمصلحة الوطن. ولا يحاكم الصحافيون عندما ينصبون مشتمة لمواطن عادي، وكأنه ليس في شتيمة المواطن العادي إضرار بمصلحة الوطن! من المفترض أن الأفراد كما الأحزاب كما الجمعيات لها كرامتها وسمعتها، ووظيفة المجتمع بمؤسساته القانونية الحفاظ على كرامة هؤلاء جميعاً. إلا أن هذا الجوّ المقنّن غير موجود في مصر، فعلاقة الصحافة المصرية بالقانون والسلطة هي أشبه بالزواج العُرفي، علاقة مشهرة في أوساط معيّنة ولكنها لا تلتزم بالقانون ولا يحميها القانون. ولكي تكون هناك ثقافة صحافية محترمة لا بدّ للقائمين على عملية الاصلاح، أن يراجعوا ويعدّلوا الكثير من القوانين للحفاظ على حق الفرد، فالصحافي مواطن كما أن رئيس الدولة مواطن. وأساس الديموقراطية هو الفرد، والحفاظ على حق الفرد هو الغاية. أما القوانين الحالية فتحتاج إلى مراجعة من حيث قيمة التعويضات لتصبح رادعة لمن استسهل الإساءة إلى الآخرين من أجل كسب شعبية رخيصة.

لايستطيع المرء، ويا للأسف، أن يقول إن صحافة مصر هي صحافة حرة. وذلك أن الضبابية التي تسيطر على المشهد الثقافي والإعلامي في مصر هي المفهوم السائد. ويقع المحلل الصحافي أو السياسى في حيرة إن حاول معرفة من يقف وراء هذه الصحيفة أو تلك أو ماهي الجهات التي تقف خلف القنوات التلفزيونية المختلفة، ومن هم أصحاب القرار. وقصة إقالة أو استقالة رؤساء تحرير الصحف الكبرى المصرية عام ٢٠٠٥ هي المثال الأوضح لحالة الضبابية والزواج العرفي هذه.

كتب إبراهيم سعده في عموده الأسبوعي الأخير، مستشرفاً إقالته من منصبه كرئيس

تحرير «أخبار اليوم»[٣]، يقول: «لا شأن لي في ما يخطط له رئيس مجلس الشورى السيد صفوت الشريف لجهة إحداث تغيير في المؤسّسات الصحافية الوطنية التي تخضع لصلاحياته... لكن من حقي في المقابل أن أحافظ على كرامتي وعلى البقية الباقية من احترام الآخرين لشخصي وأطالب مجلس الشورى بقبول استقالتي».

وفي تموز/ يوليو العام ٢٠٠٥، أقال رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة، صفوت الشريف، رؤساء التحرير وكبار المديرين في دور التحرير والصحف الحكومية الرئيسة في مصر. وتضمّنت أسماء الذين صُرفوا وقتئذ من الخدمة إبراهيم نافع من جريدة «الأهرام»، وجلال دويدار من «الأخبار»، وسمير رجب من «الجمهورية»، ومكرم محمد أحمد من دار الهلال و«المصوّر»، بالإضافة إلى إبراهيم سعده من «أخبار اليوم». والواقع أن هؤلاء ليسوا صحافيين عاديين يمكن إقالتهم بسهولة، فهؤلاء هم الرجال الذين أتى بهم الرئيس المصري حسني مبارك لدى تسلّمه سُدّة الرئاسة، فسيطروا على المشهد الإعلامي المصري طوال ربع قرن. لكنّ دراستنا لكتاب استقالة إبراهيم سعده تساعدنا على فهم الطبيعة المعقدة للعلاقات التي تربط وسائل الإعلام بالحكومة المصرية والرقابة عليها. فتصريح سعده يكشف الكثير في ما يتعلق بطبيعة ملكية وسائل الإعلام على المستوى النظري، فما نسمّيه وسيلة إعلامية وطنية في مصر ليس مؤسسة حكومية بحدّ ذاتها، وإنما شركة عامة تعود ملكيتها إلى مجلس الشورى الذي «يتحكم بالصحافة الوطنية باسم الشعب المصري». ولهذا السبب وجّه إبراهيم سعده كتاب استقالته إلى (رئيس مجلس الشورى) صفوت الشريف. وفي العمود نفسه من «أخبار اليوم»، انتقد سعده طريقة الحكومة في التعاطي مع عملية تغيير رؤساء الصحف الوطنية. ومن المهم في هذه الدراسة أن نعرف هوية من اتخذ قرار إقالة رؤساء تحرير الصحف الوطنية الذين شغلوا هذه المناصب لأطول فترة، هل كان مجلس الشورى هو فعلاً صانع القرار باسم الشعب المصري، أم أن القرار اتُخذ في أروقة غامضة من عِمارة الحكم في مصر؟

(٣) أخبار اليوم هي نشرة تصدر نهار السبت عن الجريدة اليومية «الأخبار».

الواقع أن العمود الذي كتبه سعده ينطوي على بعض مفاتيح حل اللغز. ففي جملة من كتاب استقالته يخبرنا سعده بأن صفوت الشريف ما كان ليستطيع وضع هذه التغييرات موضع التنفيذ لو لم يحصل على «الضوء الأخضر الذي طال انتظاره من قبل لجنة السياسات في الحزب الوطني الديموقراطي»[٤]. ولا يترك سعده في قوله هذا أي مجال للشك في أن التغيير كان من بنات أفكار أولئك الممسكين بزمام السلطة. بتعبير آخر، قد يكون المقصود بتلميحه المبهم أن هناك حالة انتقالية في مصر، وأن التغيير في ساحة الإعلام هو بداية لتغيير أوسع في أجهزة الحكم المختلفة. ولا شك في أن أولئك العارفين بتفاصيل السياسة المصرية يدركون أن صفوت الشريف، الأمين العام للحزب الوطني الديموقراطي، لا يستطيع اتخاذ قرار مثل هذا بمفرده. وبالتالي، فإن إشارة سعده إلى لجنة السياسات في الحزب الوطني الديموقراطي في هذا السياق تعني تحديداً رئيس اللجنة جمال مبارك، نجل الرئيس المصري. ويبدو هذا التحليل منطقياً في سياق الهيكلية المؤسّساتية الجديدة لنظام الحكم في مصر. ففي حين يُعتبر الرئيس مبارك بما لا يقبل الشك أو الجدال رئيس مصر، فإنّ لجمال مبارك الذي ترقّى إلى مناصب مؤثرة في الحزب الحاكم على مر السنوات الأخيرة دوراً لا يمكن تجاهله. والواقع أن مبارك الشاب ورجاله هم الذين فرضوا تغيير الحرس القديم[٥]. وجدير بالذكر أن تنحية الحرس القديم في وسائل الإعلام المصرية شكلت جزءاً من عملية تغيير أوسع نطاقاً شملت تغيير قواعد بما يتيح المجال لعملية تغيير يرقبها الجميع. وكانت بداية هذا التغيير مع نقل حقيبة وزارة الإعلام من صفوت الشريف الذي بلغ العقد السابع من العمر إلى أنس الفقي الأكثر شباباً (في العقد الرابع). وكان مسار التغييرات هذا هو نفسه الذي أدّى إلى تعديل المادة ٧٦ من الدستور على نحو يسمح بانتخاب الرئيس من بين عدّة مرشحين، وهذه سابقة في التاريخ المصري. فقد احتفظت مصر عبر تاريخها بقدسية منصب الفرعون في قمّة هرم

(٤) أخبار اليوم، ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٥) حظيت وجهة النظر هذه بدعم القائد البارز في المعارضة نبيل زكي في سياق مقابلة أجرتها معه صحيفة الأهرام الأسبوعية، راجع صحيفة الأهرام الأسبوعية، ٢٣ - ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

السلطة. وما كان في السابق مكاناً حصرياً للآلهة أصبح، للمرة الأولى، موقعاً يتنافس عليه البشر. ولقد اقتضى هذا التغيير الثوري إحداث تغيير ثقافي يجعله موضع قبول لدى المصريين. وبات الإعلام في مناخ التغيير الجديد، أداة لاستحداث خطاب جديد يوائم بين هذا التحوّل الكبير وطريقة فهم السياسة المصرية، وإن على مستوى رمزي. وقد تطلّب التغيير إقالة الحرس القديم الذي لا يتقن سوى تبرير سياسات رجل واحد، والانتقال إلى جيل من الشباب يحاول أن يشرح للناس الوضع التعددي الجديد بُغية إضفاء طابع مؤسّساتي على مثل هذا التغيير. ويشترك الرئيس مبارك ونجله ومن معهما من القيادات الجديدة في وجهة النظر القائلة بأن على الحزب الوطني الديموقراطي استبدال بعض الوجوه في الصحافة الخاضعة للحكومة لمواجهة التحديات التي تمثلها الحملات المناهضة للنظام. ولكن يخطئ مَن يعتقد بأن الرغبة في التغيير في مصر قد وُلدت من الداخل فقط، فالحقيقة أن الضغوط الخارجية كان لها تأثير كبير من خلال الدعم القوي الذي قدّمته إلى الحركات المعارضة، كحركة «كفاية»، كما شجّعت أشخاصاً مثل أيمن نور على تحدي الرئاسة. فالتغيير في البيئة العالمية هو الذي أفضى إلى هذه التغييرات في السياسة المصرية.

لكنّ ما سيتمّ التركيز عليه في هذا الفصل هو وسائل الرقابة التي اعتمدتها الحكومة المصرية لتنظيم إعلامها، ومدى تأثيرها على الإعلام العربي بقوالبه المختلفة. فقد نجحت الحكومة في تطوير نظام معقّد لإدارة الإعلام على مرّ السنوات، واعتمدت تكتيكات تجعل حدود الرقابة والسيطرة مشوّشة وضبابية. ويمكن رصد هذه التكتيكات في علاقة الحكومة بالإعلام المرئي والإعلام المطبوع على السواء. كذلك سأشرح البنى المؤسّساتية والقانونية التي تستخدمها الحكومة للتكتّم على الشقاق ضمن قطاع الإعلام المصري. وسأقدم أيضاً بعض الأمثلة عن استخدام الدولة للتهديد والقمع كوسيلتين لضبط الصحافة.

ثلاثة أنماط للعلاقة بين السلطة والإعلام في مصر

تندرج سيطرة الحكومة المصرية على الإعلام في ثلاثة نماذج تجمع بينها ميزة مشتركة هي الغموض. فالعلاقات بين الحكومة ووسائل الإعلام تشكل جزءاً من نظام ملكية معقّد يجعل من تعقّب هويّة صانعي القرار في الإعلام المصري مهمّة صعبة. وفي هذا القسم، سأقدّم لمحة عامة موجزة عن مختلف أشكال سيطرة الدولة على الإعلام. ولا بدّ لي من الإشارة إلى أن حكومات أخرى في المنطقة قد اعتمدت واحداً أو اثنين من هذه الأشكال، وفي بعض الأحيان مزيجاً من الأشكال الثلاثة كلها.

يتمثل أحد أشكال ضبط الإعلام بالملكية والسيطرة المباشرتين. ويُعتمد هذا الشكل في حالتي التلفزيون والإذاعة. فالعاملون كافّة في التلفزيون الوطني والإذاعة العامّة موظفون لدى الحكومة المصرية. وبالتالي، فإن الإقالة الفورية هي جزاء كل من يجرؤ على تجاوز ما يُسمّى «الخطوط الحمر»، سواء أكان مقدم برامج أو مراسلاً أو مُعداً. وجدير بالذكر أن خطر إنهاء الخدمة يطاول أيضاً المصريين العاملين في وسائل إعلام أجنبية وعربية. ومن ذلك على سبيل المثال، أن المصريين العاملين في إذاعة «صوت أميركا» يحافظون عادة على وظائفهم في وسيلة إعلامية مسموعة أو مرئية تعود ملكيتها إلى الدولة عبر الحصول على إجازة من مستخدمهم المصري[٦]. وبالتالي يظل المصريون محكومين بخطر فقدان عائداتهم الوظيفية في مصر إذا ما قرروا تجاوز الخطوط الحمر التي تحدّدها الحكومة المصرية، حتى وإن كانوا يعملون لدى مؤسّسات مثل إذاعة «صوت أميركا» أو إذاعة الـ «بي بي سي» أو قناة «الحرّة»، أو حتى قناة «الجزيرة» أو «العربية».

في المقابل، يتمثل الشكل الثاني بالسيطرة من الدرجة الثانية. ويمكن لحظ مثل هذه المقاربة في تأثير الحكومة على الصحف القومية، بما في ذلك الأهرام والأخبار والجمهورية والمصوّر. وكما ذكرت آنفاً، يُفترض أن ملكية هذه الصحف كلّها تعود إلى

(٦) أذكر من هؤلاء الصحافيين «محمد الشناوي ومحمد عبد الكريم وفايزة المصري وعباس متولّي».

مجلس الشورى باسم الشعب المصري، ويُفترض رسمياً أن توظيف المديرين ورؤساء التحرير في هذه المطبوعات أو صرفهم من الخدمة يخضع لصلاحيات مجلس الشورى ورئيسه. لكنّ الحقيقة هي أن مجلس الشورى مجرّد واجهة لمكتب الرئاسة. فالرئيس هو مَن يُملي على رئيس المجلس وقياديي الحزب الوطني الديموقراطي هويّة مَن يفوز بهذه المناصب. والمحظوظون هم في العادة الصحافيون الذين تربطهم بمبارك ومكتبه علاقات وثيقة. وكما هي الحال في معظم قطاعات النظام السياسي المصري، لا يكمن جوهر السياسة التي تحكم علاقات الصحافة بالدولة في البنى الرسمية، وإنما في الشبكات المتوارثة وغير الرسمية.

أما الصحف المستقلة وتلك التي ترعاها الأحزاب السياسية المعارضة، فيتم التحكم بها من خلال السيطرة غير المباشرة. فمن الضروري أن تستحصل الصحف المستقلة كافة على ترخيص من المجلس الأعلى للإعلام، وهو جهاز آخر يخضع للحكومة (سأصفه لاحقاً بالتفصيل). وفي حالة الصحف التابعة للأحزاب، لا بد من الحصول على ترخيص تأسيس الحزب السياسي، وهي مهمّة ليست بالسهلة. وباعتبار أن العمليّتين تخضعان لسيطرة الحكومة، تتمتّع الدولة بالمقدرة على تحديد أي الأصوات السياسية يمكن سماعه أم لا في ساحة الإعلام المصري. أضف إلى ذلك أن الصحف المستقلة وتلك التي ترعاها الأحزاب لا تمتلك مطابع خاصة بها، ويعتمد معظمها على مطابع الأهرام. وبالتالي، تحتفظ الأهرام التي تخضع لسيطرة الحكومة بحق منع طباعة الصحف إذا ما تمادت هذه الأخيرة في انتقاد المراجع السياسية العليا في البلاد. ويمكن للحكومة أن تعاقب الصحف المعارضة عبر حرمانها من العائدات القيّمة لإعلانات الوزارات الحكومية. كما تلجأ الدولة إلى قمع الصحافيين المعارضين من دون تحفّظ. وهناك حالات كثيرة تشير إليها المعارضة على أنها من علامات التضييق على حرية الصحافة والصحافيين.

حتى محطات التلفزة الفضائية الخاصة، التي تشكل ظاهرة جديدة نسبياً في قطاع الإعلام المصري، ومنها تلفزيون «دريم» وقناة «المحور»، لم تسلم من سيطرة الحكومة

وذلك من خلال العلاقات التجارية القائمة بين النخبة الحاكمة وأصحاب هذه المحطات. وسأناقش أدناه مثال محطة «دريم» التي عمد صاحبها أحمد بهجت إلى الضغط على عدد من مقدّمي البرامج والصحافيين المعارضين ليغادروا المحطة تفادياً لسخط الحكومة. وفي هذه الحالة، استطاعت الحكومة التأثير على سياسات التحرير في المحطة مقابل مساعدتها رئيس مجلس الإدارة أحمد بهجت على معالجة مشاكله المالية. هذا إضافة إلى الاتصالات الهاتفية التي يتلقاها مذيعو ومعدّو البرامج من ضبّاط أمن الدولة المتخصّصين في قضايا الإعلام. على أنّ هذه الاتصالات بين أجهزة الأمن ومقدّمي برامج التلفزيون لا تمثل تهديداً مباشراً، وإنما هي وسيلة ضغط يدرك مغزاها مقدّم البرنامج. وغالباً ما يأتي الاتصال عندما يُغضب برنامج ما الحكومة، في حين لا يتلقى هؤلاء اتصالاً مماثلاً في حالات الاستحسان.

وجدير بالذكر أن بنية الرقابة الإعلامية في الدول العربية الأخرى تعتمد النموذج المصري القائم على الغموض، بحيث تكون الحكومة نصف مالك ونصف رقيب في حين يبدو ظاهرياً أن الوسيلة الإعلامية خاصة. فعلى سبيل المثال، ألغت قطر وزارة الإعلام لديها مستحدثة صورة أكثر استقلالية لمحطة «الجزيرة»، علماً بأنها لا تزال تفرض سيطرة الدولة عليها. وأطلقت المملكة العربية السعودية قناة تلفزيون الشرق الأوسط MBC، ومن ثم قناة العربية، لكن عوضاً عن فرض سيطرتها من خلال ملكية الدولة الرسمية استخدمت لهذه الغاية المالكين بالوكالة. وفي الإطار نفسه، أسّس رئيس مجلس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريري محطته الخاصة، أي قناة تلفزيون المستقبل، ولم يتحكم بها من خلال ملكية الحكومة وإنما من خلال عائلته وشركائه. وسنرى في صفحات لاحقة من هذا الكتاب كيف تتجلّى نماذج الرقابة المصرية في دول عربية أخرى مع بعض التعديلات الطفيفة. أما في القسمين اللاحقين، فسأصف كيفية استخدام هذه الأنواع من الرقابة والسيطرة في الإعلام المرئي والمطبوع في مصر.

محطات التلفزة: تلفزيون «دريم»

أسّس رجل الأعمال المصري أحمد بهجت قناة تلفزيون «دريم» في العام ٢٠٠١. وأحمد بهجت هو رئيس مجلس إدارة مجموعة بهجت التي تمتلك عدداً من الشركات المصرية العاملة في مجالات الإلكترونيات، وبناء شبكات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والمنتجات الطبية، وقطع الأثاث، والبناء والترفيه. والواقع أن تاريخ المحطة يشكل حلماً لم يدم طويلاً قبل أن يصطدم بالحقائق القاسية لسيطرة الحكومة على الإعلام في مصر. وصحيح أن هذه المحطة الفضائية وُصفت بأنها أول قناة مصرية خاصة، إلا أن هذا الوصف غير دقيق، فلا وجود لخاصّ وعامّ في الإعلام العربي. أما نجاح أي منفذ إعلامي فيقتضي توافر الدعم السياسي (وفي بعض الأحيان المالي أيضاً) من قبل الدولة أو اللاعبين النافذين. لكنّ ثمن هذا الدّعم باهظ جداً ويتجلّى في العادة في هيئة قيود تكبّل سياسات التحرير في الوسيلة الإعلامية.

تتألف شبكة تلفزيون دريم من ثلاث محطات مختلفة تبث برامج تراوح بين البرامج الترفيهية الموجّهة إلى الشباب والبرامج السياسية الحوارية. وغالباً ما كان يُزعم أن الغاية الأساسية من تأسيس تلفزيون دريم هي توفير نطاق إعلاني لشركات أحمد بهجت ونشاطاته المختلفة. ويوضح الرئيس السابق للمحطة هذا الأمر قائلاً: «ينفق (بهجت) أربعين مليون جنيه (ما يعادل ١٠ ملايين دولار أميركي) سنوياً على الإعلانات». وبالتالي، تبادرت إلى ذهنه فكرة امتلاك محطة تلفزيونية خاصة به يبث إعلاناته عبرها. وفي هذه الحالة يمكنه إنفاق ثلاثة أرباع ميزانيته السنوية المخصصة للإعلانات على محطته الخاصة، فيحقق في الوقت نفسه منفعة أخرى عبر المقدرة على الوصول إلى الزبائن المستهدفين. فالأشخاص الذين يمتلكون جهاز حل التشفير ويستطيعون مشاهدة تلفزيون «دريم» هم زبائن محتملون قد يبتاعون منتجاته وخدماته[٧].

(٧) مقابلة أجرتها مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ مع هالة سرحان، « تلفزيون دريم الحلم يتحقق» A Dream TV Come true، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني «تي بي اس») Transnational Broadcasting Journal، العدد ٨ (ربيع / صيف ٢٠٠٢) http://www.tbsjournal.com/Archives/Spring02/sirhan.html، تاريخ زيارة الموقع: ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

والواقع أنه لم يتم الإعلان رسمياً عن تكاليف تأسيس المحطة وميزانيتها السنوية. لكن لدى السؤال عن المبلغ المالي المطلوب لتأسيس قناة مثل «دريم»، قدّرت هالة سرحان - وكانت آنذاك تشغل منصب نائب رئيس للقناة - المبلغ بنحو ٢٠ إلى ٣٠ مليون جنيه مصري[٨]. وفي أواخر العام ٢٠٠٢، أقرّ بهجت بأن أصوله تساوي نحو ١,٧ مليار جنيه[٩]. وعلى الرغم من أن كيفية تحقيق التوازن بين التكاليف والعائدات غير واضحة، فإننا نتبيّن باعتبار الحجم الكبير للإعلانات التي توفرها نشاطات مجموعة بهجت، والمعفاة بالتالي من أي رسوم، أن المحطة قد تأسّست فعلياً لتكون بالنسبة إلى أحمد بهجت مشروعاً لتوفير التكاليف أكثر مما هو لتحقيق الأرباح.

لكن الجدال بدأ يحيط بتلفزيون «دريم» بعد إطلاق قناة «دريم ٢» التي بثت برامج حوارية جدالية تطرح مواضيع اجتماعية محظورة، بما في ذلك الزواج العُرفي والعجز الجنسي. وقبل أن يتم وقف برنامج هالة سرحان، ناقش البرنامج بصراحة مسائل تتعلق بالطلاق «وممارسة العادة السرّية وتأثيراتها على العلاقات الزوجية»[١٠]. والكاتب المصري محمد حسنين هيكل هو مثال آخر للصحافي الذي تعدّى الخطوط الحمر خلال ظهوره عبر شاشة تلفزيون «دريم» في العام ٢٠٠٢ منتقداً إخفاقات الأنظمة العربية في سياق تعليقاته على أزمة الشرق الأوسط المستمرة. وفي ظهور ثانٍ له عبر الشاشة نفسها، لم يكتفِ هيكل بالمجاهرة بانتقاد النظام المصري، بل أثار أيضاً مسألة «الخلافة الوراثية» في مصر[١١]. وانبثقت جدالات مشابهة تسبب بها مقدّمو برامج حوارية أخرى مثل حمدي قنديل في برنامج «رئيس التحرير» وكذلك إبراهيم عيسى في برنامج «على القهوة»، اللذين لم يلتزما الدبلوماسية في مناقشة أخطاء الحكومة المصرية، وأخطاء الحكومات

(٨) المرجع السابق.
(٩) صحيفة الأهرام الأسبوعية، ٧ - ٣١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢.
(١٠) المرجع السابق.
(١١) أحمد عثمان، «اليقظة المفاجئة: قناة دريم تطيح كبار مقدمي البرامج» Rule awakening: dream drops top talkers، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني «تي بي اس») Transnational Broadcasting Journal، العدد ١٢ (ربيع / صيف ٢٠٠٤)، http://www.tbsjournal.com/dream.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

العربية أحياناً. وخلاصة القول أن تلفزيون «دريم» أو حلم بهجت بدأ يتحول إلى كابوس يقضّ مضجعه ومضجع الحكومة.

وعلى الرغم من الإمكانات الواعدة التي تمتّعت بها القناة لدى إطلاقها، نجحت الحكومة في ترويض الوحش الذي ساهمت في خلقه عندما سمحت للفضائيات المصرية بأن تبث عبر القمرين الصناعيين عربسات ونايل سات. وما كاد تلفزيون «دريم» يتم عامه الثاني حتى بدأت علامات الرقابة تظهر عبر شاشته. وفي العام ٢٠٠٣، تمّ فصل سرحان وقنديل وعيسى. وكان القاسم المشترك بينهم المبالغة في انتقاد الحكومة المصرية. ورداً على المزاعم حول التزام القناة مقصّ الرقابة بطلب من الحكومة المصرية، قالت سناء منصور التي خلفت هالة سرحان في منصب نائب رئيس المحطة: «لا محظورات لدينا. والموادّ الوحيدة التي نرفضها هي تلك التي تتعارض مع الدين أو تضرّ بالأمن القومي أو تؤدّي إلى صراع طائفي»[١٢]. واللافت في هذه الملاحظة هو أنها تشبه العبارة الترويجية الشائعة التي تنطق بها وسائل الإعلام المصرية التابعة للدولة كلّما جرى استنكار إجراءات الرقابة. والمثير للاهتمام أيضاً أن سناء منصور قد عملت من قبل في الاتحاد المصري للإذاعة والتلفزيون وشغلت فيه منصب رئيسة القنوات الفضائية. وهذا يثير تساؤلات حول الجهة المسؤولة فعلياً عن تلفزيون دريم: أهي الدولة أم أحمد بهجت؟ ويجدر بنا أن نحاول تفسير كيفية نجاح الحكومة في فرض تأثيرها على سياسات التحرير في المحطة الفضائية، واضعة إذ ذاك حدّاً لحلم قصير الأمد راود وسيلة إعلامية خاصة ومستقلة في مصر. فإدراك الطريقة المصرية في التحكم بما يُفترض أنه وسيلة إعلامية خاصة سيساعدنا على فهم كيفية عمل وسائل إعلامية جديدة مثل «العربية» و«الجزيرة».

التحكم بمواقع الإنتاج الإعلامي

ما لا يتمّ الكشف عنه إلا نادراً بالنسبة إلى تلفزيون «دريم» هو أن أحمد بهجت ليس

(١٢) مقتبس من المرجع السابق.

المالك الوحيد للقناة، فالحكومة تمتلك من خلال الاتحاد المصري للإذاعة والتلفزيون عشرة في المئة من المحطة. وبالتالي، فإن القناة ليست على تلك الدرجة من الاستقلال التي تدّعيها. وفي هذا الإطار، صرّحت هالة سرحان لمجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (TBS Journal) بأن «المشكلة تكمن في واقع أن المحطات التلفزيونية الخاصة كلّها تعمل بمساعدة الحكومة، ولا يمكنها بالتالي أن تكون موضوعية. فهي ستظل مرتهنة للحكومة وتسعى إلى موافقتها. وتلفزيون دريم مثال على ذلك»[١٣]. وجدير بالذكر أن تلفزيون «دريم» لم يستأجر حقوق الإرسال عبر قمري عربسات ونايل سات من الحكومة المصرية وحسب، وإنما يشكل أيضاً جزءاً من المنطقة الحرّة للإنتاج الإعلامي في مدينة ٦ أكتوبر.

تتألف المنطقة الحرّة للإنتاج الإعلامي من «مناطق تمنح فيها الحكومة الأراضي وتقدّم الحوافز الضريبية لتشجيع الشركات الإعلامية الخاصة على الانتقال إليها. وتقدّم هذه المناطق الاستديوهات الفنية الحديثة والنجوم والوظائف المربحة»[١٤]. وتشكل المدينة الممتدة على مساحة ثلاثة ملايين متر مربّع، والتي تم استحداثها في شباط / فبراير العام ٢٠٠٠، موقعاً للإنتاج يمكن استئجاره لتحقيق أنواع مختلفة من المشاريع الإعلامية، أكان للإنتاج السينمائي أو التلفزيوني، أو البث الإذاعي والتلفزيوني، أو البث الفضائي[١٥]. وجدير بالذكر أن الحكومة المصرية تقدّم إعفاءات ضريبية لأي مشروع داخل حدود المدينة، الأمر الذي يساعد القنوات الفضائية على تقليص التكاليف العادية للتشغيل وإطلاق عملياتها. لكنّ لهذه الامتيازات ثمنها. فالعمل ضمن هذه المنطقة يقتضي الحصول على ترخيص من جهاز تابع للدولة يتمثل بالهيئة العامة للمناطق الحرة. وتحتفظ هذه الهيئة بحق إلغاء التراخيص. وعلى الرغم من أن القنوات الفضائية العاملة في هذه المدينة لا تخضع لقوانين الرقابة التي تحكم الإعلام الخاضع للدولة، فإنها مجبرة على

---

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) «ثورة إعلامية شرق أوسطية» A Mideast Media Revolution، مجلة بيزنس ويك Business Week، ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢، http://www.businessweek.com/magazine/content/02_51?b3813026.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

(١٥) راجع الموقع الإلكتروني للمدينة المصرية للإنتاج الإعلامي http://www.empc.com.eg/English/Home/home.html، تاريخ زيارة الموقع: ١٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

الالتزام بقواعد المدينة التي تعمل ضمن نطاقها، ما يضع محتوى برامجها تحت رحمة الهيئة العامة للمناطق الحرّة.

في تشرين الثاني / نوفمبر العام ٢٠٠٢، تلقى تلفزيون «دريم» تحذيراً شديد اللهجة توضح فيه الهيئة العامة للمناطق الحرة أنها «ستتخذ إجراءات صارمة بحق القناة في حال عاودت هذه الأخيرة طرح المواضيع الجديدة بطريقة مثيرة للحساسيّات»[١٦]. ولما كان نجاح المحطة يعتمد إلى حدّ بعيد على موارد الحكومة وضمناً على موافقتها، تمت إقالة الإعلاميين الثلاثة المثيرين للجدل بعد أن جاوزوا مرّات عدة الحدود المتفق عليها لانتقاد الدولة. وإذ فسّرت هالة سرحان إقالتها من تلفزيون دريم معتبرة أنها جاءت نتيجة لتدخّل الدولة، قالت: «ناقشت في الحلقة الأخيرة من برنامجي موضوعاً ساخناً هو الخطاب الديني. وكان هذا الموضوع غير مقبول بالنسبة إليهم (أي القيّمين على إدارة القناة). كان يتجاوز الحدود. وجاء القرار في أعقاب تراكم عدد من الحلقات حول مواضيع مختلفة. وهم لم ينسوا بالطبع أنني أنا من حرّض على ظهور محمد حسنين هيكل عبر شاشة دريم»[١٧]. وعندما مُنع هيكل من قناة دريم انتقل إلى قناة «الجزيرة» ليقدم برنامجه المعروف «مع هيكل»، وبدلاً من اللعب في السياسة المحلية أصبح هيكل يلعب دوراً إقليمياً إذ أصبح أداة في حرب دولة عربية (قطر) ضد دولة عربية أخرى (السعودية).

وقد اعتمدت الحكومة سبيلاً آخر لحجب البرامج المثيرة للجدل عن تلفزيون «دريم»، مستغلة لهذه الغاية علاقاتها التجارية مع أحمد بهجت نفسه. فبهجت هو أكبر منتج للبرامج التلفزيونية في الشرق الأوسط، وهو يهيمن على الأسواق التلفزيونية المصرية، لا بل «يُزعم أنه واجهة لأصحاب المصالح العليا في النظام، الأمر الذي يفسّر بناء الطريق السريع إلى دريم لاند (مدينته السكنية) في وقت قياسي»[١٨].

---

(١٦) صحيفة الأهرام الأسبوعية، ٧ - ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢.

(١٧) أحمد عثمان، «اليقظة المفاجئة: قناة دريم تطيح كبار مقدمي البرامج» Rule awakening: dream drops top talkers.

(١٨) تيموني ميتشل Timothy Mitchell، «دريم لاند: الليبرالية المحدثة لرغباتك» Dreamland: the Neoliberalism of Your Desires، موقع تقارير الشرق الأوسط على الخط المباشر Middle East Report Online، العدد ٢١٠ (ربيع ١٩٩٩)، http://www.merip.org/mer/mer210/mitchell.html، تاريخ زيارة الموقع: ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

ويوضح إبراهيم عيسى فرضيته الخاصة حول أسباب صرفه من تلفزيون «دريم» قائلاً: «عندما تعاقدت مع دريم، اشترطت أن تُترك لي حرية التعبير وعرض ما يشعر به المواطنون في ظل إدارة متحرّرة الفكر كإدارة هالة سرحان. وكانت الأمور تجري على أحسن ما يُرام. لكن بعد تحقيق نجاح باهر... تفتّحت عيونهم وكان لا بدّ لمقصّ المحرّرين من أن يشقّ طريقه... وعندما يُصرّ رئيس مجلس الوزراء بنفسه على إلغاء برنامجي كشرط لدعم أحمد بهجت في مشاكله المالية، يطرح ذلك علامة استفهام»[١٩]. وفي المقابل ينكر بهجت أن يكون قد تخلّف عن سداد أي قروض مستحقة عليه، مشيراً في العام ٢٠٠٢ إلى أن مجموع أصوله (١,٧ مليار جنيه مصري) يفوق مجموع المبالغ التي اقترضها طول حياته (١,٦ مليار جنيه مصري)[٢٠]. وحتى لو لم يكن بهجت يعاني فعلياً ضائقة مالية استوجبت دعم الحكومة لنشاطاته، فإن الحكومة تبقى قادرة على جعله يرزح تحت وطأة ضائقة كهذه[٢١]. فنجاح أعمال بهجت يبقى مرتبطاً برضى الحكومة المستمر عن سجلّه وممارساته. وبالتالي، لم يكن يملك سوى خيار كبت الانتقادات الصريحة للدولة عبر شاشات تلفزيون «دريم». وهكذا استيقظ بهجت من حلمه[٢٢].

قناة المحور

لا بدّ من الإشارة بدايةً إلى أن قناة تلفزيون المحور، الفضائية المصرية الأخرى التي تدور في فلك ما يُسمّى «الإعلام الخاص»، قد تأسست في العام ٢٠٠١ من قبل حسن راتب. وهذا، على غرار أحمد بهجت، رجل أعمال ناجح تربطه علاقات متينة بالنظام الحاكم. وكما هي حال العديد من القنوات المماثلة في مصر والعالم العربي، يغيب في قناة المحور التمييز الغربي الواضح بين العام والخاص في عالم وسائل الإعلام، مما

---

(١٩) أحمد عثمان، «اليقظة المفاجئة».
(٢٠) صحيفة الأهرام الأسبوعية، ٧ - ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢.
(٢١) مقابلة أجراها الكاتب مع رئيس مجلس إدارة تلفزيون دريم عمر خفاجي، القاهرة، ٢١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
(٢٢) المرجع السابق.

يشكّل دليلاً على إمكانية اشتمال القطاع الخاص على منفذ إعلامي خاضع لسيطرة الحكومة.

تعود ملكية نحو ٨٧ في المئة من قناة المحور إلى أصحاب الأسهم من القطاع الخاص، وتتوزع على الشكل التالي: ٦٥ في المئة من الأسهم لحسن راتب، و١٨ في المئة منها «موزّعة بين مجموعة من رجال الأعمال المصريين البارزين أمثال حسام بدراوي ورائد هاشم ونوال الدجوي ومصطفى السلاّب وسمير النجار»[٢٣]. في المقابل، تعود ملكية ١٢ في المئة من أسهم القناة إلى الحكومة عبر الاتحاد المصري للإذاعة والتلفزيون والقمر الصناعي نايل سات والمدينة الإعلامية ٦ أكتوبر[٢٤]. وبالتالي، فإن ملكية القناة موزّعة بين الحكومة وأصحاب الأسهم من القطاع الخاص. وجدير بالذكر أن رأس المال الحالي لقناة المحور يزيد عن ١٤ مليون دولار أميركي.

أما تركيبة مجلس إدارة «المحور» فتكشف إلى أي حدّ تقع هذه القناة تحت سيطرة الدولة. ومن ذلك على سبيل المثال، أن مجلس الإدارة يضمّ حسن حامد (رئيس الاتحاد المصري للإذاعة والتلفزيون) وأمين بسيوني (رئيس مجلس إدارة نايل سات) وعبد الرحمن حافظ (مدير مدينة الإنتاج الإعلامي) وهؤلاء كلهم موظفون مباشرون لدى الحكومة. كذلك يضمّ مجلس إدارة المحور شخصيات مرموقة في الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم أمثال حسام بدراوي ومصطفى السلاّب، وهم يعكسون سيطرة الحزب على هذه الوسيلة الإعلامية. وعلى ذلك فإن القناة تشكل في أفضل الأحوال مشروع شراكة بين الحكومة ونُخب مؤيدة للنظام وأعضاء في الحزب الحاكم في مصر[٢٥].

---

(٢٣) نايلة حمدي، «قناة المحور المتقلّبة» El Mehwar the Mercurial، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني «تي بي اس») Transnational Broadcasting Journal، العدد ٩ (خريف / شتاء ٢٠٠٢)، http://www.tbsjournal.com/Archives/Fall02/Mehwar.html، تاريخ زيارة الموقع: ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

(٢٤) الموقع الإلكتروني لقناة تلفزيون المحور، http://www.elmehwar.tv/about/board1.html، تاريخ زيارة الموقع: ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

(٢٥) مقابلة مع جمال عنايت، القاهرة، ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.

وقد انطلقت شبكة البرامج في قناة المحور مركّزة بشدة على الترفيه والموسيقى. لكنها أخذت تنتقل أخيراً إلى إحياء برامجها وفقراتها الإخبارية، علماً بأنها تستند في غالب الأحيان إلى التقارير التي تُبث عبر قنوات التلفزيون التي تعود ملكيتها إلى الدولة.

على أن قناة المحور لم تحاول تجاوز الخطوط الحمر على طريقة تلفزيون دريم. ويُعزى السبب الرئيس في ذلك إلى واقع أن قناة المحور تبقى خاضعة للقيود السياسية والمؤسّساتية نفسها التي تحدّ من استقلالية تلفزيون دريم. فهي تعمل ضمن مدينة الإنتاج الإعلامي التابعة للحكومة، وتخضع للقانون نفسه الذي يحرّم «البرامج الملتهبة التي من شأنها الإضرار بسيادة الدولة أو الوطن» ويحظر «الموادّ الإباحية». أضف إلى ذلك أن حسن راتب مقرّب من الحكومة، وقد أقرّ علانيةً بهذه العلاقة خلال حفل العيد الثالث للقناة عندما قدّم درعين تكريميّين إلى صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى وأنس الفقي وزير الإعلام[٢٦]. وقد كشفت تغطية القناة للحملات والنشاطات التي أفضت إلى الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول / أكتوبر العام ٢٠٠٥ الانحياز الشديد للنظام الحاكم. ويشير تقرير صادر عن معهد القاهرة لحقوق الإنسان إلى أن قناة المحور خصّصت ما نسبته ٤١ في المئة من برامجها لتغطية الحملة الانتخابية للرئيس مبارك في حين لم تتجاوز تغطية القناتين الثانية والثالثة، اللتين تملكهما الدولة، لمرشح الحزب الوطني الديموقراطي ما نسبته ٣٠ في المئة (بلغت تغطية تلفزيون دريم لحملة مبارك ٦٩ في المئة)[٢٧].

وخلاصة القول إن الادعاء بأن تلفزيون المحور وتلفزيون دريم قناتان مستقلتان عن سيطرة الدولة المصرية يبقى مجرّد ادعاء. وعلى الرغم من أن العبارة التصنيفية «ملكية خاصة» قد أُلصقت بالقناتين، يُبيّن البحث في ملكيتهما ومحتوى برامجهما أن الدولة

---

(٢٦) صحيفة الأهرام الأسبوعية، ١٢ - ١٨ أيار / مايو ٢٠٠٥.

(٢٧) معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، «رصد التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية الرئاسية في مصر للعام ٢٠٠٥»، ٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، http://www.cihrs.org/pdf/pre_report17Aug%20_4Sep_EN.pdf، تاريخ زيارة الموقع: ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

المصرية تبقى لاعباً مسؤولاً في إدارة قطاع الإعلام المصري المرئي وتوجيهه. فالحكومة تفوز تلقائياً بحصّة من ملكية أي قناة «خاصة»، ما يجعل التملّص من القوانين التي تفرضها الدولة لجهة ضبط محتوى البرامج مهمة بالغة الصعوبة بالنسبة إلى أي شخص يرغب في تأسيس محطة مستقلة. وصحيح أن فرصة العمل داخل مدينة الإنتاج الإعلامي التابعة للحكومة تخفّف من الأعباء المالية المترتّبة على تمويل محطة فضائية خاصة(٢٨)، إلا أن لهذه الفرصة كلفتها. والواقع أنها، كما رأينا سابقاً، تضع محتوى البرامج تحت رحمة الهيئة العامة للمناطق الحرة التي تتمتع بصلاحية إلغاء ترخيص أي قناة تتمادى في انتقاد الحكومة وسياساتها، أو التهديد بإلغائه.

أخيراً، تبقى الإشارة إلى أن العلاقة الوطيدة بين الحكومة وأصحاب المشاريع التجارية الذين يقفون وراء هذه «القنوات الخاصة» المزعومة تولّد دوافع قوية للقيام برقابة ذاتية. وكما رأينا في حالة تلفزيون دريم، لا تلجأ الحكومة على الدوام إلى الرقابة المباشرة، وهي في الحالة المذكورة اكتفت باستغلال المصارف التابعة لها لتهديد نشاطات أحمد بهجت التجارية. فالانشقاق قد ينقلب على المصالح التجارية لأصحاب المشاريع الإعلامية. فضلاً عن ذلك، تسمح العلاقة الوثيقة بين هذه النخب التجارية والحكومة بتفشّي سيطرة الدولة على قطاع الإعلام المصري الخاص. فمنذ عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، كانت مؤسسات المجتمع المدني كالصحافة والإذاعة والتلفزيون ترتبط بالنظام عبر شبكة من العلاقات الوثيقة، وتتحوّل في حالات عدة يمكن إثباتها إلى أدوات بيد هذا النظام(٢٩). ويبدو أن هذا النموذج يكرّر نفسه حتى

---

(٢٨) يبلغ رأسمال قناة المحور ١٤ مليون دولار أميركي. وقد كتب نعومي صقر في العام ٢٠٠١ استنتاجه بأن المرء كان ليحتاج في أواخر تسعينيات القرن العشرين إلى ما بين ٦٠ و٧٠ مليون دولار أميركي على الأقلّ لكي يشغّل محطة فضائية في العالم العربي. ومن الواضح أن استخدام المنشآت الحكومية في مدينة الإنتاج الإعلامي قد خفض إلى حد كبير تكاليف تشغيل محطات فضائية في مصر. راجع نعومي صقر، المجالات الفضائية: المحطات التلفزيونية العابرة للحدود، العولمة والشرق الأوسط Satellite Realms: Transnational Television, Globalization and the Middle East (لندن: دار نشر آي بي توريس IB Tauris، ٢٠٠١)، ص. ١١٦.

(٢٩) جون واتربوري John Waterbury، «من أين ستنبثق القيادة المستقبلية لمصر» *Whence will Come Egypt's Future Leadership*، لدى فيب مار Phebe Marr (ناشر)، **مصر عند تقاطع الطرق: الاستقرار المحلي والدور الإقليمي** *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role* (واشنطن العاصمة: منشورات كلية الدفاع الوطني، ١٩٩٩)، ص. ٢٣.

في قطاع الفضائيات الخاصة بحيث لم تترك المصالح السياسية والتجارية أي مجال أمام أصحاب الوسائل الإعلامية لإثبات استقلاليتهم عن الدولة.

الإعلام المطبوع

تتبع القوانين الحكومية الناظمة للإعلام المطبوع نمطاً مماثلاً لذاك المعتمد بالنسبة إلى الإعلام المرئي. وفي حالة التلفزيون، تعتمد الحكومة ثلاثة أشكال من السيطرة هي: (١) الملكية المباشرة (هذه هي حال البث الأرضي الذي يحتكره الاتحاد المصري للإذاعة والتلفزيون)؛ (٢) شبه الملكية من خلال العلاقات التجارية مع أصحاب محطات التلفزة (كما في حالة تلفزيون دريم وصاحبها أحمد بهجت)، وأيضاً من خلال القوانين التي تنص على ملكية الحكومة الإلزامية لجزء من أسهم أي قناة خاصة؛ (٣) السيطرة غير المباشرة (ما يعني أن الدولة تتحكم بالتراخيص وبقوانين مدينة الإنتاج الإعلامي، وتتحكم أيضاً بالانتفاع من المنطقة الإعلامية الحرة). وفي الإعلام المطبوع، تعتمد الحكومة وسائل مشابهة. وسأبحث في ما تبقّى من هذا القسم في الأجهزة والأساليب المختلفة لسيطرة الدولة على وسائل الإعلام المطبوعة. ولا يمكن فهم هذه الأجهزة والأساليب خارج السياق السياسي للعلاقات بين الحكومة والصحافة. فالإعلام العربي، كما أكدتُ في المقدّمة، سياسي بطبيعته، ووسائل الإعلام ليست مؤسّسات تابعة للمجتمع المدني تحقق التوازن في مقابل سلطة النظام، وإنما هي في الواقع امتداد للنظام[٣٠].

الصحافة المصرية في عهد عبد الناصر والسادات ومبارك

كما أشرت آنفاً، يشكل السياق السياسي للمنافذ الإعلامية عنصراً أساسياً لفهم طبيعة هذه الوسائل الإعلامية. وبالتالي، سأخصّص هذا القسم لوصف السياق السياسي الذي حكم تاريخ ثلاثة أنظمة حاكمة هي نظام جمال عبد الناصر ونظام أنور السادات ونظام حسني مبارك.

(٣٠) المرجع السابق، ص. ٢٣.

قبل اندلاع «الثورة المصرية» في العام ١٩٥٢، كانت ملكية معظم الصحف المصرية تعود إلى عائلات ثرية وأجنبية بأغلبيتها. وكانت تصدر في مصر عشية الثورة ست صحف رئيسة. وفي حين استمر بعض هذه الصحف بالصدور، أُوقف بعضها الآخر عن العمل لأسباب سياسية. وشملت هذه الصحف جريدة الأهرام التي أسّسها في العام ١٨٧٦ صاحباها اللبنانيان سليم وبشارة تقلا، وجريدة المقطّم، الصحيفة المسائية التي تأسّست في العام ١٨٨٩ وجرى وقفها في العام ١٩٥٤. وجدير بالذكر أن ملكية جريدة المقطّم كانت تعود هي أيضاً إلى ثلاثة شركاء لبنانيين. وأذكر من تلك الصحف أيضاً صحيفة مسائية أخرى هي «البلاغ» (١٩٣٦ - ١٩٥٣) كانت ملكيتها تعود إلى عبد القادر حمزة، والجريدة الصباحية اليومية «المصري» (١٩٣٦ - ١٩٥٤)، وكانت ملكاً لشركاء مصريين هم محمد أبو الفتح ومحمد التابعي وكريم ثابت. وكانت صحيفتان أخريان لا تزالان تصدران عشية الثورة هما «الأخبار» (١٩٥٢ حتى اليوم) لصاحبيها مصطفى وعلي أمين، و«الزمان» التي تأسّست في العام ١٩٤٧ وأُغلقت في العام ١٩٥٣، وكان صاحبها رجلاً غير مصري يُدعى إدغار جلاد. وفي أيامنا هذه، لم يعد يصدر من هذه الصحف الست سوى صحيفتين هما الأهرام والأخبار[٣١].

في العام ١٩٥٢، أفضى ارتقاء جمال عبد الناصر إلى الحكم - كان عبد الناصر سيئ الظن بالأجانب - إلى تأميم صحف مثل الأهرام والأخبار، وإلى ازدهار دور تحرير جديدة مثل دار التحرير التي لا تزال تصدر صحيفة «الجمهورية» الأكثر تأييداً للحكومة. وجدير بالذكر أن قانون الصحافة للعام ١٩٦٠ عهد إلى المؤسّسة الحكومية الرئيسة، أي الاتحاد القومي، ولاحقاً إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، مهمة تنظيم التراخيص وتعيين رؤساء تحرير الصحف وكبار المديرين في دور التحرير.

وفي فترة حكم عبد الناصر، لم تكتفِ الدولة باستحداث قوانين الغاية منها إعاقة حرية الصحافة، بل لجأت أيضاً إلى أساليب خشنة لفرض تلك الرقابة. وفي هذا الإطار، تم

(٣١) راجع منير نصّار، وسائل الإعلام المصرية في ظل حكم عبد الناصر والسادات.

استحداث مؤسّسة جديدة هي وزارة الإعلام لضمان سيطرة الحكومة على الصحافة من خلال الرقابة النظامية. وشمل نظام الرقابة مكتب رقابة في وزارة الداخلية. وكانت مهمة هذا المكتب مراجعة الصحف بشكل يومي للاستفسار عن تقاريرها الإخبارية الأساسية وإعطائها التعليمات حول الأخبار التي ينبغي أن تتصدر العناوين وتلك التي ينبغي التقليل من شأنها، بل كان للرقيب مكتب معروف داخل كل صحيفة.

وشهدت حقبة السادات ظهور صحف للمعارضة مثل «الأهالي» و«الأحرار». وجاءت هذه الظاهرة كجزء من محاولات السادات الهادفة إلى تفادي الضغوط من أجل بناء نظام متعدد الأحزاب من دون الاضطرار إلى رفع الحظر الذي فُرض في العام ١٩٥٣ على الأحزاب السياسية. وفي العام ١٩٧٦، أعلن السادات عن السماح لثلاثة منابر[٣٢] (شيء شبيه بالأحزاب) بأن تنشط. وبدأ كل من المنابر الثلاثة يتحرك من خلال صحيفته الخاصة. وهذه الصحف هي «مصر» لمنبر الوسط، وصحيفة «الأحرار» لليمين، وصحيفة «الأهالي» لليسار. وفيما كانت صحيفة «مصر» لسان حال الحكومة، ولم تكن صحيفة «الأحرار» توجّه أي انتقاد يُذكر إلى النظام، وباتت صحيفة «الأهالي» اليسارية هي الصوت الوحيد الذي يكشف عيوب الحكومة، مما جعل الحكومة تصوّب نيرانها إليها منذ اليوم الأول.

وتحوّلت صحيفة «الأهالي» إلى معقل لمنتقدي السادات، ولا سيّما أولئك الذين استاءوا من زيارة السادات إلى القدس في تشرين الثاني / نوفمبر العام ١٩٧٧. ولما ضاق السادات ذرعاً بالانتقادات، أعلن في الحادي والعشرين من أيار / مايو العام ١٩٧٨ أنه سيقوم باستفتاء الشعب المصري حول ضرورة حرمان «الكفّار» من الحياة السياسية.

(٣٢) المنابر ومفردها منبر تعني المكان الذي يعتليه الخطيب في المسجد ليلقي خطبته. واستخدام هذه الكلمة في هذا السياق يوحي بأن هذه المجموعات لم تكن أحزاباً سياسية وإنما منتديات للتعبير عن آراء سياسية معيّنة. وكانت المنابر الثلاثة، اليمين واليسار والوسط، ترتكز على سياسات اليسار واليمين والوسط المعتدل في الاتحاد الاشتراكي العربي. وتوحي كلمة منبر بأن السادات لم يكن مستعداً بالكامل للتعامل مع فكرة نظام متعدد الأحزاب في مصر. والواقع أن الأحزاب السياسية القائمة في مصر اليوم تبقى منابر تمتلك صحفاً، ولكن فرصة تشكيلها قوى اجتماعية على الأرض تكاد تكون معدومة. وحتى المساحة المحدودة المعطاة لها من خلال الصحف الحزبية تبقى على الدوام عرضة للحصار.

وكانت «الكفّار» كلمة ـ شيفرة المقصود بها هم اليساريون وتحديداً الشيوعيون. وكما هي الحال دوماً، فاز السادات بدعم الأغلبية الساحقة (٩٨,٢ في المئة). أما المادة الأكثر أهمية في هذا الاستفتاء، فتمثلت «بقانون العيب» الهادف إلى «حماية القيم الاجتماعية الأساسية من السلوك المعيب». العيب، بالطبع، كلمة مطّاطة يمكن تفسيرها بأشكال مختلفة كل حسب رؤيته، ولكن على المستوى العملي، كان هذا القانون ينص على معاقبة أي سلوك ترى الحكومة أنه مسيء. وفي أعقاب هذا «النصر» المزعوم أحكم السادات سيطرته على الصحافة[٣٣].

وبعد مقتل السادات في العام ١٩٨١، خلّف وراءه إرثاً من المؤسّسات والقوانين المصمّمة بوجه خاص لكبح حرية الصحافة في مصر. ولا شك في أن فترة حكم مبارك تُعدّ الأكثر انفتاحاً من حيث حرية الصحافة والإعلام مقارنة بفترة السادات أو عبدالناصر. ومع أن مبارك أفسح في المجال أمام مقدار أكبر من الحرية الصحافية، إلا أنه ترك المؤسّسات التي تقيّد نشاط الوسائل الإعلامية على حالها. وفي أيامنا هذه، تنعم الحكومة بطائفة من البنى المؤسّساتية والامتيازات القانونية التي تسمح لها بمنع أي لغة غير مستحبة ومعاقبة المنتقدين[٣٤]. وإذ يمعن المرء النظر في المؤسّسات التي تضبط عمل الصحافة، يلاحظ أمرين على وجه الخصوص. أولاً، يتبيّن أن ملكية الدولة الرسمية للإعلام وبنى الرقابة أصبحت مستترة أكثر مما كانت عليه في عهد عبد الناصر. ثانياً، يبقى الخوف هو العامل الرئيس الذي يحدّد معالم البيئة الإعلامية نظراً إلى الإرث الطويل الأمد من القمع في التعاطي مع الصحافيين المنشقّين. ولكن عبقرية الرقابة وسياسة الثواب والعقاب في مصر تتجلّى في وجود هذه القوانين وتعطيلها أو تفعيلها حسب الطلب. فقد ارتضت الحكومة والمعارضة أن تلعبا خارج قواعد اللعبة، ولكن في لحظات الأزمات تفاجئ

(٣٣) منير نصّار، **وسائل الإعلام المصرية في ظل حكم عبد الناصر والسادات**، ص. ١٤ - ١٥.

(٣٤) للاطلاع على المزيد حول السياسة المصرية في خلال المراحل الأولى لحكم مبارك، راجع روبرت سبرينغبورغ Robert Springborg، **مصر في عهد مبارك: انشطار النظام السياسي** *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (بولدر: منشورات ويستفيو بريس Westview Press، ١٩٨٩).

الحكومة المعارضة بتفعيل هذه القوانين، وعندما يستنجد المعارضون بالشعب لا يجدون نصيراً لهم، لأنهم مثل الحكومة يلعبون خارج قوانين القواعد معظم الوقت، ويحاولون اللجوء إليها في أوقات الشدّة فقط.

الأدوات المؤسّساتية للسيطرة

عُهد إلى مؤسّستين رئيستين بالمسائل المتعقلة بملكية وسائل الإعلام المصرية وضبطها. وتمثلت هاتان المؤسّستان بمجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن النظام الحالي لملكية الصحف وضبطها ترسّخ في العام ١٩٨٠. وفي هذا السياق، قضى تعديل دستوري بإنشاء مجلس الشورى، الجهاز الحكومي الذي يشكل مجلساً استشارياً للرئيس ويسيطر عليه إلى حدّ بعيد الحزب الوطني الديموقراطي. ويمتلك مجلس الشورى ما نسبته ٥١ في المئة من الصحف الوطنية، وهو يملكها نظرياً بالنيابة عن الشعب المصري. وفضلاً عن ملكية الصحافة الوطنية، يدير مجلس الشورى الصحافة عبر تعيين رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير في الصحف القومية. فمجلس الشورى يمتلك الصحافة القومية التي تضمّ الصحف والمجلات التي تملكها وتصدرها دور تحرير تمتلكها الحكومة[٣٥].

أما المجلس الأعلى للصحافة، فأسّسه أنور السادات في العام ١٩٧٥. وإذ تصاعدت الانتقادات في أعقاب زيارة السادات إلى القدس، سُنَّ قانون جديد يهدف إلى فرض قيود جديدة على حرية الصحافة، وهو تحديداً القانون ١٤٨ للعام ١٩٨٠ المعروف باسم قانون سلطة الصحافة. والواقع أن المادة الثامنة من هذا القانون تمنح سلطة تشكيل المجلس الأعلى للصحافة إلى رئيس الجمهورية[٣٦]. ويتألف من رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة في الصحف القومية والصحف الحزبية، ورؤساء وكالات إعلامية أخرى وعدد من

(٣٥) وزارة الإعلام، الصحافة في مصر (الهيئة العامة للاستعلامات)، ص. ٨٣.
(٣٦) القانون ١٤٨ للعام ١٩٨٠.

«الشخصيات العامة المعنية بالشؤون الصحافية» تُعيّن من قبل مجلس الشورى[٣٧]. أما رئيس المجلس الأعلى للصحافة فهو نفسه رئيس مجلس الشورى. أضف إلى ذلك أن المجلس الأعلى للصحافة هو الجهاز الحكومي المسؤول عن إعطاء التراخيص للصحف في مصر وتنظيمها.

لا يمكن لأحد أن يصدر صحيفة من دون الحصول على الترخيص اللازم من المجلس الأعلى للصحافة[٣٨]. وعلى المستوى النظري، يسمح القانون ١٤٨ للأفراد بأن يتقدموا بطلبات الحصول على تراخيص صحافية. لكن عملياً، نادراً ما يتمكّن أي فرد من إصدار صحيفة بموجب هذا القانون. والسبب في ذلك يرجع إلى المتطلبات المالية الهائلة التي ينص عليها القانون ١٤٨. وبالتالي، لا بد للفرد ـ أي شخص غير الأحزاب والاتحادات التجارية والنقابات ـ من أن يؤسّس أولاً شركة مساهمة ويمتلك رأسمالاً يبلغ ٢٥٠ ألف جنيه مصري لإصدار صحيفة يومية، أو ١٠٠ ألف جنيه مصري لإصدار صحيفة أو مجلة أسبوعية. ولا يمكن لأي فرد في العائلة الواحدة أن يمتلك أكثر من ٥٠٠٠ جنيه مصري من قيمة رأس المال.

بغية تفادي متطلبات الترخيص التي ينصّ عليها القانون ١٤٨، يلجأ بعض الأفراد والمنظمات إلى إصدار نشرات أو مجلات «غير منتظمة» عوضاً عن إصدار سلسلة منتظمة. ووفقاً لناشطة في مجموعة نسائية محلية، لا يمكن للنشرة غير المنتظمة أن تشتمل على تاريخ الإصدار، كما لا يمكن إصدارها إلا مرة واحدة في السنة. فضلاً عن ذلك، من الصعب إيجاد مطبعة لأن العديد من المطابع يخشى طباعة منشورات غير منتظمة. فالمجلس الأعلى للصحافة هو الجهاز الحكومي الذي ينظّم ويضبط الصحافة في مصر.

---

(٣٧) فضلاً عن الشخصيات المعيّنة من قبل مجلس الشورى، يضمّ المجلس الأعلى للصحافة على وجه الخصوص: رئيس مجلس الشورى؛ مجالس مديري الصحف الوطنية؛ محرري الصحف الحزبية المؤسّسة وفقاً لقانون الأحزاب؛ رئيس نقابة الصحافة المصرية؛ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستعلامات؛ رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط وهي وكالة الأنباء الرسمية للدولة؛ رئيس مجلس أمناء الاتحاد المصري للإذاعة والتلفزيون؛ رئيس اتحاد المطابع؛ رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتوزيع؛ خبيراً في مدى انتشار الصحف؛ رئيس اتحاد الكتّاب. مدة ولاية الأعضاء في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد.

(٣٨) عبد الله خليل، **القوانين المقيّدة للحقوق المدنية والسياسية في التشريعات المصرية** (القاهرة: منشورات المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٩٩٣)، ص. ١١٩.

في المقابل، يُسمح للأحزاب السياسية المرخّص لها بأن تُصدر الصحف من دون استيفاء الشروط المتعلقة برأس المال. وبالتالي، يشكل الحصول على ترخيص تأسيس الحزب السياسي شرطاً مسبقاً ضرورياً لإصدار الصحيفة. وأشير في هذا الإطار إلى أن الأحزاب السياسية تحصل على تراخيصها من لجنة الأحزاب السياسية، وهي لجنة تتألف من موظفين حكوميين ويرأسها، على غرار المجلس الأعلى للصحافة، رئيس مجلس الشورى. ومنذ أن تشكلت لجنة الأحزاب السياسية في العام ١٩٧٧، لم توافق إلا على ثلاثة طلبات من أصل ستة وستين طلباً قُدّمت للحصول على رخصة تأسيس حزب سياسي[٣٩]. أما الأحزاب الأخرى التي تم تشريعها فقد حصلت جميعها على التراخيص بموجب قرارات صدرت عن المحكمة في أعقاب دعاوى قضائية للطعن في ردّ طلباتها من قبل لجنة الأحزاب السياسية. فعلى سبيل المثال، تم تشريع الحزب الناصري في نيسان / أبريل العام ١٩٩٢ بعد معركة قضائية. ويصدر اليوم هذا الحزب صحيفة «العربي» الأسبوعية.

فضلاً عن ذلك، وبموجب القواعد التي استحدثها المجلس الأعلى للصحافة، لا يُسمح لأي صحافي بأن يمارس مهنة الصحافة من دون الحصول على ترخيص من المجلس. ويضطلع المجلس الأعلى للصحافة بمهام تحديد نوعية الورق للصحف والأسعار وحجم الإعلانات، ويمنح الصحافيين الإذن المطلوب للعمل في الوسائل الإعلامية غير المصرية أو خارج البلاد. ولأن المجلس تشكل على عجل، «تتمثل سلطته بمزيج من القوى التنفيذية والقضائية والقانونية المستعارة التي كانت تخدم في مؤسّسات أخرى مثل النيابة العامة ووزارة الداخلية ونقابة الصحافيين والهيئة العامة للاستعلامات، بالإضافة إلى القوى التي يُفترض أنها مستخدمة من قبل دور التحرير نفسها»[٤٠]. وبالتالي،

(٣٩) راجع صحيفة الأهرام الأسبوعية، ٤ ـ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤. الأحزاب السياسية الثلاثة التي منحتها اللجنة تراخيص من دون دعاوى قضائية هي حزب الوفاق الوطني في العام ٢٠٠٠، وحزب الجيل الديموقراطي في العام ٢٠٠١، وحزب الغد في العام ٢٠٠٤.

(٤٠) عبد الله خليل، القوانين المقيّدة للحقوق المدنية والسياسية في التشريعات المصرية، ص. ١١٩.

فإن المجلس الأعلى للصحافة هو السلطة الرئيسة التي تستحدث القوانين الخاصة بالصحافة والصحافيين وكل ما له علاقة بالإعلام في مصر[41].

وصحيح أن نظام الملكية هذا لا يؤدي إلى سيطرة حكومية رسمية مباشرة على إدارة الصحف ومحتوياتها، إلا أن الدولة تبقى اللاعب الرئيس، فتملي على الصحف توجيهاتها العامة من خلال سيطرتها على مجلس الشورى وحُكماً على المجلس الأعلى للصحافة، فضلاً عن أن رؤساء تحرير الصحف والمجلات كافة معيّنون من قبل الرئاسة ويعملون كشبكة علاقات عامة لمكتب الرئيس. حتى رؤساء تحرير ما يسمّى بالصحف الخاصة أو المستقلة هم غالباً مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بأجهزة الأمن الداخلية. أما بالنسبة إلى المخابرات العامة أو جهاز أمن الدولة، فإن كل صحيفة تصدر في مصر اليوم وتحتل مكانة خاصة هي في نهاية المطاف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذين الجهازين.

الأدوات القانونية

يشتمل القانون المصري على ضمانات واهية بحرية التعبير. وفي ظل حالة الطوارئ المستمرة تحتفظ الحكومة بصلاحيات واسعة النطاق في مجال الرقابة. ويبدو أن الدستور نفسه لا ينصّ على الحرية الكاملة للصحافة. ويتجلّى هذا الواقع بمزيد من الوضوح عندما ننظر في ضمانات حرية الصحافة وحدودها المنصوص عليها في المادة ٤٨ من الدستور المصري:

«حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور، ويجوز استثناءً في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي، وذلك كله وفقاً للقانون».

(٤١) للاطلاع على مزيد من المعلومات حول المجلس الأعلى للصحافة، راجع وزارة الإعلام، الصحافة في مصر، ص. ٧٥ ـ ٧٦.

وإذا كانت المادة ٤٧ تكفل حرية التعبير عن الرأي، فهي تشدّد في الوقت نفسه على أن تبقى حرية التعبير «في حدود القانون». وبالتالي، فإن هذا الموجب الذي يقضي بأن تكون المطبوعات كلّها «في حدود القانون»، والاستثناء الخاص بالرقابة في حالة الطوارئ المنصوص عليه في المادة ٤٨، يحدّان من نطاق حرية التعبير وحرية الصحافة. وعلى الرغم من أن العديد من المصريين يفتخرون بالأحكام الدستورية التي تكفل حرية الصحافة المحدودة، فهذه الأحكام باطلة عملياً، باعتبار أن مصر قد خضعت لحكم قانون الطوارئ طوال خمسين عاماً تقريباً.

١ ـ قانون الطوارئ: استناداً إلى قوانين الاحتلال البريطاني للعام ١٩٢٣، تم إعلان الحكم العسكري في كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٩ واستمر العمل به على مدى ست سنوات تقريباً منذ ذلك الحين. أما قانون الطوارئ، فوضع موضع التنفيذ منذ العام ١٩٦٧، وهو لا يزال فاعلاً منذ ذلك الحين، باستثناء الفترة الممتدة بين أيار / مايو العام ١٩٨٠ وتشرين الأول / أكتوبر العام ١٩٨١[٤٢].

يمارس الرئيس سلطته في سياق قانون الطوارئ بموجب مرسوم. ويمكنه إذ ذاك «فرض قيود على حرية التجمع والحركة والإقامة، والأمر باعتقال وتفتيش الأشخاص المشتبه فيهم الذين يشكلون خطراً على الأمن، وفرض الرقابة على المراسلات والصحافة». فضلاً عن ذلك، يجيز قانون الطوارئ للرئيس أن يحاكم المدنيين في محاكم خاصة بأمن الدولة بتهمة انتهاك قوانين الطوارئ والمراسيم الصادرة بموجب هذه القوانين، أو بتهمة الاعتداءات الجرمية العادية. ومن الضروري أن يصادق الرئيس على أي قرار صادر عن هذه المحاكم ليكون القرار نهائياً. وبالتالي، يمارس الرئيس حق النقض على أي قرار يصدر عن محاكم أمن الدولة. ويمكن للرئيس أيضاً أن يطلب إعادة المحاكمة، حتى وإن تمت تبرئة المدّعى عليه في المحاكمة الأولى.

ويعتقد المحامون المصريون بأن قانون الطوارئ يشكّل أكبر عقبة تعترض حرية

(٤٢) عبد الله خليل، القوانين المقيّدة للحقوق المدنية والسياسية في التشريعات المصرية.

الصحافة والتعبير عموماً. وهم يرون أن هذا القانون يمثل «تعليق الضمانات الدستورية كافة. والحديث بالتالي عن أي حرية مثار سخرية»[٤٣].

أضف إلى ما تقدّم أن قانون العقوبات يجرّم مجموعة متنوعة من أشكال التعبير عن الذات، وعلى وجه الخصوص انتقاد رأس الدولة. ويتعزز هذا القانون بفعل المادة ٩٧ المعروفة باسم «التعديل الخاص بمكافحة الإرهاب» التي أقرّها المجلس التشريعي في تموز / يوليو العام ١٩٩٢.

٢ ـ **قانون العقوبات:** يتعلق أحد أقسام قانون العقوبات المصري بـ«جرائم الصحافة». وتحظر أحكام هذا القسم المطبوعات التي يمكن أن تُفسّر غاياتها بالآتي: الحضّ على كره النظام الحاكم، تحقير السلطات المدنية، تحقير القوات المسلّحة أو البرلمان، إثارة الرأي العام عبر الدعاية، نقل الأخبار الكاذبة، التهجّم على أيّ من الديانات الموحدة الثلاث، أو الترويج للكفر. وبموجب المادة ٩٨، لا يجوز قانوناً الترويج لـ«المعارضة» أو لـ«الكراهية» أو «الازدراء» التي تستهدف «نظام الحكم الاشتراكي للدولة»، أو «الدفع باتجاه مقاومة السلطات العامة». كما لا يجوز قانوناً امتلاك المطبوعات، أو وسائل إنتاج المطبوعات، التي تشجّع على كراهية الدولة أو ازدرائها. فضلاً عن ذلك، تعاقب المادة ٩٨ كل شخص يقدّم الدعم المادي لارتكاب هذه الجرائم، بغضّ النظر عن نيّة الشخص الاشتراك في الجريمة. ويمكن للمحكمة أن تصادر المطبوعات المسيئة أو أن تحلّ أي جمعية يتمّ تأسيسها بُغية خرق هذه الأحكام. وتحظر المادة ٩٨ في الفقرة (ح) «استغلال الدين» بُغية الترويج لأفكار متطرّفة أو «تحقير...أي من الديانات السماوية».

أضف إلى ما تقدّم أن موانع مشابهة، مثل «الترويج لأفكار تحرّض العامة على كره النظام القائم»، ترد في المادة ١٧٩. وتمنع هذه المادة الصحافيين من شتم الرئيس، بل إن

(٤٣) مقابلة للكاتب، القاهرة، ٢ شباط / فبراير ٢٠٠٣.

مثل هذا الجرم قد يفضي إلى اعتقال الصحافي وإقفال الصحيفة. كذلك تعاقب المادة ١٨٨ الصحافيين الذين ينشرون «أخباراً كاذبة أو منسوبة كذباً». وتحمّل المادة ١٩٥ رئيس تحرير الصحيفة مسؤولية أي جرم يُرتكب من قبل العاملين تحت إمرته. والواقع أن قانون العقوبات يسمح بمصادرة أي موادّ مكتوبة إذا ما كانت تُستخدم لارتكاب أو الحضّ على ارتكاب بعض الجرائم مثل الفحش أو النية بإسقاط الحكومة. في المقابل، ينبغي أن تتم المصادرة وفقاً للإجراءات القانونية. ففي حال ارتابت الشرطة في ارتكاب مثل هذا الجرم عبر الصحافة، يمكنها ضبط المطبوعة المسيئة ونقلها إلى النيابة العامة التي تتخذ القرار بالمصادرة[٤٤].

مناخ الخوف وتأثيره على الإعلام

استُخدمت هذه البنى القانونية كأدوات للقمع تمكّن الحكومة من احتواء المنشقّين في الساحة الإعلامية. والواقع أن التطور التاريخي للعلاقات بين الدولة ووسائل الإعلام في مصر يفسّر أجواء الخوف والتخويف التي تحكم المنافذ الإعلامية في العالم العربي. ففي مصر، تشتد قبضة الحكومة على المنافذ الإعلامية وتتراخى وفقاً للمناخ السياسي المحلي. وهذه ميزة شائعة في طبيعة معظم الأنظمة العربية شبه الاستبدادية[٤٥]. وعلى سبيل المثال، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين حتى أواسطها، تجلّت حالات عدّة تجسّد انتقام الحكومة الشرس من الصحافيين بسبب عدم الاستقرار الذي ولّدته مواجهات الدولة مع المناضلين الإسلاميين. وفي أيامنا هذه، وفي ظل الضغوط من الخارج والداخل لدفع النظام إلى القيام بالإصلاحات والانفتاح السياسي، نجد أن التراخي النسبي في مثل هذه

(٤٤) عبد الله خليل، القوانين المقيّدة للحقوق المدنية والسياسية في التشريعات المصرية.

(٤٥) للاطلاع على المزيد حول مفهوم النظام شبه الاستبدادي، راجع دانيال برومبيرغ Daniel Brumberg، «الليبرالية في مقابل الديموقراطية: فهم الإصلاحات السياسية العربية» Liberalization versus Democracy: Understanding Arab Political Reform، أوراق عمل صادرة عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace، العدد ٣٥ (آذار / مارس ٢٠٠٣)، ومارينا أوتاواي Marina Ottaway، «تحدّي الديموقراطية: نهضة النظام شبه الاستبدادي» Democracy Challenged: The Rise of Semi-authoritarianism (واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠٠٣).

الإجراءات قد خفّف من الضغوط الدولية والداخلية لإجراء إصلاحات أكثر جدّية. لكن التراخي السطحي في تطبيق القوانين لا يغيّر شيئاً من الحقائق الخفيّة التي لا تنفكّ تحكم الصحافة العربية. وجدير بالذكر أن الأفراد الذين يعملون في وسائل إعلامية غير حكومية يعيشون جوّاً من الخوف يفرض عليهم القيام برقابة ذاتية. ومع أن الدولة قد تختار في بعض الأحيان عدم اللجوء إلى العقوبات القاسية بحق الصحافيين المنشقين، إلا أن التاريخ طويل الأمد من التهديد والترهيب قد ولّد ما يكفي من الخوف لجعل الرقابة الذاتية تتحوّل إلى ممارسة راسخة. وفي ما يلي بعض الأمثلة عن كيفية استخدام الحكومة المصرية للأساليب القمعية بُغية كمّ أفواه المعارضين في الساحة الإعلامية.

تتمثل الحالة الأكثر حداثة بقضية عبد الحليم قنديل رئيس تحرير إحدى الصحف والناطق باسم حركة «كفاية». ففي تشرين الثاني / نوفمبر العام ٢٠٠٤، «اعترض طريقه أربعة رجال بملابس رسمية واصطحبوه في سيارتهم. قاموا بعصب عينيه وضربه، وجرّدوه من ملابسه كلّها ثم ألقوا به على الطريق السريع الذي يربط بين القاهرة والسويس محذّرين إياه بالقول: «سيكون هذا درساً لك في الحديث عن أسيادك»[٤٦]. ولا بدّ أن قنديل قد عرف من المقصود بكلمة «أسياد»، خصوصاً بعد انتقاده الشهير قبل الحادث. فقبل عملية الخطف بأسبوعين، كتب قنديل يقول: «لا للتمديد لولاية مبارك، ولا لانتقال الحكم إلى نجله جمال مبارك، ونعم لرئيس جديد يُنتخب من الشعب... لا يكفي أن تُزال صور جمال مبارك من ميدان التحرير، بل إن ما نحتاج إليه هو منع ظهوره على صفحات الجرائد وعبر شاشات التلفزة»[٤٧]. وفي الأسبوع نفسه الذي تعرّض فيه قنديل للضرب، شكّك في عموده في الجريدة بمزاعم وزارة الداخلية حول هوية من قام بالهجوم الإرهابي في طابا في وقت سابق من الشهر نفسه[٤٨].

---

(٤٦) منى الغبياشي، «مصر تتطلع قدماً إلى عام ينذر بالشؤم» Egypt Looks Ahead to Portentous Year، موقع تقارير الشرق الأوسط على الخط المباشر Middle East Report Online، ٢ شباط / فبراير ٢٠٠٥، http://www.merip.org/mero/mero020205.html، تاريخ زيارة الموقع: ١١ آب / أغسطس ٢٠٠٥.

(٤٧) جريدة العربي، ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤.

(٤٨) جريدة العربي، ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤.

وأوضح قنديل في الأسبوع التالي أن عملية اختطافه «كانت تهدف إلى وضع حد للحديث عن «الكبار»، والتحذير من الانتقاد وإعطاء عبرة من خلال التخويف، وتهدف أيضاً إلى إثارة الذعر لدى العامة»(٤٩).

ثم إن صحافيي جريدة «العربي» قد تعرّضوا على مرّ السنوات للعديد من عمليات التهديد المماثلة. ففي تشرين الثاني / نوفمبر العام ١٩٩٣، تم استدعاء رئيس التحرير السابق للصحيفة الراحل محمود المراغي من قبل نيابة أمن الدولة واستجوابه بشأن نشر مقابلة مع أيمن الظواهري، الذي يُعتبر حالياً الرجل الثاني في تنظيم «القاعدة»، وكان آنذاك أحد قياديي الجماعة الإسلامية. ويصف المراغي ما حدث قائلاً:

«استدعاني جهاز مباحث أمن الدولة واتهمني بالترويج للإرهاب لأنني أساهم، وفقاً للمباحث، في تصوير القياديين الإسلاميين وكأنهم أبطال قوميون. وأجبت بأن توفير المعلومات للرأي العام يشكل جزءاً من وظيفتي كصحافي... وفي نهاية اللقاء، تركوا لديّ انطباعاً بإمكانية أن يتم استدعائي في أي وقت وبأنهم في المرة المقبلة لن يحصروا التحقيق بهذه المسألة فقط، وإنما سيفتحون ملفّي كاملاً وينظرون في مختلف جوانب حياتي المهنية كصحافي. وفي ظل «قوانين مكافحة الإرهاب» الجديدة، يُفترض بأي شخص يُتهم بالترويج للإرهاب أن يأخذ هذا الاتهام على محمل الجد»(٥٠).

في العام ٢٠٠١، أقفلت الحكومة صحيفة «النبأ» بعد أن نشرت الصحيفة تقريراً إخبارياً مثيراً للجدل حول راهب صدر بحقه جرم كنسي يُزعم أنه يدير شبكة للدعارة والابتزاز. وجرّاء الاستقطاب الإثني الديني والاحتجاجات التي أثارتها هذه القصة، لجأت الحكومة إلى أدواتها المعتمدة في ضبط الصحافة من أجل إخماد حالة الاضطراب السياسي التي آل إليها الأمر. وصدر حكم بالسجن لمدة ستة أشهر بحق رئيس تحرير صحيفة «الأحرار»

(٤٩) جريدة العربي، ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤.
(٥٠) مقابلة أجراها الكاتب مع محمود المراغي، القاهرة، ٢٨ تموز / يوليو ١٩٩٤.

صلاح قبضايا وأربعة صحافيين آخرين في الجريدة نفسها بتهمة سبّ رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران التي تملكها الحكومة(٥١). فضلاً عن سجن شخصيات بارزة تعبّر عن آرائها المعارضة في المنتديات العامة، كسعد الدين إبراهيم، وأخيراً في العام ٢٠٠٥ أيمن نور.

بحلول أواخر تسعينيات القرن العشرين، تمكّنت الحكومة من ترسيخ أجواء الخوف في الساحة الإعلامية. وكان نجاحها في هذا المضمار ثمرة المواجهات مع الصحافيين المنشقّين على مدى عشرة أعوام. والواقع أن التباعد بين الدولة وصحيفة «الشعب»، الذي انتهى بإغلاق الصحيفة في العام ٢٠٠٠، يشكل مثالاً واضحاً عن مساعي الحكومة لاحتواء حرية التعبير بالقوة. وجدير بالذكر أن هذه الصحيفة كانت تصدر عن حزب العمل الذي كان حليفاً لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة منذ العام ١٩٨٧. كذلك يُعتبر سجن الصحافي في جريدة الشعب(٥٢) عبد الستار أبو حسين لمدة ستة شهور واحداً من تجلّيات الحملة التي شنّتها الحكومة في العام ١٩٩٤ لكمّ أفواه منتقدي النظام. آنذاك، تمثلت التهم الموجّهة إلى أبو حسين «بتهديد أمن الدولة من خلال التقارير التي كتبها حول التدريبات العسكرية المشتركة المنتظرة بين القوات المصرية والقوات الأميركية والفرنسية والألمانية»(٥٣). ووفقاً للصحافي أبو حسين، «كان موضوع الخبر يرتكز على تصريح أدلى به وزير الدفاع. وأنا لا أرى في نشره أي تهديد لأمن الدولة. وقد عمدت مؤسّسات صحافية أخرى إلى نشر الخبر نفسه من دون أن توّجه إليها أي اتهامات. فعلى سبيل المثال، وبعد مرور يومين على استجوابي، نشرت جريدة الأهرام الخبر نفسه»(٥٤).

(٥١) صحيفة الأهرام الأسبوعية، ٢٠ ـ ٢٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٠.
(٥٢) منعت صحيفة الشعب منذ العام ٢٠٠٠، لكنها تستمر في إنتاج مطبوعة إلكترونية عبر الإنترنت.
(٥٣) مقابلة هاتفية مع عبد الستار أبو حسين، ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤.
(٥٤) المرجع السابق.

النموذج المصري والاقتداء به في الإعلام العربي

كما رأينا سابقاً، يوفّر تطوّر مسار التحكم بوسائل الإعلام والضغط عليها في مصر معلومات قيّمة لفهم طبيعة المنافذ الإعلامية الجديدة مثل قناتي «الجزيرة» و«العربية» وتلفزيون «المستقبل». وسنكتشف في الصفحات اللاحقة من هذا الكتاب أن المتغيّرات في النموذج المصري قد استُخدمت من قِبل دول أخرى ولاعبين سياسيين فيها بُغية فرض السيطرة على المنافذ الإعلامية في هذه الدول. وتبقى الحدود المبهمة للتحكم بوسائل الإعلام المعتمدة من قبل الدولة المصرية هي نفسها التي اعتمدها أصحاب الفضائيات التي تبث عبر العالم العربي كي يبقوا على مسافة من آليات الرقابة الواضحة في سياق التحكم بالمنافذ الإعلامية. لكنّ الفارق يكمن في واقع أن مسائل الملكية والسيطرة في السياق المصري تبقى أسراراً مفضوحة، في حين أن النقاب لم يُكشف بعد عن هذه المسائل في ما يتعلق بالوسائل الإعلامية الفضائية على امتداد العالم العربي، مثل «الجزيرة» و«العربية». وقد يساعدنا النموذج المصري على فهم كيفية نجاح دول أخرى في استخدام أساليب هذا النموذج وإعادة صياغة بعض خصائصها لتتوافق ومصالح هذه الدول وحاجاتها.

في قطر، موطن قناة «الجزيرة»، وفي المملكة العربية السعودية التي تمتلك قناة «العربية»، لا تختلف العلاقات بين الحكومة ووسائل الإعلام، والملكية، والقوانين، ووسائل الضبط، اختلافاً كبيراً عما هي عليه في مصر. وعندما يقرأ المرء القوانين والقيود المصرية، قد يخال أن الخطاب الحكومي هو المسيطر في المجتمع وأن وجهات النظر الحكومية هي المهيمنة. والحقيقة أن الخطاب السياسي في مصر غير موحّد. ولو أردنا انتقاء الخطاب المهيمن على مدى السنوات العشرين الأخيرة لوقع اختيارنا على خطاب الإسلاميين. والسبب الرئيس في ذلك يرجع إلى أن السيطرة على وسائل الإعلام الحديثة لا تعني السيطرة على الخطاب. ففي مجتمع منقسم مثل المجتمع المصري (بين الحداثة وما قبل الحداثة) تُجرى الأحاديث الموثوقة في الأماكن التقليدية مثل المسجد أو

السوق. ويبقى التواصل المباشر موثوقاً أكثر من التواصل غير المحسوس من خلال الصحف أو الإذاعة أو التلفزيون. فالمحطات الإذاعية والتلفزيونية تكذب لصالح النظام الحاكم. وقد تجلى مثال فاضح عن ذلك في حزيران / يونيو ١٩٦٧ عندما أبلغت إذاعة «صوت العرب» المصريين بأن جيشهم كان يسقط الطائرات الإسرائيلية كأنها ذباب وأن الإسرائيليين قد هُزموا. وبعد مرور بضعة أيام علم المصريون أن جيشهم هو الذي تعرض للهزيمة. وهم لم يعرفوا هذه الحقيقة فقط من هيئة الإذاعة البريطانية الـ «بي بي سي» أو وسائل الإعلام الأجنبية، وإنما من الجنود العائدين من المعارك (أي من خلال التواصل المباشر). حتى هذه اللحظة لم تستطع أجهزة إعلام الدولة أن ترمّم تلك الثقة التي فقدت مع كذبة ١٩٦٧.

لكنّ سيطرة الخطاب الإسلامي كانت نتاج كتّاب إسلاميين أمثال فهمي هويدي، وأحمد بهجت، وزغلول النجّار، فضلاً عن المقالات المنتظمة لشيخ الأزهر الدكتور محمد الطنطاوي، ومفتي الديار المصرية الدكتور علي جمعة. وكل من يشاهد التلفزيون المصري يلاحظ العدد الهائل للبرامج الحوارية والمسلسلات التلفزيونية ذات الطابع الديني. وأعطي مثالاً عن ذلك البرنامج اليومي الذي كان يقدّمه الشيخ المرحوم محمد متولي على مدى عشرين عاماً. وتحتل المسلسلات التاريخية التي تروي سيرة النبي والصحابة جزءاً رئيساً من قائمة البرامج. وبالتالي، كان الخطاب الإسلامي مسيطراً على مستوى المعدّين والكتّاب ومحتوى البرامج. وهؤلاء المعدّون والكتّاب والمحللون السياسيون الذين تشبّعوا بالأفكار الإسلامية هم من يسيطرون على الفضائيات العربية اليوم مثل قناة «الجزيرة».

يشكل الإعلام في العالم العربي جزءاً لا يتجزأ من السياسة. وتُعتبر المحطات التلفزيونية والإذاعية والصحف مواقع للصراع بين الحكومات والجهات المعارضة لها في الداخل. لكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية تشكل وسائل الإعلام عندئذ امتداداً للنظام. فالمراسلون في مصر لا يشككون في سياسة النظام، ويصبحون عوضاً

عن ذلك مناصرين له. وتتمثل إذ ذاك وظيفتهم بذمّ أعداء النظام في الداخل والخارج. وقد تجلّت هذه الظاهرة بوضوح من خلال الهجمات الإعلامية لجمال عبد الناصر على الملك فيصل في المملكة العربية السعودية، وأيضاً من خلال الهجمات الإعلامية السعودية على عبد الناصر.

وقد كانت إذاعة «صوت العرب» المثال الأكثر تجسيداً لوسائل الإعلام التي تضطلع بهذا الدور. فهل قناتا الجزيرة والعربية مجرّد نسختين إلكترونيّتين عن صوت العرب؟ وهل تتبع القوانين الإعلامية في المملكة العربية السعودية وقطر النموذج المصري؟ وهل اختطف الإسلاميون الإعلام في دول الخليج كما تغلغل إسلاميو مصر في وسائل الإعلام المصرية؟ هذه هي الأسئلة التي سأحاول الإجابة عنها في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

قطر والسعودية... حرب الفضائيات

إنّ الرؤية التقليدية السائدة لدراسة الإعلام العربي غالباً ما تضع برامجه في سياق صراع بين الغرب والشرق يمكن الاستدلال عليه من خلال البرامج المناهضة لـ «الأمركة» على نحو واضح وأحياناً فجّ يتعرّض له المشاهد العربي. ولعلّ هذه النظرة متأتّية من كون وسائل الإعلام العربية مسيّرة بفعل الصراعات داخل المنطقة العربية، بما في ذلك الخصومات بين اللاعبين الدوليين، كمصر مقابل المملكة العربية السعودية، وأخيراً المملكة العربية السعودية مقابل قطر، وسوريا مقابل لبنان، أو حتى المغرب مقابل الجزائر.

أضف إلى ما تقدّم أن وسائل الإعلام عُرضة للتأثر بالصراعات السياسية داخل الدولة الواحدة، كما يبيّن مثال لبنان في الفصل الثالث. أما هذا الفصل، فيعطي مثالاً عن هذه الخصومات، وتحديداً عن الخصومة بين قطر والمملكة العربية السعودية، التي تتجسّد في حرب بين قناة «الجزيرة» التي تملكها الحكومة القطرية ووسائل الإعلام التي تملكها السعودية، مثل قناة «العربية». ولا بد من النظر في البرامج الوثائقية التي تبثّها قناة «الجزيرة» ضد العائلة السعودية الملكية والردّ الإعلامي السعودي على تلك البرامج لكي ندرك هذه المسألة.

الواقع أن المؤسسات الإعلامية تشكّل نتاجاً طبيعياً للمجتمعات التي تتشكل فيها. وعندما لا تعكس المؤسّسات والقوانين والممارسات الإعلامية واقع المجتمعات التي نشأت فيها تبدو كأطفال لا يشبهون أهاليهم، فتتظهّر الشكوك حول شرعيتهم. وإذا ما نظرنا إلى العالم العربي، نلاحظ وجود أنظمة مغلقة كما هي الحال في قطر والمملكة

العربية السعودية وتونس، وأنظمة شبه مفتوحة كما في مصر والكويت، وأنظمة شبه ديموقراطية إنما إقطاعية كما في لبنان، وأنظمة سلطوية على غرار النظام السوري.

لكن في هذا العالم نفسه، تبدو شبكة «الجزيرة» الإخبارية ومحطة «العربية» الفضائية وكأنهما «إعلام حر»، ولكن الحقيقة التي لا تقبل الجدال، رغم ما يروّجه المعجبون بالقناتين، هي أن «الجزيرة» و«العربية» كلتيهما قد فشلتا حتى الآن في تناول أي موضوع خارج الصراعات السياسية لمالكي المحطة، فهناك ملفّات مهمة كثيرة في العالم العربي لم تقترب منها قناة «الجزيرة» مثل موضوع قبائل بني مرّة القطرية التي سحبت منها الحكومة القطرية الجنسية وصادرت أملاكها وطردتها خارج البلاد، أو موضوع قوانين الإعلام المقيّدة للحرّيات داخل قطر نفسها، أو موضوع التجنيس في البحرين. وكذلك لم تتعرض قناة «العربية» لقضايا سعودية بشكل محايد أو حتى لقضايا تخصّ دولاً صديقة للمملكة. وكلتا القناتين ترى في قضايا فرعية مصرية ضالّتها، وما عدا ذلك فالتغطية تقليدية. فكيف يمكن لنظام سياسي استبدادي أن يولّد قنوات إخبارية حرّة ومستقلة؟ وهل من الممكن، أو حتى من المبرّر، أن نصف «العربية» و«الجزيرة» بالقناتين الإخباريتين الحرتين والمستقلتين؟ وهل هاتان القناتان تعبّران بصورة مشروعة ومسوّغة عن مجتمعيهما؟ هذه هي الأسئلة التي سأحاول الإجابة عنها في هذا الفصل. وأنا أستند في تحليلي إلى مشاهدتي لقناة «الجزيرة» منذ تأسيسها في العام ١٩٩٦، وإلى زيارتي لمكاتبها الرئيسة في الدوحة في العام ١٩٩٧. وقد تحدثت مع العديد من الإعلاميين العاملين فيها. كذلك أرتكز في تحليلي على مشاهدتي لقناة «العربية» على مدى السنتين الأخيرتين. كما أستند إلى مشاركتي مرّات عدّة ومتكرّرة كضيف معلّق في برامج بُثّت عبر المحطتين. بمعنى آخر، يرتكز تحليلي على ما يسمّيه علماء الأنتروبولوجيا «ملاحظات المشارك»، وأيضاً على تحليل محتوى البرامج والمقابلات مع محترفين في المجال الإعلامي.

تمثلت حجّتي الرئيسة في هذا الكتاب بواقع أن الإعلام العربي هو إعلام سياسي في

المقام الأول، ولا يمكننا فهمه خارج السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه وسائل الإعلام العربية[1]. وسأحاول من خلال الوصف المكثّف والتحليل المعمّق للسياق السياسي والتغطية الإخبارية لقناتي «الجزيرة» و«العربية» أن أستكشف العلاقة بين هاتين القناتين الفضائيتين والنظام السياسي والاجتماعي الذي أوجدهما. كذلك سأناقش العلاقة المالية بين هاتين القناتين والنظامين السياسيين في قطر والمملكة العربية السعودية. وهنا يصبح السؤال المطروح: «هل هاتان القناتان مستقلتان بالفعل أم أنهما مجرّد أداتين تُستخدمان في الصراع بين دولتين هما المملكة العربية السعودية وقطر؟».

ولا يمكننا أن نفهم بروز دور الإعلام السعودي والقطري من دون مقاربة التغييرات في المشهد السياسي على مستوى العالم العربي ككل. فقناتا «الجزيرة» و«العربية» لا تشكلان مشروعين تجاريين منطقيين، بل هما في الواقع مؤسّستان خاسرتان مالياً. وبناءً عليه، ما الذي يجعل السعودية وقطر تنفقان هذه المبالغ الطائلة على محطتين خاسرتين؟ لا يمكننا بالطبع أن نفهم هاتين القناتين من دون فهم دوافع الدولتين أو النظامين المموّلين لهما. ولكي نفهم هذه الدوافع، نحتاج إلى تحديد موقعهما من سياق التطور التاريخي لوسائل الإعلام العربية كأدوات لسلطة الحكومات العربية.

من ناصر «صوت العرب» إلى «جزيرة» قطر

فيما حاولت الدول العربية التي نالت استقلالها في خمسينيات وستينيات القرن العشرين أن تحدّد معالمها في حقبة ما بعد الاستعمار، تحوّل الدور الرئيس لوسائل إعلامها إلى ترسيخ الهويّة القومية وتعبئة الشعب لدعم الأنظمة الجديدة وبلورة سِمات

---

(١) أفضل الملخصات حول تاريخ الإعلام العربي تتوافر لدى ويليام روف William Rugh، وسائل الإعلام العربية Arab Mass Media (نيويورك: برايجر Praeger، ٢٠٠٤) ودوغلاس آي بويد Douglas A. Boyd، البث في العالم العربي: مسح لوسائل الإعلام الإلكترونية في الشرق الأوسط Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Media in the Middle East (أيمز Ames: منشورات جامعة ولاية آيوا، ١٩٩٩).

للقومية العربية خاصة بها. وإذ ذاك، تم استغلال وسائل الإعلام لتشريع الأنظمة المحلية الجديدة. وشكّل تعريف الهويّة العربية والقومية العربية بشكل رئيس ساحة حرب بين مراكز السلطة المختلفة[٢]. وفي هذا الإطار، انعكس التنافس على من يملك الحق بتحديد ما هو عربي وما هو غير عربي في المناظرات الإعلامية. فعلى سبيل المثال، أراد الرئيس المصري جمال عبد الناصر هوية عربية تتشكل حسب الرؤية المصرية على طراز الثورة التي قادها في العام ١٩٥٢. وفي بلاد المشرق، أراد حزب البعث، بجناحيه السوري والعراقي، تحديد الهوية العربية كل على طريقته. كذلك أرادت الأنظمة الملكية الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية أن تحدّد هوية عربية ذات صبغة إسلامية. والواقع أن هذا النزاع حول تعريف الهوية العربية كان يشكل إلى حدّ ما تجلياً لحرب باردة تختمر تحت السطح. وكانت وسائل الإعلام منذ بداياتها عابرة للحدود بطبيعتها: بغضّ النظر عن الاختلافات في اللهجات العربية، كان للغة المتعلّمين المشتركة دور في تسهيل انتشار الأفكار في أوساط النخب. وفي هذا السياق تحديداً ظهرت إذاعة صوت العرب كأداة أساسية استخدمها عبد الناصر لتحديد مضمون القومية العربية[٣].

أنشأ عبد الناصر إذاعة صوت العرب في ٤ تموز / يوليو العام ١٩٥٣. وحددت هذه الإذاعة السياق لتطوّر الوسائل الإعلامية في الشرق الأوسط إلى يومنا هذا. وبينما كانت الأميّة شائعة وتناقل المعلومات شفهياً، شكلت الإذاعة الأداة المثلى للوصول إلى الجماهير والتأثير فيها[٤]. وكان عبد الناصر آنذاك شخصاً مناهضاً للاستعمار يحظى

---

(٢) راجع مايكل أن بارنيت Micheal N. Barnett، **الحوارات في السياسة العربية: المفاوضات في النظام الإقليمي** *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order* (نيويورك: منشورات جامعة كولوميا، ١٩٩٨)، وبارنيت وشبلي تلحمي Shibley Telhami (ناشرون)، **الهوية والسياسة الأجنبية في الشرق الأوسط** *Identity and Foreign Policy in the Middle East* (إيثاكا Ithaca: منشورات جامعة كورنيل، ٢٠٠٢).

(٣) ناقشت دور التاريخ وتأثيره على الإعلام العربي المعاصر في «تصورات: من أين انبثقت الجزيرة وشركاؤها» Where Al-Jazzera & Co. are Coming From، صحيفة واشنطن بوست The Washington Post، ٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٣، ب ـ ١.

(٤) إلى يومنا هذا، تبقى نسبة الأشخاص الراشدين المتعلمين في الدول العربية دون المعدل الوسطي العالمي. وتبيّن إحصائيات منظمة الأونيسكو أن نسبة الراشدين المتعلمين في الدول العربية بلغت ٦٢ في المئة بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٤، وذلك مقارنة بالمعدل الوسطي العالمي الذي بلغ في المرحلة نفسها ٨٢ في المئة. راجع منظمة الأونيسكو، تقرير المراقبة العالمية للتعليم للكل Education For All Global Monitoring Report: ٢٠٠٥.

بالتقدير والتبجيل، ويروق لكثير من العرب سماع خطابه. وقد استخدم عبد الناصر المحطة الإذاعية التي تملكها الدولة من أجل الترويج لسياساته على المستوى المحلي كما في سائر أنحاء المنطقة. وغالباً ما تُذكر إذاعة صوت العرب كسلاح مؤثر ألهب حماس الجماهير وأثار مشاعر القومية العربية في مصر ومختلف الدول العربية. ولقد طبعت هذه الإذاعة بداية تسييس الإعلام في العالم العربي.

تجدر الإشارة إلى أن الوظيفة السياسية لإذاعة صوت العرب خلال حكم عبد الناصر كانت ثلاثية الأغراض. فأولاً، استخدم النظام هذه الإذاعة ليكسب مشروعيته في أوساط الرأي العام المصري ويستنفر الدعم المطلوب لثورته. كذلك استخدم النظام صوت العرب لحشد دعم العرب لتصوّره الخاص للقومية العربية. ومن خلال استغلال مسألة الهيمنة الأجنبية وقمع الفلسطينيين من قبل «الكيان الصهيوني»، أضفت إذاعة صوت العرب مزيداً من الزخم على شعبية عبد الناصر. وكانت اللغة المعتمدة في المحطة تقوم على استخدام التعابير البلاغية للكرامة والشرف العربيين، وهما فكرتان احتلتا حيّزاً كبيراً من خطابات عبد الناصر التي أكسبته مزيداً من الدعم في أوساط الجماهير العربية في مصر وخارجها. وكانت إذاعة صوت العرب أداة أثبتت فعاليّتها في مساعي عبد الناصر لتعزيز دعم العرب لمواقفه المناهضة لإسرائيل والغرب.

ثانياً، استخدم عبد الناصر صوت العرب لتسجيل أهداف ضد القادة العرب الذين تحدّوا طموحات مصر بالهيمنة الإقليمية. ولطالما ذمّ المعلّق المصري أحمد سعيد، الذي شكّل اسمه مرادفاً لصوت العرب، أعداء عبد الناصر عبر أثير الإذاعة. وغالباً ما كانت الأنظمة المحافظة في الخليج، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، هدفاً لهذه الهجمات. فعلى سبيل المثال، تعرّضت السعودية لهجمة شرسة من صوت العرب خلال الحرب الأهلية اليمنية التي دعمت فيها مصر والسعودية فصيلين متحاربين. كذلك استخدم عبد الناصر شخصية إعلامية مثل محمد حسنين هيكل صاحب مقالات «بصراحة» في جريدة «الأهرام»، لشنّ هجوم متواصل على ملوك السعودية مثل الملك

سعود والملك فيصل. ومن يراجع مقالات «بصراحة» على الإنترنت يلمس عدم الموضوعية في تناول الشأن السعودي. وبهذا كان هيكل أداة سياسية استخدمها عبد الناصر ضد السعودية، وليس صحافياً محايداً بالمعنى المعروف. وفي برنامجه اليوم على قناة «الجزيرة» المعنون بـ «مع هيكل»، يمارس هيكل الدور نفسه ضد السعودية ولكن لصالح قطر هذه المرة. وبالطريقة نفسها، حرّكت الإذاعة المشاعر المناهضة للنظام في الأردن خلال الصراع على السلطة بين الملك حسين وأعضاء حكومته الداعمين لعبد الناصر. كذلك تحوّل الرئيس التونسي حبيب بورقيبة إلى هدف لصوت العرب في أعقاب دعوته الدول العربية إلى القبول بتقسيم فلسطين إلى دولتين تماشياً مع الخطة التقسيمية التي طرحتها الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧[٥].

أما الوظيفة الثالثة لصوت العرب ومختلف المحطات الإذاعية التابعة لعبد الناصر، فتمثلت بتوجيه غضب الشعوب بعيداً عن إخفاق سياسات نظام عبد الناصر ليتركّز هذا الغضب على قوة خارجية تتجاوز الحدود الوطنية ولا يمكن بلوغها. بالتالي، وعوضاً عن توجيه اللوم إلى عبد الناصر بسبب الظروف المتدهورة في مصر آنذاك، وجّه المعلّقون الإعلاميون أصابع الاتهام إلى الغرب والدول العربية (الرجعية)، باعتبارهما المصدر الرئيس للعلل التي أصابت المجتمع المصري، والمجتمع العربي بشكل عام. وكان أن سيطرت صوت العرب على موجات البث الإذاعي والتلفزيوني في العالم العربي. فالمحطة الإذاعية، التي تسلّحت بالمنتجات الثقافية في مصر ولا سيّما أغاني المطربة العربية الشهيرة أم كلثوم وألفيس العرب عبد الحليم حافظ، أسرت قلوب الشباب العرب وعقولهم[٦]. وكانت آيات من القرآن الكريم تُتلى عبر أثير الإذاعة بصوت الشيخ عبد الباسط عبد الصمد. فكان هذا المزيج الرائع من الأغاني والتلاوة القرآنية والخطابات الوطنية يشكل تهديداً جدّياً لأولئك الذين اعتمدوا وجهة نظر تختلف عن تلك التي تبنّاها

(٥) منير نصّار، وسائل الإعلام المصرية في ظل حكم عبد الناصر والسادات.
(٦) راجع دانيلسون Danielson، صوت مصر *The Voice of Egypt*.

عبد الناصر. وكان الملك فيصل في المملكة العربية السعودية يشكل مصدر التحدّي الرئيس لعبد الناصر، لذلك وجّه هذا كل أسلحته الإعلامية ضد الملك فيصل. ولما اشتدّ عود الإعلام السعودي ردّ السعوديون على عبد الناصر باستخدام الأدوات ذاتها. وبذا لم تكن الصحافة السعودية أكثر مهنية من الصحافة المصرية.

الإيديولوجيا الإسلامية والإعلام السعودي

في العام ١٩٦٧، وجّهت إسرائيل إلى نظام عبد الناصر ضربة بالغة القوة. فقد هزمت القوات العسكرية الإسرائيلية الجيوش العربية في أربع دول خلال حرب الأيام الستة. وفيما كانت الجيوش العربية تنهزم أمام الجيش الإسرائيلي، استمرت إذاعة صوت العرب في بث تقارير عن انتصارات عسكرية وهمية[٧]. وعندما اكتشف الشعب الحقيقة وعلم بهول الهزيمة، أحدث هذا فجوة في الثقة بين إذاعة صوت العرب وجمهورها، واضمحلّ إيمان الشعب بالقومية العربية والناصرية، وتبدّد اهتمامه أيضاً بصوت العرب.

وفي أعقاب هزيمة العام ١٩٦٧، سيطرت فكرة واحدة على العالم العربي مُفادها أن انتصار إسرائيل على العرب سببه التقوى الدينية في إسرائيل وليس تفوّقها التكنولوجي أو العسكري. وبالتالي، تمثل العلاج المقترح بأن يعود العرب إلى تعاليم الله كي يفلحوا وينتصروا في المعركة ضد أعدائهم. وراحت وسائل الإعلام تروّج للرسالة التالية: كسب الإسرائيليون الحرب لأنهم أقرب إلى ربّهم. وإذا أردنا الانتصار علينا أن نحذو حذوهم. ولم ترد أي إشارة إلى التفوّق التكنولوجي أو الجيش المدرّب أفضل تدريب أو الخطط القتالية. كان الأمر كلّه يتعلق بالله. في تلك الآونة، روّجت وسائل الإعلام في العالم العربي لرموز هذا التديّن المكتشف حديثاً. وراحت محطات التلفزة تصوّر الرجال وقد ارتدوا الجلابيب واتجهوا لأداء صلاة الجمعة. والواقع أن الرئيس السادات نفسه اعتمد

---

(٧) في أيامنا هذه، يقارن العديد من المراقبين بين إذاعة صوت العرب والتصريحات الكاذبة التي كانت تصدر عن الحكومة العراقية، ولا سيّما التصاريح التي كان يدلي بها وزير الإعلام العراقي السابق محمد سعيد الصحّاف في خلال المراحل الأولى للغزو الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣. راجع أحمد الرابي، «كارثة أم دعابة؟»، صحيفة الشرق الأوسط، ٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

هذا الزي «الإسلامي» في صلوات أيام الجمعة[٨]. وأكثر من ذلك، طلب السادات إلى وسائل الإعلام أن تناديه بالرئيس المؤمن، وهو لقب يعيد إلى الأذهان أصداء اللقب الإسلامي التقليدي «أمير المؤمنين».

في تلك المرحلة، انغمست وسائل الإعلام، وعلى وجه الخصوص الإعلام المرئي والمسموع، في تقديم نوع جديد من الأعمال الفنية للجماهير، هو تحديداً الدراما التاريخية. وتخصص التلفزيون المصري بإنتاج المسلسلات التاريخية التي تروي سِيَر المسلمين في عصر أمجاد الإسلام. وكان الممثّل المصري عبد الله غيث نجم كثير من هذه المسلسلات، حتى كدنا نعتقد بأن الرجل من المسلمين الأوائل وليس من عالم اليوم. وقد استخدمت الوسائل الإعلامية أجواء التقوى الجديدة وبيئة الإسلام كرموز للجماعة. فضلاً عن ذلك، كان لهذه البرامج مفاعيلها الأقاليمية. ففي هذه البرامج، أصبح الزيّ يقارب اللباس الخليجي التقليدي، وأصبحت اللهجة أقرب إلى اللهجة الخليجية، وتحديداً السعودية، بعد أن كانت اللهجة المصرية هي المسيطرة في السابق. ومن الضروري أن نتذكر أن العديد من العاملين القادمين من سائر أنحاء العالم العربي شرعوا بالعمل بدايةً في منطقة الخليج بفعل الفورة النفطية. وإذ ذاك، باتوا يألفون عادات الخليجيين وتقاليدهم. وقد جرى تجسيد هذه العادات والتقاليد باعتبارها العودة الأصيلة إلى الإسلام[٩] وصدى رسالة المسلسلات التاريخية. وشيئاً فشيئاً، بدأت الإيديولوجيا الإسلامية تترسخ في المجتمعات العربية بمعظمها.

فضلاً عن ذلك، سيطر على الموجات الهوائية للبث الإذاعي والتلفزيوني مزيج من القومية العربية والإيديولوجيا الإسلامية، وظهرت نسخة جديدة من الإيديولوجيا

---

(٨) للاطلاع على المزيد حول التغيرات في الملبس في مصر، راجع فندي «علم السياسة من دون ملابس» Political science with-out clothes.

(٩) للاطلاع على المزيد حول العلاقة بين وسائل الإعلام والهجرة، راجع سوزان عثمان، تصوير الدار البيضاء: صور مظاهر السلطة في مدينة حديثة Picturing Casablanca: Portraits of Power in a Modern City (بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٤) ودايفيد مورلي David Morley، أراضي الوطن: الإعلام والحركية والهوية Home Territories: Media, Mobility and Identity (نيويورك: روتليدج Routledge، ٢٠٠٠).

الإسلامية إثر نجاح ثورة الخميني في إيران في العام ١٩٧٩. وكانت الثورة الإيرانية تتعلّق بمجملها بالإعلام. فكل شيء كان يُبث مباشرة عبر شاشات التلفزة. واشتد حماس العرب لنسختهم الخاصة من الإسلام عندما رأوا معقل الإسلام يُنقل من أراضي العرب إلى الأراضي الفارسية. فكما هو معروف عموماً، لم تكن الإيديولوجيا العربية الإسلامية داعمة للخميني، وإنما جاءت كردّ على ما اعتُبر مزايدة فارسية لانتزاع معقل الإسلام من موقعه التقليدي وتحويل إيران وبلاد فارس إلى مركز الجاذبية الإسلامية الجديدة. فأصولية العرب اليوم لم تكن ردة فعل على الغزو الثقافي الغربي، بقدر ما كانت ردّة فعل عربية على سيطرة فارسية على رمزيات الإسلام وطقوسه.

كانت الحرب لا تزال مستمرة بين مراكز النفوذ الإقليمية التقليدية، أي مصر وفارس والمملكة العربية السعودية. وبحسب اللغة الحديثة للعلم الجيوسياسي، كانت هذه معركةً من أجل الهيمنة بين مصر والمملكة العربية السعودية وإيران. وعلى الجبهة العربية، أكدت المملكة العربية السعودية تفوّقها على مصر، أقلّه في حلبة الإعلام والتمويل. وفي مرحلة لاحقة، جنّدت المملكة العربية السعودية مصر والعراق والدول العربية الأخرى لمواجهة المزايدة الفارسية للهيمنة على الشرق الأوسط. وإذ تسلّحت المملكة العربية السعودية بنسختها الخاصة من الإسلام وأموال النفط، تحوّلت إلى مركز السياسة العربية[١٠]. وقد تطوّر هذا التوجّه بفعل الزيادة في العائدات السعودية نتيجةً للفورة النفطية في سبعينيات القرن العشرين. وهنا بدت السعودية هي حامية العروبة ضد تغلغل السيطرة الفارسية على الخليج خصوصاً.

وقد تعزّزت الإيديولوجيا الإسلامية أكثر من ذي قبل لدى انتصار العرب على إسرائيل في العام ١٩٧٣[١١]، فبالعودة إلى الله، تمكّن العرب من الفوز، وكانت هذه هي الفكرة

---

(١٠) راجع دايفيد إي لونغ David E. Long، المملكة العربية السعودية The Kingdom of Saudi Arabia (غاينسفيل Gainesville: منشورات جامعة فلوريدا، ١٩٩٧).

(١١) المصطلح «انتصار» هنا يُقصد به الانتصار السياسي الذي حققه العرب من حرب العام ١٩٧٣ على الرغم من أن الحرب لم تؤدِّ إلى استعادة الأراضي المسلوبة بعد أن قُهرت الجيوش العربية في هجوم إسرائيلي مضاد.

التي سيطرت على الإعلام العربي في سبعينيات القرن العشرين. وبدا أن الإسلام كإيديولوجيا قابلة للحياة قد استطاع البقاء. وفي سياق السعي إلى الحفاظ على زخم الإسلام السياسي، طوّرت السعودية استراتيجية إعلامية مفصّلة لترسيخ موقعها في السياسة العربية والاستمرار في تقويض نسخة جمال عبد الناصر للقومية العربية. نتيجةً لذلك، وعلى مر سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، سيطر البترودولار على المشهد السياسي وولّد حلماً خيالياً عربياً جديداً. والواقع أن مزيج الإسلام وأموال النفط شكل الأداة الرئيسة التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية لتأسر قلوب الشعوب العربية وأذهانها.

وإذ رصدت السعودية سلطة الإعلام التي جسّدها نجاح إذاعة صوت العرب، وكانت شاهداً مباشراً على هذه السلطة، عمدت إلى محاكاة استراتيجية عبد الناصر مستخدمة وسائل الإعلام نفسها لتدفع أغراضها السياسية الخاصة قُدماً. وتشمل المنافذ الإعلامية الخاضعة لسيطرة المملكة العربية السعودية صحفاً مثل جريدة «الشرق الأوسط» (التي تأسست في العام ١٩٧٨) وجريدة «الحياة» (وهي صحيفة لبنانية اشتراها الأمير السعودي خالد بن سلطان في العام ١٩٨٨)، ومجلات مثل «المجلة»، ومحطات تلفزيونية فضائية مثل شبكة تلفزيون الشرق الأوسط «أم بي سي» التي جرى إطلاقها في العام ١٩٩١، وأصبحت في ما بعد أمّاً لثلاث محطات تلفزيونية أخرى، من بينها قناة «العربية» الإخبارية. وجدير بالذكر أن هذه المنافذ الإعلامية تعود ملكيتها بالكامل أو بشكل جزئي إلى أفراد العائلة الملكية السعودية[١٢]، باستثناء جريدة «الشرق الأوسط» التي أصبحت مستقلة من خلال طرحها أسهم الشركة المالكة لها في سوق الأسهم.

يجسّد مثال راديو وتلفزيون العرب «آي آر تي» سعي المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد العام ١٩٦٧ إلى فرض هيمنتها على السياسة الإقليمية وعلى عالم الإعلام

(١٢) مأمون فندي، المملكة العربية السعودية وسياسة الشقاق *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (نيويورك: منشورات سان مارتن St. Martin's Press، ١٩٩٩)، ص.ii.

العربي. وأذكر مثالاً عن ذلك الضغط الذي مارسته شبكة راديو وتلفزيون العرب على الحكومات العربية من خلال استحصالها على الحقوق الحصرية لبث مباريات كأس العالم في العام ٢٠٠٦. وقد أُجبرت الحكومات ووزارات الإعلام في سائر أنحاء العالم العربي على تركيب شاشات تلفزيون عملاقة في الساحات العامة الرئيسة للتخفيف من حدّة الغضب الذي تملك شعوبها. وقد ناشد رؤساء الدول الشيخ صالح كامل لكي يسمح لهم بمشاهدة المباريات نصف النهائية والنهائيات مجّاناً. وقيل لي إن الشيخ كامل وعد الرئيس مبارك بأن يسمح للتلفزيون المصري الأرضي بنقل المباراتين الأخيرتين من دون أي كلفة. ولا شك في أن كامل قد حصل على شيء ما في المقابل. وما أقصده هنا هو أن الشيخ صالح كامل، وهو رجل أعمال سعودي، يتعاطى مباشرة مع رؤساء الدول بسبب إمبراطوريته الإعلامية. أضف إلى ذلك أنه وكيل النخبة السعودية، وبالتالي فإن تأثيره الإقليمي يُترجم إلى تأثير إقليمي سعودي.

بدأت قصة شبكة تلفزيون وراديو العرب «آي آر تي» في العام ١٩٩٣، عندما تشارك رجل الأعمال السعودي الثري وصاحب المشاريع صالح كامل مع الأمير السعودي الوليد بن طلال[١٣] لتأسيس شبكة «آي آر تي» التي وقع الاختيار على روما- إيطاليا كمقر لمكاتبها الرئيسة. وجدير بالذكر أن شبكة راديو وتلفزيون العرب هي مجموعة من المحطات التلفزيونية والإذاعية التي تبث مزيجاً من البرامج الترفيهية والأخبار والبرامج الدينية. وكان شعار صالح كامل أن «هذه القنوات كلّها تتماشى بنسبة مئة في المئة مع القِيَم الإسلامية»[١٤]. وعلى الرغم من أن شبكة راديو وتلفزيون العرب غير متمركزة في

---

(١٣) الأمير الوليد بن طلال هو نجل الأمير طلال بن عبد العزيز، الأخ غير الشقيق للملك فهد والعضو في الحركة الليبرالية «الأمراء الأحرار» وخصم علني لأبناء السديري السبعة. والأمير الوليد هو أيضاً حفيد أول رئيس للحكومة اللبنانية رياض الصلح. وبعد أن حاز الأمير الوليد شهادة الماجستير من جامعة سيراكوز، عاد إلى المملكة العربية السعودية وبدأ باستثمار تلو الآخر. وبحلول أواخر ثمانينيات القرن العشرين، بات يمتلك أسهماً في شركات شايز مانهاتن Chase Manhattan، سيتي كورب Citicorp، مانوفاكتشورز هانوفر Manufactures Hanover، كميكل بنك Chemical Bank. ويُقال أيضاً إنه مستثمر في ديزني لاند باريس، ونيوز كوربوريشن News Corporation، وتايم وارنر Time Warner، وفنادق ومنتجعات فور سيزنز Four Seasons Hotels and Resorts، وفنادق ومنتجات الموفنبك Movenpick Hotels and Resorts.

(١٤) «مقابلة مصوّرة لمجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal: الشيخ صالح كامل، رئيس مجلس الإدارة، راديو وتلفزيون العرب»، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal، العدد ١ (خريف ١٩٩٨).

المملكة العربية السعودية، فإنها تتبع قواعد رقابة مشابهة لتلك المعتمدة بالنسبة إلى برامج التلفزيون السعودي الأرضي الرسمي، وهي قواعد تحظّر «انتقاد الدين والأجهزة السياسية، أو المسؤولين في مراكز السلطة، وتحظّر عرض مشاهد التدخين والرقص وشرب الكحول وألعاب القمار والجرائم والرموز الدينية أو أماكن العبادة الخاصة بغير المسلمين، والمطربات أو الرياضيات، والثنائي غير المتزوّج وحده أو رجلاً وامرأة يعبّران عن مشاعرهما لبعضهما البعض»[١٥]. وتجسّد التزام الشيخ كامل بما يعتبره برامج تلفزيونية تتلاءم مع الشريعة الإسلامية في قراره إطلاق قناة «إقرأ»، «القناة العربية الإسلامية الشاملة التي تقدّم برامج متنوعة تغطي جوانب الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والترفيهية»[١٦]. ويرى المثقفون العرب الليبراليون في قناة «إقرأ» محطة تلفزيونية مصابة برُهاب الأجانب، حتى أن أحد الكتاب العرب لقبّها بـ«قناة إكره». ويتهم هذا الكاتب المحطة ببث برامج تروّج لكره غير المسلمين[١٧]. وكان جلياً أن الترويج للإيديولوجيا الإسلامية يحتلّ محور المشروع الإعلامي لراديو وتلفزيون العرب.

وعلى غرار معظم المطبوعات والمحطات التلفزيونية الأخرى المشار إليها أعلاه، لم تكن شبكة راديو وتلفزيون العرب على مدى سنواتها الاثنتي عشرة مشروعاً مدرّاً للأرباح. وقد أفادت مجلة «فوربس» العربية أخيراً أن شبكة راديو وتلفزيون العرب لم تستطع أن توازن بين عائداتها وأكلافها إلا منذ العام ٢٠٠٢. فإذ أنفق الشيخ كامل والوليد بن طلال ٢٥٠ مليون دولار أميركي لإضافة أربع محطات جديدة إلى مجموع قنوات «آي آر تي» من دون أن يؤدّي ذلك إلى أي زيادة في عائدات الإعلانات، بدا جلياً أنهما لا

---

(١٥) صقر، المجالات الفضائية، ص. ٣٤.

(١٦) عبد القادر طاش، «القنوات الفضائية الإسلامية وتأثيرها على المجتمعات العربية: قناة إقرأ ـ دراسة ميدانية» Islamic Satellite Channels and their Impact on Arab Societies: Iqra Channel - A Case Study، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal، العدد ١٣ (خريف ٢٠٠٤).

(١٧) خالد منتصر، «القناة الفضائية إكره»، موقع إيلاف، ٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦، http://www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2005/12/110548.html، تاريخ زيارة الموقع: ٢ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

يسعيان إلى إدارة مشروع إعلامي مدرّ للأرباح. وبالتالي، لا بدّ من وجود جدول أعمال خفيّ وراء استثمارهما المكلّف. ويرى بعض المنتقدين أن السياسة الإعلامية لصالح كامل ما هي إلا للترويج للهيمنة السعودية. لكن هذا لا يعني أن استراتيجية المملكة العربية السعودية الهادفة إلى تعزيز حظوظها السياسية مع وسائل الإعلام المدعومة من الحكومات لم تلقَ أي مقاومة من دول تطمح إلى التأثير، وآخرها قطر التي رأت في كبر الشاشات ووهجها تعويضاً عن صغر حجمها كدولة.

غزو الكويت وظهور الفضائيات العربية

بعد تدهور المشروع القومي الناصري في أعقاب هزيمة الجيوش العربية في حرب العام ١٩٦٧، لم يعترف نظامان قوميان عربيان من اللون البعثي (العراق وسوريا) تلقائياً بالقيادة السعودية وسيطرة الخطاب الإسلامي. وبقي النظام البعثي العراقي (بقيادة صدّام حسين) والنظام البعثي السوري (بقيادة حافظ الأسد) آخر معقلين للقومية العربية. وراح هذان النظامان يموّلان الصحف والمجلات من القاهرة إلى لندن فباريس لمواجهة السيطرة السعودية المتنامية على الإعلام العربي. وإذ فشل صدّام حسين في تثبيت سيطرته على دول الخليج باستخدام اللين (أي تحديداً من خلال الإعلام) لجأ إلى القوة العسكرية في محاولته فرض هيمنته الإقليمية. وفي الثاني من آب / أغسطس العام ١٩٩٠، بدأ العراق غزوه للكويت، فطبعت هذه الخطوة أول محاولة قام بها صدّام لجهة تحدّي الأنظمة الملكية الخليجية عسكرياً. وقد ظل هذا الغزو ذكرى أليمة لمشيخات الخليج الصغرى حتى بعد تحرير الكويت وفرض العقوبات على العراق. فقد أكد هذا الغزو افتقار هذه المشيخات إلى المناعة في وجه طموحات الهيمنة التي تدغدغ القوى الإقليمية الكبرى مثل العراق وإيران وحتى المملكة العربية السعودية. وفي إطار السعي إلى تعزيز الأمن، سارعت دول مثل الكويت وقطر والبحرين إلى تمتين علاقاتها الدفاعية الثنائية مع الولايات المتحدة. لكن الاعتبارات الاستراتيجية المحضة لم تكن الغاية الوحيدة لهذه

الدول في إطار سعيها إلى حماية وجودها من الأخطار الإقليمية المنظورة.

في كل حوار تقريباً أجريته مع الكويتيين حول غزو العام ١٩٩٠، أذهلني الاكتشاف بأنهم كانوا يتابعون عن كثب أي الحكومات والأحزاب السياسية والأفراد دعم قضيتهم أو تخلّى عنهم خلال العدوان. والسؤال الذي يسأله الكويتيون حتى هذه اللحظة عن أي إعلامي عربي هو ماذا كان موقفه من الغزو؟. وجدير بالذكر أنه يُحظر على الكثيرين ممن أيدوا غزو صدّام الظهور عبر التلفزيون الكويتي[١٨]. والواقع أن عدداً من الصحافيين والمعلّقين أيّد صدّام حسين ولم يتأثر بالحديث عن ضمّ الكويت. ولا شك في أن الشعور بالامتعاض والاستياء كان واحداً من ردود الفعل التي ولّدها هذا الواقع في الخليج الغني بالنفط. لكنّ الأهمّ من ذلك أنّ هذا الحدث التاريخي ولّد شعوراً قوياً في أوساط النخب الحاكمة بضرورة فعل شيء ما لتأمين دعم الرأي العام العربي إن لم يكن كسبه. وقد أدّى هذا الشعور إلى المزيد من الاستثمارات في وسائل الإعلام الفضائية. وكانت هذه الاستثمارات تُعتبر وسيلة للتأثير على الرأي العام، وعلى وجه الخصوص وسيلة للتخفيف من حدّة غضب الفلسطينيين وتأثيرات القضية الفلسطينية وإبقائها بعيدة عن السياسات المحلية. ويجسّد مثال قطر وإطلاقها لقناة «الجزيرة» كيفية مقاربة تلك المخاوف الأمنية باستخدام وسائل الإعلام الفضائية. وظهور «الجزيرة» لم يكن ناتجاً من مخاوف إقليمية فقط، بل جاء أيضاً نتيجة مخاوف داخلية خصوصاً بعد انقلاب ١٩٩٦ الذي انقلب فيه الأمير القطري الحالي على والده، فكانت «الجزيرة» مشروعاً للتغطية على هذا الانقلاب. وبالفعل نجحت «الجزيرة» في ذلك، فقلّة جداً في العالم العربي اليوم من يذكرون أن أمير قطر الحالي قد جاء إلى الحكم عن طريق الانقلاب، بل على العكس يرى الكثيرون أنه رجل ديمقراطي.

قضت هزيمة صدّام حسين وانسحابه من الكويت في العام ١٩٩١ على آخر أمل

(١٨) مقابلة للكاتب مع طارق العجمي، مدير تلفزيون الكويت، مدينة الكويت، ١٥ أيار / مايو ٢٠٠٥.

للقومية العربية العلمانية بفرض هيمنتها على المنطقة. وشغلت الإيديولوجيا الإسلامية مكانها، حتى أن صدّام حسين نفسه اعتمد صورة الإسلامي في خلال الحرب. فللمرة الأولى، خُطّت عبارة «الله أكبر» على العلم العراقي وأصبحت صورة صدّام حسين وهو يصلّي مشهداً يُعاد بثه مراراً وتكراراً عبر شاشة الفضائية العراقية.

وقد عزّزت هزيمة صدّام موقع المملكة العربية السعودية في المنطقة على مستوى «القوة المرنة» و«القوة الصلبة». وإذ ذاك، شعرت دول الخليج الصغرى بأنها غير محصّنة ضد المملكة العربية السعودية وإيران على السواء، ولا سيّما أن العدوان العراقي على الكويت بقي راسخاً في أذهانها. وقد شعرت قطر على وجه الخصوص بأنها قد تواجه عدواناً مماثلاً لذاك الذي تعرّضت له الكويت، إلا أن المعتدي هذه المرة سيكون إمّا إيران وإمّا المملكة العربية السعودية. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الصراع بين إيران وقطر على الغاز يكاد يشكل نسخة طبق الأصل عن الصراع بين الكويت والعراق على النفط قبل وقوع الغزو. فتماماً كما اتهم العراقيون الكويت باستنزاف حقولهم النفطية، اتهمت إيران قطر باستنزاف حقول الغاز لديها خصوصاً حقل الشمال المشترك بين إيران وقطر الذي يشبه إلى حد كبير حقل الرميلة الكويتي الذي ادّعى عراق صدّام بأنه حقل عراقي قبل غزو الكويت. وجرّاء هذا الشعور بفقدان المناعة، عمدت قطر إلى التفكير ملياً في أمنها.

وفي مجال القوة الصلبة، تحوّلت أنظار قطر إلى الولايات المتحدة باعتبارها الضامن لأمنها في مواجهة جارتيها القويتين، أي المملكة العربية السعودية وإيران. وفي العام ١٩٩٥، تفاقم شعور قطر بعدم الأمان عندما تسلّم الأمير حمد بن خليفة الثاني زمام الحكم بعد أن خلع والده في انقلاب أبيض. وكان هذا الانقلاب مصدراً للتوتر المتصاعد بين قطر وجيرانها في الخليج على مر السنوات اللاحقة. وفي البداية، لم تدعم الصحف السعودية والمصرية النظام الجديد تحت ذريعة أنه يتعارض مع القيم والتقاليد العربية. وفي حين هرب بعض أنصار الوالد إلى مصر، التجأ بعضهم الآخر إلى السعودية. وإذ ذاك، تولّد شعور لدى النخبة القطرية بأن السعودية ومصر كانتا تحاولان إعادة الأمير

المخلوع إلى الحكم[19]. ولا بد من فهم هذه النقطة كبداية لأي فهم لتغطية «الجزيرة» لأحداث مصر والسعودية.

وكانت مظاهر التوتّر بين الدوحة والرياض قد بدأت تتجلى أصلاً منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين. ففي العام ١٩٩٢، وإثر مواجهات بين القبائل البدوية على الحدود القطرية السعودية، علّقت قطر العمل باتفاقية الحدود للعام ١٩٦٥ الموقّعة مع السعودية. وأدّت النزاعات المستمرة بين البلدين على الحدود إلى مقاطعة قطر لقمّة مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٩٤. وبعد مرور عام واحد، احتجّت قطر على اختيار مرشّح سعودي لمنصب أمين عام مجلس التعاون الخليجي وانسحبت من اجتماع المجلس. فضلاً عن ذلك، استهجنت السعودية الحديث عن نيّة قطر مد إسرائيل بالغاز في تشرين الأول / أكتوبر العام ١٩٩٥. وفي مرحلة لاحقة من هذا العام، أعلنت السعودية ترحيبها بالأمير القطري المخلوع، الأمر الذي أثار حفيظة الانقلابيين الجدد في قطر أكثر من ذي قبل[20]. وفي ظل هذا التوتّر السعودي ـ القطري الذي يتعلم مفرداته كل العاملين في «الجزيرة» أثناء فترتهم التدريبية، يمكننا وضع أصابعنا على عناصر التحيّز في تغطية «الجزيرة» لأي شأن يخصّ السعودية. وبالطبع فإن هذه السياسة الإعلامية لقناة «الجزيرة» ستتغير إذا ما حدث تصالح بين الدولتين.

النظام القطري الجديد يفتقر إلى المناعة على المستويين العسكري والسياسي. وقد جاءت سياساته بمعظمها كردّ على هذه التهديدات المنظورة على الجبهات العسكرية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا السياق، وقّع النظام الجديد اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة لضمان أمنه على مستوى القوة الصلبة. أما في ما يتعلق بالقوة الناعمة، فقد

(١٩) مقابلة مع الشيخ عبد الرحمن الثاني، الدوحة، ١٥ آذار / مارس ١٩٩٧.

(٢٠) كوهي هاشيموتو Kohei Hashimoto وجرير إيلاس Jareer Elass وستايسي إيلر Stacy Eller، «غاز طبيعي مسيل من قطر: مشروع الغاز القطري» Liquified Natural Gas From Qatar: the Qatar Gas Project، أوراق عمل منتدى الطاقة لمعهد جايمس آي بايكر الثالث للسياسة العامة James A. Baker III Institute for Public Policy Energy Forum Working Papers (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤)، ص. ٣٣. http://www.rice.edu/energy/publications/docs/GAS_QatarGasProject.pdf، تاريخ زيارة الموقع: ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

استحدث النظام الجديد وسيلة إعلامية تحت اسم قناة «الجزيرة» تضاهي مدفعاً عملاقاً وتتمثل وظيفتها بإبقاء إيران والمملكة العربية السعودية ومصر في موقع الدفاع عن النفس، أو أقلّه بالردّ على أي هجمات قد تشنّ على قطر عبر وسائل الإعلام المصرية والسعودية.

وجدير بالذكر أن الهجمات والهجمات المضادّة بين وسائل الإعلام المصرية والقطرية كانت شرسة[٢١]. وقد علمت من مصدر مصري موثوق أن قناة «الجزيرة» لم تتراجع عن تهجّمها على مصر إلى أن أرسل وزير الإعلام المصري طاقمه الإعلامي التلفزيوني إلى جنيف لتصوير مقابلة مدّتها ست ساعات مع الأمير المخلوع الذي وجّه في تلك المقابلة العديد من الاتهامات المحرجة إلى النظام الجديد في الدوحة. آنذاك، بعثت مصر بأشرطة المقابلة المصوّرة إلى قطر و«الجزيرة»، وهددت ببثها كاملةً على الهواء عبر محطة فضائية مصرية في حال لم توقف قناة «الجزيرة» هجومها على مصر[٢٢]. وقد بلغت هذه المعركة الإعلامية الذروة في العام ١٩٩٧ عندما أرسلت مصر رئيس وكالة الاستخبارات لديها عمر سليمان إلى الدوحة للردّ على الهجمات القطرية المستمرة التي تشنّها «الجزيرة» على مصر[٢٣]. وهنا، أوقفت قناة «الجزيرة» هجماتها على مصر. لكن المملكة العربية السعودية بقيت شوكة في خاصرة النظام القطري الجديد. ومع زيارات رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم إلى السعودية، طلبت المملكة من قطر وقف حملات «الجزيرة» عليها. وبالفعل توقفت الحملات، لدرجة أن «الجزيرة» لم تغط زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى أوروبا في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧، ولم تقترب منها ولو بتقرير واحد.

---

(٢١) للاطلاع على الرد المصري على الجزيرة، راجع أس عبد الله شليفر S. Abdallah Schleifer، «هجوم الإعلام المصري على الجزيرة يتعاظم ويضمحل» Egyptian media waxes and wanes in its attacks against Al-Jazeera، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal، العدد ٥ (خريف / شتاء ٢٠٠٠).

(٢٢) مقابلة للكاتب مع مسؤول في وزارة الخارجية، القاهرة، ٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٤.

(٢٣) كنت في الدوحة في خلال زيارة عمر سليمان، وقد ناقشت المسألة مع الشيخ القطري عبد الرحمن الثاني، رئيس طاقم الأمير، وباتريك ثيروس Patrick Theros السفير الأميركي السابق في قطر.

ولا ينبغي أن ينتقص هذا الأمر من واقع أن «الجزيرة» اشتهرت لأنها برأي البعض كسرت كثيراً من الممنوعات والمحظورات قديمة العهد، ناهيك عن تخصيصها هواء المحطة لشخصيات مثيرة للجدل، بدءاً من قادة المعارضة في الدول العربية وصولاً إلى المسؤولين الإسرائيليين. والواقع أن قناة «الجزيرة» اكتسبت شعبية في تغطيتها لعملية ثعلب الصحراء في العراق في العام ١٩٩٨، عندما كانت «الجزيرة»، كما كانت في حرب أفغانستان، المحطة الوحيدة التي تغطي الحدث من موقعه[٢٦]. وكذلك كسبت «الجزيرة» شعبية خلال الانتفاضة الفلسطينية. فتغطية «الجزيرة» الحيّة للانتفاضة وانتقادها الدائم للعديد من الدول العربية والقادة العرب أضفيا عليها جاذبية فورية. وقد ساهم عدم وجود أي قناة إخبارية شاملة أخرى في العالم العربي في تلك الفترة في تعزيز شعبية قناة «الجزيرة»، ولا سيّما أن منافستها الوحيدة كانت شبكة «سي إن إن» الناطقة باللغة الإنكليزية.

ساهمت «الجزيرة» في رفع سقف ما يمكن قوله وما لا يمكن قوله عبر شاشات التلفزة على امتداد العالم العربي. لكن هذا الأمر لا ينطبق على محطات التلفزة المحلية داخل كل دولة. وقد قدّمت «الجزيرة» إلى مشاهديها العرب التحليل السياسي على الطريقة المثيرة من خلال برامج مثل «الاتجاه المعاكس» و«أكثر من رأي»، وكلاهما مستوحى من برامج أميركية مثل «مجموعة ماكلافلين» McLaughlin Group الذي يذاع مرة في الأسبوع على القناة الأميركية العامة PBS وبرنامج «نيران متقاطعة» Crossfire الذي يذاع على شبكة CNN. والذين صفّقوا للجزيرة وامتدحوا مساهمتها في تعزيز حرية التعبير تجاهلوا القائمة السوداء الطويلة التي وضعتها الجزيرة بأسماء المفكرين العرب الليبراليين أو المستقلين الذين لا يؤيدون القضايا الإسلامية أو القومية العربية ولا يلتزمون بالخط القطري الرسمي[٢٧]. فللجزيرة معلّقوها

(٢٦) المرجع نفسه، ص. ٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(٢٧) عندما سألت أحد كبار المعدّين في قناة الجزيرة عن الأشخاص المدرجين على اللائحة السوداء، قال لي إن هذه اللوائح السوداء لا تكون في بعض الأحيان رسمية. وقد قال لي آنذاك: «في بعض الأحيان، يتم ذلك من قبل المعدّين والمديرين في المحطة من دون معرفة الحكومة القطرية». هذا وأخبرني التالي: «طلبت مرة إلى موظف معني بحجز الضيوف ألاّ يدعو فلاناً لأنه سبق أن ظهر مرّات عدة. ظنّ الموظف أنني قصدت أن ذاك الضيف مستبعد أو مدرج على اللائحة السوداء، فلم يدعُ هذا الضيف على الإطلاق لاحقاً». مقابلة مع أحد كبار معدّي الأخبار سابقاً في الجزيرة، لندن، ١٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٦.

ومحلّلوها المحدّدون، وهي لا تستضيف للتعليق أو التحليل أي مفكر له رأي مخالف.

من يشاهد قناة «الجزيرة»، يكاد ينسى أن أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر قد وقعت بالفعل، ويعتقد بأن الولايات المتحدة اجتاحت أفغانستان فقط من أجل استهداف المسلمين. فالقناة لا تأتي على ذكر أي جريمة يرتكبها نظام طالبان، فيما يصبح التاريخ الإجرامي الطويل لبن لادن والظواهري، على مستوى العالم العربي والعالم ككل، طيّ النسيان. وعوضاً عن ذلك، يتم تصوير بن لادن والظواهري ورجال طالبان على أنهم ضحايا، ومثال للمقاومة على الشباب العربي والمسلم الاقتداء به.

ومع أنّ ثمّة اتفاقاً غير مكتوب يمنع انتقاد رؤساء الدول العربية في وسائل الإعلام العربية، إلا أن «الجزيرة» تخرج أحياناً عن هذا التوافق. فكيف لا تُحاسب قناة «الجزيرة» على تقاريرها اللاذعة ضد الحكومات العربية والقادة العرب؟ الواقع أن الجواب التقليدي الشائع يعزو هذا الأمر إلى الاستقلالية التامة التي تتمتع بها قناة «الجزيرة». لكن مثل هذا التفسير يتجاهل السياق السياسي والحقائق التي حددت فعلياً شكل التغطية الإعلامية العربية. والحقيقة هي أن التغطية الإعلامية التي تعتمدها «الجزيرة» ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية السياسية التي حققتها قطر من خلال انعتاقها من الاعتماد على جيرانها العرب من أجل ضمان أمنها. فعلى المستوى السياسي، كانت قطر تحتاج إلى إيجاد قوة توازي بثقلها قوة المملكة العربية السعودية وإيران. وإذ ذاك، اختارت قطر بناء علاقة عسكرية مميّزة مع الولايات المتحدة لتقي نفسها من مصير مشابه لذاك الذي عرفته الكويت في العام ١٩٩٠.

لكن قطر ظلت دولة هشة على المستوى الثقافي. وفي سبيل درء تأثيرات المرجعيات الإسلامية السعودية والإيرانية، «أعطت» قطر جزءاً من قناة الجزيرة لجماعة الإخوان المسلمين. فمدير المحطة وضّاح خنفر ينتمي إلى الإخوان المسلمين، والشيخ القرضاوي، النجم التلفزيوني لدى الإخوان المسلمين يقدّم برنامجاً منتظماً على قناة الجزيرة. كذلك أحمد منصور، وهو أحد أعضاء الإخوان المسلمين من الجيل الثاني،

يقدّم برنامجين على الجزيرة هما «شاهد على العصر» و«بلا حدود». وقد خصت، على سبيل المثال، قناة «الجزيرة» مؤسّس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنّا ببرنامج وثائقي من جزأين[٢٨] في شهري كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير العام ٢٠٠٦.

لكن هيمنة الإخوان المسلمين في قناة «الجزيرة» لن تبدو منطقية إلا إذا أدركنا أن المملكة العربية السعودية أبعدت معظم قياديي هذه الجماعة عندما رفضوا تأييد الموقف السعودي خلال حرب الخليج عام ١٩٩٠. فضلاً عن ذلك، يمكن لجماعة الإخوان المسلمين أن تُضفي مزيداً من الزخم على المرجعيات الإسلامية في قطر وتشكل في الوقت نفسه رأس حربة في أي حرب إعلامية ضد المملكة العربية السعودية. ويتجلّى التوتّر بين السعودية وجماعة الإخوان المسلمين في تعليقات وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز في مقابلة أجرتها معه جريدة «السياسة» الكويتية اليومية. ففي هذه المقابلة، اتهم الأمير نايف جماعة الإخوان المسلمين بأنها مصدر الشر في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية[٢٩].

ولأن دولة قطر تفتقر إلى المناعة في مواجهة جيرانها على المستوى الثقافي، جاءت قناة «الجزيرة» وبرامجها المتنوعة لإعطائها هذه المناعة. ولأن قطر والمملكة العربية السعودية هما دولتان تعتمدان المذهب الوهّابي ذاته، فإن العقيدة الوهّابية الرسمية في قطر عُرضة لفتاوى مصدرها المملكة العربية السعودية. وبما أن المملكة العربية السعودية هي الموقع الديني المهم الذي يضمّ الأراضي الإسلامية المقدسة، مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة، فإن الفتاوى القادمة من السعودية تكون أشدّ تأثيراً. وإذ أرادت قطر أن تحمي نفسها من الهيمنة السعودية في المجال الديني، اتّجهت إلى تبنّي بعض عناصر الإسلام الشعبي وتبنّي إسلام «الإخوان المسلمين» وقد شملت هذه الخطوة احتضان الشيخ يوسف القرضاوي، المصري الأصل وأحد المنظّرين لتيار الإخوان المسلمين. وقد عاش

(٢٨) راجع حسن البنّا، وثائقي في جزءين بثته الجزيرة، ٢٧ كانون الثاني / يناير - ٣ شباط / فبراير ٢٠٠٦.
(٢٩) السياسة، ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢.

القرضاوي في قطر على مدى عشرين عاماً وحصل على الجنسية القطرية، وهو الخطيب المفضّل لدى العديد من أعضاء الحركات المتطرّفة. وفي مقابلة مع قناة «الجزيرة» في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، شقّ على القرضاوي إدانة بن لادن ومجموعته. وقد مُنع أخيراً من دخول الإمارات العربية المتحدة بسبب التعاليم والممارسات التي يحثّ عليها.

ومن هنا جاءت سيطرة «الإخوان المسلمين» على قناة «الجزيرة»، على حد قول أحد مذيعيها اللامعين حافظ الميرازي، في مقابلة مع جريدة «الحياة»، وذلك بعد أن غادر الميرازي «الجزيرة». ومن الإسلاميين الآخرين الذين اعتلوا منابر «الجزيرة»، ماهر عبد الله (الذي توفّي في العام الماضي)، وتيسير علّوني وأحمد منصور الآنفا الذكر.

واللافت أن قادة الحركات الإسلامية، من البلقان إلى جنوب آسيا، هم على علاقة بأحمد منصور. فمنذ العام ١٩٨٨، عمل منصور كمراسل من بيشاور للعديد من الصحف العربية. وخلال وجوده في باكستان، بنى شبكة هامة من العلاقات بدأت بعلاقاته الوثيقة مع القادة الإسلاميين، من برهان الدين ربّاني إلى حركة طالبان. وكان منصور مدير تحرير مجلة «المجتمع» الكويتية الأسبوعية التي تصدر عن جمعية الإصلاح، وهي مجموعة إسلامية جامعة تضمّ جهات عدّة من جماعة «الإخوان المسلمين» إلى المتطرفين السلفيين[٣٠]. وتعكس تقارير أحمد منصور من أفغانستان في الثمانينات علاقته بقلب الدين حكمتيار وغيره من الإسلامويين، وانعكس ذلك في كتاباته حول أفغانستان والبوسنة في مجلة «المجتمع». وقد جرى استقدام منصور إلى قناة «الجزيرة» في العام ١٩٩٦ ليعدّ ويقدّم برنامجاً إسلامياً بعنوان «الشريعة والحياة» قدّمه لاحقاً ماهر عبد الله ومن ثم قدّمته الإعلامية خديجة بن قنّة التي ارتدت الحجاب حديثاً. وكانت مذيعة الأخبار الجزائرية خديجة بن قنّة قد انضمّت إلى «الجزيرة» في العام ١٩٩٧. وعندما

(٣٠) يستند هذا التقرير إلى مقابلتين أجريتهما مع أحمد منصور في الكويت في العام ١٩٩٧، ومقابلة أخرى في الدوحة في العام ١٩٩٨ وثلاثة اتصالات هاتفية في العام ١٩٩٩.

أجرت معي مقابلة في العام نفسه في استديو «الجزيرة» في قطر، أذهلني اكتشاف أنها امرأة علمانية ذات ميول قومية عربية. والواقع أن المرء ما كان ليتوقّع من مثل هذه المرأة أن ترتدي الحجاب في القريب العاجل. لكن في العام ٢٠٠٣، فاجأت خديجة بن قنّة مشاهديها إذ ظهرت في نشرة الأخبار مرتدية الحجاب الإسلامي الذي بات موضة جديدة. وقد شكل ارتداؤها الحجاب آنذاك خبراً هاماً ومثيراً تلقفته الصحافة العربية.

وكانت أخبار مماثلة قد تصدّرت عناوين الصفحات الأولى في الصحف العربية على مرّ السنوات العشر الأخيرة، ولا سيّما أن ارتداء الحجاب تحوّل إلى موضة رائجة في أوساط المشاهير من النساء في العالم العربي. فقد قررت نجمات سينمائيات عدة، مثل شمس البارودي وشادية وشهيرة وحنان ترك وغيرهنّ، ارتداء الحجاب واعتزال الفنّ. وعزا بعض المحلّلين رواج ارتداء الحجاب في أوساط الممثلات ومذيعات الأخبار في محطات التلفزة إلى مكافأة مجزية تُدفع من أموال المحافظين الخليجيين. وما إن ارتدت خديجة بن قنّة الحجاب حتى بدأت تقدّم البرنامج الديني «الشريعة والحياة». وعندما سألتُ عن سبب ارتدائها الحجاب، قال لي العديد من الإعلاميين في الجزيرة إنه التأثير المباشر لعلاقتها بالقرضاوي في القناة. ومن يرى صوراً للعاملين في قناة «الجزيرة» الذين لا يظهرون على شاشتها، يدرك الطابع الإسلاموي للقناة.

وعلى الرغم من أن السيطرة الإسلامية على قناة «الجزيرة» قد تحققت ببطء، كما ذكر الميرازي، إلا أنها كانت متعمّدة. ولم يكن العاملون في الجزيرة هم وحدهم من أصبحوا إسلاميين، بل إن الصبغة الإسلامية امتدت أيضاً إلى محتوى البرامج والتقارير. ولفهم هذا التحوّل يكفي أن نرجع إلى تغطية أحمد منصور للحصار الأميركي في الفلّوجة عندما راح يصرخ ملء رئتيه وينادي بضرورة الجهاد. آنذاك، تجاوز منصور حدود مهنته كمراسل ليصبح «الجهادي» الذي كان عليه خلال الحرب الأفغانية في ثمانينيات القرن العشرين. ربما يحقّ لمنصور أن يبدي رأيه في برنامج حواري أما أن يتحوّل التقرير الإخباري أو الخبر ذاته إلى رأي، فهنا تسقط المهنية.

وقد سمح احتضان الإسلاميين لقطر بأن تعزز مرجعياتها «الإسلامية» في مواجهة المرجعيات السعودية التي استمدّت الكثير من شرعيتها من الالتزام بالأحكام الإسلامية المحافظة ومساعيها الهادفة إلى الترويج للقيم الإسلامية في الخارج. أضف إلى ذلك أن احتضان الإسلاميين أمّن لقطر نفوذاً إسلامياً يساعدها على التصدّي للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تخيف قطر كما كان صدّام يخيف الكويت، فالعلاقات بين قطر وإيران كانت تتسم في بعض الأحيان بالتقلّب. وعلى سبيل المثال، في العام ١٩٨٩، أصدر وزير النفط الإيراني بياناً استفزازياً زعم فيه أن ثلث الغاز الطبيعي في حقل الشمال يوجد فعلياً في المياه الإيرانية. وأخيراً، انتقد رجال الدين الإيرانيون قطر لأنها وفّرت للولايات المتحدة قاعدة لعملياتها العسكرية في العراق[٣١]. وكما يمكن تفسير وقت البث الذي تخصّصه «الجزيرة» لأسامة بن لادن وغيره من الشخصيات السعودية المعارضة في سياق الأهداف السياسية القطرية على مستوى مواجهاتها مع المملكة العربية السعودية، فإن تغطية «الجزيرة» للقضايا الإيرانية ودور قطر كعرّاب بالنيابة عن الإيرانيين مع جماعة الحوثي في اليمن ومع «حماس» و«حزب الله»، يُفسّر في ضوء القلق والخوف القطري من الجارة الإيرانية الكبرى.

أما على الجبهة الأميركية، فقد وقّعت قطر مع الولايات المتحدة بتاريخ ٢٣ حزيران / يونيو العام ١٩٩٢، اتفاقية تعاون دفاعي تمنح الولايات المتحدة حقوق إنشاء قاعدة أميركية في قطر، ما جعل المشيخة القطرية تنضوي رسمياً تحت مظلة الأمن الأميركية[٣٢]. وبحلول العام ١٩٩٦، كانت قطر قد أنجزت بناء قاعدة العديد الجوية التي استخدمتها الولايات المتحدة لرحلات الإمداد في سياق «عملية الحرية الدائمة في أفغانستان». وخلال غزو العراق في العام ٢٠٠٣، شكلت قطر مقراً رئيساً للقيادة الأميركية المركزية Cent-Com.

---

(٣١) «رجل دين عراقي يتهم قطر بالخيانة» Iran Cleric Accuses Qatar of treason، وكالة أسوشيتد بريس Associated Press، ٢٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢.

(٣٢) «العلاقات القطرية الأميركية»، الموقع الإلكتروني لسفارة قطر في واشنطن العاصمة، http://.qatarembassy.net/forpsa.ycilop_ngic، تاريخ زيارة الموقع: ٢ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

وجدير بالذكر أن التوسع في العلاقات العسكرية القطرية الأميركية تزامن مع تراجع الوجود العسكري الأميركي في المملكة العربية السعودية، ولا سيّما أن هذا الوجود كان محط جدال كبير استغلّته الشخصيات السعودية المعارضة للنيل من مصداقية النخبة الحاكمة في المملكة. وإذ ذاك، كانت قطر، إلى جانب جاراتها الصغرى، تتّجه نحو الحد من الدور الذي تضطلع به السعودية في الصيغة الأمنية الإقليمية التي تحوّلت إلى حد ما من مشروع شراكة سعودي أميركي إلى مجموعة من الشراكات الفردية بين الولايات المتحدة وكل من الأنظمة الملكية الخليجية الصغيرة. وما تبنّي قناة «الجزيرة» خطاباً مضاداً لأميركا إلا للتغطية على وجود القواعد الأميركية في قطر. والقاعدة التي بدأت تتكشف في العالم العربي، هي أنه كلّما زاد ضجيج إعلام أي دولة ضد أميركا، فإنها في الغالب مرتبطة بالولايات المتحدة ارتباطاً عضوياً.

أضف إلى ذلك أن قطر ربطت نفسها بأميركا على المستوى الاقتصادي. وقد نجحت الدولة القطرية في التعويض عن واقع أنها لا تكاد توفّر أي موارد نفطية للولايات المتحدة من خلال التعاون مع شركات أميركية، مثل أكسون موبايل Exxon Mobil وأوكسيدانتل Occidental وبينزويل Penzoil، بغية تطوير مواردها من الغاز الطبيعي. وكان يُتوقع أن تتجاوز عائدات قطر من الغاز الطبيعي العائدات النفطية للمرة الأولى في العام ٢٠٠٧[٣٣]. وقد تجلّى توق الحكومة إلى تطوير مواردها من الغاز الطبيعي بالتزامن مع محاولتها البقاء على مسافة من هيمنة المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط التي تتمتع بنفوذ مهم في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبيك). في المقابل، يُعتبر إنتاج قطر للنفط محدوداً، لا بل يُتوقّع أن تنضب مواردها النفطية بحلول العام ٢٠٢٠[٣٤].

ويبدو أن عدم وجود قوانين دولية لضبط معدّلات إنتاج الغاز الطبيعي يدعم

(٣٣) جيريمي أم شارب Jeremy M. Sharp، «قطر: الخلفية والعلاقات الأميركية» Qatar: Background and U.S. Relations، خدمة أبحاث الكونغرس في مكتبة الكونغرس Congressional Research Service of the Library of Congress (آذار / مارس ٢٠٠٤)، ص. ٣.
(٣٤) المرجع السابق، ص. ٣.

استراتيجية قطر الهادفة إلى استغلال مواردها الهائلة من الغاز الطبيعي كأداة للسياسة الخارجية. «من المنظور القطري، سمح التحوّل في محفظة صادرات الطاقة في قطر إلى الغاز الطبيعي بالانتقال إلى سلعة لا تتأثر بالقيادة السعودية كما النفط، ولا سيّما أن المملكة العربية السعودية لم تكن تخطط لتصدير الغاز الطبيعي إلى الخارج»(٣٥). ولدى السؤال عن احتمال تشكيل منظمة شبيهة بالأوبيك لضبط سوق الغاز الطبيعي، أجاب وزير قطر للطاقة والمياه والكهرباء، عبد الله بن حمد العطية، قائلاً إن هذا الأمر لن يتحقق أبداً(٣٦). وبالتالي، استطاعت قطر أن تعزز استقلاليتها عن المملكة العربية السعودية المسيطرة على الأوبيك وتوثّق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية من خلال ورقة الغاز الطبيعي(٣٧).

الصراع القطري السعودي وأشرطة بن لادن

تمحور اهتمام العديد من المحللين الغربيين بشكل حصري حول رسالة بن لادن المناهضة لأميركا التي انطوت عليها الأشرطة الإذاعية والتلفزيونية لبن لادن وبثّتها قناة «الجزيرة». وصحيح أن هذا الاهتمام يشكل جزءاً من السياق التفسيري لأشرطة بن لادن، إلا أنه لا يُعتبر حتماً الطريقة الوحيدة لفهم تلك الأشرطة. ويبقى التوتّر القطري السعودي هو الحلقة المفقودة في تفسير إصرار «الجزيرة» على بث أشرطة بن لادن بهذا الدأب. فبن لادن كان في المقام الأول عدواً للدولة السعودية، حتى قبل أن يتحوّل بجهاده إلى استهداف المواقع والمصالح الأميركية. والواقع أن بث رسائل بن لادن عبر قناة «الجزيرة» يكشف الكثير عن سياسات قطر تجاه المملكة العربية السعودية.

يشكل الظهور المتكرر لبن لادن عبر شاشة الجزيرة جزءاً من تفاهم ضمني بين قطر وبن لادن تبث بموجبه قناة «الجزيرة» تصاريحه المناهضة لأميركا. هذه التصاريح التي

---

(٣٥) هاشيموتو Hashimoto وإيلاس Elass h GEj ô Eller، «غاز طبيعي مسيّل من قطر: مشروع الغاز القطري» Liquified Natural Gas From Qatar: the Qatar Gas Project، ص. ٤٢.

(٣٦) تعليق ورد في محاضرة في معهد جايمس بايكر الثالث للسياسة العامة، تكساس، ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

(٣٧) لا بد من الاطلاع على تغطية الجزيرة لمختلف المؤتمرات حول الطاقة التي استضافتها الدوحة. وكان آخر المؤتمرات الثلاثة التي حظيت بتغطية في برامج اقتصادية خاصة وفي كل نشرة إخبارية المؤتمر الذي انعقد في الدوحة بين ٣٠ و٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

أضفت عليه مكانته العالمية ـ فيما تتمتع قطر بالحق الحصري لاستخدام شرائط بن لادن في حربها الإعلامية مع المملكة العربية السعودية. وفي صراع قطر مع السعودية، يشكل بن لادن وحده قوة قادرة على تنغيص حياة النخبة الحاكمة في السعودية. صحيح أن التعابير المناهضة لأميركا وللغرب قد تطغى على خطاباته، إلا أن البث الفعلي لأشرطة بن لادن عبر قناة «الجزيرة» يستهدف المملكة العربية السعودية أكثر مما يستهدف أميركا. ولننظر في المقتطف التالي من تصاريح بن لادن التي تواظب قناة «الجزيرة» على بثها مراراً وتكراراً:

«كما نؤكد على الصادقين من المسلمين أنه يجب عليهم أن يتحرّكوا ويحرّضوا ويجيّشوا الأمّة (الإسلامية) في مثل هذه الأحداث العظام والأجواء الساخنة لتتحرر من عبودية هذه الأنظمة الحاكمة الظالمة المرتدّة المستعبدة من أميركا.

وليقيموا حكم الله على الأرض.

ومن أكثر المناطق تأهّلاً للتحرّر، الأردنّ والمغرب ونيجيريا وباكستان وبلاد الحرمين (المملكة العربية السعودية) واليمن(٣٨)».

وإذا ما استمعت إلى تعليق مذيعي «الجزيرة»، مثل لونة الشبل أو خديجة بن قنّة أو محمد كريشان، بعد بث كل شريط لبن لادن، فلن تقرأ في وجوههم الحياد الذي يفترض أن يلتزموا به كإعلاميين مهنيين، بل لا يترددون في أن يظهروا الإعجاب والتقدير على ملامحهم. ويكمن جزء من التناغم الفكري في رسالة بن لادن في واقع أن هذه الرسالة ترتكز على رسائل وفتاوى سابقة كان قد أصدرها. وتتمثل ركيزة رسالته بقطيعته مع السعودية في العام ١٩٩٠، وكانت الفتاوى التي أصدرها في ما بعد تستهدفها. وقد تشكل

(٣٨) «شريط بن لادن، النص»، أخبار شبكة البي بي سي BBC News، ١٢ شباط / فبراير ٢٠٠٣، http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2751019.stm، تاريخ زيارة الموقع: ٢ آذار / مارس ٢٠٠٥.

تنظيم «القاعدة» لمحاربة العدو البعيد كوسيلة لتقويض العدو القريب. والمملكة العربية السعودية هي عدوّ لبن لادن ولقطر في آن. وقد يكون من المفاجئ ظاهرياً أن ينتقد بن لادن الوجود الأميركي في السعودية ويتجاهل في الوقت نفسه القواعد العسكرية الأميركية القائمة في أماكن أخرى في منطقة الخليج، خصوصاً في قطر حيث تمركزت القيادة الأميركية المركزية خلال غزو العراق في العام ٢٠٠٣. لكن من يدرك التفاهم الضمني بين قطر وبن لادن القائم على العداء المشترك للعائلة المالكة السعودية يستطيع أن يفهم تقاعس بن لادن عن انتقاد الوجود الأميركي في قطر، أو استهدافه عملياً أو كلامياً.

ولا بد من الإشارة إلى أن بن لادن ليس بأي شكل من الأشكال الشخصية السعودية المعارضة الوحيدة التي تظهر عبر قناة «الجزيرة». فغالباً ما تجري قناة «الجزيرة» مقابلات مع شخصيات مناهضة للنظام السعودي، مثل سعد الفقيه ومحمد المسعري ومتروك الفالح وعبد الله الحامد وكثيرين غيرهم. وقد تكرر هذا التوجه في بعض المنافذ الإعلامية الأميركية التي خدمت «الجزيرة» عن غير قصد عندما أعادت بث تصاريح بن لادن موحيةً بأنها تحمل في المقام الأول رسالة مناهضة لأميركا. وكان أن استنسخت قناة «الحرة» التي تحظى برعاية أميركية ممارسات «الجزيرة» عبر تخصيص جزء من وقت البث لديها لشخصيات من المعارضة السعودية.

تتمثل النقطة الرئيسة هنا بواقع أنه لا يمكننا تفسير الحملة الإعلامية لبن لادن من منظور التصدّي الأميركي للإرهاب الدولي. فللخصومة الإعلامية القطرية السعودية في هذه الحالة دور هام في تحديد شكل المناهضة لأميركا التي تُبث عبر شاشات التلفزة العربية وتُنشر في الصحف. وعندما نشاهد أشرطة بن لادن تُبث عبر محطات التلفزة الغربية فيما يظهر شعار الجزيرة عند زاوية الشاشة، ينبغي أن ندرك أن الدينامية المناهضة لأميركا ليست وحدها على المحك. فالعمل يتم وفقاً لجدولي أعمال، أولهما يتمثل بأهداف بن لادن الخاصة بتقويض المصالح الأميركية وحشد الدعم لمواجهته مع الغرب. أما جدول الأعمال الثاني، فيتمثل بحملته غير المباشرة التي تتبنّاها قطر لتقويض العائلة الملكية السعودية. وفي

هذا الموضوع، بن لادن وقطر متفقان. فالمملكة العربية السعودية عدوّهما المشترك. هذا التحالف يرتكز على المصالح المشتركة بقدر ما يستند إلى الرابط الإيديولوجي.

كما رأينا أعلاه، تمثل قناة «الجزيرة» بشكل رئيس أداة تستخدمها قطر لتحقيق أهدافها في المنطقة على المستوى السياسي. وقد حرّرت تحالفات قطر السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة البلاد ـ وأيضاً قناة الجزيرة ـ من أي التزام عربي. أضف إلى ذلك أن الثقة بالنفس التي اكتسبها القادة القطريون بفعل الوجود الأميركي العسكري على الأرض قد أمدّتهم بالجرأة إلى حدّ أنهم ما عادوا يهابون ردود الفعل العربية على تقارير «الجزيرة». بالطريقة نفسها، وعلى الرغم من علاقة قطر الوثيقة بأميركا، فإنها تسمح لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين بانتقاد الولايات المتحدة صراحةً عبر «الجزيرة» كأسلوب للحفاظ على علاقتها الوطيدة بما يُسمّى «الإسلام الشعبي» في إطار مساعيها لتدعيم موقعها في مواجهة المرجعيات الإسلامية لدى جيرانها، ولا سيّما في المملكة العربية السعودية وإيران. وخلاصة القول إن قطر أعطت المهبط الجوي للأميركيين والموجات الهوائية للإسلاميين والقوميين العرب. «الجزيرة» للشارع العربي والقواعد العسكرية للأميركيين، هذه هي معادلة الأمن لقطر أو بالأحرى للنظام الانقلابي الجديد.

ما مدى استقلالية قناة «الجزيرة»؟

أفادت أخيراً مجلة «فوربس» العربية، أن التكلفة التشغيلية لقناة «الجزيرة» لا تقل عن مئة مليون دولار أميركي سنوياً بأقل تقدير، ويقول البعض إن التكلفة الحقيقية تبلغ ثلاثمئة ألف دولار، بالإضافة إلى مبلغ خمسين مليون دولار سنوياً يُنفق على قناة «الجزيرة» الرياضية التي جرى إطلاقها حديثاً[٣٩]. والواقع أن عائدات إعلانات الجزيرة، التي تُستكمل بعائدات بيع الأفلام الأصلية وتأجير المعدّات، وعلى الرغم من تناميها، لا تُعتبر

(٣٩) «أباطرة الإعلام العربي»، مجلة فوربس العربية (كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥)، ص. ٢٥.

كافية لكي تؤمن لقناة «الجزيرة» استقلالية مالية كاملة عن حكومة قطر(٤٠). إذن، لا بد أن يتساءل الصحافي الذي يدّعي أنه يعمل لدى قناة مستقلة، من أين تأتي الأموال لتمويل قناة خاسرة تجارياً؟ ولا بدّ له أن يعرف بأنه منخرط في مشروع سياسي لا مشروع إعلامي.

تبقى «الجزيرة» شركة حكومية قطرية. فرئيس مجلس الإدارة الحالي لقناة الجزيرة، الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني كان يشغل منصب مدير عام وزارة الإعلام والثقافة القطرية قبل أن يتم حل هذه الوزارة. والمدير الإداري للجزيرة جاسم بن علي كان مديراً لمحطة التلفزيون القطري عندما كانت هذه المحطة خاضعة للحكومة(٤١). ومن الواضح بناءً على ذلك كلّه أن قناة «الجزيرة» هي بكل بساطة وزارة قطرية للإعلام تحمل اسماً جديداً وتلتزم بجدول أعمال جديد.

أما جرأة قناة «الجزيرة» في التغطية الإعلامية السلبية لأخبار الحكومات العربية، فتأتي كنتيجة لانشقاق قطر عن النظام الأمني العربي الإقليمي واعتمادها الكامل على الولايات المتحدة. ولا يمكن للجزيرة أن تثبت حريتها واستقلالية عملها التحريري إلا عندما تبث تقارير انتقادية حول الشؤون القطرية الداخلية كما تفعل مع الدول العربية الأخرى. وإلى يومنا هذا، يبقى الحديث عن دولة قطر وشؤونها الداخلية محظوراً على قناة «الجزيرة». وإلى أن يأتي يوم تبث فيه «الجزيرة» برنامجاً وثائقياً عن إقدام الأمير الحالي على خلع والده من الحكم، أو أن تقدّم لنا برنامجاً وثائقياً أو تحقيقاً عن طرد قبائل بني مرّة القطرية وسحب جنسية أفرادها ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم، أو عن طرد الشيعة في زمن الشيخ الأب في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، أو حتى عن قانون المطبوعات في قطر الذي يعتبر الأكثر تخلّفاً من دول الخليج الأخرى. عندما تفتح قناة «الجزيرة» هذه الملفّات القطرية يصبح بمقدورنا أن نقول إن «الجزيرة» قناة حرة بالفعل.

---

(٤٠) وفقاً للمعدّ في قناة الجزيرة خالد المحمود، لا تغطي عائدات الإعلانات سوى ٣٥ إلى ٤٠ في المئة من النفقات التشغيلية للجزيرة. راجع شارب Sharp، «قطر»، ص. ٤.

(٤١) «مقابلة: محمد جاسم العلي، المدير التنفيذي لقناة الجزيرة»، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal، العدد ٥ (خريف / شتاء ٢٠٠٠). وقد أجريت أيضاً مقابلة مع السيد العلي في قطر في العام ١٩٩٨ وأخرى في القاهرة في العام ٢٠٠٤، ولم يترك آنذاك أي مجال للشك بأن الحكومة القطرية تسيطر على الجزيرة.

هل قناة «العربية» ردّ سعودي على «الجزيرة»؟

في سياق الصراع القطري السعودي، لم تُترك قناة «الجزيرة» تنفرد في الساحة الإعلامية ولا تجد من ينازلها. فرداً على الهجمات الإعلامية التي تشنّها قطر، أطلقت المملكة العربية السعودية قناة «العربية» الإخبارية في العام ٢٠٠٣. وتشكل قناة «العربية» جزءاً من شبكة تلفزيون الشرق الأوسط التي تضمّ قنوات «إم بي سي ١ و٢ و٣» و«العربية» والتي تعتبر بالنسبة إلى المجموعة المالكة قناة «إم بي سي ٤». ومؤسّس شبكة «إم بي سي» هو الوليد الإبراهيم وهو نسيب للأسرة المالكة السعودية، ويرى فيه البعض واجهة للأمير عبد العزيز بن فهد، ابن الملك الراحل. إذن، علاقة مالك قناة إم بي سي والأسرة الحاكمة السعودية قريبة، وإن كانت ليست بطريقة قرب «الجزيرة» من أمير قطر.

وكانت السعودية قد أطلقت قناة «العربية» بعد بقاء النظام السياسي السعودي والعائلة المالكة السعودية على مدى ثماني سنوات هدفاً لهجمات مستمرة من قبل قناة «الجزيرة». وتبيّن برامج «العربية» أن هذه المحطة ليست مجرّد بديل من قناة «الجزيرة»، وإنما سلاح مضاد موجّه ضد القناة الإخبارية القطرية نفسها. ومن المعروف أن قناة «العربية» تمسك بالزمام حيث تتراخى قناة «الجزيرة» بالنسبة إلى بعض المسائل التي لا تنوي الخوض فيها في تقاريرها «المتحررة من الرقابة»، كما هي الحال في ما يتعلق بالعلاقات بين قطر وإسرائيل.

كما انبثقت «الجزيرة» عن شعور النظام القطري بعدم الأمان على المستوى الإقليمي، يمكن النظر أيضاً إلى نشأة شبكة «إم بي سي» في العام ١٩٩١ باعتبارها رد العائلة الملكية السعودية على الإحساس بعدم الأمان الذي ولّده الغزو العراقي للكويت. وما يثير الذهول في غزو صدّام للكويت هو أن الرأي العام العربي، باستثناء الخليجيين، كان حينئذٍ داعماً لصدّام، بل إن ردّ فعل العرب على غزو صدام للعراق شكل صدمة للأنظمة الملكية الخليجية.

آنذاك، كان صدّام بطلاً في سائر أنحاء شمال أفريقيا. وقد رأى السعوديون أن حملة

صدّام الدعائية قد نجحت. والواقع أن صدّام كان بالفعل يموّل صحفاً عدة ويدفع رواتب للعديد من الصحافيين العرب. وبعد انهيار نظام صدّام، نُشرت قائمة جزئية بأسماء هؤلاء الصحافيين في صحيفة «المدى» العراقية[٤٢]. كذلك تظاهر الفلسطينيون في الشوارع رافعين صور صدّام، الرجل الذي أخبرهم بأنه سيحرّر فلسطين عبر الكويت. وفي الأردن أيضاً، كان ردّ الفعل مناهضاً للكويت وعبّر الأردنيون عن دعمهم لضمّ الكويت إلى العراق. واللافت أن ردّ الفعل الأردني كان غامراً إلى حدّ أن الملك حسين نفسه اضطر إلى معارضة الولايات المتحدة كي يحافظ على عرشه. وبناءً على هذه الحقائق التي تصدم المشاعر، اقتنع السعوديون بأن حملتهم الإعلامية ضد صدّام قد أخفقت وبأنهم يحتاجون إلى استحداث محطة تلفزيونية لإقناع العرب بضرورة دعم تحرير الكويت والدفاع عن المملكة العربية السعودية.

والواقع أننا نتبيّن لدى الاطلاع على التاريخ الحديث للمنطقة أن الدول المسيطرة تنجح في غالب الأحيان في تبرير اعتداءاتها على الدول الصغرى من خلال الدعاية الإعلامية. وخير مثال على ذلك اعتداء العراق على الكويت وتدخّل عبد الناصر في اليمن.

في هذا السياق، تأسست شبكة تلفزيون الشرق الأوسط «إم بي سي» في لندن في العام ١٩٩١. وقد سعت الشركة السعودية المؤسّسة «المجموعة الدولية آرا» ARA Group International إلى تقديم مزيج من البرامج الترفيهية والإخبارية للمشاهدين العرب[٤٣]. وشملت قائمة المؤسّسين الرئيسين رجل الأعمال السعودي الشهير الشيخ صالح كامل، ووليد الإبراهيم، وهو ابن حمي الملك فهد وخال نجله الأصغر عبد العزيز،

---

(٤٢) المدى، ٢٥ كانون الثاني / يناير العام ٢٠٠٤.

(٤٣) محمد عيشي، «الصحافة على الطريقة الأميركية وتلفزيون العالم العربي: دراسة استكشافية لاختيار الأخبار في ست قنوات فضائية في العالم العربي» American - style journalism and Arab world television: an exploratory study of news selection at six Arab world satellite television channel، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal، العدد ٦ (ربيع / صيف ٢٠٠٢). وقد نقلت شبكة أم بي سي مقرها الرئيس من لندن إلى دبي في العام ٢٠٠٢.

بالإضافة إلى أخيه عبد العزيز الإبراهيم. لكن الاختلافات في السياسة جعلت الداعمين الرئيسين يبتاعون حصّة صالح كامل التي تبلغ نسبتها ٣٧,٥ في المئة. وتُعتبر قناة «إم بي سي ١» الأكثر دراً للأرباح في شبكة القنوات وأشدّها استقطاباً للمشاهدين. كذلك تحظى قناة «إم بي سي ٢» التي تم إطلاقها في العام ٢٠٠٢ وخُصّصت للأفلام والبرامج الإنكليزية المترجمة بنسبة مشاهدة مرتفعة في سائر أنحاء المنطقة، وضمناً إيران. أما قناة «إم بي سي ٣» المخصصة لبرامج الأطفال، فجرى إطلاقها في العام ٢٠٠٤، وهي تتميز بنسبة أقل من المشاهدين[٤٤]. وتبث قناة «إم بي سي ٤» مزيجاً من البرامج الحوارية وكوميديا المواقف والأخبار، مع الإشارة إلى أن البرامج بمعظمها مترجمة. وقد نشأت قناة «إم بي سي ٤» نتيجة لتعاقد حديث العهد بين شبكة «إم بي سي» وشبكتي «سي بي إس» CBS و«آي بي سي نيوز» ABC News، حظيت بموجبه «إم بي سي» بحقوق بث مختلف المحتويات والبرامج[٤٥].

وفي العام ٢٠٠٣، أنشأت شبكة «إم بي سي»، برأسمال قدره ٣٠٠ مليون دولار أميركي، قناة «العربية» الإخبارية - التي تبث على مدار الساعة - ومركزها دُبَي، مستقطبة ملاّك الأسهم من حكومات المملكة العربية السعودية والأردن والكويت والبحرين، بالإضافة إلى رئيس مجلس وزراء لبنان آنذاك رفيق الحريري[٤٦]. ومن المعروف أن وليد الإبراهيم مدعوم بثروة الملك فهد المقدّرة بثمانية وعشرين مليار دولار أميركي. وبالإضافة إلى مجموعة آرا، يملك الإبراهيم راديو وتلفزيون أنا ANA Radio and Television، ووكالة الأنباء الإلكترونية ME News. وقد امتلك أيضاً وكالة الأنباء «يونايتد بريس إنترناشيونال يو بي آي» United Press International في سياق مزاد علني لدى محكمة الإفلاس في نيويورك في العام ١٩٩٢.

---

(٤٤) «أباطرة الإعلام العربي»، ص. ٢٠.

(٤٥) مقابلة للكاتب مع الراشد، واشنطن العاصمة، ١ أيار / مايو ٢٠٠٥.

(٤٦) «نبذة: قناة العربية» Profile: Al-Arabiya TV، شبكة البي بي سي نيوز BBC News، ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣، http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3236654.stm، تاريخ زيارة الموقع: ٢٢ شباط / فبراير ٢٠٠٥.

وكما سبق أن رأينا، شكلت قناة «العربية» في الغالب ردّ الفعل السعودي على السيطرة المتنامية لقناة «الجزيرة». فقد رأى السعوديون في قناة «الجزيرة» مصدر تهديد باعتبار أنها منحت أسامة بن لادن وأعداء العائلة الملكية السعودية جزءاً من أوقات البث لديها[٤٧]. ويشيع الاعتقاد بأن قرار الإبراهيم ضخّ ٣٠٠ مليون دولار أميركي لإطلاق قناة «العربية» شكل محاولة من قبل النخبة السعودية لإعادة تأكيد سلطتها على قطاع الفضائيات العربية بعد أن خسرت بعضاً من هذه السلطة في أعقاب نهضة «الجزيرة» على المستوى العالمي وتزايد شعبيتها. ولا تزال «العربية» بعيدة كل البعد عن تحقيق التوازن بين تكاليفها وعائداتها. إذ تُقدّر تكاليفها السنوية بنحو ٧٠ مليون دولار أميركي، بينما لا تتجاوز عائدات الإعلانات العشرة ملايين دولار أميركي[٤٨].

«الجزيرة» مقابل «العربية»: مقارنة للمادّة الإعلامية

يعكس محتوى برامج قناتي «الجزيرة» و«العربية» الخصومة السياسية بين قطر والمملكة العربية السعودية. وفي دراستي لمحتوى وسائل الإعلام العربية، لاحظت نموذجاً في تقاريرهما الإخبارية يوحي بأن القناتين تتبادلان في غالب الأحيان الضربات، كلّ باسم الحكومة التي تخضع لها.

على سبيل المثال، في الخامس والعشرين من شباط / فبراير العام ٢٠٠٥، تحدثت قناة «الجزيرة» عن تقرير حول حقوق الإنسان صادر عن وزارة الخارجية، وركزت تحديداً على ما أشار إليه التقرير حول المستوى المتدنّي لاحترام حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. بمعنى آخر، اختزلت قناة «الجزيرة» التقرير حول ظروف حقوق الإنسان على مستوى العالم كلّه إلى تقرير عن المملكة العربية السعودية. في المقابل، لم

---

(٤٧) سامانتا أم شابيرو Samantha M. Shapiro، «الحرب داخل استديوهات الأخبار العربية» The War inside the Arab Newroom، مجلة نيويورك تايمز New York Times Magazine (٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥).

(٤٨) حميد، الإعلام السعودي الخاص بين إمكانية نجاح الاستثمار وفهم رسالة الإعلام *Private Saudi media between viability of investment and the understanding of the message of the media*، ص. ٩.

تأتِ القناة على ذكر ما أورده التقرير حول قطر(٤٩). وتحدثتُ مع مراسل «الجزيرة» في واشنطن، السيد محمد العلمي، الذي قدّم هذا التقرير في لقاء جمعنا في نادي الصحافة العالمي في واشنطن، ولم يرَ حرجاً من الاعتراف بأنه اختزل التقرير لتفعيله ضمن الخصومة السعودية القطرية، وقال لي: «الجزيرة» ليست قناة تلفزيونية في سويسرا، نحن عرب ومشاكلنا هي مشاكل العرب، وعلينا أن نلعب حسب قواعد اللعبة العربية حتى نضمن استمرارنا في عملنا».

بعد مرور بضع دقائق على عرض هذا التقرير، ردّت قناة «العربية» بالحديث عن «زيارة سرّية» قام بها نائب وزير التربية الإسرائيلي إلى قطر. وقد أحرج هذا الخبر دولة قطر وأيضاً قناة «الجزيرة» التي تفاخر على الملأ بأنها معادية لإسرائيل. وقد حظيت قناة «العربية» بفرصة ذهبية إذ اكتشفت الاجتماعات السرّية التي يعقدها القطريون مع الإسرائيليين، فأطلعت مشاهديها على «نفاق» قناة الجزيرة ودولة قطر. وكان الأسلوب الذي اعتُمد في التقرير موحياً جداً. فقد جاء فيه أن زوجة أمير قطر دعت سرّاً نائب وزير التربية الإسرائيلي لزيارة قطر. وقد انطوت عبارة «سرّاً» على إيحاء ماكر بمسحة ذات أبعاد تبدو ملبّية لغيرة الرجل العربي على أي إشارة لعلاقة بين رجل يهودي (المسؤول الإسرائيلي) وامرأة عربية. وعندما سألتُ مدير قناة العربية السيد عبد الرحمن الراشد عن هذه المسألة، أجابني قائلاً: «لقد نلنا منهم هذه المرة». وأوضح لي آنذاك أن تقرير «العربية» ذلك اليوم أجبر الناطق باسم «الجزيرة» جهاد بلّوط والمسؤول الجديد للعلاقات العامة في «الجزيرة»، مقدّم البرنامج الإنكليزي Hard talk الشهير تيم سيباستيان Tim Sebastian على التطرّق للموضوع. وأشار الراشد إلى أن سيباستيان أنكر وجود أي صلة بين نائب وزير التربية الإسرائيلي وزوجة الأمير. وكانت في نبرة صوت الراشد نشوة وهو يروي

---

(٤٩) تم إعداد هذا التقرير وتقديمه من قبل مراسل الجزيرة في واشنطن محمد العلمي. وقد تحدثت مع محمد العلمي بشأن التقرير وسألته عن اختزال التقرير العالمي إلى تقرير يتعلق بالمملكة العربية السعودية فقط. ضحك آنذاك وقال: «لا تنسَ أنني قلت أيضاً إن تقرير وزارة الخارجية انتقد الصين أيضاً. وعدد السكان في الصين يبلغ مليار نسمة. ألا يُعتبر ذلك كافياً بالنسبة إليك؟». وكان جلياً أن سؤالي أحرج محمد العلمي. وأخبرني أيضاً بأنه لا يعمل للسويد وإنما لقطر.

الحادثة حيث أضاف قائلاً: «تحدّيناهم عندما جعلنا نائب وزير التربية الإسرائيلي يظهر على الهواء مباشرة بعد بضع دقائق. وقد أكد روايتنا وأخبرنا بأنه تلقى دعوة من قبل المؤسّسة نفسها التي ترأسها زوجة أمير قطر. وصدّقني، لقد نلنا منهم جيداً»(٥٠).

بعد ذلك ردت «الجزيرة» بتقرير عن السجين السياسي السعودي الشيخ سعد بن زعير. وقد زعم التقرير أن السجين كان معتل الصحة، وأن المنظمة العربية لحقوق الإنسان حمّلت السلطات السعودية مسؤولية ما قد يحدث له(٥١). وأي مراقب للقناتين يدرك التوتّر الكامن بين المملكة العربية السعودية وقطر وانعكاسات هذا التوتّر على «العربية» و«الجزيرة»، لا يرى في هذه البرامج «الإخبارية» أكثر من مجرّد برامج للتسلية.

وأذكر مثالاً آخر يبيّن كيف أن محتوى برامج «الجزيرة» و«العربية» يعكس الخصومة بين قطر والمملكة العربية السعودية، ويتمثل بتغطية لقاء الرئيس الأميركي جورج بوش أخيراً وولي العهد السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في كراوفورد ـ تكساس في الخامس والعشرين من نيسان / أبريل العام ٢٠٠٥. ففي ذاك اليوم نفسه، بث «الجزيرة» بياناً صادراً عن منظمة «هيومن رايتس واتش» للدفاع عن حقوق الإنسان Human Rights Watch، دعت فيه الرئيس بوش إلى التدخل في مسألة اعتقال ثلاثة أفراد من المعارضة السعودية في المملكة العربية السعودية منذ أكثر من سنة(٥٢). وأشارت «الجزيرة» إلى أن بيان المنظمة طلب أيضاً إلى بوش الضغط على الحكومة السعودية لوضع حدّ لعقوبة الإعدام وتعيين النساء في المجالس المحلية. وفي اليوم نفسه، ردّت «العربية» بتقرير لاذع حول أحد أفراد العائلة الحاكمة القطرية وقد جرى اتهامه بإقامة علاقات جنسية مع فتيات تحت السن القانوني في براغ(٥٣).

---

(٥٠) مقابلة أجراها الكاتب عبر الهاتف مع عبد الرحمن الراشد، ١٨ آذار / مارس ٢٠٠٥.

(٥١) بُثت المقاطع على قناتي الجزيرة والعربية بين الساعة التاسعة صباحاً والساعة الواحدة من بعد الظهر بحسب التوقيت المركزي بتاريخ ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٥.

(٥٢) «مجموعة للدفاع عن الحقوق تطالب بوش بالتدخل لإطلاق سراح معارضين سعوديين»، aljazeera.net، ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٥.

(٥٣) «الأمير القطري يواجه عقوبة السجن لمدة ثماني سنوات في حال إدانته»، alarabiya.net (٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٥). www.alarabiya.net/Articlep.aspx?P=12515، تاريخ زيارة الموقع: ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٥.

وتشمل التقارير الحديثة العهد التي بثتها العربية تقريراً حول الدعوى القضائية التي رُفعت باسم زوجة أمير قطر الشيخة موزة المسند ضد صحيفة «الزمان» العراقية اليومية المتمركزة في لندن. ووفقاً لتقرير العربية، اتهم القطريون صحيفة «الزمان» بأنها «لسان حال المملكة العربية السعودية»[٥٤]، رغم أن أي مهتم بالإعلام العربي يعرف أنها صحيفة مملوكة للعراقي سعد البزّاز.

وفي الأقسام التالية، سأصف بعض المواضيع الرئيسة التي تتناولها المحطتان في برامجهما الإخبارية، وأبيّن كيف ترتبط هذه المواضيع بالخصومة بين قطر والمملكة العربية السعودية وتغذّيها. ويمكن أن تُقسم هذه المواضيع إلى تلك التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بقطر والسعودية، أي التغطية السلبية لأخبار السعودية عبر «الجزيرة» والتغطية السلبية لأخبار قطر عبر «العربية»، وتلك التي تعكس المقاربات المتنافسة التي تعتمدها الدولتان في علاقاتهما مع دول مثل سوريا ولبنان وليبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن سخاء قناة «الجزيرة» في مدة البث المخصّصة لشخصيات من المعارضة السعودية غير بن لادن يشكل هو أيضاً نتاج الخلاف السياسي السعودي القطري. وأذكر من الشخصيات التي أفادت من هذا التوق إلى إبراز المنشقّين السعوديين محسن العواجي الذي ظهر مرات عدة في برامج مختلفة منها برنامج «بلا حدود» لأحمد منصور. وفي أيار / مايو العام ٢٠٠٣، أجرى أحمد منصور مقابلة مع العواجي لمناقشة مشاكل النظام السعودي[٥٥]. وما يثير الاهتمام في مثل هذه المقابلات أن منصور يمنح في العادة العواجي اللقب الإيجابي «مصلح» عوضاً عن استخدام مصطلحات حيادية مثل «معارض»[٥٦]. كذلك شارك العواجي في ندوة حول تصاعد الإرهاب في العالم العربي أدارها غسّان بن جدّو في العام ٢٠٠٤[٥٧]، وفي هذا العام أيضاً، خصّص أحمد منصور

(٥٤) المرجع السابق.
(٥٥) «بلا حدود: مطالب دعاة الإصلاح في المملكة العربية السعودية»، aljazeera.net، ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣.
(٥٦) «بلا حدود» الموقف الشعبي من الحملات الأميركية المناهضة للسعودية»، aljazeera.net، ١٠ تموز / يوليو ٢٠٠٢.
(٥٧) «أبعاد وخلفيات العنف في المنطقة العربية»، aljazeera.net، ٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٤.

برنامجاً لرجل الدين السعودي المنشقّ سلمان العودة[٥٨] الذي مال إلى الاعتدال في الآونة الأخيرة.

فضلاً عن ذلك، خصصت قناة «الجزيرة» تغطية إعلامية واسعة النطاق للمعارض السعودي المنفي سعد الفقيه الذي أُدرج في العام ٢٠٠٤ على اللائحة الدولية للإرهابيين[٥٩]، ففي العام ٢٠٠٣، قامت الجزيرة بتغطية إيجابية لمزاعم الفقيه بأن الحكومة السعودية قد حاولت خطفه[٦٠].

وفي العام ٢٠٠٦، تناولت «الجزيرة» في أحد تقاريرها مشاكل الحدود بين اليمن والسعودية. والواقع أن التقرير، الذي أعدّه مراسل «الجزيرة» في اليمن، من الجهة اليمنية للحدود، بالغ في عرض مشاكل العائلات التي انقسمت بفعل الترسيم الحالي للحدود. وقد صوّر التقرير المشكلة وكأنها مشابهة للمشكلة الحدودية بين هضبة الجولان المحتلة وسوريا[٦١].

في المقابل، توقفت «العربية» عند ما تقاعست الجزيرة عن عرضه. وفي سياق الحديث عن تقارير العربية حول الشؤون القطرية، قال مدير المحطة عبد الرحمن الراشد في إحدى المرات: «لم نبالغ ولم نختلق الأخبار بأنفسنا. نقلنا بكل بساطة الوقائع... ونحن نعلم أن وسائل الإعلام القطرية المرئية والمطبوعة تتجاهلها (تلك الأخبار)، لكن هذه مشكلتها»[٦٢]. وكان الراشد يقصد بتلك الأخبار غسيل قطر القذر، وتحديداً علاقتها بإسرائيل بعيداً عن الأضواء، وفضائح العائلة الحاكمة، والتعاون العسكري مع الولايات المتحدة والافتقار إلى الديموقراطية.

---

(٥٨) «بلا حدود: الأسباب وراء انتشار العنف والتطرف والتكفير»، aljazeera.net، ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤.

(٥٩) للاطلاع على الأمثلة، راجع «الفقيه يؤخر طائرة سعودية»، aljazeera.net، ٢ شباط / فبراير ٢٠٠٥؛ «مجلس الأمن يضيف الفقيه إلى لائحة الإرهابيين»، aljazeera.net، ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤؛ «الفقيه يرفض العفو السعودي وبن زعير ممتن لكنه لن يلزم الصمت»، aljazeera.net، ٩ آب / أغسطس ٢٠٠٥.

(٦٠) راجع على سبيل المثال «سعد الفقيه يتهم المملكة العربية السعودية بمحاولة اختطافه»، aljazeera.net، ٢٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٣.

(٦١) «مشاكل الحدود اليمنية السعودية»، aljazeera.net، ٩ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٦٢) «الراشد: لم نختلق الأحداث القطرية... خصومي يلجأون إلى «التشنيع الديني»»، alarabiya.net، ١ أيار / مايو ٢٠٠٥.

العلاقات القطرية الإسرائيلية

تحتل علاقة قطر السرّية بإسرائيل حيّزاً كبيراً من محتوى برامج العربية. ففي شباط / فبراير العام ٢٠٠٥، بثت «العربية» نقلاً عن إحدى الصحف الإسرائيلية تقريراً حول زيارة سرّية يقوم بها نائب وزير التربية الإسرائيلي إلى قطر، موحية بأن هذه الزيارة مؤشر على المساعي لتطبيع العلاقات بين الدولتين[٦٣]. وبعد مرور يومين، بثت «العربية» مقطعاً عرضت فيه رد الفعل العربي على زيارة الوزير الإسرائيلي إلى الدوحة، والذي «التقى سرّاً» زوجة أمير قطر[٦٤]. كذلك تناولت «العربية» في تقاريرها الجدال الذي أُثير حول تغطيتها للخبر[٦٥]. وفي خبر آخر، أفادت العربية في شهر أيار / مايو العام ٢٠٠٥ بأن قطر طلبت إلى إسرائيل أن تدعم ترشيحها لعضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[٦٦]. وفي شهر آب / أغسطس من العام نفسه، بثت القناة مقطعاً إخبارياً جاء فيه أن أمير قطر سيتبرّع بعشرة ملايين دولار أميركي لفريق كرة قدم إسرائيلي[٦٧]، ثم أفادت في الشهر التالي بأن الحكومة القطرية ستقدم مساعدة مالية لبناء إستاد رياضي في إسرائيل[٦٨]. وفي الخامس عشر من أيلول / سبتمبر، عرضت «العربية» تقريراً حول اجتماع بين وزيري خارجية قطر وإسرائيل عُقد في نيويورك[٦٩]. والهدف من كل هذا هو رسم صورة لقطر على أنها حليف إسرائيل الأول مما يكشف نفاق «الجزيرة» أمام جمهورها المناهض لإسرائيل.

علاقات قطر بالولايات المتحدة

يشكل فضحُ النفاق القطري الأساس في الموضوع الآخر الذي تواظب العربية على

(٦٣) «معاريف: زار وزير التربية الإسرائيلي قطر سراً تلبية لدعوة رسمية»، alarabiya.net، ٢٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥.
(٦٤) «استفسارات عربية بشأن الدوحة»، alarabiya.net، ٢٦ شباط / فبراير ٢٠٠٥.
(٦٥) «خلاف بين العربية وقطر حول دعوة المسؤول الإسرائيلي»، alarabiya.net، ٢٨ شباط / فبراير ٢٠٠٥.
(٦٦) «إسرائيل تؤكد أن قطر طلبت إليها دعم تسميتها لعضوية مجلس الأمن»، alarabiya.net، ١٧ أيار / مايو ٢٠٠٥.
(٦٧) «قطر تمنح فريق كرة قدم إسرائيلياً هبة بقيمة ١٠ ملايين دولار»، alarabiya.net، ٤ آب / أغسطس ٢٠٠٥.
(٦٨) «قطر تقدم معونة مالية لبناء إستاد رياضي في مدينة سخنين الإسرائيلية»، alarabiya.net، ١١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
(٦٩) «وزير الخارجية القطري يلتقي نظيره الإسرائيلي في نيويورك»، alarabiya.net، ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

إدراجه في برامجها، وهو العلاقة الوطيدة التي تربط قطر بالولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، غطّت المحطة تصريحاً لوزير الشؤون الخارجية القطرية عبّر فيه عن القبول بمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط التي كانت واشنطن قد أعلنت عنها كمظلة رئيسة لتعزيز الديموقراطية في العالم العربي(٧٠). كذلك ألمح تقرير آخر بُثّ في العام نفسه إلى أن صدّام حسين اعتُقل في قطر من دون علم الحكومة(٧١). وغالباً ما يشكل التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وقطر موضوعاً للبحث في برامج «العربية»، حيث يتم تسليط الضوء على وجود القوات الأميركية في قطر والدور الذي اضطلعت به المشيخة الصغيرة في غزو العراق في العام ٢٠٠٣(٧٢). وتجعل قناة «العربية» في تقاريرها من النفاق القطري نقطة انطلاق أساسية. ولكن كما ذكرت في حالة «الجزيرة» سيتغيّر كل هذا إذا ما تم اتفاق سياسي بين الحكومتين، وهذا ما يؤكد مقولتي بأننا هنا أمام إعلام سياسي وليس سياسة إعلامية.

قصة قبيلة بني مُرّة

شكلت حادثة قبيلة بني مُرّة جزءاً آخر من غسيل قطر القذر اتخذت منه قناة «العربية» ورقة تلوّح بها. فقد حرمت حكومة قطر خمسة آلاف فرد من قبيلة بني مُرّة من الجنسية القطرية بزعم دعمهم للأمير السابق المخلوع(٧٣). وجرت مناقشة هذه القصة في العمق في التقارير الإخبارية(٧٤) والبرامج الحوارية التي تبثها «العربية»(٧٥). وقد ظلت المحطة

(٧٠) «وزير الخارجية القطري يريد «الشراكة» مقابل «الإصلاح»»، alarabiya.net، ١٦ آذار / مارس ٢٠٠٤.
(٧١) «صدّام حسين مسجون في قطر من دون علم قيادييها»، alarabiya.net، ٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٤.
(٧٢) راجع على سبيل المثال برنامج «تحت الضوء» حول مستقبل القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة. «تحت الضوء، حاضر ومستقبل القواعد الأميركية في منطقة الشرق الأوسط»، alarabiya.net، ٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥. راجع أيضاً «واشنطن تستحدث قواعدها الجوية في الشرق الأوسط بدعم من دول خليجية»، alarabiya.net، ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
(٧٣) «قبيلة قطرية تفقد جنسيتها بالجملة بسبب دعمها لوالد الأمير القطري»، alarabiya.net، ٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٥.
(٧٤) راجع على سبيل المثال «قبيلة المرّة تروي قصة القتل التدريجي الذي واجهته في قطر»، alarabiya.net، ١٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٥.
(٧٥) راجع على سبيل المثال حلقة من «الطبعة الأخيرة»، «الطبعة الأخيرة: تدهور أزمة القبيلة القطرية»، larabiya.neta، ١٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٥. وقد خُصصت حلقة كاملة من برنامج «تحت الضوء» للموضوع: «تحت الضوء: سحب الجنسية القطرية من قبيلة الغفران»، alarabiya.net، ٢٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

تتابع تطورات القصة على مدى ثلاثة أشهر تقريباً[٧٦]. وفي الوقت ذاته لم تقترب «الجزيرة» البتة من تغطية هذه القصة، ولم يقترب من القصة أيضاً كل الإعلاميين العرب المرتبطين بقطر، حتى لو كانوا يعملون في مؤسّسات إعلامية أخرى، لأنهم يتحسبون أن يحتاجوا يوماً ما للعمل في قناة «الجزيرة».

الفضائح الأميرية القطرية

وقد احتلت قناة «العربية» موقعاً ريادياً في بث تقارير حول فضائح أفراد العائلة الحاكمة القطرية. وفي إحدى الروايات، أجرت «العربية» مقابلة مع محلل إعلامي هاجم قرار محكمة بريطانية ضد صحيفة عراقية بتهمة التشنيع على زوجة الأمير القطري[٧٧]. ونشطت «العربية» أيضاً في تسليط الضوء على فضيحة فساد تورّط فيها رئيس المجلس الوطني القطري للثقافة والفنون والآثار، وهو أحد أفراد العائلة الحاكمة. وقد زُعم أن الشيخ سعود بن محمد آل ثاني قد أُقيل من منصبه بسبب نفقات غير مشروعة. وفي السياق نفسه، عرضت «العربية» تقريراً يؤكد على أن وسائل الإعلام القطرية لم تُغطِّ الفضيحة بالقدر الكافي[٧٨].

والنقطة الهامة هنا هي أن الاتهامات والاتهامات المضادّة تشكّل تراشقاً بين دولتين ووكلائهما وليس حرباً إعلامية بين «الجزيرة» و«العربية». «لقد كانت المملكة العربية السعودية عُرضة، على مدى عشرات السنين، للحملات الإعلامية عبر الصحف والكتب وشاشات التلفزة، بل إن هذا الهجوم القطري كلّه ليس بالأمر الجديد»[٧٩]. وأشير إلى فضيحة أخرى بثتها «العربية» تتعلق بالشيخ القطري الذي اتُهم بإقامة علاقات جنسية مع

---

(٧٦) راجع «٣٥٠٠ شخص يلجأون إلى المملكة العربية السعودية بعد سحب جنسيتهم القطرية»، alarabiya.net، ٢٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٥؛ «تقرير عن حقوق الإنسان القطرية يوثّق سحب الجنسية من إحدى القبائل»، alarabiya.net، ١٠ أيار / مايو ٢٠٠٥؛ «مجموعة حكومية قطرية لحقوق الإنسان تتابع موضوع سحب الجنسية من إحدى القبائل»، alarabiya.net، ١٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٥؛ «مهاجرون قطريون يؤكدون معاناتهم المستمرة»، alarabiya.net، ٢٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

(٧٧) «غرامة قدرها عشرة آلاف جنيه تتكبّدها صحيفة عراقية في الدعوى القضائية لزوجة أمير قطر»، alarabiya.net، ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

(٧٨) «وسائل الإعلام القطرية المرئية والمطبوعة تتجاهل حادثة «شيخ الآثار»، alarabiya.net، ١٤ آذار / مارس ٢٠٠٥. وقد بُث تقرير آخر بعد بضعة أيام يزعم أن العديد من التحف الأثرية التي ابتاعها الشيخ سعود بن محمد الثاني لم يتم التصريح عنها.

(٧٩) ظهر هذا المقال على موقع alarabiya.net, http://www.alarabiya.tv/articlep.aspx?P=9837، تاريخ زيارة الموقع: ٢٩ آذار / مارس ٢٠٠٥.

فتيات قاصرات في الجمهورية التشيكية. وكانت قناة «العربية» متحمسة جداً لمتابعة تطورات الدعوى القضائية في براغ حيث أُخضع الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني للمحاكمة[80]. وقد نقلت «العربية» عن وكالة أنباء تشيكية أن نحو ٢٥ فتاة تشيكية لم تتجاوز أعمارهن الخمس عشرة سنة قد أقمن علاقات جنسية مع الرجل القطري المتهم[81]. وصحيح أن مثل هذه التقارير قد لا تكون الأخبار الأكثر أهمية بالنسبة إلى المشاهدين، إلا أن الهدف منها إحراج العائلة المالكة القطرية. وقد ردّت «الجزيرة» بإبراز المنشقّين السعوديين الذين يتهمون العائلة الملكية السعودية بالفساد وسوء إدارة البلاد. كذلك سلطت الضوء على وضع النساء في المملكة العربية السعودية وبعدها على برامج مطوّلة تكشف قضايا الفساد وتحرج السعوديين، مثل برنامج «سوداء اليمامة».

تغطية «الجزيرة» و«العربية» لموضوع سوريا ولبنان

وتبرز قصة أخرى تؤكد على الخصومة القطرية السعودية في محتوى البرامج التي تُبث عبر «الجزيرة» و«العربية»، تتمثل بقضية سوريا وتورّطها في السياسة اللبنانية واتهامها باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، والتباعد بين نظام بشّار الأسد والمجتمع الدولي حول هاتين المسألتين. ونلاحظ في الواقع أن برامج «الجزيرة» تميل أكثر إلى النظام السوري، إن لم نقل تتعاطف معه بطريقة غير مباشرة. أما برامج «العربية»، فتنتقد سوريا وتبدي تعاطفها مع الطموحات اللبنانية للاستقلال، وبالتحديد مع جماعة سعد الحريري، نجل رئيس الوزراء السابق الذي تم اغتياله، المرتبطة بالسعودية. وإذ ذاك، تتجلّى مجدداً السياسة في صميم التباين في التغطية بين القناتين. فالمملكة العربية

(٨٠) راجع «أفراد من العائلة الحاكمة القطرية الذين أقاموا علاقات جنسية مع فتيات قاصرات يُحاكمون في براغ»، alarabiya.net، ٢٩ آذار / مارس ٢٠٠٥؛ «الشرطة التشيكية تحصل على رُشى لإطلاق سراح الشيخ القطري»، alarabiya.net، ٢٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٥؛ «الشيخ القطري يواجه المحكمة التشيكية بتهمة ممارسة الجنس مع فتيات قاصرات»، alarabiya.net، ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٥؛ «المحاكم التشيكية ترفض تسليم الشيخ القطري ليُحاكم في بلاده»، alarabiya.net، ١٠ آب / أغسطس ٢٠٠٥.

(٨١) «أحد أفراد العائلة الملكية القطرية أقام علاقات جنسية مع فتيات صغيرات في براغ»، alarabiya.net، ٢٩ آذار / مارس ٢٠٠٥، http://www.alarabiya.net/articles/2005/03/29/11714.htm، تاريخ زيارة الموقع: ١٧ آذار / مارس ٢٠٠٦.

السعودية، راعية قناة «العربية»، قد اتخذت علانيةً موقفاً حاسماً من السياسة السورية في لبنان منذ اغتيال رفيق الحريري، ولا سيّما أنه مواطن سعودي بل ومقّرب من الملك فهد منذ ثمانينيات القرن العشرين. أضف إلى ذلك أن تحالف سوريا مع إيران ودعمها لحزب الله الشيعي يشكلان حتماً مصدر إزعاج كبير بالنسبة إلى الرياض. أما قطر فسياستها في إدارة خصومتها مع المملكة العربية السعودية تتمثل باتخاذ الجانب المقابل لها في أي مسألة وفي أي مكان، ناهيك عن أنها تتمتع بعلاقات وطيدة مع سوريا. وقد أُفيد في العام ٢٠٠٦ أن قطر أصبحت الشريك التجاري الأول لسوريا وأن حجم تبادلاتهما التجارية بلغ في العام ٢٠٠٦ ثمانمئة مليون دولار[٨٢]. والواقع أن تحليل محتوى تغطية الشؤون السورية واللبنانية منذ كانون الأول / ديسمبر العام ٢٠٠٥ وحتى أواخر شباط / فبراير العام ٢٠٠٦ يعبّر عن الخصومة السياسية القطرية السعودية التي تحتل فضاء الأقمار الصناعية.

اغتيال جبران تويني

تعكس تغطية القناتين لحادث اغتيال السياسي والصحافي اللبناني المعارض لسوريا جبران تويني موقف «العربية» المؤيد لجماعة ١٤ آذار أو جماعة الحريري، وموقف «الجزيرة» المتعاطف مع النظام السوري المتهم باغتياله. وقد أوردت «الجزيرة» خبر وفاته في تقرير موجز كالآتي:

«اغتيل الصحفي والسياسي اللبناني جبران تويني إثر انفجار سيارة مفخّخة في منطقة المكلّس. وقد سارعت الأغلبية اللبنانية إلى اتهام سوريا، ولم يتوانَ الزعيم الدرزي وليد جنبلاط عن اتهام دمشق وادّعاء أن ما حدث (الاغتيال) كان رسالة سورية خاصة بعد التصريحات الأخيرة للرئيس بشّار الأسد. وقد انتقدت الأوساط الحليفة لسوريا الاستعجال في اتهامها، وتحدثت عن مشروع إسرائيلي دولي لتوريط دمشق»[٨٣].

---

(٨٢) خالد طه، «زيادة في الصادرات السورية إلى قطر»، موقع إيلاف، ١٠ شباط / فبراير ٢٠٠٦، http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2006/2/127263.htm، تاريخ زيارة الموقع: ١٠ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٨٣) التقرير متوافر على الخط المباشر. راجع «اغتيال النائب اللبناني جبران تويني»، aljazeera.net، ١٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C6259861-4B68-4DFE-A961-BCDAEDCFFB2D.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٥.

أما في «العربية»، فنلاحظ أن تغطية الحادث كانت أكثر تفصيلاً. فقد ذكرت في تقاريرها إنكار سوريا أن تكون لها يد في جريمة الاغتيال، ولكنها تعمّقت في عرض رد الفعل اللبناني. ونقلت القناة التصاريح الجدّية والمثيرة جداً التي أدلى بها رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة:

«قال (السنيورة) إن الحكومة «لن ترضخ»، مضيفاً «إن المجرمين ماضون في قتلنا واحداً بعد الآخر ونحن لن نرضخ». وفي تصريح لاحق، قال السنيورة: «لن نرضخ، لن نرضخ، المجرمون ماضون في قتلنا واحداً بعد الآخر ونحن لن نرضخ مهما أصابت يد الإجرام الحاقد رائداً من روّادنا»(٨٤).

ونقل التقرير نفسه عن الممثّل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا شجبه حادثة الاغتيال وتعبيره عن التزام الاتحاد الأوروبي بالتحقيق في جريمة القتل. كذلك عرضت «العربية» اتهام الزعيم وليد جنبلاط لسوريا في مقابلة أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، وتضمّن التقرير نبذة عن حياة تويني وناقش جرأته في الدفاع عن استقلال لبنان وحرية التعبير(٨٥). وقد عرضت «العربية» سلسلة من الأخبار ذات الصلة حول الاتهامات الموجّهة إلى سوريا(٨٦). واختارت أن تتابع تطورات حادثة

---

(٨٤) «السنيورة: لبنان سيطلب إلى الأمم المتحدة التحقيق في جريمة اغتيال تويني»، alarabiya.net، ١٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، http://www.alarabiya.net/Articles/2005/12/12/19408.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٨٥) المرجع السابق.

(٨٦) «دمشق تؤكد على إمكانية لقاء ميليس بفاروق الشرع»، alarabiya.net، ١٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، http://www.alarabiya.net/Articles/2005/12/12/19408.htm، تاريخ زيارة الموقع ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٦؛ «جنبلاط يدعو إلى إسقاط النظام السوري ويشبّه الأسد بالرجل المريض»، alarabiya.net، ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، http://www.alarabiya.net/Articles/2005/12/14/19465.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٨ شباط / فبراير٢٠٠٦؛ «الوزراء الشيعة مستمرون في المقاطعة وميليس يربط بين كافة التفجيرات في لبنان»، alarabiya.net، ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، http://alarabiya.net/Articles/2005/12/15/19502.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٦؛ كذلك بثت العربية مقطعاً إخبارياً عن مزاعم مفادها أن الممثل الدائم لسوريا في الأمم المتحدة شبّه تويني بالكلب، راجع «الصحيفة الأميركية: الممثل الدائم لسوريا في الأمم المتحدة يشبّه تويني بالكلب»، alarabiya.net، ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، http://alarabiya.net/Articles/2005/12/16/19532.htm؛ «ميليس يؤكد على أن سوريا وراء اغتيال الحريري»، alarabiya.net، ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، http://alarabiya.net/Articles/2005/12/17/19547.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٦؛ «وليد جنبلاط يحذر من مخطط لإعادة الحكم السوري إلى لبنان»، alarabiya.net، ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، http://alarabiya.net/Articles/2005/12/19/19610.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٦؛ «المحكمة اللبنانية تعتبر سوريا مشتبهاً فيه في جريمة اغتيال جبران تويني»، alarabiya.net، ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، http://alarabiya.net/Articles/2005/12/27/19854.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

الاغتيال على مرّ الشهر، في حين اكتفت «الجزيرة» بتغطية موجزة.

قناة «العربية» وسوريا

وأذكر قصة أخرى تبيّن الهوّة بين تغطية «العربية» وتغطية «الجزيرة» للشؤون السورية، هي تحديداً قصة نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدّام الذي استقال من منصبه في العام المنصرم ونفى نفسه إلى باريس. ففي خلال الفترة الممتدة بين كانون الأول / ديسمبر العام ٢٠٠٥ وكانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، أدلى خدّام بتصاريح تدين النظام السوري، فحرّك إذ ذاك نقطة جديدة في العداوة الإخبارية بين «الجزيرة» و«العربية».

أجرت «العربية» مقابلة حصريّة مع خدّام انتقد فيها النظام السوري بلهجة حادّة وألمح إلى دنوّ أجله[٨٧]. وبعد مرور أسبوع واحد، بثت «الجزيرة» تصريحاً آخر أدلى به خدّام وزعم فيه أنه سيقوم بتشكيل حكومة جديدة. آنذاك، ردّت «الجزيرة» بعرض التصريح نفسه مضيفة «علم مراسل الجزيرة في باريس أن موفداً رسمياً فرنسياً توجّه في مهمة خاصة إلى السعودية لبحث إمكانية انتقال عبد الحليم خدّام النائب السابق للرئيس السوري إليها»[٨٨]. ولم يكن مفاجئاً أن تستضيف البرامج الحوارية في «الجزيرة» شخصيات تنتقد خدّام وتصاريحه[٨٩]. فضلاً عن ذلك، أفادت «الجزيرة»، في اليوم نفسه الذي أجرت فيه قناة «العربية» المقابلة، أن «مجلس الشعب السوري طالب بمحاكمة عبد الحليم خدّام بتهمة الخيانة العظمى»[٩٠]. وبينما كانت «العربية» تبثّ كل التصريحات والتطورات

---

(٨٧) «خدام ينكر تكرار السيناريو العراقي في سوريا»، alarabiya.net، ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، http://alarabiya.net/Articles/2006/01/01/19959.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٦؛

(٨٨) «دمشق تطلق سراح المعارضة وخدام سيشكل حكومة منفى»، aljazeera.net، ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3FA26C49-2FD0-4A23-B99D-AD3202EEEDA9.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٨٩) راجع على سبيل المثال منبر الجزيرة بتاريخ ٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥. النصوص متوافرة على الخط المباشر: «التوقعات العربية للعام ٢٠٠٦»، aljazeera.net، ٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E34A8091-89F9-4D9B-8CCF-8BDE77036EF.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٩ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٩٠) «الجزيرة هذا الصباح ١ / ١ / ٢٠٠٦»، aljazeera.net، ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/476E3458-88A3-440F-8E38-3042DBB505DB.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٩ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

المتعلقة بقصة خدّام، كانت «الجزيرة» تنقل خطابات الرئيس السوري بشّار الأسد مباشرة.

وردّاً على مقابلة «العربية» مع خدّام، ومقابلة أخرى أجرتها صحيفة «الشرق الأوسط»، مع نائب الرئيس السوري السابق[٩١]، رفعت الحكومة السورية احتجاجاتها إلى الحكومة السعودية. وفي خطوة الغاية منها طمأنة دمشق وإقناع الرئيس الأسد بالتعاون مع التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الحريري، وافقت الرياض على «الطلب إلى مختلف المؤسّسات الإعلامية السعودية الامتناع عن بث مقابلات أو تصاريح خدّام»[٩٢].

أما الأخبار الأميركية التي تبثها قناتا «الجزيرة» و«العربية»، فلا تهدف فقط إلى توليد الكراهية تجاه الولايات المتحدة. فالوظيفة الرئيسة للأخبار المعادية لأميركا تتمثل بتوفير غطاء لما يمكن أن يُعتبر في ما خلا ذلك «أخباراً قذرة» تهدف إلى إحراج العائلات الملكية في دول أخرى. بناء عليه، لا ينبغي أن نتوقع أن يتلاشى هذا الجزء من مناهضة الأمركة في القريب العاجل، مهما كانت مساعي الدبلوماسية العامة الأميركية حثيثة. فالبرامج المناهضة لأميركا تشكل جزءاً لا يتجزأ من التوتّر الكامن بين المملكة العربية السعودية وقطر، ولا بدّ من فهمها في هذا السياق.

حرب «حزب الله» وإسرائيل

خلال حرب الأيام الثلاثة والثلاثين بين «حزب الله» وإسرائيل، كان العرب يشاهدون نسختين مختلفتين عن الحرب في لبنان ويقرأون مخطوطتين عن المنتصرين والمهزومين. فمنذ اليوم الأول، راح العالم العربي يشاهد شاشة مقسومة وحرباً كلامية شرسة بين المعسكرين اللذين ساعدا على تحديد معالم المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط. وكانت «الجزيرة» و«العربية» تشكلان نصفي الشاشة المقسومة. وفي حين ركّز

---

(٩١) الشرق الأوسط، ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(٩٢) وليد شقير، «المملكة العربية السعودية ومصر تبذلان المساعي لتهدئة سوريا» Saudi Arabia, Egypt work hard to soothe Syria، صحيفة الدايلي ستار The Daily Star، ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، http://www.dailystar.com.lb/article.asp?edition_id=1&categ_id=21432، تاريخ زيارة الموقع: ٩ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

المراقبون الخارجيون اهتمامهم على الحرب بين «حزب الله» وإسرائيل، تسمّر العرب أمام شاشات التلفزيون ليشاهدوا مباراة افتراءات بين ممثلين عن دول مختلفة وطوائف مختلفة ومجموعات مختلفة. كانت حرباً داخل العالم العربي. وإذا لم يكن هذا المشهد يعكس فعلياً حرباً أهلية في الإعداد ضمن حدود الإسلام والإيديولوجيا العربية، فإن هذا النوع من التقارير قد ساعد حتماً على تسريع هذه الحرب الخاصة. وكان المعسكر الأول بقيادة السعودية ومصر والأردنّ، في حين تمثّل المعسكر الثاني بسوريا وقطر وإيران وحزب الله. وباعتبار أن قطر والمملكة العربية السعودية تمتلكان القناتين الإخباريتين اللتين تهيمنان على الموجات الهوائية العربية، انعكس التوتر السعودي القطري عبر شاشات التلفزة في خلال تغطية الحرب بين «حزب الله» وإسرائيل.

في حين اعتبرت السعودية الحرب في البدء «مغامرة»، رأت فيها قطر وحليفتاها إيران وسوريا «مؤامرة» ضد «حزب الله» خُطّط لها مسقباً. وبالتالي، شهدنا حرباً كلامية بين معسكري المغامرة والمؤامرة. وجدير بالذكر أن المعسكرين مثّلا أيضاً الانقسام السنّي الشيعي داخل الإسلام. المحور الشيعي الذي تقوده إيران وتتحالف معه سوريا تتبنّاه وتسلّط الضوء عليه قناة «الجزيرة»، في حين أن المعسكر السنّي يتمثل بمصر والأردنّ والمملكة العربية السعودية وسلاحه في الحرب الكلامية قناة «العربية». وبالتالي، تبعت قصة الحرب كما شاهدها العرب المواقف السياسية لمالكي المنافذ الإعلامية. وفي بداية الحرب، بثت «الجزيرة» مقابلة حصرية مع السيد حسن نصر الله أجراها رئيس مكتب القناة في لبنان غسّان بن جدّو. وفي تلك المقابلة، اتهم نصر الله مصر والمملكة العربية السعودية بتوفير غطاء للعدوان الإسرائيلي على لبنان. وبات هذا الجزء من حديثه جزءاً من الإعلان الترويجي الذي تبثه الجزيرة عن الحرب. أما ما تبقى من الإعلان الترويجي، فتضمّن مشهداً لوزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس تقول فيه إنها قلقة بسب معاناة المدنيين، فيما تومض عبر الشاشة صور أطفال موتى أو معطوبين. وفيما تتحدث رايس عن مدى قلقها على البنية التحتية اللبنانية، تظهر في خلفية الشاشة صورة جسر ينفجر.

وتظهر صورة لنصر الله وهو يقول للقادة العرب «إذا كنتم لا تدعموننا، فعلى الأقل ابقوا على الحياد».

جدير بالذكر أن نصر الله أعطى مقابلتين حصريّتين للجزيرة ولغسّان بن جدّو، فيما لم يعطِ أي مقابلة للعربية أو لأي قناة أخرى باستثناء قناة تلفزيون المنار التابعة لحزب الله والتي يدلي عبرها نصر الله بتصاريحه القتالية كافّة، بالإضافة إلى محطة التلفزة الإيرانية الناطقة بالعربية «تلفزيون العالم» التي تشاهدها نسبة مرتفعة من الشيعة. وقد سخر أحد الصحافيين اللبنانيين من غسّان بن جدّو قائلاً ربما يحمل بطاقة عضوية في حزب الله.

وأجرت «الجزيرة» مقابلتين مع وزير الشؤون الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني. وفي كلتا المقابلتين، تهجّم الوزير القطري على السعودية لقولها إن اختطاف «حزب الله» للجنديين كان مغامرة. كما أنه لام المملكة العربية السعودية ومصر لتوفيرهما «غطاءً سياسياً» لإسرائيل كي تشنّ حربها على لبنان، مردّداً ما جاء في مقابلات نصر الله.

لكن قناة «العربية» لم تترك هذه الاتهامات بغير جواب. ففيما كانت «الجزيرة» تصوّر نصر الله كقوة مهيمنة في لبنان، تركّز اهتمامُ العربية على الرئيس الحالي للحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة وعلى خطابه في اجتماع وزراء الخارجية العرب. وفي حين دعمت قناة «الجزيرة» حزب الله، تمحور اهتمام «العربية» حول الدولة اللبنانية الرسمية. وفي هذا السياق، أجرت «العربية» مقابلة مع سعد الحريري، وبثت خطابات السنيورة مباشرة مع تعليقات متعاطفة. في المقابل، بثت «الجزيرة» مباشرة خطاب الرئيس السوري بشّار الأسد الذي اتهم فيه القادة العرب في المعسكر الآخر بأنهم «أنصاف رجال». وقد ارتكزت تعليقات المحطة حول خطاب الأسد على تصريحات مسؤولين سوريين مثل عماد الشعيبي وغيره. والواقع أن تهليل «الجزيرة» لخطاب الأسد الذي راح يتحدّث عن انتصار «حزب الله» جعل المحطة تبدو وكأنها قناة التلفزيون السوري.

فضلاً عن ذلك، خصصت «العربية» من جهتها بعض الوقت للردّ على الاتهامات

القطرية وما أسمته «النفاق» القطري. هذا الذي شكّل موضوعاً تناولته «العربية» في العديد من برامجها، وعلى وجه الخصوص في برنامج بانوراما الذي تُقدّمه في وقت الذروة الإعلامية الأردنية منتهى الرميحي. وفي ردّ على اتهامات وزير الخارجية القطري للمملكة العربية السعودية أوردت «العربية»، ومثلها فعلت صحيفة «الشرق الأوسط»، ثلاثة تقارير إخبارية عن علاقة قطر بإسرائيل. وكان التقرير الأول يتمحور حول نقل «القنابل الذكية» الأميركية إلى إسرائيل من القاعدة الأميركية في قطر. وقد استدعى هذا الخبر تحديداً رداً فورياً من قناة «الجزيرة» التي أجرت مقابلة مع وزير الخارجية أكد فيها أن لا علم له بنقل القنابل من قطر إلى إسرائيل. آنذاك، قال الوزير القطري لمضيفه محمد كريشان: «إذا علمت مصدر هذه المعلومات، أدركت أنها غير صحيحة». فضلاً عن ذلك، عرضت «العربية» تقريراً إخبارياً حول المكتب التجاري الإسرائيلي في قطر. وأوضح المعلّقون في القناة أنه في حال حثت قطر مصر والأردن، اللتين وقّعتا معاهدتي سلام رسميتين مع إسرائيل، على قطع علاقاتهما الديبلوماسية مع إسرائيل، فيجدر بها هي أولاً أن تبادر إلى إقفال المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة. والمقصد من التغطية القول إنه على الرغم من دعوة الشيخ حمد و«الجزيرة» العرب كافة إلى التصدي لإسرائيل وأميركا، إلا أن قطر نفسها تحظى بحماية القاعدة الأميركية وتحالفها الخاص مع إسرائيل. وقد نشرت صحيفة «الشرق الأوسط» تقريراً أعدّه مراسلها في إسرائيل نظير مجلي، جاء فيه أن وزير الخارجية القطري سافر إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت عن طريق إسرائيل، وأن طائرتين حربيتين إسرائيليتين رافقتا طائرته الخاصة. وقد تساءلت الصحيفة السعودية لمَ لم تغطِ قناة «الجزيرة» مثل هذه الأخبار[٩٣].

وردّت «الجزيرة» باستحداثها برنامجاً يومياً مدّته ساعة كاملة هو برنامج «منبر الجزيرة» الذي يُفترض أنه برنامج للاتصالات الواردة في حين أنه كان في حقيقة الأمر يرتكز على الاتصالات الصادرة كما أخبرني أحد الإعلاميين في الجزيرة. وهذا يعني أن عاملي

(٩٣) الشرق الأوسط، ٢٢ آب / أغسطس ٢٠٠٦.

الهاتف في قناة «الجزيرة» كانوا يتصلون بأشخاص مختارين من مختلف الدول العربية، والسبب في ذلك يرجع إلى واقع أن العديد من هؤلاء لا يستطيعون دفع كلفة الاتصالات الهاتفية الخارجية. وجدير بالذكر أن البرنامج يسمح ببث مختلف الشتائم والإهانات من دون أي تدخل من قبل مقدّم أو مقدّمة البرنامج، إذا ما توافقت هذه الشتائم مع الأجندة القطرية أو أجندة الإسلامويين في القناة. فعلى سبيل المثال، في الرابع من آب / أغسطس العام ٢٠٠٦، تلقت مقدّمة البرنامج فيروز زياني اتصالاً من رجل أسمى كونداليزا رايس «العانس»، فيما أشار إليها شخص آخر مستخدماً عبارة «الزنجية السوداء». ولم تتدخل فيروز زياني آنذاك أو تعتذر لمشاهديها عما سمعوه. وفي الثامن من آب / أغسطس العام ٢٠٠٦، قدم فيصل القاسم، الذي يقدّم برنامج الاتجاه المعاكس، برنامجاً حول أوجه الاختلاف بين إسرائيل وألمانيا النازية، وبين أولمرت وهتلر. وقد ظهر في برنامجه رجلٌ يُدعى ابراهيم علّوش قال إنه من غير الإنصاف أن تُقارن النازية بالصهيونية. «فالصهيونية أسوأ بكثير»[(٩٤)]. لا شك أن إسرائيل قد ارتكبت جرائم كثيرة بحق الفلسطينيين، ولكن إسرائيل لم تستخدم المحارق البشرية ولا يمكن تجاهل هذا الفارق الكبير مهما كانت كراهية الفرد لإسرائيل.

في برنامج «منبر الجزيرة»، الهواء مُتاح لانتقاد المملكة العربية السعودية وقيادتها من دون قيد أو شرط. ويدعي العديد من المتصلين بالبرنامج بأنهم مواطنون سعوديون يتصلون من الرياض ومدن سعودية أخرى، وينتقدون الموقف السعودي والعائلة الحاكمة. وقد وصفت امرأة تُدعى أم سعد المملكة العربية السعودية على قناة الجزيرة «بأنها أرض الحرمين المحتلة». كذلك عبّر آخرون يدّعون أيضاً أنهم سعوديون عن خجلهم من موقف بلادهم من «حزب الله». بالطبع لا يمكن تصديق هذا إلا لمن لا يعرف السعودية والسعوديين من حيث اللهجات السعودية المحلية وأسماء العائلات.

---

(٩٤) راجع نص البرنامج على موقع aljazeera.net حيث يجري فيصل القاسم مقابلة مع ابراهيم علوش وعلي سليم، aljazeera.net، ٨ آب / أغسطس ٢٠٠٦، -C0DF-77498E18/serexe/RN/ten.areezajla.www//:ptth476F-A1E6 .63D2B72A122E.htm

عجزت وسائل الإعلام العربية عن أن تنقل إلينا أي شيء عن مقاتلي «حزب الله» خلال الحرب بين الحزب وإسرائيل. وكان لا بد من انتظار يوم الاثنين الشهير، بعد وقف إطلاق النار، عندما أعطى مقاتل من «حزب الله» حديثاً لمراسل «الجزيرة» عباس ناصر، في حين لم تحظَ أي قناة أخرى بحديث مماثل. وعندما سألت أحد الصحافيين اللبنانيين الميدانيين عن النقص في تغطية نشاطات حزب الله، أخبرني أن كل شيء في لبنان يخضع لرقابة رجال «حزب الله» الذين يرافقون الصحافيين على درّاجاتهم الآلية، وقد أكدت لي مخرجة برنامج «نيوز وتش» الخاص بالـ«بي بي سي» المقولة ذاتها. وهم يحرصون على ألا يتم نقل أي معلومة باستثناء المعاناة البشرية. وأخبرني الصحافي نفسه، وكذلك مخرجة الـ«بي بي سي»، أن رجال حزب الله اصطحبوهما إلى الملاجئ وأملوا عليهما مع من ينبغي أن يتحدثا أو لا يتحدثا. فـ«حزب الله» قدّم إلى العالم نسخته من الرواية. وقال الصحافي: «إذا تابعت أي تقرير لشبكة «بي بي سي» أو «سي إن إن» من الضاحية الجنوبية لبيروت، سترى في الخلفية رجال حزب الله على درّاجاتهم. كانوا يهددون الصحافيين ويصادرون الصور». وعندما خمدت نيران الحرب، شهدنا التنافس بين «الجزيرة» و«العربية» على كتابة السيناريو الأخير: هل انتصر «حزب الله» أم انهزم؟ أكدت «الجزيرة» على النصر وشككت «العربية» فيه.

خصص مدير مكتب «الجزيرة» في بيروت غسّان بن جدّو في برنامجه الأخير «من لبنان» ساعة كاملة لمؤيدي «حزب الله» الذين كتبوا سيناريو النصر ورفعوا رايات الحزب وصور حسن نصر الله. وعلى الرغم من أنه عرّف عنهم كأشخاص عاديين يخبرون المشاهدين بأنهم على أهبة الاستعداد للتضحية بأطفالهم من أجل نصر الله و«حزب الله»، إلا أنه كان من الجلي أن هؤلاء الأشخاص قد اختيروا بدقة بالغة وأن المسرح قد أعدّ إعداداً جيّداً لنقل صورة بعينها. وكانت تظهر في الخلفية صور للأبنية المهدمة في الضاحية الجنوبية لبيروت، بالإضافة إلى لافتة بيضاء تغطي جزءاً كبيراً من الخلفية كُتب عليها «أميركا هي الإرهابي الفعلي». وكان البرنامج يهدف إلى إثبات أن

«حزب الله» كان يلقى التأييد حتى من المسيحيين في لبنان الذين يشكلون ٣٠ في المئة من اللبنانيين.

وفيما كان هذا البرنامج الطويل يحتفل بانتصار حزب الله، كان مراسل «العربية» في مرجعيون، بالقرب من الحدود اللبنانية الإسرائيلية، يتحدث عن حجم الدمار ويشير إلى استمرار الجنود الإسرائيليين في السيطرة على الوضع في الجنوب. وكانت «العربية» تبث تقريراً عن احتمال وجود جنود إسرائيليين في بعض الأبنية في هذه البلدة المدمّرة، وكان مراسلها يسأل أهالي البلدة عما إذا كانوا قد رأوا أي جنود إسرائيليين منذ بدء تنفيذ وقف إطلاق النار. فالمراسل كان يبحث عن إثباتات على الانسحاب الإسرائيلي عبر سؤاله السكان المحليين. وكان تقريره الإخباري يركز على مأساة ومعاناة الأفراد العائدين إلى منازلهم المهدّمة. ولم يمتدح أي من هؤلاء انتصار نصر الله كما فعل أولئك الذين ظهروا عبر قناة «الجزيرة».

هذه هي قصة القناتين والدولتين الكفيلتين للقناتين اللتين اتخذتا موقفين مختلفين من الحرب. أما وسائل الإعلام العربية، فوقفت في المنتصف ما بين التغطيتين. ومن المرجّح أن تؤدّي هذه الحرب الكلامية، التي صادق عليها الرئيس السوري بشّار الأسد والرئيس الإيراني أحمدي نجاد في خطاباتهما الأخيرة، إلى حرب فعلية بين المعسكرين، وربما تندلع هذه الحرب في وقت أبكر مما يتوقع الكثيرون. وآمل أن تكون الأمثلة التي ذكرتها أعلاه قد أوضحت الرابط بين ملكية وسائل الإعلام والمخاوف السياسية والاقتصادية لمالكي وسائل الإعلام والمحتوى الإعلامي.

مناهضة الأمركة على قناتي «الجزيرة» و«العربية»

كيف نفهم ما يُسمّى بالعداء لأميركا في سياق الصراع السعودي القطري الذي تجسّده قناتا «الجزيرة» و«العربية»؟ أولاً، أودّ أن أشير إلى أن العداء لأميركا في العالم العربي يشكل ظاهرة معقّدة تمتدّ جذورها في التاريخ وفي طبيعة التقارير الإخبارية حول

الشؤون العراقية والفلسطينية. فقد هيمنت هاتان القضيتان في وسائل الإعلام العربية، مثل «العربية» و«الجزيرة»، التي تستهدف نسبة مرتفعة من المشاهدين من المغرب إلى عُمان. والمقولة المتجذرة في العقل العربي هي أن العرب لايحاربون تلك الدولة الصغيرة المعروفة بإسرائيل وإنما يحاربون مَن وراء إسرائيل وهي بالطبع أميركا. فالعرب لا يقبلون أن يهزمهم عدوّ بصغر حجم إسرائيل فَهم يحتاجون إلى مواجهة مع دولة عظمى مثل أميركا. فأميركا هي التي تدعم إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية، وأميركا نفسها متورّطة في احتلال دولة عربية أخرى هي العراق. والتغطية الإعلامية العربية خلطت بين الاحتلالين.

فضلاً عن ذلك، ترتبط مناهضة الأمركة بالمقدّمين والمعدّين والمحرّرين في الإعلام العربي. فعدد كبير من الإعلاميين العرب العاملين في «العربية» و«الجزيرة» هم إما من الفلسطينيين أو العرب الذين يحملون جنسيات غربية. ومن ذلك على سبيل المثال أن فيصل القاسم الذي يقدّم برنامجاً حوارياً هاماً على قناة الجزيرة بريطاني سوري؛ وسامي حدّاد (مقدّم برنامج حواري آخر) بريطاني فلسطيني؛ وحافظ الميرازي مدير مكتب الجزيرة سابقاً في واشنطن أميركي مصري؛ وأحمد الشولي محرّر الأخبار فلسطيني؛ وإيمان بنورة المذيعة في قناة الجزيرة فلسطينية أميركية. وسأخصّص فصلاً للعلاقة بين خلفيات الإعلاميين وتقاريرهم الإخبارية (راجع الفصل الرابع). ولا أقصد القول هنا إن الانحياز الفلسطيني يولّد عداءً لأميركا على قناة الجزيرة، وإنما القول إن هؤلاء الفلسطينيين وإعلاميي المهجر يعرفون القصة الفلسطينية جيداً من مختلف جوانبها، الأميركية والإسرائيلية والعربية. والواقع أن هذه المعرفة تسمح لهم بالارتجال على الهواء، ذلك أنهم لا يحتاجون إلى توجيهات من المعدّ. لكن هؤلاء الأشخاص الملمّين بالقصة الفلسطينية لا يعرفون القصص المحلّية في المغرب أو مصر أو تونس، ناهيك عن موريتانيا أو ليبيا.

وهذا يجعلني أعتقد بأن المبالغة في عرض القضية الفلسطينية في مناقشتها في البرامج

الحوارية يُعزى إلى مستوى المعرفة عند العديد من المحررين والمراسلين، وأيضاً مقدّمي البرامج الحوارية، وهم فلسطينيون. وبالتالي، فإن المحتوى الإعلامي يتحدد بحسب حدود معرفة أولئك الذين يعدّون التقارير والبرامج في الإعلام العربي. وهو يتحدد أيضاً بحسب توجّهاتهم الإيديولوجية، سواء أكانوا إسلاميين أم قوميين عرباً. وفي كل الأحوال، تشكل مناهضة الأمركة على الدوام جزءاً من الخبر، وجزءاً من التقرير، وجزءاً من الصورة. وسأخصّص فصلاً لدور الإعلاميين في تحديد معالم التغطية الإعلامية العربية كلاعبين عابرين للحدود.

لكن الأمر يختلف عندما تتعلق المسألة بخبر محلّي أساسي. ففلسطين والعراق لم تكونا القضيتين المسيطرتين في محطات التلفزة اللبنانية على مرّ الأيام الأربعين التي أعقبت مقتل رئيس الوزراء رفيق الحريري. فبعد اغتيال الحريري، أُبعدت القضيتان الفلسطينية والعراقية عن الشاشة لأن الإعلاميين الذين كانوا يعدّون التقارير الإخبارية حول مقتل الحريري كانوا لبنانيين. وهؤلاء كانوا يعرفون قصّتهم جيداً ولم يحتاجوا إلى إعلاميين فلسطينيين لتقديم برامج تلفزيونية قوية. كذلك لم يكن لإسرائيل وأميركا أي مكان على شاشات محطات التلفزة اللبنانية لدى اغتيال الحريري وفي أعقاب تلك الجريمة.

ولا بد من الإشارة إلى أن عدم قدرة كل من «العربية» و«الجزيرة» على تغطية الأخبار المحلية في الدول العربية، يجعلها تركّز على الأخبار المناهضة لأميركا لأنها هي الأسهل. وهذا لا يعني أن قناتي «العربية» و«الجزيرة» لم تغطيا حادث اغتيال الحريري. لقد فعلتا، وإنما كلّ وفقاً لموقف كفيله ورغبته. فقد اتخذت «العربية» جانب عائلة الحريري والمعارضة اللبنانية، في حين أيّدت «الجزيرة» الجانب السوري. وسيكون الصراع القطري السعودي في المشهد الإعلامي اللبنان هو محور أساسي في الفصل الخاص بالإعلام اللبناني.

وختاماً، تشكّل المنافسة بين «الجزيرة» و«العربية» جزءاً من صراع أوسع نطاقاً بين

السعودية وقطر. والواقع أن لهذا الصراع طبقات عدة. فهو يشمل نسخة الإسلام في السعودية مقابل إسلام الإخوان المسلمين في قطر. وهو أيضاً صراع بين النفط متمثلاً بالمملكة العربية السعودية والغاز متمثلاً بقطر. أضف إلى ذلك أنه صراع بين الإعلاميين المصريين والإعلاميين اللبنانيين. وهو صراع بين بن لادن والحكومة السعودية على قناة «الجزيرة»، وبين قبيلة بني مرّة والعائلة الحاكمة القطرية على قناة «العربية». وكل محطة تلفزيونية فضائية تعمل لصالح كفيلها وباسمه. وفي حين تفعل قناة «الجزيرة» ما تأمرها به قطر، تضطلع قناة «العربية» بالمهام التي توكلها إليها الدولة السعودية. أما تحليل هاتين القناتين خارج سياق التوتر القطري السعودي فيعني أن نتوه عن طبيعة «العربية» و«الجزيرة» على السواء ونخدع قراءنا، وهذا أمر لا يجوز في أي تحليل يبتغي الحياد والنزاهة في نهاية المطاف. خارج نطاق السياسة، تفتقر كل من قناتي «الجزيرة» و«العربية» إلى أبسط قواعد المهنية، مثل المصداقية ودقة المعلومة. فأحياناً تعرّف «الجزيرة» ضيوفها للمشاهدين بشكل مضلّل، فهناك حالة عضو الكنيست والمواطن الإسرائيلي عزمي بشارة الذي يظهر بشكل متكرر على شاشة «الجزيرة» تحت مسمّى «مفكر قومي عربي». أما «العربية» فلديها أكثر من «دكتور» متخصص في شؤون الجماعات الإسلامية مع أنهم لا يحملون هذه الدرجة العلمية. وقد لا يتحسّن وضع «الجزيرة» و«العربية» كثيراً في ظل الظروف السياسية الحالية والحاكمة لسلوك القناتين، أما إذا ما حدث تصالح بين الدولتين فقد تحتاجان إلى خمس سنوات على الأقل حتى تتخلّصا من السمّ القديم وتبدآ رحلتيهما إلى عالم الدقة وصدقية المعلومة، وهذا رجم بالغيب طبعاً.

الفصل الثالث

الإعلام العربي والصراع داخل الدولة الواحدة

لبنان نموذجاً

من الشائع التفكير في الإعلام ومدى حريته انطلاقاً من مبدأ الملكية الخاصة مقابل الملكية العامة (أي ملكية الدولة). حيث تكون فرضية من يتبنّون هذا التفكير أن الإعلام المملوك للدولة مسيّس بينما الإعلام المملوك للهيئات الخاصة غير مسيّس وحرّ في تناول موضوعاته، لكن حالة لبنان وتلفزيوناته، كما سأوضح في هذا الفصل، تعكس واقع أن القنوات الخاصة مسيّسة وغير حرّة، فهي مرتبطة بتجمّعات وطوائف تخضع لها. وغالباً ما يزعم بعض الباحثين أن النقص في حرية التعبير الذي يتجلّى في العالم العربي هو نتاج سنوات من احتكار الدولة لملكية وسائل الإعلام وإنتاجها. وقد بيّنت في الفصلين السابقين أن قناتي «الجزيرة» و«العربية» لا تشكلان في الحقيقة قناتين بملكية خاصة، فـ«الجزيرة» تخضع لدولة قطر فيما «العربية» تخضع للمملكة العربية السعودية. وتنعكس السيطرة المالية والسياسية في محتوى برامج هاتين المحطتين التلفزيونيتين واستخدامهما كأداة للسياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن كلا القناتين تبدوان شركتين تجاريّتين خاصّتين، فإنهما في حقيقة الأمر مشروعان سياسيان. ولا بد من أن نأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار لدى تحليل تأثيرهما في العالم العربي ككل، والدور الذي يُحتمل أن تضطلعا به لجهة تحفيز الرأي العام وتحديد معالمه، وأيضاً لدى إجراء أي تحليل للعلاقة بين قطر والمملكة العربية السعودية، والعلاقات بين دول الخليج عموماً.

لكن هل يسمح توضيح الإبهام حول الخاص والعام في حالتي «الجزيرة» و«العربية»

بالافتراض أن مختلف وسائل الإعلام العابرة للحدود تشكل أدوات سياسية في أيدي الحكومات؟ فربما تشكل هاتان القناتان حالتين خاصّتين ترسّختا في دولتين خليجيّتين على وجه الخصوص. وماذا عن وسائل الإعلام العربية في الدول الديموقراطية أو شبه الديموقراطية مثل لبنان، حيث تبدو وسائل الإعلام خاصة بالكامل؟

في سياق البحث عن إجابة عن هذا السؤال، لا بد من تحليل محتوى وسائل الإعلام في لبنان وملكيتها وسياساتها، أولاً وقبل كل شيء. وبعدها، تحليل البرامج والملكية والروابط السياسية لأربع قنوات تلفزيونية هي المؤسّسة اللبنانية للإرسال «إل بي سي»، وقناة تلفزيون «المنار» التابعة لـ«حزب الله»، وقناة تلفزيون حركة «أمل» المعروفة أيضاً باسم الشبكة الوطنية للإرسال «إن بي إن»، وقناة تلفزيون «المستقبل» التابعة لرفيق الحريري، متوقفاً تحديداً عند دلالة هذه المحطات في الصراعات السياسية والإثنية داخل الدولة. ومن الجليّ أن هذه الدلالة تشكل سِمة هامة في هذه المحطات وتستحق البحث فيها بحثاً معمقاً.

وإذا كانت الانقسامات بين المحطات تتجلّى في مجال السياسات الدولية فلا بد لها أن تكون واضحة في الصراعات داخل الدولة نفسها. فالصراعات بين الدول، وتحديداً بين سوريا وإيران والمملكة العربية السعودية وقطر، تشكل جزءاً متداخلاً جداً في نسيج الإعلام اللبناني. وقد تجلى هذا الواقع على وجه الخصوص في تغطية جريمة اغتيال رئيس مجلس الوزراء السابق رفيق الحريري والأحداث التي أعقبت وفاته. وقد ركّزتُ على تحليل التغطية التلفزيونية خلال هذه الأحداث لأبيّن كيف أن كلاً من القنوات الأربع يستجيب لمجموعة من الأسياد السياسيين داخل لبنان وخارجه على السواء. وتتجلّى هذه السلطة التسلسلية في محتوى البرامج الإخبارية كما هي واضحة في الملكية. وهي تبيّن أن هذه المحطات، بغضّ النظر عن الأُسس الطائفية والإثنية الواضحة التي ترتكز عليها وارتباطها بالدولة اللبنانية، تفشل كما فشلت «الجزيرة» و«العربية» في الالتزام بمعايير «الحياد السياسي» أو «حرية التعبير» التي غالباً ما اعتقد المروّجون للصحافة

الموضوعية أنها ستكون ثمرة الملكية الخاصة لوسائل الإعلام. فعلى غرار محطة التلفزة التي تديرها الدولة، تشكل هذه المنافذ الإعلامية مؤسّسات سياسية في المقام الأول. ويهدف هذا التحليل إلى تأطير وسائل الإعلام اللبنانية في سياقها السياسي والثقافي الأوسع نطاقاً.

لقد تحددت معالم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة القائمة حالياً في لبنان إلى حد كبير بفعل الإرث الذي خلّفته الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠). ويمكن في الواقع تعقّب الروابط والعلاقات السياسية الظاهرة في المؤسّسة اللبنانية للإرسال «إل بي سي» وتلفزيون «حزب الله» (قناة المنار) وتلفزيون حركة «أمل» (الشبكة الوطنية للإرسال إن بي إن) وتلفزيون الحريري (قناة تلفزيون المستقبل) إلى مرحلة الحرب الأهلية، عندما شعرت كل مجموعة سياسية بحاجتها إلى منفذ إعلامي يحشد الدعم لها وينشر دعايتها السياسية. ولم يكن من آلية تضبط آنذاك ما يمكن بثه على الهواء ومِن قِبل مَن، والسبب في ذلك يُعزى إلى انهيار سلطة الحكومة اللبنانية عموماً، وبالتالي انهيار السلطة المعنية بضبط محطات التلفزة وإعطاء التراخيص.

وقد تمت السيطرة على هذه الفوضى بعد أن توصّلت الأحزاب المتقاتلة خلال الحرب الأهلية إلى اتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية في العام ١٩٨٩. وإذ هدأت الحالة، اشترعت الحكومة الللبنانية في العام ١٩٩٤ قانون الإعلام المرئي والمسموع. وبموجب هذا القانون، يحق للحكومة أن تغرّم الصحافيين والناشرين، وحتى أن تحتجزهم بتهمة تشويه سمعة رئيس الدولة أو التحريض على الصراع المذهبي. وجدير بالذكر أن هذا القانون يُستخدم بشكل زائغ ضد الصحف الأجنبية أو تلك التي تكون على خلاف مع الشخصيات الرئيسة في الحكومة اللبنانية، مثل رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس النواب. وقد استُخدم هذا القانون في العام ١٩٩٩ عندما عاقب الرئيس اللبناني إميل لحود صحيفة «الشرق الأوسط» المنتشرة عبر الدول العربية، فحظّر تداولها في لبنان لبعض الوقت، وعندما أقفل قناة تلفزيون غبريال المر «إم

تي في» في العام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من أن قانون الإعلام المرئي والمسموع لا يُستخدم إلا ضد المعارضين السياسيين للحكومة، لا يزال هذا القانون يحدد الإطار المرجعي للإعلام في لبنان في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية.

ومن الضروري في الواقع فهم القوانين الإعلامية. لكنّ الأهم من ذلك، بغية فهم البيئة الإعلامية في لبنان، التنبّه إلى ممارسات الأمر الواقع التي تحدد قوانين اللعبة. فالقوانين قد لا تمتّ بصلة إلى ما يحدث فعلياً على الأرض. وما يهمّني في هذا الفصل على وجه الخصوص هو تحليل الأمر الواقع أكثر من الاهتمام بالتحليل القانوني. ففي بلد تتقاطع فيه الانقسامات الإثنية والدينية من غير المفاجئ أن تنعكس هذه الاختلافات في وسائل الإعلام. وهناك طرق عدة لتصنيف وسائل الإعلام اللبنانية بحسب الغرض من التصنيف. فبالإمكان تصنيفها بحسب الانتماء الديني وتمثيلها للمجموعات المحلية، كما يمكن تصنيفها بحسب التدخل الخارجي في الشؤون اللبنانية. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من وجود قوانين لبنانية تمنح محطات التلفزة ترخيصاً من الفئة الأولى يسمح لهذه المحطات بالبث أرضياً وفضائياً على السواء، فإن هذه القوانين تصبح في غير موضعها إذا ما كان لمجموعة ما نفوذ سياسي. ولا بد من الإشارة إلى أن محطات التلفزة اللبنانية بمعظمها تمثل المصالح الطائفية المختلفة المنعكسة في تركيبة الحكومة. وقد أُعطيت قناة تلفزيون «المستقبل» ترخيصاً كمحطة أرضية وفضائية على السواء لأن ملكيتها تعود إلى الرئيس السنّي لمجلس الوزراء رفيق الحريري، في حين أُعطيت الشبكة الوطنية للإرسال «إن بي إن» الترخيص حتى قبل أن يتم تفعيلها لأن ملكيتها تعود إلى الرئيس الشيعي لمجلس النواب نبيه بري. وعلى سبيل المزاح، يفسّر البعض في لبنان المختزل النحتي «إن بي إن» NBN، بشبكة نبيه بري Nabih Berri Network. وفي خلال تسعينيات القرن العشرين، حرص وزير الإعلام الشيعي آنذاك باسم السبع على أن يكون للطائفة الشيعية محطة أخرى هي قناة تلفزيون «المنار» التي تعود ملكيتها إلى «حزب الله». وعلى الرغم من أن قناة تلفزيون «المنار» لا تحمل ترخيص الفئة الأولى الذي يسمح لها ببث النشرات

الإخبارية، إلا أنها وبفعل النفوذ السياسي لنبيه بري أُعفيت من ضرورة استيفاء هذا الشرط بحجة أنها توازن قناة تلفزيون «تيلي لوميار» Télé-Lumière التي تعمل من دون ترخيص وتعود ملكيتها إلى الكنيسة الكاثوليكية.

وهنا يتضح جلياً كيف أن الإعلام كله يمثل مجموعة توازنات طائفية ودينية، ولا يجرؤ أحد في هذه الثقافة السياسية الدينية على طرح علامة استفهام حول تشغيل قناة «تيلي لوميار» لأنها تحظى بدعم طائفة دينية. كذلك أُعطي ترخيص لقناة تلفزيون «إم تي في» MTV لأن ملكيتها تعود إلى عضو مسيحي بالبرلمان اللبناني هو غبريال المر (شقيق وزير الداخلية السابق ميشال المر، وعم نجله الياس المر الذي أصبح هو أيضاً وزيراً للداخلية بعد والده بالإضافة إلى أنه صهر رئيس الجمهورية السابق إميل لحود). وتم إغلاق المحطة في العام ٢٠٠٢ وفق قرار المحكمة التي رأت أن محطة «إم تي في» قد انتهكت القانون المنظّم للموادّ التى يمكن أو لا يمكن بثها خلال حملات الدعاية الانتخابية السابقة في الانتخابات نفسها. واتهمت المحكمة القناة بأنها ساندت مالكها غبريال المر خلال الانتخابات التكميلية التي جرت في حزيران/ يونيو من العام نفسه والتى فاز فيها المر. وكانت هذه الانتخابات قد شهدت منافسة حامية بين المشاركين فيها وخاضها غبريال المر ضد ابنة أخيه ميرنا المر، ابنة وزير الداخلية اللبناني السابق ميشال المر.

والواقع أن فهم وسائل الإعلام اللبنانية يقتضي فهم التركيبة السياسية والاجتماعية في لبنان. فلبنان أشبه بقطعة فُسيفساء قوامها المجموعات الطائفية التالية: المسلمون الشيعة، المسلمون السنّة، المسيحيون الموارنة، المسيحيون الأرثوذكس، الدروز... إلخ. ويمكننا تحليل الإعلام وفقاً للعداوات والتوازنات داخل الدولة. أما على مستوى تأثير القوى الخارجية فيشكل الانقسام بين المؤيدين لسوريا والمعارضين لها طريقة أخرى لتصنيف وسائل الإعلام اللبنانية، ولا سيّما بعد اغتيال رفيق الحريري. وتشمل المجموعة المناهضة لسوريا المؤسّسة اللبنانية للإرسال «إل بي سي»، وقناة تلفزيون «المستقبل»، وجريدة «النهار»، وكلّها منافذ إعلامية تعود ملكيتها إلى أفراد في النخبة اللبنانية التي تدعم

حالياً الحكومة اللبنانية الحالية والموقف المناهض لسوريا. ومن الخطأ الافتراض بأن الخطاب المعادي لسوريا الذي تنقله هذه المنافذ الإعلامية كان راسخاً على مدى السنوات العشر الأخيرة. والواقع أن قناة تلفزيون «المستقبل» كانت محطة التلفزة الأشد تأييداً لسوريا وللقوميين العرب حتى لحظة اغتيال رفيق الحريري. فقبل مقتل الحريري، كان النظام السوري يحكم قبضته على تلفزيون المستقبل. ولطالما عرضت هذه القناة في برامجها وتغطيتها الإخبارية ما يرضى القادة السياسيون في دمشق على مشاهدته. بمعنى آخر، كانت قناة تلفزيون «المستقبل» وافداً متأخراً إلى المعسكر المعادي لسوريا في الميدان الإعلامي. أما المجموعة المناصرة لسوريا فتشمل قناة تحسين خياط المعروفة بتلفزيون الجديد New T.V، وكذلك قناة تلفزيون «المنار»، والشبكة الوطنية للإرسال «إن بي إن»، وملكية الأخيرتين تعود إلى شخصيات بارزة في «حزب الله» وحركة «أمل»، أي المجموعتين المهيمنتين على المشهد الثقافي الشيعي في لبنان. وعلى غِرار هاتين المجموعتين، من المعروف أن هاتين المحطتّين تدعمان الوجود السوري في لبنان، بل إن هذا الدعم غالباً ما ينعكس في برامجهما. ويمكن في الواقع استخدام هاتين الفئتين واسعتي النطاق اللتين تندرج فيهما وسائل الإعلام اللبنانية كأداة تحليلية لتبسيط القصة وإدراك التأثير الخارجي الذي يصعب رصده في العمق على مستوى التصنيف الإثني والديني المشار إليه آنفاً.

فضلاً عن ذلك، يمكن تصنيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بحسب المنافذ التي يُسمح لها ببث الأخبار والتعليقات السياسية وتلك التي لا تتمتع بهذا الامتياز. وتتمثل الفئة الأولى تحديداً بالقنوات التي تسيطر عليها الحكومة أو أي جهة سياسية نافذة. وتشمل هذه القنوات تلفزيون لبنان الذي تعود ملكيته إلى الحكومة، وقناة تلفزيون «المستقبل» التابعة لآل الحريري، والشبكة الوطنية للإرسال «إن بي إن» الخاصة برئيس مجلس النواب، والمؤسسة اللبنانية للإرسال «إل بي سي» التي تُعتبر أقوى محطة أنشأتها في الأصل الميليشيا المسيحية زمن الحرب. أما المحطات الإذاعية التي يُسمح لها ببث

الأخبار والتعليقات السياسية، فتعود ملكيتها إلى القوى نفسها. ولعلّ الوسائل الإعلامية الوحيدة التي ثبت تمتعها بقدر من الاستقلالية، على الرغم من ارتباطها بقوى سياسية داخل لبنان أو خارجه، هي المطبوعات مثل صحيفة «النهار» و«السفير» و«الحياة». لكن القوى السياسية المعنية بالقطاع الإعلامي تدرك أن لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة في لبنان تأثيراً أكبر على العامة. أما الصحف فتبقى أقل تأثيراً.

سأبدأ بلمحة مفصّلة عن ملكية وسائل الإعلام واللاعبين السياسيين الذين يقفون وراء كل من هذه المنافذ الإعلامية. وسأعمد بعد ذلك إلى تحليل تغطية وسائل الإعلام اللبنانية لحدث اغتيال رفيق الحريري والأحداث التي أعقبته لأبيّن كيف أن الملكية والروابط السياسية والهوية الثقافية تحدد معالم التغطية الإخبارية في لبنان. وسأقارب أيضاً تورّط لاعبين خارجيين مثل سوريا وإيران وإسرائيل في البيئة الإعلامية اللبنانية. لكن الأهم من ذلك كله أنني سأناقش تسرّب الخصومة القطرية السعودية التي تتجلّى عبر «الجزيرة» و«العربية» إلى السياق الإعلامي اللبناني. والهدف من هذا كله هو وضع الطرح القائل بأن الإعلام الخاص هو إعلام حر تحت مجهر التحليل للتأكيد على أن السياسة هي التي تحكم الإعلام في العالم العربي، وأنه لا يمكن تحليل الإعلام العربي خارج فهمنا لما يدور في عالم السياسة.

المؤسّسة اللبنانية للإرسال

في إطار تخصيص محطات التلفزة على المستوى الوطني اللبناني للمجموعات الإثنية والدينية المختلفة، تُعتبر المؤسّسة اللبنانية للإرسال «إل بي سي» محطة المسيحيين الموارنة الذين شكلوا أحد الفصائل الأساسية في زمن الحرب الأهلية. وعلى الرغم من أن الشيعة يتفوّقون اليوم عددياً على الموارنة، فقد كان هؤلاء يشكّلون المجموعة الأكبر بين المجموعات الدينية والإثنية السبع عشرة التي يتكوّن منها النسيج اللبناني. وفي مناسبات عدة، وبعد محادثات مع موارنة لبنانيين، تولّد لديّ انطباع بأن الموارنة يرون لبنان دولة مارونية في المقام الأول. ويحرص العديد من الموارنة على تذكيرك بأنهم

أصحاب الفضل الأساسيون في تحقيق استقلال لبنان. وفي حين تعود رئاسة الحكومة إلى الطائفة السنية ورئاسة مجلس النواب إلى الطائفة الشيعية، يمسك الموارنة برئاسة الجمهورية وقيادة الجيش، وتشكل المؤسسة اللبنانية للإرسال منصّتهم الإعلامية.

وبحسب السيرة التاريخية المنشورة على الموقع الإلكتروني للمحطة، بدأت المؤسسة اللبنانية للإرسال البث الأرضي بتاريخ ٢٣ آب / أغسطس العام ١٩٨٥، في أواسط الحرب الأهلية. وعلى الرغم من أن المؤسسة اللبنانية للإرسال تصف نفسها بمحطة التلفزة الخاصة الأولى في لبنان، فإن ملكيتها تعود كما ذكرت آنفاً إلى مجموعة مختلطة من المسيحيين الموارنة والمسيحيين الأرثوذكس. ولا يزال يرأس مجلس إدارتها المسيحي الماروني بيار الضاهر[1]. وفي العام ١٩٨٩، وبفعل «حرب التحرير» التي خاضها الجنرال ميشال عون، اضطرت المؤسّسة اللبنانية للارسسال إلى إخلاء مكاتبها نتيجة للقصف المتواصل الذي استمر ستة أشهر. واستمر الوضع على حاله خلال تسعينيات القرن العشرين. وقد تم في الواقع استهداف المؤسسة اللبنانية للإرسال لأنها اعتُبرت جهة مشتركة في الحرب. ولدى إطلاق الفضائية اللبنانية إل بي سي LBCSAT في العام ١٩٩٦ باستخدام المنشآت الفضائية والإنتاجية لراديو وتلفزيون العرب في إيطاليا، تحولت المؤسسة اللبنانية للإرسال من قناة أرضية إلى قناة فضائية يمكن مشاهدتها في سائر أنحاء العالم العربي وأميركا الشمالية وأستراليا[2].

ولكسب المزيد من المشاهدين في العالم العربي، اعتمدت المؤسسة اللبنانية للإرسال في برامجها مزيجاً من الأخبار والبرامج الترفيهية. وسرعان ما ذاع صيتها في أنحاء العالم العربي بسبب الوجود الأنثوي المتحرر خارج السياق التقليدي الذي اعتادته الشاشات العربية. فبرنامج مثل «ما إلك إلا هيفا» قدّم للمشاهدين العرب على شاشة

---

(١) مروان كريدي، «محطات التلفزة الفضائية العربية بين الأقلمة والعولمة» Arab satellite television between regionalization and globalization، مجلة غلوبال ميديا (مجلة الإعلام العالمي) Global Media Journal، المجلد ١، العدد ١ (خريف ٢٠٠٢)، ص. ٢.

(٢) نبيل دجاني، «المشهد المتغير للتلفزيون اللبناني» The changing scene of Lebanese television، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal، العدد ٧ (خريف / شتاء ٢٠٠١).

الـ «إل بي سي»، مدرّبات للياقة البدنية يستعرضن أمام الكاميرا تمرينات جسدية بملابس رياضية كاشفة لم يعتدها المشاهد العربي من قبل لا من حيث حركة الجسد الأنثوي ولا من حيث اللباس الكاشف. والواقع أن هذا البرنامج يحظى بشعبية (ذكورية) كبيرة في دول الخليج، حتى أصبحت الدعايات الإعلانية التي تتخلل البرنامج كلها تستهدف الرجال مثل دعاية لشفرات حلاقة الوجه أو لعطور رجالية.

بعد انتهاء الحرب الأهلية وإحكام سوريا والموالين لها سيطرتهم على البلاد، اختبرت المحطة موجات عاتية من النفوذ السوري الذي عكس بكل بساطة الهيمنة السياسية السورية على مختلف الفصائل السياسية في البلاد، وضمناً الطائفة المارونية. وجدير بالذكر أن العديد من أعضاء مجلس إدارة المؤسّسة اللبنانية للإرسال مقرّبون من النظام السوري، وهم بالتالي يتحكمون بالمغامرات العرضية التي تقوم بها المحطة في ميادين حسّاسة سياسياً. وأذكر من أعضاء مجلس الإدارة المتحالفين مع السوريين سليمان فرنجية (وزير الصحة في حكومة الحريري) والنائب السابق في البرلمان الثري عصام فارس، ورجل الأعمال نبيل بستاني. كذلك شكلت المؤسّسة اللبنانية للإرسال هدفاً للتهديدات السورية. ففي آب / أغسطس العام ١٩٩٨، تم تعيين صديق قديم لرئيس جهاز المخابرات العسكرية السورية في لبنان لمراقبة التغطية الإعلامية في المؤسسة اللبنانية للإرسال. وسرت شائعات مفادها أن هذا التعيين جاء بناءً على أوامر الحكومة السورية بعد أن شعرت بأن المؤسسة اللبنانية للإرسال لم تغطِ كما يجب زيارة الرئيس حافظ الأسد إلى فرنسا في ذاك العام[٣].

وكانت الحكومة، في مرحلة سابقة من العام نفسه، قد منعت المؤسسة اللبنانية للإرسال، وقناة تلفزيون «المستقبل»، من بث النشرات الإخبارية، لأن المحطة أجرت على ما يبدو مقابلة مع السياسي اللبناني الموالي لسوريا نجاح واكيم ضمّنها مزاعم عن فساد الحكومة. لكن مقدرة سوريا على فرض الرقابة على المؤسسة اللبنانية للإرسال لم

---

(٣) صقر، المجالات الفضائية Satellite Realms، ص. ٥٣.

تعد جلية بالطبع في أعقاب اغتيال الحريري، باعتبار أن المحطة انضمّت إلى المحطات المعارضة في تغطيتها المفتوحة والشاملة لجريمة الاغتيال والتظاهرات اللاحقة التي دُعيت فيها سوريا إلى إنهاء احتلالها للبنان بعد أن استمر هذا الاحتلال تسعة وعشرين عاماً.

والواقع أن المؤسسة اللبنانية للإرسال كانت تبحث عن تحالف يحميها من الضغوط السورية حتى قبل جريمة الاغتيال. وقد تحقق مثل هذا التحالف مع رجلي الأعمال السعوديين الرائدين في مجال المشاريع الإعلامية، الأمير خالد بن سلطان والأمير الوليد بن طلال. وكان رجل الأعمال السعودي صالح كامل مرتبطاً في الأصل بالمؤسسة اللبنانية للإرسال من خلال الشركة الأم لراديو وتلفزيون العرب، أي الشركة العربية للإنتاج الإعلامي. وقد أعلن صالح كامل على الملأ أنه استطاع «التأثير» في محتوى برامج المؤسسة اللبنانية للإرسال، ملمّحاً إلى أنه نجح في لجم الطبيعة الاستعراضية و«غير الإسلامية» لبعض برامجها[٤]. وترسخ الرابط السعودي في العام ٢٠٠٢ مع إطلاق المؤسسة اللبنانية للإرسال وجريدة الحياة (التي تعود ملكيتها إلى الأمير خالد بن سلطان) مشروعاً مشتركاً تعاونتا بموجبه لإنتاج نشرة إخبارية متلفزة. وبحسب رئيس تحرير جريدة «الحياة» السابق جهاد الخازن، اتصل به بيار الضاهر بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر معبّراً عن اهتمامه بإطلاق مثل هذا المشروع بالتعاون مع الصحيفة اليومية[٥]. وقبل انطلاق هذا المشروع، كانت التغطية الإخبارية في المؤسسة اللبنانية للإرسال محدودة بفعل التنوع في برامجها التي تُبث على مدار الساعة وتشمل الأفلام

(٤) نُقل عن صالح كامل قوله: «ينطوي استثمارنا في المؤسسة اللبنانية للإرسال على نظام التوزيع، ولسنا مسؤولين عن المحتوى. ومن يشترك يفعل ذلك بملء إرادته. لكننا استطعنا على الرغم من ذلك أن نؤثر في اختيار البرامج في المؤسسة اللبنانية للإرسال، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بأهداف المحطة المرتبطة بالعقيدة الإسلامية». راجع «مقابلة مصورة لمجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal: الشيخ صالح كامل، رئيس مجلس الإدارة، راديو وتلفزيون العرب»

(٥) مقابلة لمجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal مع جهاد الخازن، «إنشاء مركز إخباري متقدم في لندن لجريدة الحياة والمؤسسة اللبنانية للإرسال: مقابلة مع جهاد الخازن وسلامة نعمت» Super news center setting up in London for Al-Hayat and LBC: an interview with Jihad Khazen and Salameh Niematt، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal، العدد ٩ (خريف / شتاء ٢٠٠٢).

والموسيقى والرياضة والبرامج الحوارية والمسلسلات. لكن النهضة التي شهدتها البرامج الحوارية المحترفة على مر السنوات ساعدت على إنتاج بُعد سياسي لبرامج المحطة. وأذكر من هذه البرامج «نهاركم سعيد» لمي شدياق و«أنت والحدث» لشذى عمر، وهما برنامجان شاركت فيهما أنا شخصياً ثلاث مرات.

وقد تنامى الدور السعودي بعد أن ابتاع الأمير السعودي الوليد بن طلال بن عبد العزيز في العام ٢٠٠٣ ما نسبته ٤٩ في المئة من أسهم المحطة. وفي العادة، لا يُسمح للأجانب بتملك أسهم في المؤسسات الإعلامية اللبنانية. لكن الاستثناء وقع لأن الوليد بن طلال شخصية بارزة، ناهيك عن أن جدّه لأمه هو رياض الصلح (أول رئيس لمجلس الوزراء اللبناني). إلى التأثير السعودي، الذي يعكسه توزيع الأسهم كما هو مبيّن في الجدول أدناه، يمكننا أن نلحظ أيضاً ثقل النفوذ الماروني المتمثل بالمؤسّس الأصلي للمحطة بيار الضاهر وبشركائه. أما النفوذ السوري، فيتجلى من خلال الأسهم التي يمتلكها عصام فارس ونبيل بستاني المواليان لسوريا كما أشرنا سابقاً.

المؤسّسة اللبنانية للارسال: توزيع الأسهم

بيار الضاهر	٩ في المئة
ريما سعد	٨ ٪
نبيل بستاني	٤ ٪
عصام فارس	١٠ ٪
نجاد عصام فارس	١٠ ٪
الوليد بن طلال	٤٩ ٪
مارسيل الضاهر	١٠ ٪

* نقلاً عن «أباطرة الإعلام العربي»، مجلة «فوربس» العربية كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

قناة تلفزيون «المستقبل»

عندما انطلقت قناة تلفزيون «المستقبل» في العام ١٩٩٣، رأى فيها الكثيرون الثقل الموازن للمؤسّسة اللبنانية للإرسال الخاضعة لسيطرة الموارنة. وقد تأسّست القناة المتمركزة في لبنان من قبل رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وبدأت البث الفضائي في تشرين الأول / أكتوبر العام ١٩٩٤. وفي العام ١٩٩٦، اضطر رفيق الحريري، أكبر المساهمين في قناة تلفزيون المستقبل، إلى بيع عدد كبير من أسهمه تماشياً مع القانون ٣٨٢ للعام ١٩٩٤، أي قانون الإعلام المرئي والمسموع الذي لم يكتفِ بإلغاء احتكار البث الذي يتمتع به تلفزيون لبنان، بل منع أيضاً أي فرد من امتلاك ما يزيد عن عشرة في المئة من أسهم أي محطة تلفزيونية(٦). لكن هذه الخطوة لم تنل من سيطرة الحريري على المحطة، ولا سيّما أن ملكية الأسهم بمعظمها لا تزال تعود إلى أفراد عائلته وشركائه كما هو مبيّن في الجدول أدناه:

قناة تلفزيون المستقبل(٧): توزيع الأسهم للعام ٢٠٠٥

اسم حامل الأسهم	العلاقة برفيق الحريري	النسبة من الأسهم
نازك الحريري	زوجته	١٠٪
بهية الحريري	شقيقته	١٠٪
غالب الشمّاع	صديق مقرّب للعائلة	٨٪
سعد الدين الحريري	نجله	٨٪
بهاء الدين الحريري	نجله	٨٪
شفيق الحريري	شقيقه	٧٪
مصطفى رازيان	رئيس مجلس إدارة بنك البحر المتوسط الذي تعود ملكيته إلى آل الحريري	١٪
المجموع		٥٢٪

(٦) راجع قانون الإعلام المرئي والمسموع، القانون ٣٨٢-٩٤ تاريخ ٤ تشرين الثاني / نوفمبر العام ١٩٩٤.
(٧) أباطرة الإعلام العربي، ص. ٢٦.

بدأ رفيق الحريري يبرز كشخصية ذات شأن في لبنان في ثمانينيات القرن العشرين عندما عيّنه الملك فهد موفداً من قبله إلى لبنان. وقد سمح هذا الدور للحريري بأن يحتل مكانة رفيعة في الأوساط السياسية اللبنانية ودائرة النفوذ السوري. وبعد أن اضطلع بدور رئيس في الأحداث التي وضعت حداً للحرب الأهلية اللبنانية، شغل منصب رئيس مجلس الوزراء من العام ١٩٩٢ حتى العام ١٩٩٨. وعاد الحريري مجدداً إلى هذا المنصب في العام ٢٠٠٠، فظل رئيساً للحكومة اللبنانية إلى أن قدّم استقالته في تشرين الأول / أكتوبر العام ٢٠٠٤، أي قبل بضعة أشهر من اغتياله في شباط / فبراير العام ٢٠٠٥. وقد قدّرت مجلة «فوربس» ثروة الحريري في العام ٢٠٠٥ بنحو ٤,٣ مليارات دولار أميركي. وفضلاً عن ملكية رفيق الحريري لقناة تلفزيون «المستقبل»، فهو يمتلك أسهماً في جريدتي «النهار» و«السفير».

في خلال ولاية رفيق الحريري الأولى في رئاسة الحكومة، كانت قناة تلفزيون «المستقبل» تشكل في الأساس أداة تسويقية يستخدمها رئيس الحكومة ليصوّر لبنان كمركز للسلم الأهلي في المنطقة ومركزاً مزدهراً للأعمال يستقطب السياح والاستثمارات الهائلة من العرب الخليجيين(٨). والواقع أن هذه المقاربة تشبه إلى حد بعيد تلك التي تعتمدها محطات التلفزة الفضائية العربية التي تعود ملكيتها إلى الحكومات، مثل القناة الفضائية المصرية وقناة تلفزيون النيل اللتين استخدمتهما الحكومة المصرية كوسيلة لتعزيز قطاعها السياسي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. وصحيح أنه من غير الواضح ما إذا كانت عائدات الإعلانات في قناة تلفزيون «المستقبل» تغطي تكاليف هذه المحطة، إلا أنه من غير المنطقي أن نفترض أن هذا المشروع التجاري استطاع الحفاظ على استقلاليته المالية على مر السنوات الاثنتي عشرة الماضية. ففي العام ١٩٩٧، اشتكى رئيس مجلس إدارة تلفزيون «المستقبل» نديم الملاّ من تدنّي عائدات الإعلانات في قطاع الإعلام الفضائي(٩).

---

(٨) مقابلة مع المدير التنفيذي في قناة تلفزيون المستقبل علي جابر، في مجلة التسويق الخليجي Gulf Marketing Review (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧)، ص. ٣١.

(٩) ورد لدى صقر، المجالات الفضائية، ص. ١٦.

وعلى مرّ تسعينيات القرن العشرين، بدا التناغم واضحاً بين برامج تلفزيون «المستبقل» ومسار الحياة السياسي لرفيق الحريري. ففي خلال الفترة الممتدة بين العام ١٩٩٢ والعام ١٩٩٨، امتنعت المحطة عن توجيه أي انتقاد جوهري للحكومة. لكن في الفترة الممتدة من العام ١٩٩٨ إلى العام ٢٠٠٠، أي في خلال السنتين اللتين شهدتا تغيّب رفيق الحريري عن منصب رئيس مجلس الوزراء، أصبحت القناة أكثر تشدداً لجهة إثارة «قضية حرية التعبير» عبر المجاهرة بالاستياء من السياسات التي اعتمدها خلف الحريري في رئاسة الحكومة آنذاك سليم الحص(١٠). بالتالي، وعلى الرغم من عدم توافر أي أدلّة لدحض الاكتفاء الذاتي المالي لقناة تلفزيون «المستقبل»، تثبت أدلة كثيرة أن المحطة لم تحقق قط الاستقلالية الكاملة عن سياسة الحريري ونفوذه الشخصي.

وقد عكس محتوى برامج تلفزيون «المستقبل» العلاقات السياسية والشخصية لرفيق الحريري. فعلى سبيل المثال، كانت العلاقة الوطيدة بين الحريري والنظام السوري في إحدى المراحل تبرر الرقابة الذاتية العرضية التي تمارسها القناة وامتثالها لدمشق. وقبل مقتل الحريري، كانت برامج تلفزيون «المستقبل» تعرض مزيجاً من القومية العربية ومناهضة الأمركة، مع التشديد على القضايا العربية في ما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي والاحتلال الأميركي للعراق. وكانت أنباء العراق وفلسطين و«حزب الله» هي المسيطرة في التغطية الإخبارية. لكن على مر الأيام الأربعين التي أعقبت اغتيال الحريري، أسقطت قناة تلفزيون«المستقبل» العراق وفلسطين من تغطيتها الإخبارية ليتمحور اهتمامها حول جريمة الاغتيال وما أعقبها. وكما سنتبيّن من الأقسام اللاحقة، غيّرت قناة تلفزيون «المستقبل» جدول أعمالها وفقاً للموقف السياسي الذي اتخذه مالكوها. فقد كانت محطة قومية عربية موالية لسوريا عندما كان الحريري في الحكم، ثم بدّلت موقعها بعد اغتيال الحريري وأسقطت بالكامل تغطيتها للقضيتين العربيتين الأكثر قدسية. وقد تزعم قناة تلفزيون «المستقبل» أنها محطة تلفزيونية تجارية، لكنها تتجلى لحظة الضرورة كمحطة سنّية.

(١٠) المرجع السابق، ص. ٥٥.

محطتا التلفزة الشيعيتان

في العام ١٩٩١، برزت قناة تلفزيون «المنار» كمحطة تمثل الطائفة الشيعية في الحرب الإعلامية اللبنانية. وهي في الأساس قناة «حزب الله»، الحزب الشيعي المدعوم من إيران الذي يشغل عدداً من المقاعد النيابية في لبنان، ويندرج أيضاً على قائمة الولايات المتحدة للإرهاب. وتهدف قناة تلفزيون «المنار» إلى «الحفاظ على القيم الإسلامية وتعزيز الدور المتحضّر للعرب المسلمين»، حسب موقع المنار الإلكتروني. وتزعم القناة الاضطلاع بهذا الدور عبر تقديم مزيج من البرامج الدينية، والأخبار المحلية والدولية، والبرامج الرياضية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبرامج الأطفال.

في العام ١٩٩٧، تم تسجيل قناة تلفزيون «المنار» تحت اسم «شركة المجموعة الإعلامية اللبنانية». لكن المدير العام الثاني في المحطة محمد عفيف أحمد أكد في مقابلة أُجريت معه على أن قناة تلفزيون «المنار» تعود «ثقافياً وسياسياً» إلى «حزب الله» منذ لحظة تأسيسها[١١]. وتتجلى سيطرة «حزب الله» على قناة تلفزيون «المنار» من خلال الموقع الجغرافي للمحطة في منطقة حارة حريك الشيعية في الضاحية الجنوبية لبيروت حيث تخضع لحماية حرس «حزب الله» المسلحين الذين يحيطون بها.

وباعتبار أن قناة تلفزيون «المنار» تنتج معظم البرامج التي تبثها، تُعتبر واحدة من المحطات الأعلى تكلفة العاملة في الشرق الأوسط. وجدير بالذكر أنها تموّل بجزئها الأكبر مباشرة من حملة الأسهم، وهؤلاء من قياديي «حزب الله». ووفقاً لمدير عام ورئيس مجلس إدارة المحطة السابق نايف كريّم، فإن «حزب الله» وتلفزيون «المنار» «يبث كل منهما الحياة في الآخر، وكل منهما يشكل مصدر إلهام للآخر. فحزب الله يستخدم قناة المنار ليعبّر عن مواقفه وآرائه وما إلى ذلك، وقناة المنار تتلقى منه الدعم السياسي الضروري لاستمراريتها»[١٢].

---

(١١) صحيفة واشنطن بوست The Washington Post، ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٥.

(١٢) مقتطف من مقابلة أُجريت في بيروت بين نايف كريّم وآفي جوريش Avi Jorish كاتب «المنار: قناة حزب الله، ٢٤/ ٧» Al-Manar: Hezbollah TV 24/7. أجريت المقابلة بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

ووفقاً لتقارير عدّة تقدّر قيمة الدعم المالي الإيراني لـ«حزب الله» بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون دولار أميركي سنوياً[١٣]. ويتم تحويل جزء من هذا المبلغ مباشرة إلى تلفزيون «المنار». وجدير بالذكر أن إيران كانت مصدر التمويل الأصلي للمحطة لدى إطلاقها، بل إن التقارير تشير إلى أن إيران لا تزال تساهم في تمويل المحطة، علماً بأن المسؤولين في قناة «المنار» صرّحوا بأنها لا تتلقى أي إعانات مالية من أي حكومة لأن ذلك منافٍ للقانون اللبناني. ويفترض آفي جوريش أن قناة «المنار» تلتف على هذا القانون، فتتلقى الأموال من «حزب الله» ـ في لبنان ـ الذي يحصل بدوره على التمويل من إيران[١٤]. وتحظى المحطة بمصدر تمويل إضافي من الشيعة وغيرهم من العرب والمسلمين الذين يدعمون رسالة «حزب الله» في إطار المحطة. وقد قيل إن مبالغ مالية ضخمة أُودعت في حسابات مصرفية لحزب الله مصدرها مجموعات من المسلمين في أوروبا وكندا والولايات المتحدة[١٥].

أضف إلى ذلك أن سوريا تدعم «حزب الله»، لا بل إنها اضطلعت بدور سياسي في المحطة منذ إطلاقها. ووفقاً لجوريش، أرسل «حزب الله» وفداً إلى دمشق بغية إقناع الرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد بإعطاء القناة الإذن بالبث. وفي الثامن عشر من أيلول / سبتمبر العام ١٩٩٦، ونزولاً عند طلب الرئيس اللبناني، قرر مجلس الوزراء منح قناة «المنار» ترخيصاً للعمل[١٦].

يُقال إن قناة تلفزيون «المنار» هي من «دشّن» مقاربة «تلفزيون الواقع» للبرامج الإعلامية في لبنان. وكانت عبارة «تلفزيون الواقع» تُستخدم من قبل العديد من الصحافيين والمحللين الإعلاميين لوصف الأسلوب المعتمد من قبل المنافذ الإعلامية التابعة للمعارضة اللبنانية في تغطية جريمة اغتيال الحريري، باعتبار أن هذه المنافذ كلها

(١٣) راجع آفي جوريش، «المنار: قناة حزب الله، ٢٤ / ٧»، نشرة الشرق الأوسط الفصلية Middle East Quarterly (شتاء ٢٠٠٤).
(١٤) المرجع السابق.
(١٥) صحيفة الرأي، ٣١ أيار / مايو ٢٠٠٠.
(١٦) جوريش، «المنار: قناة حزب الله، ٢٤ / ٧».

كانت تتنافس على نقل الواقع الميداني إلى مشاهديها. وكانت «المنار» أول من استخدم هذا المفهوم عندما قدّمت لمشاهديها «فيديو كليبات» تصوّر أفراداً من «حزب الله» ينفّذون عمليات ضد الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان. وقد كتبت الصحافية والكاتبة اللبنانية سوسن الأبطح تقول إن المحطة استطاعت بمرور السنوات أن تستخدم رصيداً لغوياً حاداً وصوراً واضحة لتحقق ثلاثة أهداف هي: حشد الدعم داخل لبنان لمقاومة «حزب الله» لإسرائيل (وضمناً دعم شرعية وجود «حزب الله» نفسه)؛ وتوفير الدعم المعنوي للمقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة؛ وإضعاف معنويات الجنود الإسرائيليين(١٧). وغالباً ما كان يتم السعي إلى تحقيق الهدف الأخير عبر بث إعلانات مناهضة لإسرائيل باللغة العبرية، وأيضاً من خلال برامج التلفزيون التي تصوّر إسرائيل بدور المعتدي وتبيّن أعضاء «حزب الله» كأبطال يضحّون بأنفسهم في سبيل العدالة(١٨). والواقع أن علاقة «حزب الله» بسوريا تساعده على تحقيق هذه الأهداف، كما أن الوجود السوري في لبنان شكل عاملاً أساسياً في نجاح المجموعة الشيعية. وبالتالي، فقد كانت قناة «المنار» تشكّل، من خلال ارتباطها بـ«حزب الله»، داعماً علنياً لسوريا ولوجودها في لبنان.

أما الشبكة الوطنية للإرسال «إن بي إن»، فتشكل هي أيضاً لاعباً إعلامياً شيعياً في الحرب الإعلامية اللبنانية، إنما أكثر اعتدالاً من قناة المنار. وتعود ملكية هذه الشبكة إلى رئيس مجلس النواب اللبناني ورئيس حركة «أمل» نبيه بري. ولا بد من الإشارة إلى أن «أمل» حركة شيعية معتدلة منافسة لـ«حزب الله» في أوساط الطائفة الشيعية. وكلمة أمل هي المختزل النحتي لأفواج المقاومة اللبنانية. إنما خلافاً لمؤسس حركة «أمل» المولود في إيران السيد موسى الصدر، فإن نبيه بري ليس برجل دين. وإنما هو محامٍ وُلد في سيراليون ودرس لاحقاً في بيروت ثم عمل في الولايات المتحدة. والواقع أن وزير

(١٧) سوسن الأبطح، «معركة فضائيتي المنار والمستقبل لقسم قلوب اللبنانيين»، مجلة قضايا عالمية، العدد ٢ (أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، ص. ١٣٥.

(١٨) المرجع نفسه، ص. ١٣٥.

الإعلام السابق باسم السبع، الشيعي أيضاً، اضطلع بدور أساسي لضمان حصول الشبكة الوطنية للإرسال على الترخيص المطلوب. وأذكر من شركاء برّي في المحطة وزير الاقتصاد السابق الشيعي ياسين جابر. وكان يتولّى مجلس إدارتها ناصر صفي الدين. فضلاً عن ذلك، وبحسب مجلة «فوربس»، تشير تقارير غير مؤكدة إلى أن عصام فارس، وهو مسيحي أرثوذكسي من شمال لبنان يعيش حالياً في الولايات المتحدة، كان يمتلك أكثر من ثلث أسهم الشبكة، إلا أنه تخلّى عن أسهمه في وقت لاحق لأنه تبيّن أن الشبكة تشكل عبئاً مالياً[١٩]. ووفقاً لمجلة «آي مونثلي» I Monthly، العدد الخامس الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر العام ٢٠٠٢، فإن حملة الأسهم الأساسيين في الشبكة الوطنية للإرسال هم:

أحمد محمد الصفدي	٦,٢٤ ٪
سميرة عاصي	٧,١٨ ٪
أمينة بري	٦,١٨ ٪
علي فران	٧,٥ ٪
أحمد حسين	٦,٠٩ ٪

وجدير بالذكر أن معظم حملة الأسهم شركاء مقرّبون من برّي أو أفراد من العائلة. فسميرة عاصي، شقيقة زوجة نبيه بري، جمعت ثروتها من خلال عقد مع القائد الليبي معمّر القذافي استطاعت بموجبه أن تطبع مليون نسخة من «الكتاب الأخضر» للقذافي[٢٠]. وهي في الواقع شخصية بارزة في الأوساط اللبنانية الشيعية.

تدعم الشبكة الوطنية للإرسال عموماً الموقف السوري في لبنان. ويعتقد نبيه برّي أن سوريا هي الحليف الأقرب للبنان بسبب تاريخ القوات السورية في مساعدتها للبنان.

(١٩) «أباطرة الإعلام العربي».
(٢٠) دانيال ناصيف، «ملف نبيه بري» Nabih Berri Dossier، نشرة أخبار الشرق الأوسط Middle East Intelligence Bulletin، المجلد ٢، العدد ١١ (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠).

والواقع أن علاقات وطيدة نشأت بين حركة «أمل» ودمشق منذ سبعينات القرن العشرين، إلا أن العلاقة ازدادت متانة في ظل رئاسة برّي للحركة[٢١]. وفي شباط / فبراير العام ١٩٨٢، أعلن برّي أن أهداف حركة «أمل» تشمل «تحديد العلاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية المميّزة بين لبنان وسوريا[٢٢]. وفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين أيضاً، «دعم برّي مساعي سوريا للإطاحة بالحكومة الدستورية التي كان يرأسها رئيس مجلس الوزراء الموقّت ميشال عون. وقد أيد برّي سوريا ضد عون على الرغم من الدعم القوي الذي كان عون يحظى به في الأوساط الشيعية»[٢٣].

سياسات وسائل الإعلام اللبنانية واغتيال الحريري

أظهرت المناقشة أعلاه أن البيئة الإعلامية في لبنان ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالوضع السياسي اللبناني المتأزم، بحيث أن كل محطة تخضع لملكية وسيطرة أفراد مهمّين لهم ارتباطاتهم السياسية وجداول أعمالهم الخاصة في ما يتعلق بالبلاد. ويتم تصميم برامج المحطات بحيث تخدم مصالح هؤلاء الأفراد، كما رأينا في ما يتعلق بالتغطية الإعلامية لاغتيال رفيق الحريري، حيث تحدى إعلام المعارضة (آنذاك) الحكومة ودعا إلى الانسحاب السوري من البلاد، في حين دعمت المحطتان الشيعيتان الحكومة السورية وضرورة بقائها في لبنان. وما كان الرابط بين ملكية وسائل الإعلام ومحتوى برامجها ليكون أكثر تجلّياً.

على سبيل المثال، يفسّر امتلاك آل الحريري قناة تلفزيون «المستقبل» موقف المحطة

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) أغسطس ريتشارد نورتون Augustus Richard Norton، أمل والشيعة: صراع من أجل روح لبنان *Amal and the Shia: Struggle for the Soul of Lebanon* (أوستن Austin: منشورات جامعة تكساس، ١٩٨٧)، ص. ٦٨.

(٢٣) ناصيف، «ملف نبيه بري». وفقاً لدراسة صدرت في العام ١٩٩٦ لجوديث بالمر حريق من جامعة بيروت الأميركية، تفوّق عون على برّي ومختلف السياسيين بحسب إجابات المشاركين الشيعة لدى سؤالهم تسمية القائد اللبناني المفضل بالنسبة إليهم في سياق استطلاع مفتوح للرأي. راجع جوديث بالمر حريق، «بين الإسلام والنظام: دعم شعبي لحزب الله اللبناني» Between islam and the System: Popular Support for Lebanon's Hezbollah، مجلة حل النزاعات The Journal of Conflict Resolution، المجلد ٤٠، العدد ١ (آذار / مارس ١٩٩٦)، ص. ٥٢.

المتحدي لسوريا وللحكومة اللبنانية التي كانت موالية للنظام السوري، ولا سيّما في أعقاب جريمة اغتيال رفيق الحريري. وقد عبّر الصحافي فارس خشّان بلهجة حادّة عن الموقف المعادي لتلك الحكومة في جريدة «المستقبل» اليومية قائلاً:

«في البلاد إجماع حول استحالة الوثوق بمقدرة الحكومة الفاشلة على التحقيق في جريمة الاغتيال وتقديم الأجوبة، لأنها حتى وإن كانت بريئة من هذا الفعل الإرهابي، تتحمل مسؤولية ما حدث (الاغتيال)... فقد أفادت السلطات اللبنانية من مقتل الحريري. «لقد ظلت هذه السلطات على مدى أشهر عدة تحرّض على اغتيال الحريري، وقد أفادت من غيابه»[٢٤].

وتحوّلت قناة تلفزيون «المستقبل» إلى منصّة للمعارضة اللبنانية المعادية لسوريا، وراحت تبث التقارير عن حياة رفيق الحريري وتعرض مقابلات مع شخصيات رائدة في المعارضة اللبنانية مثل وليد جنبلاط ووليد عيدو ومروان حماده الذي كان هو أيضاً هدفاً لمحاولة اغتيال قبل شهور على مقتل الحريري. وكانت التغطية تحمل على الدوام الشعار «...لأجل لبنان»، فضلاً عن عبارات مختلفة مثل «الحقيقة» و«الحرية» وما شابه ذلك من كلمات تملأ الفراغ قبل عبارة «لأجل لبنان». وكانت البرامج تفيض بمقاطع من خطابات الحريري وإطلالاته الإعلامية. والواقع أن العديد من الفيديو كليبات والخطابات بُث على شاشة تلفزيون «المستقبل» في الذكرى الثلاثين للحرب الأهلية اللبنانية، حتى أن البعض بدأ يقول على سبيل التندر إن الحريري ما زال حياً ورفيقه هو من مات في الانفجار، في إشارة إلى الاسم «رفيق الحريري». وقد كتبت سوسن الأبطح تقول:

«في الذكرى الثلاثين لاندلاع الحرب الأهلية، يعود الحريري إلى الحياة عبر شاشة

(٢٤) سي جاكوب C. Jacob، «ردود الفعل على اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري» Reactions to Former Lebanese Prime Minister Al-Hariri's Assassination، معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط MEMRI، ٢٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥.

التلفزيون بعد مرور تسعة وخمسين يوماً على وفاته. لقد عرضت قناة تلفزيون المستقبل فيديو كليبات للحريري يقول فيها «لا تصدقوا كل ما تسمعه آذانكم وصدقوا ما تراه عيونكم، واتركوا لعقولكم أن تحلل الباقي... فاستخدامكم للعقل هو السبيل لمعرفة الحقيقة التي يحاول البعض إخفاءها». بمعنى آخر، لم يكن الرجل ميتاً، وإنما - بفضل قناة تلفزيون المستقبل - كان يسير في وسط بيروت ويحتفل مع اللبنانيين بذكرى الحرب. وكان هذا جزءاً من التكتيك الفريد الذي استخدمته القناة: فبعد أن أقنعت المشاهدين بأن موت الحريري يعني موت لبنان، شرعت تخبر العامة أن الحريري حيّ، وبالتالي، وفقاً للمنطق نفسه، لبنان حي أيضاً»[٢٥].

ركزت التغطية في قناة تلفزيون «المستقبل»، كما في المؤسّسة اللبنانية للإرسال، أي المحطة الزميلة في المعارضة، على تظاهرات المعارضة مستخدمة تقنيات التزويم للتشديد على العدد الهائل للحشود، واستكملت الصور بتعليقات درامية هي أبعد ما يكون عن الدقة. وفي إحدى المرات، دعا المذيع المشاهدين إلى الانضمام إلى تظاهرة المعارضة قائلاً: «ها نحن ننتظركم فيما تأتون من سائر المناطق اللبنانية. لا تفقدوا الأمل؛ ها هم رفاقكم من المواطنين يصلون على الرغم من العقبات والعراقيل كافة»[٢٦]. في المقابل، لم توفر قناة تلفزيون «المستقبل» والمؤسّسة اللبنانية للإرسال «إل بي سي» سوى تغطية محدودة للحشود الموالية لسوريا[٢٧].

وفي القطاع المقابل من الحلبة الإعلامية، وبالتالي في الجهة المقابلة من الطيف السياسي، خصصت قناة «المنار» والشبكة الوطنية للإرسال مدة بث محدودة لتظاهرة «ربيع لبنان» في الرابع عشر من آذار / مارس العام ٢٠٠٥، متجاهلة «الاحتشاد لساعات

---

(٢٥) سوسن الأبطح، «معركة فضائيتي المنار والمستقبل لقسم قلوب اللبنانيين»، ص. ١٣٥.

(٢٦) المرجع نفسه، ص. ١٣١.

(٢٧) ماجدة أبو فاضل، «مباشر من ساحة الشهداء: تلفزيون الواقع في لبنان يحول تغطية تظاهرة سلمية إلى معركة إعلامية» Live from the martyrs' square: Lebanon's reality TV turns coverage of peaceful protest into a media battle، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal، العدد ١٤ (ربيع ٢٠٠٥). http://www.tbsjournal.com/abufadil.html، تاريخ زيارة الموقع: ٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

طويلة والسيل البشري المتدفق من سائر أنحاء لبنان. واكتفتا بتقديم التعليقات من داخل الاستديو ونقل الصوت بلا الصورة عبر شاشة مقسومة بهدف التقليل من شأن أعداد المتظاهرين الضخمة»[28]. وفي الوقت نفسه، زخرفت المحطتان المواليتان لسوريا الحشد الذي نظّمه «حزب الله» في ساحة رياض الصلح، وأفادتا بأن عدد المشاركين بلغ مليوناً وخمس مئة ألف مواطن. ورداً على هذه المزاعم، زعمت قناة تلفزيون «المستقبل» أن عدد المحتشدين لشكر سوريا «تضخّم بسبب المواطنين السوريين الذين تم إحضارهم في الليلة السابقة في الحافلات، وهو أمر نفته قناة المنار»[29]. فضلاً عن ذلك، أعادت قناة المنار بث الخطاب الذي ألقاه الرئيس السوري بشار الأسد في الخامس من آذار / مارس[30]، وهو الخطاب نفسه الذي بثته المؤسسة اللبنانية للإرسال عبر شاشة مقسومة، فنقلت صوته متزامناً مع مشاهد الحشود اللبنانية المطالبة بالانسحاب السوري الفوري والكامل[31].

وقد حذت المؤسسة اللبنانية للإرسال حذو قناة تلفزيون «المستقبل» وتحررت من الرقابة الذاتية التي جعلت برامجها الإخبارية في الماضي تحابي سوريا ومؤيديها في لبنان. وقد نزعت المؤسسة في تغطيتها لجريمة الاغتيال إلى دعم موقف المعارضة باسم المسيحيين الموارنة، وذلك من خلال المبالغة في أعداد المشاركين في تظاهرات المعارضة، واتهام سوريا علانية باغتيال الحريري[32]. وقد نُقل عن وزير الاقتصاد السابق مروان حمادة على المؤسسة اللبنانية للإرسال قوله: «المسؤولون عن هذه الجريمة البشعة

---

(٢٨) المرجع السابق.
(٢٩) المرجع السابق.
(٣٠) سناء الجاك، «القبض إعلامياً على اللحظة... دون الدخول في عمق تحولات الشارع اللبناني»، مجلة قضايا عالمية، العدد ٢ (أيار / مايو - حزيران / يونيو ٢٠٠٥)، ص. ١٤٢.
(٣١) ماجدة أبو فاضل، «المباشر من ساحة الشهداء».
(٣٢) «قُدّر عدد المتظاهرين يوم الإثنين بمليون شخص بحسب المؤسسة اللبنانية للإرسال ال بي سي، في حين قدّر آخرون العدد بثمانمئة ألف». راجع «الحشد اللبناني الأكبر من نوعه» Lebanese Rally Biggest Yet, english.aljazeera.net، ١٥ آذار / مارس ٢٠٠٥، http://english.aljazeera.net/NR/exeres/29BC1F0B-A63D-4C72-9635-75C854A28168.HTM، تاريخ زيارة الموقع: ١٦ آذار / مارس ٢٠٠٦.

معروفون. تبدأ المسؤولية في دمشق، وتمر بقصر الرئاسة اللبنانية في بعبدا، والحكومة اللبنانية وجهاز المخابرات اللبناني»[٣٣].

كان جوهر التغطية في إعلام المعارضة (أي في قناة تلفزيون «المستقبل» والمؤسسة اللبنانية للإرسال «إل بي سي») يتمثل بتحميل سوريا والحكومة اللبنانية مسؤولية اغتيال الحريري. وبالتالي، لم يكن مفاجئاً أن تتلقى قناة تلفزيون «المستقبل» التهديدات من القوى الموالية لسوريا في لبنان. فقد وزّعت مجموعات موالية لسوريا منشورات اتهمت فيها ما كان يشكل قناة قومية عربية بالتحول إلى قناة صهيونية. وبعد مرور أربعين يوماً على اغتيال الحريري، ورداً على هذه التهديدات، أطل رئيس مجلس إدارة المحطة الدكتور نديم الملاّ في برنامج الإعلامي زاهي وهبي «خليك بالبيت»، فأوضح سياسة المحطة وحاول تهدئة منتقديه السوريين، ولا سيّما رئيس تحرير صحيفة «الثورة» السورية فايز الصايغ. وقد اتصل زاهي وهبي بفايز الصايغ من دمشق لبث الاتهامات التي وجهها إلى تلفزيون «المستقبل» في مقاله في صحيفة «الثورة» قبل أسبوع واحد. وقد أوضح الملاّ أن المحطة ستعاود عرض برامجها السابقة وتعود إلى مناصرة القضايا العربية. كما أنه ناقش اتهام تلفزيون «المستقبل» بالتحول إلى محطة تلفزيونية للمعارضة. وقال في هذا الإطار: « نحن ندعو الموالاة (الموالين لسوريا في البرلمان والحكومة) وهم يرفضون الظهور في برامجنا». وقد أطلق الملاّ دعوة على الهواء إلى زعيم «حزب الله» السيد حسن نصر الله للظهور على شاشة تلفزيون «المستقبل»[٣٤].

جاء التغيير في محتوى البرامج ولهجتها بعد مرور أربعين يوماً على اغتيال الحريري كنتيجة لانسحاب السوريين من بيروت والضغوط من قبل دول عربية أخرى شعرت بالانزعاج من التدخل الأميركي في لبنان. أضف إلى ذلك أنه جاء أيضاً نتيجة للخوف.

---

(٣٣) «المعارضة تتهم الحكومتين السورية واللبنانية باغتيال الحريري» Opposition blames Syrian and Lebanese governments for Hariri's assassination، زاوية الصحافة Press Corner، ١٥ شباط / فبراير ٢٠٠٥، http://www.freemuslims.org/news/article.php?article=416، تاريخ زيارة الموقع: ١ نيسان / أبريل ٢٠٠٥.

(٣٤) نديم الملا في مقابلة تلفزيونية مدتها ساعتان في برنامج زاهي وهبي «خليك بالبيت»، قناة تلفزيون المستقبل (٢٩ آذار / مارس ٢٠٠٥).

ففي البرنامج نفسه، تحدث الملاّ عن إمكانية انتقال تلفزيون «المستقبل» إلى دُبي في حال استمرت التهديدات، مذكراً المشاهدين بأن قناة تلفزيون «المستقبل» استُهدفت بصاروخين قبل اغتيال الحريري ببضعة أشهر. وقد حدث ذلك في الواقع عندما أصبح الحريري شخصية معارضة بعد خروجه من الحكم. ويرى الكثيرون في لبنان أن الاستهداف بالصاروخين كان يشكل تمهيداً لاغتيال الحريري.

فضلاً عن ذلك، تجلّى تأثير الحريري في صحيفة «النهار» من خلال تغطيتها لجريمة اغتياله. ففي إطار اتهام سوريا بالجريمة، كتب علي حمادة بتاريخ ١٥ شباط / فبراير العام ٢٠٠٥ يقول: «تماماً كما اغتالوا كمال جنبلاط وألقوا به وهو ينزف في الشارع في العام ١٩٧٧، فجّروا نصف المدينة واغتالوا رفيق الحريري محوّلين جسده إلى جثة متفحمة»(٣٥). وأضاف حمادة قائلاً: «رفيق الحريري الذي سقط شهيداً من أجل الاستقلال ليس الأول في سلسلة الجرائم وربما لن يكون الأخير؛ ومن الضروري بالتالي ألا تذهب دماؤه هدراً وألا يكون لبنان منذ الآن رهينة بأيدي هذا النوع من السلوك المافياوي»(٣٦).

ورداً على المواقف المعادية لسوريا التي تبنّتها المؤسسة اللبنانية للإرسال وقناة تلفزيون «المستقبل» وجريدة «النهار»، استمرت قناتا الشيعة، أي الشبكة الوطنية للإرسال «إن بي إن» وتلفزيون «المنار»، في تبنّي موقف الموالاة، أي أولئك المتحالفين مع سوريا والحكومة اللبنانية الموالية لها. وقد تأرجحت البرامج على القناتين بين عاملين: دفاع جريء جداً عن سوريا؛ ومحاولات لتفادي تخصيص تغطية كاملة للمعارضة.

والواقع أن نبيه برّي استخدم الشبكة الوطنية للإرسال ليثير الشكوك حول مشروعية الاتهامات الموجهة إلى سوريا. وقد أخبر الصحافيين أخيراً أن «الكشف عن ظروف هذه الجريمة هو أولى أولوياتنا، ليس فقط لأن هذا واجب وطني، وإنما أيضاً لأنه يهدئ من روع الناس ويضع حداً للاتهامات الكاذبة التي يتم توجيهها»(٣٧). وكما أشار حازم الأمين

(٣٥) علي حمادة، «أين أنتم ذاهبون أيها الإرهابيون؟»، جريدة النهار، ١٥ شباط / فبراير ٢٠٠٥.
(٣٦) المرجع نفسه.
(٣٧) مهلهل فقيه، «أصوات الشقاق» Voices of Dissent، صحيفة الأهرام الأسبوعية Al-Ahram Weekly، ٢٤ شباط / فبراير - ٢ آذار / مارس ٢٠٠٥.

في مقال في جريدة «الشرق الأوسط»، وكما سبق أن رأينا، أصبحت قناة «المنار» هي أيضاً محفلاً لدعم الدور السوري في لبنان[٣٨]. وقد استخدم «حزب الله» المحطة ليبيّن كيف أن السوريين تأثروا بمقتل الحريري. وفي هذا الإطار، قال السيد حسن نصر الله للمنار: «لديّ معلومات تقول إن ٢٠ إلى ٣٠ عاملاً سورياً قد قُتلوا أخيراً... وهذا محط خزي»[٣٩]. واستطرد نصر الله واصفاً كيف تم قتل العمال في لبنان في الهجمات المعادية لسوريا التي أعقبت اغتيال رئيس مجلس الوزراء السابق. كذلك بدت قناة «المنار» متحمّسة لعرض تحليل شبه فوري للتصريحات المعادية لسوريا التي يدلي بها أي سياسي، علماً بأن «التحليل» في هذا السياق ليس هو في حقيقة الأمر النوع نفسه من التحليل الذي يمكن الحصول عليه من محطات إخبارية غربية مثل شبكة الـ«سي إن إن» أو قناة الـ«بي بي سي». «فالتحليل» هنا يعني الإنكار المطلق لأي تهمة ضد سوريا. بمعنى آخر، سمحت هذه المقاربة التحليلية للقناة بالتشكيك في الاتهامات الموجّهة إلى سوريا.

وقد تمثل أحد المواضيع الأساسية التي اشتملت عليها برامج المحطة بفرضية أن مقتل الحريري أتاح للأميركيين فرصة زيادة الضغوط على سوريا لتطبيق القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك، غالباً ما تم طرح النظرية القائلة إن اغتيال الحريري جزءٌ من مؤامرة أميركية صهيونية، وذلك من قِبل عماد مرمل في برنامج «حديث الساعة» وعمرو ناصف في برنامجه «ماذا بعد». وفي إحدى المرات، استدعت تعليقات عماد مرمل حول أن أي تحقيق دولي في مقتل الحريري يشكل انتهاكاً للسيادة اللبنانية، اتصالاً على الهواء من بهية الحريري طلبت فيه إلى مرمل عدم الخوض في هذه المسألة[٤٠].

وقد جرى استكمال مثل هذه التكتيكات بمحاولات لتقويض الشعور بالعداء لسوريا

(٣٨) حازم الأمين، «تلفزيون المستقبل وقناة المنار... ضفتا المواجهة التلفزيونية في لبنان»، الحياة، ١٤ آذار / مارس ٢٠٠٥.
(٣٩) «حزب الله يتحدى القرار ١٥٥٩»، aljazeera.com، ١٧ آذار / مارس ٢٠٠٥، -http://aljazeera.com/cgi bin/news_service/middle_east_full_story.asp?service_id=7403، تاريخ زيارة الموقع: ١٦ آذار / مارس ٢٠٠٦.
(٤٠) سناء الجاك، «القبض إعلامياً على اللحظة... دون الدخول في عمق تحولات الشارع اللبناني»، ص. ١٤٢-١٤٣.

في لبنان. وتجلّى مثال عن ذلك عندما تفادت الشبكة الوطنية للإرسال تغطية الاحتشاد خارج البرلمان عندما أعلن رئيس مجلس الوزراء عمر كرامي استقالة حكومته[٤١]. وباعتبار أن تلك المرحلة لم تكن تحمل سوى الأخبار السيئة لسوريا داخل لبنان، لجأت الشبكة الوطنية للإرسال وقناة «المنار» إلى تخصيص كمٍّ كبير واستثنائي من البرامج للحديث عن فلسطين والعراق وأفغانستان، في حين كان الشغل الشاغل للمحطات غير اللبنانية الأحداث في لبنان دون سواها.

خلاصة القول إن حلبة الإعلام اللبناني تشكل ساحة المعارك السياسية بين المجموعات المتنافسة داخل البلاد. ولا شك في أن الولاءات السياسية الإثنية لأي منفذ إعلامي تقيّد محتوى برامجه، ولا سيّما تغطيته الإخبارية. وقد تجلّت هذه النزعة بأقصى درجاتها بعد موت الحريري. فقناة تلفزيون «المستقبل»، الخاضعة لآل الحريري ولجبهة تيّار المستقبل، بدّلت محتوى برامجها لتصبح قناة المعارضة الأولى في البلاد، فتبث الاتهامات ضد سوريا وتنقل مشاهد الحشود المناهضة للنظام السوري، فضلاً عن تمجيد شخص الحريري وإرثه. وإذ تحرّر الموارنة من القيود التي فرضتها السيطرة السورية، قامت المؤسسة اللبنانية للإرسال بالمثل. وبالطريقة نفسها، عكست القناتان الشيعيتان المواليتان لسوريا، أي الشبكة الوطنية للإرسال وقناة المنار، الخطاب السياسي الذي تميّز به الموالون لسوريا.

تسرّب المنافسة بين قطر والسعودية إلى الإعلام اللبناني

الواقع أن التسرّب الإقليمي للخصومة القطرية السعودية ينعكس أيضاً في المشهد الإعلامي اللبناني. ففي حين تُعتبر قناة تلفزيون «المستقبل»، التي تعود ملكيتها إلى آل الحريري، حليفة للمملكة العربية السعودية، يمثّل تحسين الخياط صاحب قناة تلفزيون

---

(٤١) ماجدة أبو فاضل، «المباشر من ساحة الشهداء».

الجديد حليفاً لقطر، وهو ينفّذ الكثير من العقود الموكلة إليه من قطر في مجالات الإعلام والنشر وآخرها طباعة الكتب المدرسية، وهي عقود ضخمة تفرض عليه مناصرة قطر في الساحة الإعلامية اللبنانية.

ولا بد من الإشارة إلى أن الاتهامات والاتهامات المضادة بين تلفزيون «المستقبل» وتلفزيون «الجديد» شكلت نسخة عن العداء السعودي القطري إنما بصبغة لبنانية. وما يلائم هذا الوضع أن السيد تحسين الخياط يقطن في قصر أشبه بالقلعة يليق بالمليارديرفي منطقة خارج بيروت تُعرف باسم «الدوحة». وغالباً ما يدلي اللبنانيون بتعليقات ساخرة متسائلين في أي من الدوحتين يعيش تحسين خياط فعلياً.

وتتنافس قناة تلفزيون «المستقبل» مع المؤسسة اللبنانية للإرسال، فتتجلى خصومة بين السنّة والموارنة من جهة، وبين الإسلاميين والقوميين العرب من جهة أخرى. وكانت الخصومة قائمة أيضاً بين رفيق الحريري ورئيس مجلس إدارة المؤسسة اللبنانية للإرسال بيار الضاهر. وفي حين تبنّى تلفزيون «المستقبل» خطاباً عربياً مناهضاً للأمركة قبل اغتيال الحريري، اعتمدت المؤسسة اللبنانية للإرسال موقفاً أقرب إلى أميركا. وقد اتهم تلفزيون «المستقبل» المؤسسة اللبنانية للإرسال بأنها تفعل ذلك لإرضاء الأميركيين لأنها أُعطيت عقداً من قبل البنتاغون لإنشاء محطة التلفزة العراقية واسمها «العراقية». وكانت الخصومة إذاً بين السنّة القوميين العرب والموارنة المتأثرين بالغرب والمؤيدين لأميركا. وقد اتُهمت المؤسسة اللبنانية للإرسال بإفساد الشباب اللبنانيين والعرب من خلال بثّ برامج مثل «انتخاب ملكة جمال لبنان» حيث كانت كاميرات التلفزيون مسلطة على مدار الساعة على شابات لا يرتدين سوى القليل من الملابس. والواقع أن هذا البرنامج، الذي تضمّن تصويت الجمهور والرسائل القصيرة، أدرّ مبالغ طائلة من المال على المحطة، لكنه أفضى أيضاً إلى صدور فتوى من المملكة العربية السعودية ضد المؤسسة اللبنانية للإرسال، وكان موضع الاتهامات معاداتها للعرب باعتبار أنها دخلت في علاقة تعاقدية مع البنتاغون لإنشاء المحطة العراقية، ومعادية للإسلام أيضاً لأنها تعرض النساء شبه

العاريات على الشاشة. وقد اعتمدت المؤسسة اللبنانية للإرسال استراتيجية مزدوجة للتخفيف من تأثير هذه الاتهامات قدر الإمكان. وإذ ذاك، دخلت في شراكة مع جريدة «الحياة» التي تعود ملكيتها إلى الأمير خالد بن سلطان، لتؤمّن لنفسها غطاءً سياسياً سعودياً في مواجهة اتهامها بمعاداة الإسلام. وعلى الرغم من أن القسم الإخباري في المؤسسة اللبنانية للإرسال لا يدرّ أي عائدات، فإن جدواه كغطاء سياسي عوّضت عن النفقات. وبغية وضع حد لوصم المحطة بمعاداة العرب، لجأ القيّمون عليها إلى الخطاب القومي العربي. وباعتبار أن مناهضة الأمركة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الخطاب، اعتمدتها المؤسسة اللبنانية للإرسال كوسيلة لتفادي الشائعات التي تقول إنها تخضع لنفوذ البنتاغون والإدارة الأميركية.

من الجليّ أن وسائل الإعلام اللبنانية سياسية بطبيعتها وأنها تضطلع بدور مؤثر في الصراعات الداخلية في البلاد. وكما تبيّن التغطية الإخبارية لاغتيال رفيق الحريري، أصبحت الوسائل الإعلامية أداة رئيسة يستخدمها اللاعبون السياسيون لخوض صراعاتهم وحشد الدعم الشعبي لمواقفهم. وربما تكون وسائل الإعلام اللبنانية ذات ملكية خاصة، إلا أن هذا الواقع لم يولّد جواً من الحرية في الكتابة التحريرية أو الصحافة الموضوعية. فعلى العكس من ذلك، لا تكاد وسائل الإعلام اللبنانية تختلف عن تلك التي تعود ملكيتها إلى الحكومات في أنحاء أخرى من الشرق الأوسط.

محطات التلفزة ووسائل الإعلام الأخرى

تمثل جريدة «النهار» التي تأسّست في العام ١٩٣٣ صوت الروم الأرثوذكس المعارض في لبنان الذي شجب علانيةً على مر عشرات السنين الوجود السوري في البلاد. وفي العام ١٩٩٩، خلف جبران تويني والده في منصب مدير تحرير ورئيس مجلس إدارة الجريدة. وقد أمضى تويني ثلاث سنوات منفياً في فرنسا بسبب الدور الجريء الذي اضطلع به في الحركة الشعبية الجامعة للطوائف التي دعمت محاولة رئيس مجلس

الوزراء ميشال عون في خلال الفترة الممتدة بين العام ١٩٨٩ والعام ١٩٠٠ لإخراج القوات العسكرية السورية من لبنان. كما أن مقالاته الافتتاحية في جريدة «النهار» و«الرسائل المفتوحة» التي وجّهها إلى الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد قد أثارت جدالاً حاداً في أوساط النخبة السياسية اللبنانية.

بدأ جبران تويني العمل في الحقل السياسي لدى تعيينه أميناً عاماً للجبهة الوطنية (العام ١٩٩٠). وكان أيضاً عضواً مؤسّساً في «حركة دعم التحرير» التي جرى تأسيسها لدعم رئيس الحكومة السابق ميشال عون (في العام ١٩٨٩). وجبران تويني كان أيضاً عضواً في التجمع السياسي لليمين. الوسط «قرنة شهوان» المقرّب من البطريرك مار نصر الله بطرس صفير. وجدير بالذكر أن هذا التجمع دعم الحوار كمقدمة للتطبيق الدقيق لاتفاق الطائف، ولا سيّما الأحكام المتعلقة بإعادة انتشار الجيش السوري. ركّز تويني أخيراً على توحيد لبنان ضد الوجود السوري في لبنان.

وجرى اغتيال جبران تويني لاحقاً. ونقل عنه مقال في وكالة أسوشيتد بريس Associated Press، قبل اغتياله، قوله:

«أولئك الذين يقولون إن التوافق سيتعطل يتعرضون لعملية غسل دماغ من قبل السوريين والنظام اللبناني الذي يبحث عن ذريعة لإعادة السوريين إلى البلاد عبر الادعاء بأنه لا يمكننا الجلوس معاً حول طاولة واحدة... إن التعددية في صفوف المعارضة تشكل عاملاً هاماً، ونحن نريد إبقاءها على ما هي عليه... نريد أن نعيد إرساء الديموقراطية لكي نتمكن من المنافسة كما تفعل الشعوب في دول أخرى»[٤٢].

في أعقاب مقتل الحريري، بيعت أسهم رئيس الوزراء السابق في جريدة «النهار» إلى

(٤٢) دونا أبو نصر، «التحالف المناهض لسوريا مجموعة مشاكسة» Anti-Syrian coalition is a fractious group، وكالة الأنباء آي بي AP News Wire، ١٥ آذار / مارس ٢٠٠٥.

الأمير الوليد بن طلال الذي كان قد اشترى ما نسبته ١٠ في المئة من الأسهم في أيار / مايو العام ٢٠٠٢[٤٣]. والواقع أن شراء هذه الأسهم من قبل شخصية سعودية عزز نفوذ المملكة العربية السعودية القائم أصلاً في مجال الصحافة اللبنانية لصالح السنّة. وفي مقال نشرته أخيراً صحيفة «الشرق الأوسط»، وردت إشارة إلى أن جريدة «النهار» قد استعادت موقعها كصوت المعارضة في لبنان[٤٤]. إذن، حتى جريدة «النهار» التي تميل أكثر من غيرها إلى الاعتدال لم تنجح في الخروج من براثن هيمنة السياسة على الإعلام.

(٤٣) غاري غامبل Gary Gambill، بدعم من سوريا، أمير سعودي يتحدى الحريري With Syrian Backing, Saudi Prince Challenges Hariri، نشرة أخبار الشرق الأوسط Middle East Intelligence Bulletin (أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢).
(٤٤) سمير عطاالله، «الساحة والجريدة»، صحيفة الشرق الأوسط، ١٥ آذار / مارس ٢٠٠٥.

الفصل الرابع



الصحافيون العرب بين المهنة والسياسة

ناقشت في الفصول السابقة الأسباب التي تجعل وسائل الإعلام العربية تغطي الأحداث بالطريقة التي نراها. فعلى سبيل المثال، أظهر الفصل الثاني أن الخلافات السياسية بين حكومتي قطر والمملكة العربية السعودية هي التي تحكم تغطية الشؤون السعودية على قناة «الجزيرة» والشؤون القطرية على قناة «العربية». وتشكل هذه الظاهرة نتيجة مباشرة لتأثير الملكية على محتوى الإعلام العربي. وخلاصة القول إن الصراع بين قطر والسعودية يتجلى من خلال الحرب الإعلامية بين قناتي «الجزيرة» و«العربية».

وفي حين يبيّن الإعلام الخليجي تأثير الحكومات والدول على التغطية الإعلامية، يكشف الإعلام اللبناني عن تأثير المجموعات الإثنية والطائفية على المنافذ الإعلامية التي تتحكم بها هذه المجموعات داخل الدولة الواحدة. وقناة تلفزيون «المستقبل» التي تشكل شركة عائلية لآل الحريري ليست إلا واحداً من أمثلة عدة عن الإعلام الذي يوجّهه الانتماء الإثني. وفي إطار تحليلي للتغطية الإعلامية خلال الأيام الأربعين التي أعقبت اغتيال رئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، كان واضحا أن قناة تلفزيون «المستقبل» اضطلعت بدور سياسي ناشط كشف ولاءها التام لمالكيها الرئيسين. كذلك تبنّت منافذ إعلامية أخرى، مثل المؤسسة اللبنانية للإرسال «إل بي سي» والشبكة الوطنية للإرسال «إن بي إن»، موقفاً سياسياً يعكس موقف مالكيها والمجموعات الطائفية التي تمثلها.

وإذ نحوّل اهتمامنا إلى سِمات بارزة أخرى تميّز التغطية الإخبارية في وسائل الإعلام العربية مثل مناهضة الأمركة والتركيز على ما يدور في العراق وفلسطين، نجد أن المتغيرات

التي ناقشناها حتى الآن ـ تحديداً الدول والمجموعات الإثنية والتمويل والملكية ـ ليست كافية لتفسير مجموع هذه الظواهر. وبالتالي، لكي تكتمل الصورة، لا بد من أن نأخذ متغيرات أخرى بعين الاعتبار. وفي هذا الفصل، سأبحث في دور الصحافيين في تحديد معالم التغطية الإعلامية للأخبار الخاصة. فمن أين يأتي هؤلاء الصحافيون؟ وكيف تؤثر خلفياتهم على فهمهم للمسائل التي يتناولونها في تقاريرهم؟ وما هي الطريقة التي يعتمدونها في مناقشة هذه المسائل عبر الشاشة أو على الورق؟ ولا يمكن في الواقع تجاهل الدور الذي يضطلع به الصحافيون ومعدّو برامج التلفزة لجهة تحديد ما يشاهده أو يقرأه العرب.

بدايةً، تجدر الإشارة إلى أن الصحافيين العرب الذين يسيطرون على وسائل الإعلام العاملة عبر العالم العربي هم أبناء المنظومة السياسية والثقافية العربية، سواء أكانوا موالين للحكومات أم كانوا من المعارضة، فيهم الفيروسات نفسها ولهم الخلفيات نفسها الناتجة من ثقافة سلطوية أو نظام أبوي، على حد قول الصديق المرحوم هشام شرابي. ولك فقط أنْ ترى كيف يتعامل صحافيو «الجزيرة» مع محمد حسنين هيكل، فهو بالنسبة لهم «آية الله العلماني»، وبمثابة شيخ طائفة الصحافيين. وتشبه علاقة الصحافيين الجدد بهيكل علاقة المريد بالشيخ في الطرق الصوفية أو علاقة المواطن بالديكتاتور الحاكم. يجلّونه ويبجّلونه كما يبجّل أعضاء الحزب الحاكم الرئيس. تلك هي بعض ملامح الخلفيات والثقافات التي تشكل وعينا ورؤيتنا للأحداث والتي لا بد أن تؤثر بالضرورة على طريقة تناولنا للمسائل السياسية والثقافية. وفي الوقت الحالي، يأتي الصحافيون العرب بمعظمهم من دول أربع تحديداً هي مصر والسودان وفلسطين ولبنان، بالإضافة إلى بعض بلدان الشمال الأفريقي. وليست مصادفة أن هذه الدول هي نفسها التي تضخّ اليد العاملة المهاجرة في منطقة الخليج، وعلى وجه الخصوص في القطاع التربوي والقطاعات الخدماتية. ويُمكن النظر إلى الإعلام باعتباره قطاعاً خدماتياً إضافياً تسيطر عليه القوة البشرية المهاجرة، فهو يشكل جزءاً من النمط العام لحركة الأفراد والعمالة والأفكار في هذا الجزء من العالم.

إلى الطابع الإقليمي لهذا التوجّه، ساهمت العولمة أيضاً في تعزيز حركة الأفراد. فالعديد من العمال غادروا الدول الفقيرة المكتظّة بالسكان مثل مصر والسودان والمغرب للعمل في دول الخليج الغنية بالنفط، فيما اختار غيرهم العمل في أوروبا والولايات المتحدة. ويشكل الصحافيون جزءاً من هذا النمط. كما أن القواعد التي تحكم العلاقة بين العامل وكفيله في الدول الخليجية تنطبق أيضاً على الصحافيين. وبما أن وسائل الإعلام العربية جزء لا يتجزأ من حياة العرب، فهي لا تختلف عن بقية مناحي العيش الأخرى. فممارسات الصحافيين وطرق توظيفهم لا تختلف عن ممارسات التوظيف في المهن الأخرى، أي أنها تعتمد على علاقات الدم والقرابة والشللية وعلاقة كل هؤلاء بالكفيل أو صاحب العمل. وفي السياق الإعلامي، يكون مالك المنفذ الإعلامي أو القناة التلفزيونية هو نفسه الكفيل الذي يوفّر للصحافيين المهاجرين العاملين لديه الإقامة وفرصة العمل، وهو المسيطر على الفضاء الذي يتحركون فيه. ومن مميزات نظام الكفيل بالنسبة إلى العمالة أنه يسمح لهم بأن يعملوا في وظيفة أخرى بعد الدوام الرسمي، وفي حالة الصحافيين يسمح لهم الكفيل بتحقيق غاياتهم الخاصة طالما أن هذه الغايات لا تتعارض مع الغايات الأكبر للكفيل. وفيما يخص وسائل الإعلام كالمحطات التلفزيونية، يكون الكفيل في العادة عضواً في الحكومة أو وكيلاً عن الحكومة أو العائلة الحاكمة. وقد تم توضيح دور الكفيل الإعلامي بالتفصيل في الفصول السابقة، لكن ما لم يتم توضيحه هو دور العاملين لديه الذين يحددون محتوى البرامج في ما يتعلق بمجموعة متنوعة من القضايا الاجتماعية والسياسية.

الواقع أن الهجرة إلى أوروبا، ولا سيّما من دول شمال أفريقيا إلى فرنسا وبريطانيا، تبدو جليّة في الدول المضيفة، والصحافيون ضمن هؤلاء المهاجرين. فالحرب الأهلية في الجزائر خلال تسعينيات القرن العشرين أجبرت العديد من الصحافيين الجزائريين العلمانيين على الرحيل عن الجزائر حيث شكلوا هدفاً رئيساً للإسلاميين[١]. وجدير بالذكر أن بعض هؤلاء

(١) مقابلة عبر الهاتف مع ناديا مهديد، ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

الصحافيين كانوا الأفضل في المهنة. وقد اختار العديد منهم العمل في الصحافة الفرنسية، فيما آثر من هم أقل مهنية اللجوء إلى الصحافة العربية في باريس أو لندن. وهؤلاء الصحافيون حصلوا على جنسية الدول الأوروبية التي استقروا فيها، ولكن نادراً ما تجد الصحافي العربي يؤمن بالمواطنة الحقيقية في البلد الجديد. فمثلاً عندما قدّم الصحافي عادل درويش نفسه على أنه صحافي بريطاني من أصل مصري، شنّ عليه معظم الصحافيين العرب الذين يحملون الجنسية البريطانية أيضاً حملة شرسة ورموه بالخيانة! وعادل درويش من الصحافيين العرب القليلين الذين عملوا في الصحافة الإنجليزية. أما الغالبية من الصحافيين المهاجرين فقد عمل بعضهم في مؤسسات كبرى مثل «الحياة» و«الشرق الأوسط» وقناة «الجزيرة»، أو في الصحف الأقل شهرة مثل «القدس العربي» أو «العرب» أو «الزمان»، كذلك منهم من عمل في الأقسام العربية في شبكة الـ«بي بي سي» وراديو «مونتي كارلو»، وأخيراً في قناة «الحرّة» وراديو سوا. وعلى الرغم من أنهم تفادوا نظام الكفيل المحلي، ظلّت هذه العلاقة تشكل جزءاً من وعيهم في علاقة ربّ العمل بالموظف.

يسكن الصحافيون العرب الفضاء الإعلامي تماماً كما يسكنون الفضاء المادي. فقد «عشش» الصحافيون في الجزر الإعلامية، مثل «الجزيرة» و«العربية» و«الشرق الأوسط» و«الحياة»، كما يتجمّع المواطنون العرب في أحياء خاصة في باريس ولندن. فعلى سبيل المثال، بينما ينجذب السودانيون إلى صحيفة «الشرق الأوسط» يقصد اللبنانيون جريدة «الحياة». وفي حين ينزع الفلسطينيون إلى إيجاد مكان لهم في قناة «الجزيرة»، يتجلّى الظهور الكثيف للمصريين في قناتي «العربية» والـ«بي بي سي». وحسب تعبير مدير مكتب جريدة «الحياة» في واشنطن سابقاً، سلامة نعمت، هناك شبه تفاهم غير منطوق أو مكتوب ضمن «المجموعة المارونية» التي تدير صحيفة «الحياة» على عدم الترحيب بعمل المصريين فيها. والواقع أن جريدة الحياة تخلو من أي محرر أو مراسل مصري باستثناء مراسلها في القاهرة[٢]. وجدير بالذكر أن تجربة هؤلاء الصحافيين وآمالهم ومخاوفهم تحدّد الطريقة التي ينقلون

(٢) مقابلة أجراها الكاتب مع سلامة نعمت، واشنطن العاصمة، ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

بها أي خبر إلى المشاهدين والقرّاء. وبالتالي، لا يعد خروجاً عن مناهج البحث أن نتساءل عما إذا كان بلد المنشأ والعقائد الإيديولوجية لمعدّي وصحافيي الانتشار هؤلاء تؤثر على خياراتهم في تحرير الأنباء وأيضاً على روايتهم للأخبار التي تُبثّ على الهواء؟ وللبحث في هذه النقطة أو الإجابة عن هذا التساؤل، لا بد من النظر في كيفية تغطية وسائل الإعلام العربية للعنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعنف الإسلامي في الجزائر ومصر خلال تسعينيات القرن العشرين، والاضطرابات الأهلية في لبنان بعد اغتيال الحريري، وتغطية أحداث القتل في دارفور في السودان، وذلك كأمثلة قد يتضح من خلالها مدى تأثير ثقافة بلد المنشأ ومشاكله بالنسبة إلى الصحافي على التغطية الإعلامية للأحداث.

يستحيل إلى حد ما أن تقرأ صحيفة عربية أو تستمع إلى إذاعة عربية أو تشاهد محطة تلفزة عربية من دون أن تقع على خبر أو برنامج حواري موضوعه فلسطين. فهذا الموضوع يستحوذ على اهتمام الجماهير العربية. وتتفاوت تغطية القضية الفلسطينية بين التقارير الصرفة عن التطورات في الأراضي المحتلة أو إسرائيل لجهة الصدامات العنيفة بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين، والتصريحات التي يدلي بها المسؤولون الإسرائيليون أو الفلسطينيون، أو العرب. وفي العادة، تعبّر تصريحات المسؤولين العرب عن الالتزام المستمر بحل الصراع ومساعدة الجانب الفلسطيني وليس الهدف دائماً هو التأييد للفلسطينيين بقدر ما هو تسجيل نقاط وبطولات كلامية للاستهلاك المحلي في بلد السياسي المتحدث والمناضل في آن. ويُخصص وقت أطول لبث تصريحات حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» عبر قنوات التلفزة العربية، ولا سيّما «الجزيرة»، مقارنة بالوقت المخصص لبث تصريحات محمود عباس أو غيره من القادة العرب. وجدير بالذكر أن قناتي «الجزيرة» و«العربية» أدخلتا إلى التلفزيون العربي مفهوم البرامج الوثائقية التي تبحث في الظروف الصعبة التي يعيش الفلسطينيون تحت وطأتها قسراً. وقد تختلف طبيعة التغطية من منفذ إعلامي إلى آخر، إلا أن القضية الفلسطينية تبقى دوماً موضوعاً مركزياً بالنسبة إلى مختلف محطات التلفزة والصحف والمحطات الإذاعية.

إلى القضية الفلسطينية، برزت القضية العراقية كثاني قضية عربية تحتل موقعاً مركزياً على شاشات وسائل الإعلام العربية. وعلى الرغم من أن القصة في الإعلام الغربي تتمحور حول تحرير العراق من نظام صدّام حسين الديكتاتوري، فإن رواية الصحافيين العرب للقضية تتركّز حول الاحتلال الأميركي للعراق. وقد أوجد هؤلاء الصحافيون حالة من التماثل بين الاحتلال الأميركي للعراق والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وفي كثير من الحالات، يمكن استبدال الصور التي تُعرض على الشاشة والكلمات المختارة لوصف المقاومة والشهيد في هذه القضية بتلك المرتبطة بالقضية الأخرى. وقد زعم العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في القاهرة والكويت والرياض أنك إن أخفيت صوت التلفاز واكتفيت بمشاهدة الصورة، لن تستطيع أن تحدّد بثقة مطلقة ما إذا كنت تشاهد عبر الشاشة صوراً من العراق أو فلسطين وما إذا كان الجندي الذي يقتحم أحد المنازل أميركياً أم إسرائيلياً.

لماذا فلسطين والعراق؟

ما الذي يفسّر هوس وسائل الإعلام العربية في التركيز على مسائل مثل القضيتين الفلسطينية والعراقية؟ الواقع أن الإجابة السهلة التي يقدّمها المديرون في وسائل الإعلام العربية للمحللين الغربيين هي: هذا ما يفضّله الجمهور. وكانت هذه الإجابة لتُعتبر دقيقة لو أن المنافذ الإعلامية العربية كانت شركات تجارية صرفة يحفزها المبدأ القائل إن ارتفاع نسبة المشاهدين يعني تحقيق المزيد من الأرباح من عائدات الإعلانات. فبحسب هذا المنطق، سيحكم تصنيف شعبية الوسيلة الإعلامية محتوى برامجها، ما يجعل هذه البرامج تركّز بالتالي على مسائل مثل القضيتين الفلسطينية والعراقية اللتين يُنظر إليهما كقضيتين جامعتين للعرب من الرباط إلى مسقط. لكن تحليلي يبيّن أن هذا الحافز لا يمكن أن يكون العامل الرئيس المحدد للتغطية. والسبب في ذلك يُعزى كما رأينا سابقاً إلى واقع أن الفجوة بين عائدات الإعلانات وتكاليف التشغيل في وسائل الإعلام العربية تبلغ سنوياً

١٣٫٥ مليار دولار أميركي. فهذه الفجوة تجبرنا على طرح السؤال التالي: إذا كان الكفيل يهتم فعلياً بالأرباح، فما الذي يجعله يستمر في تشغيل مشروع خاسر يشكل عبئاً مالياً عليه؟ وإذا كان مالك التلفزيون يتكبد مثل هذه الخسائر الطائلة، فإن عائدات الإعلانات لا تشكل معطيات مفيدة لمعرفة ما يحدد محتوى البرامج في وسائل الإعلام العربية.

الواقع أن ما يعوّض عن هذا النقص هو إعلانات من نوع آخر، وتحديداً الدعاية السياسية التي تولّد على ما يبدو أرباحا أكبر من الإعلانات التي نعرفها. فنحن غالباً ما نشاهد إعلانات سياسية في التقارير الإخبارية، ولا سيّما أن وسائل الإعلام الإخبارية العربية تمتّعنا يومياً بآخر المستجدات عما فعله أو لم يفعله في وقت معيّن هذا الملك أو ذاك الرئيس أو هذا الأمير. ولهذا السبب على سبيل المثال يقدّم أمير قطر معونة مالية إلى قناة «الجزيرة» قدرها ٦٠ مليون دولار أميركي ويقول البعض إنها قد تصل إلى ٨٠ مليون دولار سنوياً، من أجل تغطية الخسائر المالية التي تتكبّدها القناة[٣]. وبالتالي، لا يمكن النظر في هيمنة القضيتين الفلسطينية والعراقية على محتوى البرامج فقط من خلال مؤشر الجمهور وتصنيف شعبية الوسيلة الإعلامية.

تُهيمن القضيتان الفلسطينية والعراقية على التغطية الإعلامية لأسباب متنوعة. أولاً، تشكل التطورات في هاتين القضيتين أخباراً آمنة تسمح للصحافيين بأن يثبتوا موهبتهم في ذمّ القوة المحتلة بلغة عربية منمّقة وكلفة سياسية زهيدة. أضف إلى ذلك أن الإعلام العربي، كما أوضحت في المقدمة، يكون حراً في ظل الاحتلال، وهذا يعني أن الإسرائيليين والأميركيين يسمحون لوسائل الإعلام العربية بأن تقدّم تقاريرها بحرية، أو أقلّه، بمستوى حرية أعلى من ذاك الذي ينعم به الصحافيون في حال كانوا يغطون أخبار الحكومات العربية. فأن تغطي قناة «الجزيرة» ما يحدث في غزّة أسهل عليها من أن تغطي طرد قبيلة بني مرّة من قطر أو أن تغطي أعمال الشغب التي قام بها الأكراد في القامشلي في سوريا. ثالثاً، يحظى العديد من الصحافيين العرب بحماية الدول الغربية الديموقراطية

(٣) مقابلة أجراها الكاتب مع قاسم جعفر العضو في مجلس إدارة «الجزيرة»، واشنطن العاصمة، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

لأنهم يحملون جنسية أميركية أو أوروبية أو حتى إسرائيلية، كما هي الحال بالنسبة إلى المراسلين الفلسطينيين الذين يعملون لصالح «الجزيرة» في الضفة الغربية. ورابعاً، تُكسب تغطية هاتين القضيتين الصحافيين نجومية فورية في أوساط جماهيرهم، كما أنها تساعدهم على تفادي تغطية القضايا العربية الداخلية الملحة والتي تشتمل على مخاطر سياسية محلية يدفع ثمنها الصحافي أحياناً أسرته وأقاربه.

وفي ظل هذا الجو المسيطر، يتفادى الصحافيون القصص الإخبارية التي تنطوي على مجازفات سياسية كبيرة وتثير غضب أولئك الذين يتكفلون مالياً بمؤسّساتهم الإعلامية. وبالتالي، يتمّ تبنّي القصص الإخبارية التي لا تنطوي على مخاطر سياسية أو تشتمل على قدر قليل منها فقط، مثل أخبار الاحتلال الأميركي للعراق أو الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. فأي صحافي عربي يخصّص ١٥ أو ٢٠ دقيقة على الهواء للتنديد بأميركا أو إسرائيل لن يكون على الأرجح عُرضة لغضب المشاهدين أو الحكومة، بل على العكس، يعلم هذا الصحافي أنه سيلقى الثناء من كلا الجهتين. أما الصحافيون العرب الذين يحاولون إجراء تحليل مثير للتفكير حول السياسات الأميركية أو الإسرائيلية، فيدفعون في النهاية ثمن محاولاتهم إما في هيئة عقاب من الدولة (أو الدول) التي تكفلهم، وإما في هيئة خسارة للمعونات المالية تتكبدها محطات التلفزة أو الصحف التي يعملون فيها إذ يحرمها منها مموّلوها.

يكشف الصحافيون الفلسطينيون الذين يغطون الأخبار الفلسطينية عن ارتباطهم العاطفي بأبناء شعبهم. فهم يعرفون أدقّ التفاصيل في ما يتعلق بالفروق بين الفصائل السياسية وقادتها والحركات الإيديولوجية المختلفة التي تسيطر على الواقع الفلسطيني. والواقع أن ظهور هؤلاء الصحافيين أو الإعلاميين عبر شاشات التلفزة يُضفي عليهم مظهراً قيادياً. فالإعلاميون الفلسطينيون الذين يظهرون على شاشتي «الجزيرة» و«العربية» يُعتبرون، لا بل ويرون أنفسهم في بعض الحالات، نجوماً في مجتمعاتهم. ولا يمكن لهم الحفاظ على هذه النجومية ما لم يصبغوا تقاريرهم الإخبارية بتصاريح عاطفية عن

«القضية» وبملاحظات قاسية عن العدو والدعم الذي يحظى به من الولايات المتحدة. وفي حال انتقدوا، إن لم نقل لعنوا، إسرائيل والولايات المتحدة، يحظون بإعجاب المشاهدين في فلسطين وسائر أنحاء العالم العربي.

ولا بدّ من مشاهدة اللغة المنمّقة التي يعتمدها صحافيون فلسطينيون أمثال سامي حدّاد وجمال ريّان وعبد الباري عطوان على قناة «الجزيرة» لتكوين فكرة عن هذه اللغة الانفعالية المعادية لأميركا وإسرائيل. ولو قرأت الصفحة الخاصة بمراسل «الجزيرة» في الأردنّ ياسر أبو هلالة لتعرفت على كمّية وحجم الإيديولوجيا الإسلاموية الحاكمة لتغطية هؤلاء للأحداث. ولو استبدل هؤلاء الصحافيون تنديدهم بإسرائيل والولايات المتحدة الذي لا يرتّب عليهم أي كلفة بانتقاد أي نظام عربي، لأصبحت الكلفة السياسية إذ ذاك مرتفعة. وتجدر الإشارة إلى أن الصحافيين الفلسطينيين ليسوا وحدهم من يرسم هذا التوجّه. ففي حين يحرّض الفلسطينيون في قناة «الجزيرة» على معاداة أميركا وإسرائيل، يتجلى الخطاب المعادي لسوريا من خلال الصحافيين اللبنانيين العاملين في قناة «العربية» وفي محطات لبنانية أخرى.

فضلاً عن ذلك، ينصّب الصحافيون أنفسهم كداعمين للعقائد السياسية والدينية ـ وأيضاً لمجتمعاتهم الوطنية ـ كما هي حال الصحافيين الإسلاميين. فقد ترافقت نهضة الإيديولوجيا الإسلامية والحركات الإسلامية كلاعبَين غير دوليّين في منطقة الشرق الأوسط مع نهضة في وسائل الإعلام الإسلامية، وعلى وجه الخصوص القنوات الفضائية مثل القناتين السعوديتين «إقرأ» و«المجد»، ومراكز الأبحاث الإعلامية الإسلامية، والصحافيين والكتّاب الإسلاميين. فإذ فشلت القوى الإسلامية في السيطرة على أجهزة السلطة في بلدانها، سواء من خلال التنظيم السياسي أو العنف، بدأت توجّه جهودها نحو خطف المنافذ الإعلامية العربية. وفي هذا الإطار، اعتمدت القوى الإسلامية استراتيجية ثلاثية. فقد أقحمت الصحافيين الإسلاميين تقريباً في كل منفذ إعلامي عربي لينقلوا الأخبار من منظورهم الإسلامي، واستحدثت مراكز أبحاث وخبراء مثقفين ليزوّدوا

الصحافيين المروّضين بمعلومات عن القضايا الإسلامية. وكان لهذه القوى أيضاً صحافيون خاصّون يكتبون مقالاتهم بانتظام في أعمدة الصحف، ومساهمون في الآراء، وضيوف حاضرون للإطلال عبر الوسائل الإعلامية والكتابة في الصحف العربية.

وفي حين يدفع بعض الصحافيين بأنفسهم إلى الوسط الصحافي كصحافيين ممارسين، يقدّم آخرون أنفسهم كمقدّمين للبرامج الحوارية أو كاتبي أعمدة في الصحف. ولسوء الحظ، غالباً ما يبدو أن الصحافيين الغربيين ليسوا مطلعين على حقيقة العلاقة بين بعض هؤلاء الصحافيين الإسلاميين والمنظمات الإسلامية. وخير مثال على ذلك الحالة الشهيرة لتيسير علّوني العضو في جماعة الإخوان المسلمين السورية ومراسل «الجزيرة» الذي بقي في أفغانستان بعد انتهاء حكم طالبان. وقد تم أخيراً اعتقال علّوني في إسبانيا واتهامه بالتعاون مع تنظيم «القاعدة». وقد اعُتبر علّوني مذنباً وحُكم عليه بالسجن سبع سنوات[٤]. وخلال الحرب الأميركية على نظام طالبان، أجرت الشهيرة بولا زان Paula Zahn في برنامج صباحي على شبكة الـ«سي إن إن» مقابلة مع تيسير علّوني باعتباره مراسلاً حربياً ظل في أفغانستان بعد سقوط طالبان. وما لم تعرفه بولا زان هو أن علّوني تمكّن من البقاء في أفغانستان فقط بفضل علاقاته مع جماعة طالبان. كذلك لم تتنبّه زان إلى أن «هذا المراسل الحربي» كان يلقّنها دعاية لطالبان. لكن زان ليست وحدها. فقد طرأ واقع مماثل بعد سلسلة التفجيرات الشهيرة في لندن في السابع من تموز / يوليو، عندما استضاف تاكر كارلسون Tucker Carlson من شبكة «إم إس إن بي سي» MSNBC «المفكر الإسلامي» عزّام التميمي للتعليق على الهجوم. ولم يكن كارلسون يعلم أن السيد التميمي هو الناطق باسم حركة «حماس» في لندن[٥]. ويوضح هذان المثالان كيف

---

(٤) «٢٧ سنة لقادة خلايا القاعدة» 27 Years for Al-Qaeda Cell Leaders، ٢٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥. http://www.cnn.com/2005/WORLD/europe/09/26/spain.terror.trial/index.html، تاريخ زيارة الموقع: ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

(٥) المقابلة متوافرة على الخط المباشر. راجع «الوضع مع تاكر كارلسون بالنسبة إلى الثامن من تموز / يوليو» The situation with Tucker Carlson for July 8، موقع msnbc.com، ١١ تموز / يوليو ٢٠٠٥، http://www.msnbc.msn.com/id/8541694، تاريخ زيارة الموقع: ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

نجح الصحافيون الإسلاميون ليس في خطف المحطات الإعلامية العربية وحسب، إنما أيضاً في خداع الصحافيين الغربيين بحيث يظنون أنهم يتعاملون مع صحافيين زملاء لا ناشطين سياسيين.

وكثيرة هي الأمثلة التي تبيّن كيف نجح الإسلاميون في إيجاد منصّة لهم في وسائل الإعلام العربية عبر تقديم أنفسهم كمضيفين لبرامج حوارية ومعلّقين وأصحاب أقلام يكتبون في الصحف. فقد برز عدد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين كمقدّمين لبرامج حوارية، ومنهم على سبيل المثال أحمد منصور، فيما تموضع آخرون أمثال عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح كمعلّقَين منتظمَين على القنوات الفضائية العربية. وأذكر معلّقاً يظهر بشكل منتظم عبر قناتي «الجزيرة» و«العربية»، وأيضاً على تلفزيونات لبنان، هو منتصر الزيّات، محامي الجماعة الإسلامية في مصر، وهي المنظمة التي أعلنت مسؤوليتها عن مجزرة الأقصر في العام ١٩٩٧. وعلى الرغم من انتماء الزيات، فإنه يُقدّم للجمهور العربي كمعلّق موضوعي متجرّد ليس على «الجزيرة» و«العربية» فقط، وإنما على الـ«بي بي سي» العربية أيضاً.

كذلك نجد العديد من الكتاب العرب، أمثال المصري فهمي هويدي، الذين يصف الواحد منهم نفسه بالكاتب الإسلامي. وتجدر الإشارة إلى أن هويدي يكتب بشكل منتظم في جريدتي «الأهرام» و«الشرق الأوسط»، كما أنه ينشر مقالاته بشكل متزامن في صحف عدة في مختلف أنحاء العالم العربي. وعلى الرغم من أن المكانة البارزة التي يتمتع بها هويدي في جماعة الإخوان المسلمين تشبه مكانة الشيخ يوسف القرضاوي، فإن وسائل الإعلام العربية تقدّمه في صورة توم فريدمان العرب. ويمكننا تحليل مقالات هويدي في الشرق الأوسط انطلاقاً من معالجة هذه المقالات لثلاثة مجالات هي مناهضة الأمركة، والقضايا الفلسطينية، والترويج للفكر الإسلامي(٦).

(٦) يتجلى هذا الأمر بوضوح في أعمدة هويدي المنشورة في العام ٢٠٠٥. راجع على سبيل المثال فهمي هويدي، «أين المصلحة في التطبيع الآن»، جريدة الشرق الأوسط، ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥؛ «هل تخرج غزة من دائرة الصراع»، جريدة الشرق الأوسط، ٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥؛ «التطبيع الباكستاني مع إسرائيل: وقوع في الحرام السياسي»، جريدة الشرق الأوسط، ٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥؛ «ما قبل التورط في التنديد بالمقاومة الفلسطينية»، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠ تموز / يوليو ٢٠٠٥؛ «التدخل الخارجي... أين يساهم في تأجيج الإرهاب»، جريدة الشرق الأوسط، ١٦ شباط / فبراير ٢٠٠٥؛ «انتظروا المزيد... إنه تسونامي سياسي»، جريدة الشرق الأوسط، ٢٣ شباط / فبراير ٢٠٠٥؛ «رسالة الزلزال وتحذيراته للعالم العربي والإسلامي»، جريدة الشرق الأوسط، ١٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

أضف إلى ما تقدّم أن الشيخ يوسف القرضاوي، الصوت المؤثر في جماعة «الإخوان المسلمين» المصرية والقطري المجنّس، يظهر كضيف منتظم في برنامج «الشريعة والحياة» على قناة «الجزيرة». وكان يضطلع بتقديم هذا البرنامج لدى إطلاقه عضو آخر في جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر هو أحمد منصور. وقد جرى تعيين منصور لاحقاً لإدارة برنامجين آخرين على «الجزيرة» هما «بلا حدود» و«شاهد على العصر». وأذكر شخصاً آخر بعد كان يقدّم برنامج «الشريعة والحياة» في مرحلة ما هو الراحل ماهر عبد الله العضو في جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية. وكذلك قامت بتقديم البرنامج خديجة بن قنّة، الجزائرية التي ارتدت الحجاب الإسلاموي حديثاً. ويظهر هذا النمط أن الإسلامي الذي يترك مكانه في أي برنامج حواري يحرص دوماً على أن يكون خلفه إسلامياً آخر يُظهر الالتزام الإيديولوجي نفسه، إن لم يكن عضواً في المجموعة الإسلامية نفسها. ونجد أيضاً مقدّمي برامج حوارية إسلاميين يشبهون الإنجيليين الأميركيين أمثال بات روبنسون Pat Robinson وجيري فالويل Jerry Falwell. وأذكر منهم الداعية المصري الشاب عمرو خالد الذي يظهر على قنوات راديو وتلفزيون العرب كافّة.

ويتمثل عنصر آخر في الاستراتيجية الإسلامية لتحديد معالم التغطية الإعلامية في العالم العربي بـ «مراكز الأبحاث الإسلامية» والخبراء المنتمين إليها. أذكر من هذه المراكز على سبيل المثال «مركز المقريزي للدراسات التاريخية»، وهو مؤسّسة متمركزة في لندن أسّسها وأدارها هاني السباعي، القائد المصري لمجموعة إسلامية. ويتخصص هذا المركز في تزويد وسائل الإعلام العربية بأخبار جاهزة للنشر، كما يرتّب للصحافيين مقابلات مع الإسلاميين المسجونين في مصر أو لندن أو باكستان. ويشكل هاني السباعي ومركزه صِلة وصل بين وسائل الإعلام العربية والغربية من جهة والإسلاميين من المغرب إلى باكستان من جهة أخرى. ولدى الاطلاع على معظم التقارير الإخبارية عن الإسلاميين في أهمّ صحيفتين منتشرتين عبر العالم العربي، أي «الحياة» و«الشرق الأوسط»، لا يمكن للمرء إلا أن يلاحظ أن كلاً من محمد صلاح في «الحياة» ومحمد الشافعي في

«الشرق الأوسط» يستند إلى حد كبير في تقاريره إلى هذا المركز وخبرائه أمثال منتصر الزيّات وهاني السباعي نفسه.

وأشير إلى مؤسسة أخرى مماثلة هي «المركز المصري الدولي للدراسات والأبحاث» التابع لجمال سلطان ومحمد متولي. فقد تبيّن أن هذا المركز يزوّد الكتّاب الإسلاميين بمقالات جاهزة ليوقعوها وينشروها. ويعدّ المركز على سبيل المثال المقالات لكتّاب إسلاميين مثل الكويتي عبد الرزّاق الشايجي، وقد كتبت مقالاً في صحيفة «الشرق الأوسط» حول فضيحة الشايجي الذي يشتري مقالاته جاهزة من هذا المركز في مصر(٧).

في لندن، نجد «معهد الفكر السياسي الإسلامي» الذي يديره عزّام التميمي، والذي يرفض أن يقال عنه بأنه ممثل لـ «حماس» في لندن. وهو ما كان ينكره أحمد يوسف الذي كان يرأس معهداً مماثلاً في فرجينيا، ثم اكتشفنا أخيراً أنه عضو قيادي في «حماس» وقد أصبح المستشار السياسي لرئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية. كذلك يضمّ المجلس الاستشاري للمعهد شخصيات إسلامية معروفة أمثال يوسف القرضاوي.

وتشكل «مؤسّسة الدراسات الإسلامية والعالمية» المتمركزة في تامبا ـ فلوريدا، مركزاً آخر يستخدم الاستراتيجيات الإعلامية بهدف الترويج للقضايا الإسلامية. وقد تم إيقاف هذه المؤسّسة على خلفية تحقيق فدرالي ربط مؤسّسها سامي العريان بحركة «الجهاد الإسلامي» الفلسطينية المدرجة على اللائحة الأميركية للتنظيمات الإرهابية. وكانت «مؤسّسة الدراسات الإسلامية والعالمية» تنشر قبل إقفالها مجلة «قراءات سياسية» التي يعبّر فيها العديد من الشخصيات الإسلامية البارزة عن آرائهم ووجهات نظرهم. وكان يتولّى تحرير المجلة رمضان عبد الله شلاّح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي ـ فرع فلسطين.

مع انطلاق وسائل الإعلام الفضائية التي تدّعي أن ملكيتها لا تعود مباشرة إلى الحكومات، شقّ الإسلاميون أخيراً طريقهم إلى الحلبة الإعلامية بعد أن تم إبعادهم على مدى سنوات عدة من المنافذ الإعلامية التابعة للدول. وتشكل قناة «الجزيرة» مثالاً

(٧) الشرق الأوسط، ٢٩ آب / أغسطس ٢٠٠٥.

جوهرياً عن هذه الظاهرة. فقد أعطت المحطة جزءاً كبيراً من أوقات البث لديها لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين والداعمين لها. وكما أوضحت في الفصل الثاني، تم استخدام الإخوان المسلمين كبيادق غير ممانعة في الحرب الإعلامية بين الدول لكي تتمكن قطر من دعم مرجعياتها الإسلامية في مواجهة أكبر دولتين إسلاميتين في المنطقة، أي إيران والسعودية. والواقع أن قطر تستخدم جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من القوى الإسلامية لتوازن النفوذ السعودي من ناحية السيطرة الإسلامية، تماماً كما فعلت المملكة العربية السعودية في ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين لمواجهة عبد الناصر ونسخته من القومية العربية. أضف إلى ذلك أن عدداً آخر من الإسلاميين عبر الحدود وحتى الإرهابيين أمثال بن لادن قد وجد فرصة لنقل تصاريحه المناهضة للغرب وللمملكة العربية السعودية عبر شاشة التلفزة إلى شريحة كبيرة من المشاهدين. ولم يكن هذا الأمر وارداً عندما كانت المنافذ الإعلامية تابعة للدول.

من يقف وراء الدعاية المضادّة لأميركا؟

نحتاج إلى عوامل عدّة تحدّد معالم مناهضة الأمركة لكي نتمكن من إدراك هذه الظاهرة. ويتمثل أول هذه العوامل ببقايا الدعاية السوفياتية التي تبنّتها الأنظمة القومية العربية مثل نظام جمال عبد الناصر. ففي خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، ملأ عبد الناصر، ومثله فعلت إذاعة «صوت العرب» التابعة له، الموجات الهوائية بالخطاب المناهض للاستعمار ولأميركا. وقد أعاد الصحافيون العرب إحياء الخطاب الذي استخدمه من سبقهم ضد البريطانيين والفرنسيين واستهدفوا به هذه المرة الأميركيين. ويمكن القول إن الدعاية المؤيدة للسوفيات في الحرب الباردة والإرث الاستعماري يدعمان اليوم مناهضة الأمركة.

أما العوامل الأخرى، فترتبط بالأنظمة المحلية والحركات المحلية ورأيها في السياسات الأميركية. كذلك يرتبط بعضها بمبادرة الولايات المتحدة لتحقيق

الديموقراطية. ومن السهل على بعض الأنظمة العربية أن تعتمد الخطاب المعادي للولايات المتحدة لإبعاد الانتقادات عن سياساتها الفاشلة وإلقاء اللوم على العالم الخارجي، وتحديداً على المؤامرات الصهيونية والغربية الإمبريالية. فضلاً عن ذلك، تنبثق مناهضة الأمركة عن عواقب السياسات الأميركيةٌ في المنطقة والأعداء الذين تخلقهم الولايات المتحدة. ولا أقصد هنا السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي فقط، وإن كانت هذه السياسة تشكل عنصراً مساهماً. فمناهضة الأمركة التي نلحظها اليوم تتأتّى من ممارسات الإدارة الأميركية التي حصدت عداء القوميين العرب والإسلاميين المتطرفين والنخبة الحاكمة على السواء. فمن خلال الهجوم على العراق وتقويض نظام صدّام حسين البعثي، أثار الأميركيون غضب القوميين العرب. ومن خلال الهجوم على طالبان وبن لادن، أغضبت الإدارة الأميركية الإسلاميين. ومن خلال تبنّي الإصلاح باعتباره السبيل الوحيد لتغيير البيئة السياسية في الشرق الأوسط، أغضبت الولايات المتحدة النخبة الحاكمة. وبالتالي، باتت أميركا محط كراهية الإسلاميين والقوميين العرب والأنظمة على السواء. فمن بقي لدعم الولايات المتحدة؟ لم يبقَ لها في الواقع سوى الليبراليين الأصيلين الذين يهتمون بإصلاح مجتمعاتهم. لكن هؤلاء هم أنفسهم الأشخاص الذين لا تتحدث إليهم الإدارة الأميركية. وهؤلاء لا يهلّلون لأميركا، إنما يشكلون حلفاء محتملين يسعون إلى إصلاح الشرق الأوسط وتحويله إلى منطقة ديموقراطية أو على الأقل شبه ديموقراطية. وعندما نفكر في مقاربة مسألة مناهضة الأمركة في الشرق الأوسط، لا بد من أن نعرف هذه العناصر تمام المعرفة ونتمكن من تفكيكها عوضاً عن تجميعها في كتلة واحدة.

يمكن تعقّب جذور مناهضة الأمركة في جزء من الإعلام العربي إلى نهضة الصحافة العابرة للحدود والجيوب الإيديولوجية داخل المنافذ الإعلامية. فعلى الرغم من أن الحكومات والتنظيمات السياسية التي تمتلك منافذ إعلامية، مثل قناتي «الجزيرة» و«العربية»، متحالفة كلّها مع الولايات المتحدة، فإن الأفراد المعنيين بتشغيل هذه المنافذ

يهتمون بالأخبار التي تنطوي على خطاب معادٍ لأميركا، وتحديداً بالاحتلال الأميركي للعراق، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية «بدعم من الولايات المتحدة»، فضلاً عن خطابات التنظيمات الإسلامية الغاضبة. فهذه المسائل تشكل أخباراً سهلة لا تقتضي مؤهّلات معيّنة أو الكثير من الأبحاث. وإذا ما أقمنا مقارنة بين تغطية الإعلام العربي للمسائل السياسية وتغطيته للمسائل الاقتصادية، يتكشّف لنا افتقار الصحافيين العرب إلى التدريب في القضايا الاقتصادية. والواقع أن الصحافة الاقتصادية في العالم العربي شبه معدومة. ويمكننا أن نقول إن الصحافة العربية تتقدم فقط عندما يصل مستوى التغطية الاقتصادية إلى مستوى صحف اقتصادية معروفة كـ «الفينانشال تايمز».

تُعتبر الأخبار المناهضة لأميركا وإسرائيل، على الرغم من الجدال الذي تثيره في المجتمعات الغربية، مواضيع «آمنة» يمكن للصحافيين أو المحلّلين الخوض فيها. وبتعبير مبسّط، لا تترتب على مناهضة الأمركة أي كلفة سياسية من منظور الصحافي العربي. فانتقاد السياسة الأميركية والدعم الأميركي ـ بعكس انتقاد النظام الذي يمتلك الوسيلة الإعلامية ـ لا يفرض أي تبعات شخصية على المذيع أو الصحافي. في المقابل، وفي كثير من الحالات، قد يعني انتقاد القوى المحلية، سواء أكانت هذه القوى أنظمة محلّية أو تنظيمات إسلامية، خسارة الصحافي لحياته. وبالتالي، يفضّل معظم المعدّين تغطية مواضيع آمنة مثل مناهضة الاحتلال ومناهضة الأمركة، ولا سيّما أن هذه المواضيع تجعل منهم أبطالاً بالنسبة إلى الجمهور العربي.

ما يثير السخرية أن معظم الصحافيين ومقدّمي البرامج الحوارية التلفزيونية الذين يروّجون لمناهضة الغرب وأميركا هم رعايا دول غربية، فالعديد منهم يحمل جنسية دولة غربية واحدة أو أكثر إلى جانب جنسيته العربية. على سبيل المثال، يحمل فيصل القاسم وسامي حداد من قناة «الجزيرة» الجنسية البريطانية. وفي قناة «الجزيرة» أيضاً، يحمل حافظ الميرازي، وهو مقدّم برنامج حواري من واشنطن، الجنسية الأميركية، كما أن زميلته المذيعة إيمان بنورة مواطنة أميركية. أضف إلى ذلك أن العديد من الصحافيين

التونسيين والجزائريين العاملين في منافذ إعلامية عبر العالم العربي يحملون الجنسية الفرنسية. كما أن الصحيفتين العربيتين المتمركزتين في لندن، أي «الشرق الأوسط» و«الحياة»، تستخدمان مجموعة من الصحافيين العرب البريطانيين. وبالتالي، فإن العنصر المناهض للغرب الذي نلحظه في تقاريرهم الإخبارية لا يأتي نتيجة «سوء فهمهم» للثقافة الغربية كما يزعم الكثيرون، وإنما ينبثق على الأرجح من مجاورتهم للمجتمع الغربي.

وأذكر مثالاً نموذجياً عن حالة متطرّفة تجسّد هذه الظاهرة وتتمثل بسيّد قُطب، الرجل الثاني المؤسّس لجماعة الإخوان المسلمين ومصدر الإرشاد الروحي للتنظيمات الإسلامية المعاصرة التي تعتمد العنف. فقد أكد كثيرون على أن تجربة سيّد قطب في الولايات المتحدة في أواخر أربعينيات القرن العشرين كانت وراء ما تولّد لديه من مشاعر مناهضة للغرب[٨]. وفي السياق الحديث، كان الانقلاب ردّ فعل الصحافيين العرب، الذين يعيشون على الحدود بين العالم العربي والغرب، على تجربتهم في الغرب، علماً بأنهم كانوا أكثر اعتدالاً بكثير من سيّد قطب. فهؤلاء الصحافيون العرب يعيشون في المجتمعات الغربية، إنما كأفراد مهمّشين، ما يجعل موقفهم من العالم الغربي، ولا سيّما الدولة التي يقيمون فيها، سلبياً إن لم نقل عدائياً. وإذ ذاك، تتأرجح تعليقاتهم مثل رقّاص الساعة، فتراهم يتحدثون عن فشل العالم العربي وإخفاقات حكوماته، ثم ينتقلون إلى انتقاد الغرب على ما يعتبرونه سياسات إمبريالية متغطرسة. ولعل الميزة التي يتفوّقون بها على الصحافيين المحليين هي حماية قانونية توفّرها لهم الدول الغربية التي تبنّتهم. فجوازات السفر الأميركية والبريطانية والفرنسية التي يحملونها تسمح لهم بالمجاهرة بالمظالم التي يشعرون بها تجاه الغرب فيما ينعمون بحماية قانونية مصدرها قوانين حرية التعبير الراسخة في دساتير الدول التي ينتقدونها.

---

(٨) راجع جيل كيبل Gilles Kepel، **التطرّف الإسلامي في مصر: النبي والفرعون** *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and the Pharaoh* (بيركلي ولوس أنجلوس: منشورات جامعة كاليفورنيا، ١٩٨٥)، ص. ٤٠ ـ ٤١. وللاطلاع على نقاش مفيد حول الروابط بين التطرف الديني في أوساط المغتربين المسلمين في أوروبا، راجع خالد حروب، «البنلادنية وعرب أوروبا»، قضايا عالمية، العدد ٣ (آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥).

في الأقسام التالية، سأعرض بالتفصيل لتأثير مجموعات خاصة من الصحافيين على التغطية الإعلامية العربية. وسأبدأ بتأثيرات البلد المنشأ للصحافيين، وبشكل رئيس اللبنانيين والسودانيين والفلسطينيين والمصريين. وسأستتبع ذلك بمناقشة تأثير الميول الإيديولوجية للصحافيين لكي أبيّن كيف يؤثرون إذ ذاك على محتوى برامج وسائل الإعلام العربية.

لبنان

يمكننا أن نعزو تنامي انتشار الصحافيين اللبنانيين في الخارج إلى تطوّرين هامّين وقعا في سبعينيات القرن العشرين. يتمثل التطوّر الأول بالحرب الأهلية اللبنانية في العام ١٩٧٥ وما تبع ذلك من هجرة الصحافيين اللبنانيين إلى أوروبا، فيما يتمثل التطور الثاني بارتفاع عائدات النفط في منطقة الخليج في فترة سابقة من العقد نفسه، ولا سيّما في السعودية. والواقع أن التداخل بين هذين الحدثين أوجد نوعاً من التحالف بين الثراء والنفوذ، وهو تحالف يبقى متيناً كما تبيّن شاشة «العربية» وصفحات جريدة «الشرق الأوسط». وبمعنى آخر فإن «الوجود المؤثر للصحافيين العرب، وعلى وجه الخصوص اللبنانيين، في أوروبا قد سهّل التحالف بين الصحافيين اللبنانيين والأمراء السعوديين الذي يتحكّمون بالكثير من وسائل الإعلام»[٩]. وباعتبار أن معظم المؤسّسات الإعلامية المموّلة من جهات سعودية، مثل «الشرق الأوسط» و«الحياة» وشبكة «إم بي سي» كانت متمركزة في أوروبا، اتخذ التحالف اللبناني السعودي شكل زواج مصلحة. لكن هذا التحالف بقي على حاله حتى بعد أن أعادت المنافذ الإعلامية العاملة عبر العالم العربي، مثل شبكة «إم بي سي»، تموضعها في الشرق الأوسط وانطلقت منافذ إعلامية جديدة مثل قناة «العربية» من مقارّ رئيسة في العالم العربي. وفي قناة «العربية» المدعومة سعودياً،

(٩) محمد الأوفي، «نفوذ من دون سلطة: «الجزيرة» والدائرة العامة «العربية»» Influence Without Power: Al-Jazeera and the Arab Public Sphere لدى زياني Zayani (ناشر)، ظاهرة «الجزيرة» The Al-Jazeera Phenomenon، ص. ٧٠.

نلحظ الحضور اللبناني القوي من خلال إيلي ناكوزي وجيزيل خوري وجيزيل أبو جودة وهشام ملحم وعلي نون. كذلك يشمل قسم التحرير وأصحاب الأعمدة في جريدة «الشرق الأوسط» أسماء لبنانية بارزة مثل إياد أبو شقرا وسمير عطا الله وفؤاد مطر وهدى الحسيني وديانا مقلّد. ونلحظ نمطاً مشابهاً في جريدة «الحياة» حيث رئيس التحرير ونائبه واثنان من المحررين الإداريين هم من اللبنانيين[١٠]. ولا شك في أن هذه الظاهرة تعكس نمطاً أوسع نطاقاً داخل المنافذ الإعلامية العاملة عبر العالم العربي، حيث استطاع الصحافيون اللبنانيون أن يضمنوا تمثيلاً قوياً في المواقع المؤثرة، سواء أكانوا كتاباً أو مذيعين أو معدّين أو مديرين.

وبغضّ النظر عن هذه الظاهرة، يشكل الوجود اللبناني الملحوظ في وسائل الإعلام العربية حقيقة لا ينبغي تجاهلها لدى تحليل تغطية المواضيع المرتبطة بالعقائد الإيديولوجية لهؤلاء الصحافيين وخلفياتهم. ولنأخذ على سبيل المثال تغطية قناة «العربية» لاغتيال رفيق الحريري في شباط / فبراير العام ٢٠٠٥. فقد لاحظت الصحافية اللبنانية المتمرّسة سناء الجاك أن «قناة العربية أثبتت هويتها اللبنانية بكثير من الحرفية»، بحيث غطت جريمة الاغتيال وتداعياتها بطريقة مماثلة لما فعلته قنوات المعارضة مثل المؤسّسة اللبنانية للإرسال وقناة تلفزيون «المستقبل»، فكانت تغطيتها تبدد أي شكوك قد تساور مشاهديها حول ضلوع سوريا في الجريمة. وتحت عنوان «أخبار مرتبطة بلبنان»، عرضت قناة «العربية» بعض العناوين المثيرة مثل: «أميركا تسحب سفيرها من سوريا في ضوء اغتيال الحريري؛ اغتيال الحريري وتأثير جذري على الاقتصاد اللبناني؛ باريس تطالب بإجراء تحقيق دولي لكشف الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري؛ الجميّل: سوريا مذنبة». وقد ترافق هذا كلّه مع تغطية متواضعة جداً لتصاريح ونشاطات الحكومة اللبنانية الموالية لسوريا[١١]. وفي غضون ذلك، خصصت قناة «العربية» جزءاً كبيراً جداً من أوقات البث

---

(١٠) اللبناني غسان شربل هو رئيس التحرير، واللبناني عبد الوهاب بدرخان نائب رئيس التحرير. مدير التحرير في المملكة المتحدة زهير قصيباتي ومدير التحرير في لبنان محمد فرحات كلاهما لبناني.

(١١) سناء الجاك، «القبض إعلامياً على اللحظة دون الدخول في عمق تحولات الشارع اللبناني»، ص. ١٤٣ ـ ١٤٤.

لأصوات المعارضة مثل بهيّة الحريري، شقيقة رئيس مجلس الوزراء الراحل، ووليد جنبلاط، ووائل أبو فاعور، والرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميّل وعدد كبير من وجوه وعناوين جماعة ١٤ آذار.

الواقع أن التغطية على الطريقة اللبنانية تتجلى بمزيد من الوضوح عندما نقارن برامج «الجزيرة» التي تناولت لبنان في مرحلة ما بعد الحريري بالبرامج المماثلة التي تقدمها قناة «الجزيرة» حيث يعمل عدد ضئيل جداً فقط من المقدّمين اللبنانيين[١٢]. فقناة «الجزيرة»، وتماشياً مع مواقفها التقليدية والمناهضة للغرب، قدّمت تغطية أكثر دعماً لسوريا والموالين لها. ولعلّ خير مثال على ذلك بثها المتكرر «لما بدا شريطاً مفبركاً لإسلامي ذي طابع شخصي يعلن مسؤوليته عن مقتل الحريري»[١٣]، وهو ما عرف بعد ذلك بشريط أبو عدس، لدرجة أن الكثيرين من الصحافيين بدأوا يرمزون لقناة «الجزيرة» بقناة أبو عدس.

فهل تكون النسبة المرتفعة من اللبنانيين في أوساط الطاقم المؤثر في قناة «العربية»، مقارنة بالوضع في «الجزيرة»، عنصراً حاسماً في تحديد انحياز كل من القناتين في تغطيتها لهذا الحدث؟

لا بد من الربط بين ملكية آل الحريري لأسهم في قناة «العربية» وتغطية القناة لجريمة الاغتيال. لكن الصورة لن تكتمل ما لم نبحث بعناية في خلفية الصحافيين المعنيين وكيف أثرت هذه الخلفية على تأويلهم للمسائل. وربما تفسّر الخصومة القطرية السعودية، أو الخصومة بين مالكي المحطتين، الكثير عن تغطية «الجزيرة» و«العربية» للسياسات السعودية والقطرية، لكنها لا تفسّر بالقدر الكافي الموقف الذي تتخذه القناتان بالنسبة إلى مواضيع لا ترتبط مباشرة بالصراع بين الدولتين أو بين مالكي القناتين.

وبقدر ما تأثرت برامج «العربية» بسياسات وعقائد موظفيها في هذا الحدث، خضعت تغطية «الجزيرة» بالطريقة نفسها لمجموعة مختلفة من العقائد والقيم التي تحددت

(١٢) يعرّف الموقع الإلكتروني للجزيرة عن أربعة مقدّمين لبنانيين هم لينا زهر الدين وجمانة نمّور وجلنار موسى وبسّام القادري.
(١٣) أبو فاضل، «مباشر من ساحة الشهداء».

بحسب خلفية الصحافيين العاملين لديها. فما هي إذاً القيم والعقائد التي أُخذت بعين الاعتبار عندما رفضت «الجزيرة» السير في خط معادٍ لسوريا في تغطيتها للحدث؟

الإيديولوجيا العربية

وأخيراً، وتحديداً في أواخر العام ٢٠٠٦، زار الرئيس السوري بشّار الأسد دولة قطر مطالباً بمساعدتها على تسهيل الحوار بين سوريا والولايات المتحدة. كذلك عملت سوريا وقطر معاً في لبنان لموازنة السيطرة السعودية على السياسة اللبنانية من خلال رفيق الحريري. وبالإضافة إلى العلاقة القطرية السورية التي تجلّت أخيراً، كان لعقائد الصحافيين الإيديولوجية وخلفيتهم دور ما في هذا السياق.

ولا بد من التوقف أيضاً عند الهوية القومو-إسلامية لقناة «الجزيرة»، وهي هوية لا تُعزى إلى مموّلي القناة (أو الكفيل) بقدر ما تُعزى إلى الصحافيين العاملين لدى المحطة. وبالتالي، من الضروري فهم سياسات التوظيف في قناة «الجزيرة» مقارنة بتلك المعتمدة في منافذ إعلامية أخرى مثل قناة «العربية». والواقع أن الثقافة المؤسّساتية للجزيرة، التي تجعل موظفيها ينظرون إلى أنفسهم تحديداً كعرب يعملون في قناة عربية، تعزز أهمية القومية والقومجية. وبالتالي، نجد خطاباً قومياً عربياً متيناً في محتوى برامج «الجزيرة». ولنأخذ على سبيل المثال فيصل القاسم، الصحافي السوري الذي يقدّم البرنامج الشهير «الاتجاه المعاكس». فغالباً ما يستضيف البرنامج أنصار القضايا القومية العربية، كما «تتم في غالب الأحيان استعادة الشعارات الخاصة بالأمة العربية أو التضامن العربي والصور التي توحي بصراع القوميين ضد الاستعمار أو الصهيونية»[١٤]. من يقرأ مقالات فيصل القاسم التي تنشر في قطر وسوريا يستطيع أن يستشف بنفسه ايديولوجية القاسم وكذا الشعارات المحركة لبرنامجه. وكان «الاتجاه المعاكس» في بدايته برنامجاً جاذباً بالنسبة إلى المشاهد العربي، أما اليوم وبعد مرور عشر سنوات على تكرار الشعارات نفسها

(١٤) الأوفي، «القوة من دون سلطة»، ص. ٧٢.

والكليشيهات نفسها لم يعد هناك كثيرون يشاهدون فيصل القاسم. وفي إطار مقارنة «الجزيرة» بإذاعة «صوت العرب» التي كان يدعمها عبد الناصر، كتب فيصل القاسم نفسه يقول «إذا كانت البرامج الحوارية الفضائية قد حقّقت شيئاً، فهي قد وحّدت الشعوب العربية وأعطتها هوية عربية. بمعنى آخر، اضطلعت هذه البرامج إلى حد ما بدور قوي عبر الحد من الانقسامات وأحياناً تجاوزها. في الواقع، يمكن التأكيد على أن البرامج الحوارية الشعبية على قناة «الجزيرة» وغيرها من القنوات قد نجحت حيث أخفق جمال عبد الناصر. فملايين العرب يقبلون على مشاهدة برامج المناظرات والحوارات الحيّة التي تبثها المحطات الفضائية، بل إن هذه البرامج تساهم إلى حد كبير في بلورة الرأي العام العربي في ما يتعلق بالعديد من المسائل»[١٥].

وصحيح أن الاعتبارات الجغرافية الاستراتيجية لدولة قطر مهمة، إلا أن الصورة لا تكتمل ما لم نبحث في دور الصحافيين. فخطابهم القومي العربي يحوّل الانتباه عن الوجود الأميركي الكثيف في قطر. ففي قطر اليوم توجد أكبر القواعد الأميركية في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل. ولهذا السبب لا بد للخطاب القومجي والإسلاموي الصادر عن قطر أن يكون زاعقاً حتى يلهي الناس بعيداً عن تلك القواعد الأميركية التي هي على بعد أمتار فقط من قناة «الجزيرة».

السودان

حافظ الصحافيون السودانيون على وجودهم البارز في المنافذ الإعلامية على امتداد العالم العربي. وتشتهر السودان بالصراع الطويل الأمد بين الحكومة الإسلامية في الخرطوم والمتمردين وغير المسلمين في الجنوب. وقد أدّت الحرب الأهلية إلى انهيار في الوضع الاقتصادي، ما أجبر العديد من السودانيين على البحث عن فرص عمل في أماكن أخرى في العالم العربي. والواقع أننا نجد نسبة هامة من الصحافيين السودانيين في

(١٥) فيصل القاسم، «الاتجاه المعاكس: برنامج غيّر وجه التلفزيون العربي»، لدى زياني (ناشر)، «ظاهرة «الجزيرة»»، ص. ١٠٣.

صحيفة «الشرق الأوسط» وقناة «الجزيرة». ويشير عضو مجلس الإدارة السابق في قناة «الجزيرة» قاسم جعفر إلى أن القناة تستخدم العديد من المواطنين السودانيين الذين يشكلون جزءاً هاماً من طاقم موظفيها(١٦). ويزعم أن السودانيين يشكلون على الأقل ٢٥ في المئة من القوة العاملة في قناة «الجزيرة»، بما في ذلك الكتّاب وموظفو حجز الضيوف والمعدّون. ويكفي أن نشير إلى نزار ضو النعيم الذي عمل سابقاً كمحرر في جريدة «الحياة»، وهو اليوم المشرف على برنامج «ما وراء الخبر» على شاشة «الجزيرة»، والذي، حسبما قال أحد الذين كانوا يشتغلون معه في البرنامج، يصرّ فيه على المذيع أو المذيعة أن يقولا في نهاية البرنامج «بإشراف نزار ضو النعيم». وحسب المصدر نفسه فقد تذمّرت أكثر من مذيعة من هذه الخاتمة الإجبارية غير المبرّرة والصيغة غير المألوفة إعلامياً، ولكن الأمر استمر على ما هو عليه بحكم علاقة الرجل بمدير المحطة الإسلاموي.

تجدر الإشارة إلى أن الصحافيين السودانيين المتنقلين عبر الحدود هم بمعظمهم من العرب والمسلمين. ولا شك في أن إتقانهم للغة العربية قولاً وكتابة يؤهلهم للعمل في مختلف المنافذ الإعلامية العربية. وتجسد المجموعة الصحافية السودانية تيارين إيديولوجيين واسعي النطاق. فبعضهم قوميون عرب مهووسون بالطابع العربي للأمة السودانية. وبالنسبة إلى هؤلاء، ينبغي أن يتعلم الجنوبيون غير العرب اللغة العربية ويتقبلوا الطابع العربي للدولة السودانية وينخرطوا فيها أكثر. أما التيار الآخر، فهو التيار الإسلامي. وبالنسبة إلى أنصار هذا التيار، السودان دولة إسلامية لا يشكل فيها من لا يعتقدون بالديانات السماوية ومسيحيو الجنوب سوى أقلية ضئيلة يجدر بها أن تقبل بالشريعة الإسلامية قانوناً للبلاد. وبالتالي، فإن قصة الجنوبيين بالنسبة إلى هاتين المجموعتين لا تستحق التوقف عندها في العمل الصحافي. وعلى الرغم من أن هؤلاء الصحافيين قد يعارضون حكومة عمر البشير في الخرطوم، إلا أن مشاعرهم العروبية والإسلامية تجعلهم في غالب الأحيان غير مبالين بمحنة الجنوبيين.

(١٦) مقابلة للكاتب، واشنطن العاصمة، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١١ قبل الظهر.

يمثل الصحافيون السودانيون المجتمع السوادني، ويتحدر معظمهم من شمال السودان حيث الناطقون باللغة العربية أكبر عدداً مما هم عليه في الجنوب. فاللغة المحكية في الجنوب هي إما الإنكليزية وإما اللهجات المحلية. والواقع أن اختلال التوازن الإثني في المنافذ الإعلامية يؤدي إلى تغطية معوجّة للسياسة السودانية كما يتّبين من تغطية أزمة دارفور الأخيرة. فتقارير هؤلاء الصحافيين الناطقين بالعربية والمتحدرين بمعظمهم من الشمال لا تنتقد الحكومة السودانية بقدر ما ينتقدها صحافيون في محطات أخرى.

في ما يتعلق بالفظائع التي تُرتكب في دارفور، نجد أن وسائل الإعلام العربية لم تُظهر الكثير من الاهتمام بنقل المسألة إلى صدارة المناظرات السياسية في الشارع العربي كما في حالتي العراق وفلسطين. فعلى سبيل المثال، عندما كانت قناة «الجزيرة» تعرض أخبار محادثات أبوجا بين حكومة السودان والمتمردين الجنوبيين، بدأت الخبر بـ«سبعة قتلى في دارفور والأفريقي ينتقد المتمردين»[17]. كذلك عرض خبر آخر وجهة نظر الحكومة الإسلامية في الخرطوم. وجاء في الخبر: «الخرطوم تتهم متمردي دارفور بمهاجمة مدينة في الشمال»[18]. ونادراً ما يتم عرض وجهة نظر جنوب السودان أو التعاطي مع هذا الجزء من البلاد بإنصاف وموضوعية.

وفيما انتقد المجتمع الدولي، وتحديداً منظمات حقوق الإنسان، الصحافيين العرب لأنهم لا يلقون ما يكفي من الضوء على هذه الأزمة الإنسانية الحرجة، وتنامت الاتهامات بالتعصب العربي ضد السودانيين الجنوبيين، ارتفعت وتيرة التقارير الإخبارية حول دارفور بشكل بسيط. وقد تمثل التكتيك المشترك الذي اعتمده الصحافيون في تغطية الموضوع بتعديل أبعاد المشكلة بطريقة مؤيدة لحكومة السودان. بمعنى آخر، عوضاً عن

(١٧) «الخرطوم تتهم متمردي دارفور بمهاجمة مدينة في الشمال»، Aljazeera.net، ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=130579، تاريخ زيارة الموقع: ١٨ آذار / مارس ٢٠٠٦.

(١٨) «سبعة قتلى في دارفور والأفريقي ينتقد المتمردين»، Aljazeera.net، ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=130626، تاريخ زيارة الموقع: ١٧ آذار / مارس ٢٠٠٦.

عرض مسألة دارفور كأزمة عنوانها القتل على الهوية والمعاناة البشرية، حوّلت منافذ إعلامية عدة الأزمة إلى مسألة إمبريالية. فقصة دارفور كما رواها الإعلام العربي كانت مشكلة التدخل الغربي الذي تُعتبر حكومة السودان ضحية له. وعلى سبيل المثال، كتب معلّق في «أخبار اليوم» المصرية يقول: «جورج بوش وتوني بلير... كلاهما يخطّط الآن لمغامرة أخرى في أفريقيا، وهذه المرة في دارفور في السودان، وذلك تحت ذرائع مختلفة عن تلك التي استخدماها في غزو العراق»[١٩].

وفي ردّ متأخر على الفظائع التي تُرتكب في دارفور، تعهد اتحاد الصحافيين العرب بوضع تقرير حول الحقيقة وراء أزمة دارفور، وفي ذلك اعتراف ضمني بأن الإعلام العربي لم يقم بالكثير للتحقيق في هذا الموضوع. وقد عبّر رئيس البعثة التي تم إرسالها لإعداد التقرير عن دعمه «لوحدة» السودان وشجب «التدخلات الأجنبية الجلية والخفية في دارفور»[٢٠]. فبالنسبة إلى أمثاله، ليست الحكومة السودانية مسؤولة عن أي جرائم، وقد انبثقت المشكلة عن مخططات الإمبرياليين الأميركيين.

وعلى الرغم من الجرأة التي أظهرها موظفو «الجزيرة» في ساحات المعارك في العراق وأفغانستان وفلسطين، لم تبعث المحطة بأي من مراسليها إلى دارفور[٢١]. وقد تأسف مراقب عربي للوضع قائلاً:

«... بثت «الجزيرة» تقارير الأطباء المصريين العائدين من دارفور الذين يؤكدون ألا مجاعة هناك أو جرائم اغتصاب أو قتل. لماذا لم تبعث «الجزيرة» الخيّرة بأي من مراسليها

(١٩) ورد في أخبار شبكة بي بي سي. راجع: «الإعلام السوداني يتحدى دارفور» Sudanese media defiant on Darfur، بي بي سي نيوز BBC News، ٢٨ تموز / يوليو ٢٠٠٤، http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/1/hi/world/africa/3933825.stm، تاريخ زيارة الموقع: ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٠) «اتحاد الصحافيين العرب يدين قتل الصحافيين في العراق ويعد تقريراً عن دارفور»، موقع alsohof.com، ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، http://www.elsohof.com/horiyat.com/horiyat.html، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠ تشرين الثاني / أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢١) علي فردان، «قناة «الجزيرة»: «لماذا في بغداد وليس في دارفور؟»، ميدل إست ترانسبارانت Middle East Transparent، ٨ آب / أغسطس ٢٠٠٤، http://www.metransparent.com/texts/ali_fardan_jazeera_iraq_darfour.htm، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

إلى هناك، ولا سيما أن مراسليها قد ذهبوا إلى قلب معارك المجرمين ونقلوا صورهم وهم يهتفون للقائد العراقي صدّام؟»[٢٢].

أما قناة «العربية»، حيث يعمل عدد أقل من الصحافيين السودانيين، فلم تظهر الانحياز نفسه كما في قناة «الجزيرة» حيث يتمتّع الصحافيون السودانيون الموالون للحكومة بسيطرة أكبر على إعداد الأخبار. وفي المقابل، تستخدم «العربية» عدداً أكبر من المسيحيين اللبنانيين الذين يتعاطفون مع محنة الجنوب المسيحي في السودان. وبالتالي، نجد هنا المزيد من التقارير الإخبارية التي تركز على الشهادات الحيّة لضحايا من دارفور، فضلاً عن تصاريح الإدانة من المنظمات والهيئات الدولية[٢٣].

تحت الحصار الفلسطيني

أخبرني مرة الصحافي العربي المتمرس عثمان العمير أن «حل مشكلة الإعلام العربي يكمن في تفكيك المستوطنات الفلسطينية في محطات التلفزة والصحف العربية»[٢٤]. وقد أوضح عثمان العمير، وكان رئيس تحرير جريدة «الشرق الأوسط»، ويملك اليوم موقع «إيلاف» الإخباري الإلكتروني، «أن تفكيك هذه المستوطنات الفلسطينية ضروري من أجل تقديم تقارير إخبارية منصفة ومن أجل السماح للقضايا العربية الأخرى بأن تبلغ الصفحات الأولى في الصحف. لكن قول ذلك أسهل من تحقيقه». ويتابع العمير قائلاً: «إن السبب في ذلك يُعزى إلى واقع أن عدد الفلسطينيين في مجال الصحافة يفوق عدد الصحافيين من دول عربية أخرى، وهم أفضل تدريباً، كما يتمتعون برأس مال بشري متفوّق على مستوى الثقافة والتحصيل العلمي. وتبلغ نسبة الراشدين المتعلمين في أوساط الفلسطينيين ٥٥٫٦ في المئة، في حين أن نسبة الراشدين المتعلمين في الدولة

---

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) راجع على سبيل المثال «عللوا لسقوط الحكومة السودانية: الهاربون من دارفور يقابلون أنان وفي جعبتهم قصص عن جرائم الاغتصاب والقتل»، alarabiya.net، ٢٩ أيار / مايو ٢٠٠٥؛ و«مجلس الأمن يؤجل العقوبات السودانية لثلاثة شهور»، alarabiya.net، ٦ تموز / يوليو ٢٠٠٥.

(٢٤) عثمان العمير، المحرر السابق في جريدة الشرق الأوسط وحالياً صاحب الموقع الإخباري الإلكتروني المؤثر إيلاف.

«العربية» الأشدّ اكتظاظاً بالسكان، أي في مصر، تبلغ ٥١,٤ في المئة[٢٥]. وبالتالي، من الطبيعي جداً أن يكون الفلسطينيون هم الذين يتحكمون بعالم الصحافة ووسائل الإعلام المرئي العربية لجهة المهارات».

الواقع أن عدد الصحافيين الفلسطينيين العاملين في محطات التلفزة والصحف العربية يفوق عدد غيرهم من الصحافيين العرب، وضمناً مالكي قنوات التلفزة والصحف. وعثمان العمير يتحدث بالطبع عن خبرة، لأن عدد الفلسطينيين في جريدة «الشرق الأوسط» كان مرتفعاً جداً خلال تولّيه منصب رئيس تحريرها. وكان يشغل المناصب العليا عبد الباري عطوان كمدير للتحرير، وبكر عويضة كمساعد لرئيس التحرير ومحرر لصفحة الآراء. وفي تلك الفترة، كان الفلسطينيون يشكلون ٢٠ في المئة من العدد الإجمالي للصحافيين العاملين في جريدة «الشرق الأوسط»، حسب قول العمير.

ولا طريقة أفضل لتجسيد هذه الهيمنة من التحقق من عدد الفلسطينيين العاملين في محطة التلفزة الفضائية التي تحظى بأعلى نسبة مشاهدة في العالم العربي، أي قناة «الجزيرة». فأكثر من ٢٠ في المئة من مذيعي الأخبار ومقدمي البرامج الحوارية والمراسلين المدرجين على الموقع الإلكتروني للمحطة يعرّفون عن أنفسهم كفلسطينيين أو مولودين في فلسطين. ويلي هؤلاء، من حيث العدد، المصريون والسوريون والأردنيون، بحيث تبلغ نسبة كل مجموعة منهم ١٢ في المئة. وعندما نأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية في تلك الدول، حيث مصر تستوعب ٧٠ مليون نسمة، مقارنة بثلاثة ملايين فلسطيني، نجد أن تمثيل الفلسطينيين غير متناسب مقارنة بغيرهم في طاقم عمل «الجزيرة». إضافة إلى أن رئيس تحرير الأخبار في الجزيرة هو الفلسطيني أحمد الشولي، وهناك أيضاً قريبه يوسف الشولي، وهناك العديد من الوجوه الإعلامية الفلسطينية التي تطل عبر شاشة «الجزيرة» مثل إيمان بنّورة، وتوفيق طه، وجمال ريّان، وفرح البرقاوي. أما المراسلون الفلسطينيون، فأذكر منهم هبة عقيلة، وليد العمري، جيفارا البديري، شيرين

(٢٥) راجع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية: ٢٠٠٤.

أبو عقلة، أحمد بركات، سمير أبو شمالة، وائل الدحدوح وغيرهم. وتستضيف شاشة «الجزيرة» اليوم كلاً من عزمي بشارة وأخيه مروان بشارة كمستشارَين ومعلّقَين دائمين على كل الأحداث. وتقدم الجزيرة عزمي بشارة بمسمّى «مفكر قومي عربي» ولا تنطق بكلمة واحدة حول أنه مواطن إسرائيلي وعضو كنيست أيضاً، وفي هذا تضليل للمشاهد بلا شك.

والواقع أن محطات التلفزة والصحف العربية كلها تقريباً تستعين بصحافيين فلسطينيين لنقل الأخبار من الأراضي المحتلة. وعندما سألت بعض المديرين في قناتي «العربية» و«الجزيرة» لمَ لا يوكلون تغطية الشؤون الفلسطينية إلى صحافيين من دول الخليج أو من دول عربية أخرى، حصلت على الإجابة نفسها من القناتين: «إن العديد من الصحافيين العرب، كما الدول العربية، يقاطعون إسرائيل، وبالتالي فإن الخيار الوحيد المتوافر لدينا هو الاستعانة بالفلسطينيين». لا شك في أن هذه الإجابة ملائمة، لكنني التقيت في الواقع العديد من الصحافيين العرب الذين يعملون لصالح «الجزيرة» و«العربية» وينقلون الأخبار من إسرائيل أو الأراضي المحتلة. وقد أخبرني الصحافي المصري نبيل شرف الدين، الذي يكتب لصالح الموقع الإخباري الإلكتروني «إيلاف»، أنه لا يمانع العمل كمراسل لأي من هاتين المحطتين من داخل إسرائيل. أضف إلى ما تقدم أن العدد غير المتناسب للمذيعين والمراسلين الفلسطينيين في «الجزيرة» يُعتبر ضئيلاً مقارنةً بعدد الفلسطينيين في أوساط المعدّين والمساعدين الذين يعملون خلف الكواليس. وعندما أجريت مقابلة مع قاسم جعفر، العضو السابق في مجلس إدارة «الجزيرة»، والذي كان المستشار السياسي للشيخ حمد بن جاسم وزير الخارجية القطري، أخبرني أن المعدّين والمساعدين من الفلسطينيين يشكلون أكثر من ٤٠ في المئة من مجموع القوة العاملة في القناة(٢٦).

ونجد الصحافيين الفلسطينيين منتشرين في المنافذ الإخبارية في وسائل الإعلام

(٢٦) مقابلة أجراها الكاتب مع قاسم جعفر، واشنطن العاصمة، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤.

الغربية والعربية. وأذكر من هؤلاء سوسن غوشية المعدّة في شبكة «سي إن إن»، وأوكتافيا نصر كبيرة محللي الشؤون العربية في الشبكة نفسها. ويعمل العديد من الفلسطينيين في وكالات يونايتد بريس إنترناشيونال United Press International، وأسوشيتد بريس Associated Press حيث يعمل الصحافي المعروف محمد دراغمة، وأ ف ب AFP. وجدير بالذكر أن الانتشار الفلسطيني عبر العالم العربي قد أوجد انتشاراً موازياً في المنافذ الإعلامية العربية. ومجدداً، نرى أن ممارسات التوظيف التي تحابي الفلسطينيين، وسواء أكان مردّ ذلك إلى سياسات متعمدة من قبل المؤسّسة الإعلامية أو الصحافية أو إلى ظروف غير متعمّدة، تشكّل عاملاً يستمرّ في تحديد كيفية عرض الشؤون والمخاوف الفلسطينية في المطبوعات ومحطات التلفزة في الإعلام العربي. فقد ساهم الصحافيون الفلسطينيون في بقاء القضية الفلسطينية موضوعاً يحظى باهتمام مركزي في الشارع العربي، واضطلعوا بدور هام لجهة التأثير في كيفية تأويل الجماهير العربية للشؤون الفلسطينية.

ماذا يخبرنا مثال «الجزيرة» عن تأثير الصحافيين الفلسطينيين على برامج التلفزة في العالم العربي؟ الواقع أن قناة «الجزيرة» تجسّد قوة تأثير الصحافيين الفلسطينيين على البرامج، فهم يبقون الحدود مبهمة بين الأخبار والافتتاحيات، بين الصحافة والنشاط السياسي، عندما يكون موضوع البحث مرتبطاً من بعيد بفلسطين.

على سبيل المثال، قدّم المذيع الفلسطيني في قناة «الجزيرة» جمال ريّان برنامجاً مدّته ستون دقيقة تحت عنوان «الشعب الفلسطيني تحت الحصار الإسرائيلي». وكان البرنامج يهدف إلى حشد دعم المشاهدين لوجهة نظر فلسطينية تؤيد المقاومة المسلّحة. وبالنسبة إلى العين الغربية غير المتمرّسة، يبدو برنامج جمال ريّان للاتصالات الواردة شبيهاً بما يمكن أن يُبث عبر شبكة «سي إن إن». لكنّ ثمة فارقاً واحداً ومهماً يتمثل بواقع أن الاتصالات الواردة إلى «الجزيرة» هي في حقيقة الأمر اتصالات صادرة من القناة. وأنا أعلم انطلاقاً من تجربتي، وأيضاً من المقابلات التي أجريتها مع أشخاص عدة شاركوا في

برامج «الجزيرة»، أن الطريقة التي تعتمدها القناة في برنامج الاتصالات الواردة تتمثل باتصالها هي بالمشاركين. بمعنى آخر، يحدد معدّ البرنامج عدداً من الناشطين ويتصل بهم ثم يجعلهم يتحدثون على الهواء كما لو أن المخابرة الهاتفية هي اتصال عفوي من مشاهد متحمس، في حين أنها مخابرة متفق عليها مسبقاً. وكما هو مبيّن أدناه، عندما لا يتدخل السيد ريّان أو يعترض المزاعم غير المؤكدة التي يدلي بها شخص معيّن، فهذا يعني أن هذا الشخص ومعدّ البرنامج قد اتفقا مسبقاً على ما سيُدلى به. ولا يتم التدخل لتصحيح ما يقوله المتصلون إلا إذا انحرفوا عن السيناريو المتفق عليه.

وجدير بالذكر أن هذه الممارسات لا تخدم فقط القضية الفلسطينية وحشد الدعم للمقاومة، بل تعود أيضاً بالثناء والمديح على «الجزيرة» نفسها. ومن ذلك على سبيل المثال أن المتصل الأول بالبرنامج نضال السبع بدأ حديثه بمدح قناة «الجزيرة». كذلك أثنى متصل آخر يُدعى أبو صامد على قناة «الجزيرة» معتبراً أنها قناة وحدة العرب والشمعة الوحيدة المضيئة في هذه العصور المظلمة بالنسبة إلى العرب. ولا أحد بالطبع يعلم من هو أبو صامد. فمعظم الأسماء التي يستخدمها هؤلاء المتصلون من المغرب إلى البرازيل أسماء مستعارة. وعلى مرّ البرنامج كلّه، لم ينحرف عن السيناريو المتفق عليه سوى شخص واحد، ما جعل السيّد ريّان يتدخّل. ويكشف تحليل محتوى البرنامج أن السيّد ريّان تصرّف كناشط سياسي أكثر منه كصحافي محترف أو حتى كإعلامي يدير برنامجاً حوارياً.

«الشعب الفلسطيني تحت الحصار الإسرائيلي» (الحلقة ٦٠)[٢٧]

في البرنامج، وبعد التمهيد لموضوع المناقشة، يدعو مدير الحوار المشاهدين إلى التعبير عن أفكارهم حول المساعي الأميركية والأوروبية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وذلك عبر الاتصال هاتفياً بالبرنامج أو عبر رسائل الفاكس.

---

(٢٧) «الشعب الفلسطيني تحت الحصار الإسرائيلي»، aljazeera.net، ٣١ أيار / مايو ٢٠٠٢، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4D5CC5AA-329E-4A53-9B10-161689D87B6C.htm، تاريخ زيارة الموقع: ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

عبّر المتصلون الأوائل عن استيائهم من الضغط العربي على الفلسطينيين من أجل الإذعان للمطالب الإسرائيلية والأميركية. كذلك عبّر المتصلون عن غضبهم من الدعم الأميركي لإسرائيل، فيما أعرب آخرون عن معارضتهم لأي محاولة لإجراء محادثات سلام، مؤكدين على أن مثل هذه المحادثات ليست إلا جزءاً من «مؤامرة للقضاء على الانتفاضة». وقد عبّر متصلون آخرون عن دعمهم للمقاتلين و«الفدائيين» الفلسطينيين. وعلى مر هذه المجموعة من الاتصالات، اقتصر تدخّل مدير الحوار على عبارات قصيرة مثل «شكراً لك»، «والسلام عليك أنت أيضاً». وهذا ما كان عليه الوضع إلى أن تحدث مشاهد من المملكة «العربية» السعودية معبّراً عن معارضته لقتل المدنيين الإسرائيليين:

«مدير الحوار: شكراً لك. بسّام محمد من المملكة «العربية» السعودية. تفضّل بسّام.

المتصل: مساء الخير أخي جمال.

مدير الحوار: مساء الخير يا أخي.

المتصل: أخي جمال، أود أن أتحدث عن القتال من دون أن أطيل عليكم إن شاء الله.

مدير الحوار: أهلاً وسهلاً. تفضّل.

المتصل: أخي، أودّ أن أبعث برسالة إلى الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص إلى الفدائيين.

مدير الحوار: نعم.

المتصل: أتمنى أن يوجّهوا عملياتهم الاستشهادية ضد أولئك الذين يستحقونها فعلاً، بمعنى ألا يتعرضوا للمدنيين اليهود. أقصد أنه من الضروري أن يقوموا بكل عملية استشهادية لأجل الفلسطينيين وليس ضدهم.

مدير الحوار: لكنْ هناك قسم آخر من الفلسطينيين يقولون إن معظم الإسرائيليين مقاتلون مسلّحون يستهدفون المدنيين الفلسطينيين.

المتصل: أشكرك أخي جمال على هذه الملاحظة، لكنني أودّ أن ألفت انتباهك إلى أن

ما يهمّ ليس ما يقوله الفلسطينيون، بل ما يهم هو ما يقوله العالم أو بمعنى أدقّ الغرب. فالغرب يستغلّ كل خطوة سلبية يقوم بها الجانب الفلسطيني. وأي عملية استشهادية تستهدف اليهود المدنيين تُستغل ضد الفلسطينيين. صدّقني...

مدير الحوار: (مقاطعاً) هذه مسألة مثيرة للجدل. فكثيرون يقولون إنني لا أناضل من أجل الإعلام العالمي وإنما من أجل القضية (الفلسطينية) ومن أجل الحق.

المتصل: (مقاطعاً) أجل، ولكن الإعلام الغربي هام، ولكن...

مدير الحوار: وهو حق المقاومة. إنه حق طبيعي وهو مبرر بكل المقاييس المقبولة».

يشكل المثال أعلاه جزءاً من نمط أوسع نطاقاً يتظهّر في التقارير والتحليلات على قناة «الجزيرة»، حيث يقدّم مضيف البرنامج وجهات نظره للمشاهدين باعتبارها الرأي السائد، ويتم الدفاع عن هذا الرأي من قِبل موظفي القناة ضد أي وجهة نظر مخالفة، سواء أكان مصدرها المشاهدين أو الضيوف. وفي المثال المذكور أعلاه، نجد أن المضيف لم يكن راغباً في التعليق على الملاحظات التي أدانت السياسات الإسرائيلية والأميركية، وأثنت على ما يُسمّى «الفدائيين» الفلسطينيين، وعارضت إجراء محادثات للسلام، وانتقدت الأنظمة «العربية» لأنها لا تبذل جهداً كافياً لدعم القضية الفلسطينية. ولكن عندما أشار أحدهم إلى أن استهداف المدنيين الإسرائيليين يسيء إلى صورة الفلسطينيين وقضيتهم، وجد مضيف البرنامج نفسه مجبراً على عرض «الجانب الآخر من القصة». وصحيح أن اسم البرنامج كان «الشعب الفلسطيني تحت الحصار الإسرائيلي»، إلا أنه لا يكشف لنا فقط عن الحصار الإسرائيلي للفلسطينيين، وإنما أيضاً عن حصار الفلسطينيين لـ«الجزيرة». ويشكل جمال ريان وفريقه من المعدين والمساعدين الفلسطينيين مثالاً واحداً فقط على ما يسميّه عثمان العمير «المستوطنات الفلسطينية» التي تحكم قبضتها على وسائل الإعلام العربية.

الإعلام العربي وتغطية الشؤون الجزائرية

تبيّن تغطية الإعلام العربي للشؤون الجزائرية، لجهة المواجهة بين الحكومة والمعارضة الإسلامية، انحيازاً إلى المعارضة. وقد أخبرتني ناديا مهديد، الصحافية الجزائرية الفرنكوفونية التي غطت الحرب في العراق لصالح جريدة «الشرق الأوسط» في لندن، أن «تغطية السياسة الجزائرية في معظم الصحف العربية، بما في ذلك تلك التي أعمل لديها، كانت دوماً منحازة إلى الثوار الإسلاميين»[٢٨]. وقد يميل المرء إلى تفسير هذا التعليق كشكوى متوقعة من صحافية جزائرية علمانية. لكن لدى النظر في الخلفية السياسية التي تلقي بظلالها على هذه التغطية، تصبح ملاحظتها بارزة. والواقع أن مصدر الانحياز لا يُعزى فقط إلى الميول الصحافية في قناة «الجزيرة» أو قناة «العربية» أو جريدة «الشرق الأوسط» أو جريدة «الحياة»، بل إن هذه الجذور تمتد في الدينامية السياسية المعقدة للمسألة الصحراوية والعلاقة الخاصة التي تربط الأنظمة الملكية في الخليج بسياسة شمال أفريقيا[٢٩].

تمثّل مسألة الصحراء الغربية صُلب الصراع بين الجزائر والمغرب. فبعد انتهاء الحكم الإسباني، ضمّت المغرب الصحراء الغربية في العام ١٩٧٥، ما أثار تحرّكاً محلّياً باتجاه الاستقلال في المستعمرة الإسبانية السابقة. وقد أدّى الصراع إلى فرار عشرات الآلاف من سكان الصحراء الغربية إلى مخيّمات اللاجئين في الجزائر. واليوم، تتهم المملكة المغربية الحكومة الجزائرية بدعم الثوار الصحراويين الذين يحاولون الانشقاق عن المملكة وتأسيس دولة خاصة بهم. وجدير بالذكر أن دول الخليج، دعمت إلى حد بعيد المملكة المغربية ضد الجزائر الاشتراكية آنذاك. وكانت هذه الدول تنظر إلى النظام الجزائري باعتباره معقلاً للقوى الاشتراكية العدائية التي لم تكتفِ بمخالفة مبادئ الإسلام، بل تحدّت أيضاً استقرار أنظمة الأمر الواقع الملكية. وبالتالي، حقق تقويض

(٢٨) مقابلتان عبر الهاتف مع ناديا مهديد، ١٥ و١٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
(٢٩) المرجع السابق.

النظام الجزائري هدفين بالنسبة إلى دول الخليج. أولاً، وبفعل دعم المعارضة الإسلامية، انشغلت الحكومة الجزائرية بالاضطرابات الداخلية، ما جعل استمرارها في السياسات الإقليمية التدخلية، بما في ذلك دعم قوات الثوار في الصحراء الغربية، مهمة شاقة. ثانياً، ولأن الجزائر كانت تُعتبر دولة صديقة للاتحاد السوفياتي، تم النظر إلى تقويض الحكومة الجزائرية كخطوة متناغمة مع معادلة ثقل القوى الشيوعية في العالم العربي.

وفي هذا الإطار، شكل الصراع بين الإعلام الخليجي والنظام الجزائري جزءاً من الصراع ضد انتشار الشيوعية في العالم العربي. ولهذا السبب قدّمت وسائل الإعلام العربية، المموّلة إلى حد كبير من قبل دول الخليج، تغطية بدت منحازة للإسلاميين في المراحل الأولى من الحرب إلى أن بدأت ظاهرة الإسلام المسلّح تهدد الأنظمة الخليجية. وقد جاءت التغطية الإعلامية الداعمة لإسلاميي الجزائر نتيجة لعوامل ثلاثة. أولاً، هي نتيجة للمواجهة بين معسكرين في الشرق الأوسط يتمثلان بالقوى القومية من جهة ودول الأمر الواقع من جهة أخرى. ثانياً، هي انبثقت عن تفاهم غير علني بين الأنظمة الملكية العربية على أن تدعم إحداهما الأخرى، ما جعل الملكيين الخليجيين يهتمون بدعم مملكة المغرب ضد الجزائر. وأخيراً على المستوى العالمي، وحتى أواخر الحرب الباردة، شكل دعم الإسلاميين الجزائريين في الإعلام العربي جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً لاستخدام الإيديولوجيات الإسلامية في الحؤول دون توسّع ما يُسمّى «المعسكر الشيوعي» الذي يضمّ النظام الجزائري.

فضلاً عن التغطية المؤيدة للإسلاميين التي اعتمدتها «الجزيرة»، استضافت قطر، مالكة المحطة، عبّاسي مدني، قائد الحركة الإسلامية الجزائرية المعروفة باسم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»[٣٠]. وقد عمل الصحافيون الجزائريون أيضاً في دول الخليج في التلفزيون الكويتي والصحف والمجلات السعودية. وكان أشهر هؤلاء الصحافيين ناديا مهديد، وخديجة بن قنّة من قناة «الجزيرة».

(٣٠) كان عباسي مدني يعيش في قطر طوال العامين المنصرمين.

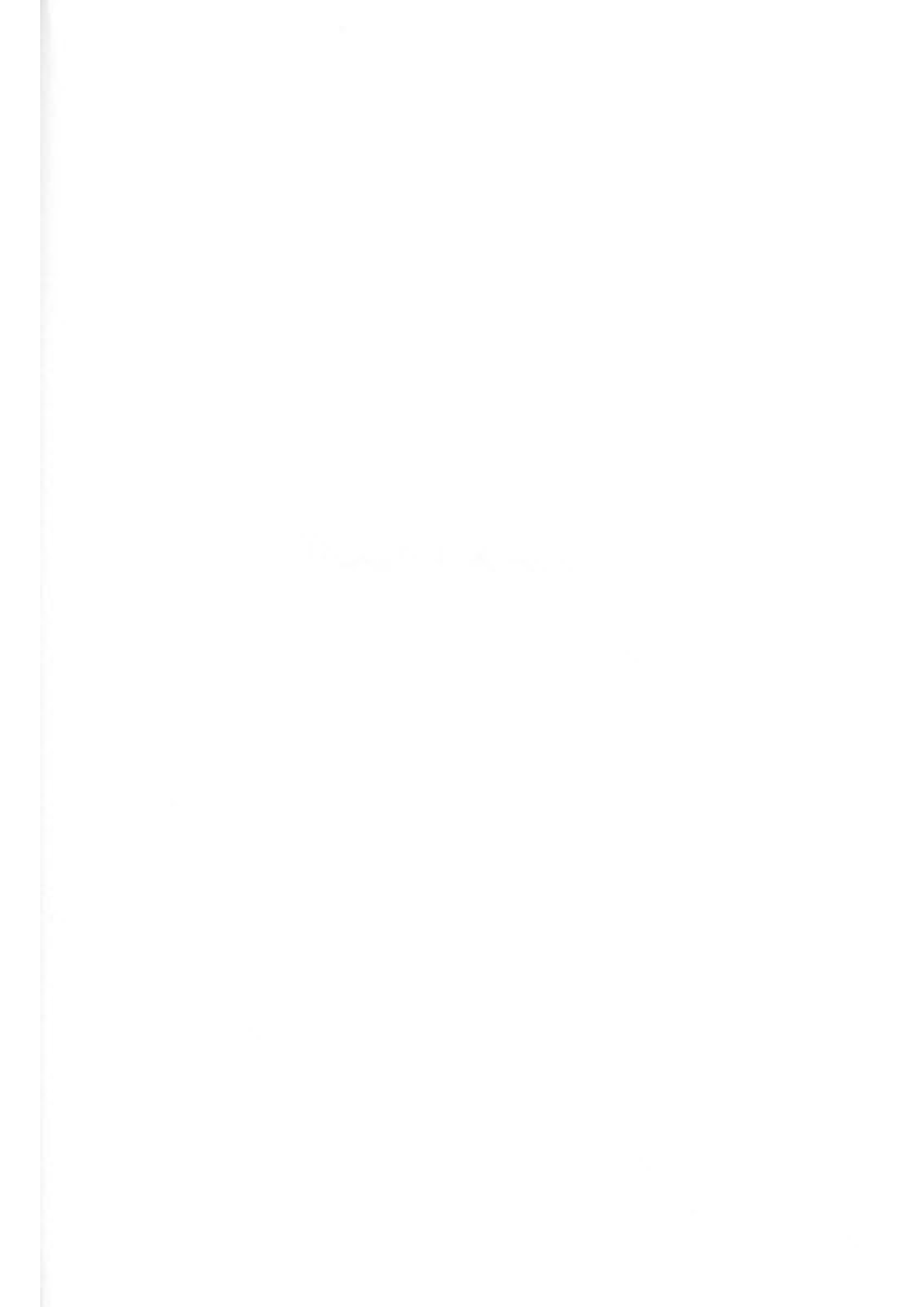
ختاماً، يحدد البلد المنشأ للصحافيين العرب وميولهم الإيديولوجية طريقة تقديم التقارير الإخبارية للجماهير. وبعض القصص الإخبارية، كتلك المتعلقة بفلسطين والعراق، تسيطر في الشارع بسبب السهولة النسبية في عرض مثل هذه القصص، وبسبب عدم تدخّل سلطات الاحتلال بوسائل الإعلام العربية بالدرجة نفسها التي تميّز تدخل الأنظمة العربية المحلية. ولا شك في أن فلسطين على وجه الخصوص تشكل قصة يسهل تداولها بالنسبة إلى الصحافيين الفلسطينيين الذين يعرفون مختلف التفاصيل المتعلقة بوطنهم ومحنة شعبهم. كما أن صحافيي الانتشار يشعرون بأنهم أحرار في انتقاد الدول الأميركية والأوروبية لأنهم يتمتعون بحماية قانونية مصدرها الجنسية التي يحملونها. وكما بيّنت آنفاً، فإن معظم الصحافيين العرب الذين يعملون في قناتي «الجزيرة» و«العربية» يحملون جوازات سفر أميركية أو فرنسية أو بريطانية أو أوروبية أخرى. والمثير للسخرية أن الشعور المعادي للغرب في الإعلام العربي يتولّد من قبل رعايا هذه الدول الغربية.

أضف إلى ما تقدم أن مناهضة الأمركة تضفي على الصحافيين العرب نجومية فورية في مجتمعاتهم المحلية. وفي حين يخلو انتقاد أميركا من أي كلفة، قد يؤدي انتقاد أي نظام عربي إلى سجن الصحافي أو أفراد عائلته. ويتجلى دور الصحافيين وعلى وجه الخصوص الإسلاميين منهم، في تشكيل القصة من منظور مختلف، في عدد من المنافذ الإعلامية العربية. أما التركيز فقط على جدول الأعمال الأوسع نطاقاً لأصحاب الوسائل الإعلامية أو المؤسسات الإعلامية وتجاهل الدور الذي يضطلع به الصحافيون، فيعني فقدان عنصر أساسي من العناصر المكوّنة لصورة الإعلام العربي كاملةً.

من الخطأ إذاً الاستنتاج بأن الصحافيين العرب مجرّد أدوات في أيدي أولئك الذين يملكون الوسائل الإعلامية. فكما بيّنت آنفاً، قد يسعى بعضهم إلى تحقيق غاياته الخاصة، في حين يواجه صحافيون عرب آخرون صعوبات جمّة ومخاطر شخصية من أجل الالتزام بمبادئ الحِرفية والصحافة الأخلاقية. ولسوء الحظ، فإن هؤلاء الصحافيين هم تحديداً

الذين يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل أو مبعدين، بل إن العديد منهم ضحّى بحياته من أجل الصحافة الجيّدة والنزيهة. وتشمل أسماء هؤلاء رضا هلال وسمير قصير ومي شدياق. فالصحافيون يشكلون جزءاً لا يتجزأ من طريقة سرد الخبر، ودراسة حركتهم والضغوط التي تحدد طريقتهم في تغطية الخبر تشكل هي أيضاً جزءاً لا يتجزأ من أي دراسة تحاول رسم صورة دقيقة لوسائل الإعلام، العربية منها وغير العربية. وحتى لا تضيع الصورة، هناك المئات من الصحافيين المحترفين في الوطن العربي ولكن احتراف اليوم ليس ضمن أجندة الكفيل أو أجندة «الحظة» المقاومة التي تمر بها المنطقة، لذا تكون المهنية معطلة ويكون المهنيون عاطلين عن العمل، وتظهر لنا الشاشات فقط تلك الأصوات المؤدلجة الصاخبة.

الفصل الخامس



القنوات الغربية الموجّهة للمشاهد العربي: ما الجديد؟

«الحرّة» و«سوا» مثالاً

أظهرت الفصول السابقة أن الإعلام العربي سياسيٌ بطبيعته. فهو إمّا سلاح يُستخدم في الصراع بين الدول (قطر ضد السعودية أو السعودية ضد مصر)، وإما أداة تستخدمها الفصائل المختلفة ضمن الدولة الواحدة (السنّة ضد الموارنة أو الشيعة ضدّ السنّة في حالة لبنان). والواقع أن الصحافيين العرب الذين يشكلون القوة العاملة البشرية في وسائل الإعلام العربية اليوم ينتظمون في هذا السياق، بل إن توجّهاتهم تعكس بعضاً من مظاهر الانحياز الايديولوجي والطائفي. وفي هذا الإطار، يشكل الصحافيون العرب لاعبين سياسيين أكثر مما هم صحافيون محترفون.

ولا يشكل الصحافيون العاملون في محطات إعلامية مملوكة من الغرب مثل قناة «الحرّة» وراديو «سوا» (قناة التلفزيون والمحطة الإذاعية اللتان ترعاهما الولايات المتحدة) أو محطة تلفزيون الـ «بي بي سي» العربية، أو «روسيا اليوم» أو القناة الفرنسية الناطقة باللغة العربية استثناءً على هذه الظاهرة. فالشخصيات التي تختار مَن يصلح للعمل في «العربية» أو «الجزيرة» هي نفسها التي تختار الصحافيين في الإعلام الغربي الناطق بالعربية. وباعتبار أنهم قادمون من هذه البيئة السياسية المشحونة جداً، لا يُفترض بنا أن نتوقّع أن يكونوا مختلفين.

ولا شك في أن توجّهات الصحافيين تؤثر في انتقاء الأخبار وعرض التقارير ومواضيع البرامج الحوارية. وتعمد قناة «الحرّة» مثلاً، على غرار «صوت أميركا» من قبلها، إلى توظيف

صحافيين استحصلوا على إجازات من الوظائف التي يشغلونها في بلدانهم. ولأن هؤلاء الصحافيين سيعودون إلى وظائفهم في الوسائل الإعلامية في الدول التي أتوا منها، أياً كانت هذه الدول، لا يسعهم توجيه أي انتقاد إلى دولهم تلك. وفي حال فعلوا، يخسرون رواتبهم التقاعدية والوظائف التي تنتظر عودتهم. وهذه مسائل سأتوقف عندها في مرحلة لاحقة من هذا الفصل. لكن السؤال الأساسي هنا هو التالي: كيف نفهم الديبلوماسية العامة الأميركية في العالم العربي في ضوء هذه الحقائق الجلية؟ وبتعبير أدق، كيف يجدر بنا أن نفهم راديو «سوا» وقناة «الحرة» في سياق السوق الإعلامي العربي الذي تدخلان حلبة المنافسة فيه؟

لا بد من الإشارة بدايةً إلى أن الديبلوماسية العامة الفاعلة، كما العلاقات العامة الفاعلة، تستوجب توافر ثلاثة عناصر أساسية هي معرفة «المنتَج»، وفهم السوق الذي سيُباع فيه المنتَج، والمقدرة على بيعه. وفي المجال الإعلامي، تتمثّل اليوم الأدوات الرئيسة للديبلوماسية العامة الأميركية مثلاً براديو «سوا» وقناة «الحرّة». وإذا ما نظرنا إلى الاستراتيجية الحالية التي تعتمدها الديبلوماسية العامة الأميركية في الشرق الأوسط، نكتشف بكل وضوح أن لدى الولايات المتحدة مُنتَجاً يمكن بيعه، وهو تحديداً المجتمع والثقافة والقيم الأميركية. وبالتالي، فإن مسألة المحتوى قد لا تكون هي المشكلة.

والواقع أن المشاكل تنشأ عندما نبحث في العنصرين الآخرين، أي فهم السوق واستخدام موظفي مبيعات فاعلين يلمّون جيداً بشؤون المجتمع الأميركي والثقافة الأميركية. واللافت أن الموظفين في قناة «الحرّة» وراديو «سوا» لبنانيون لا يتحدثون اللغة الإنكليزية، كما أن العديد منهم قد وصل إلى الولايات المتحدة أخيراً ولا يعرف الكثير عن ثقافتها ومجتمعها. ولكم أذهلني أن أشاهد مراسل قناة «الحرّة» في وزارة الخارجية يشير إلى إليزابيث تشيني Elisabeth Cheney باعتبارها زوجة نائب رئيس الولايات المتحدة. فالمرء يتوقّع أن يتمّ إخضاع الصحافيين المختارين للعمل في قنوات مملوكة وقائمة في الغرب لاختبار في المجتمع والثقافة والسياسة في الدول التي يعملون فيها، أو لما يشبه مثلاً (لمن سيعمل في قناة «الحرّة» أو راديو «سوا») مقرراً مثل «مقدّمة لفهم بديهيات

المجتمع والدولة في أميركا» الذي يُدرّس للمبتدئين في الجامعات الأميركية. فمن المفترض أنهم صحافيون محترفون ومتحدثون مطلعون في مجال اختصاصهم وملمّون أيضاً بأخلاقيات المهنة. وحقيقة السوق الإعلامية العربية هي أن الصحافيين الأفضل والألمع يتوجّهون في العادة إلى «العربية» أو «الجزيرة» أو محطات التلفزة الوطنية في مختلف الدول العربية. أما أولئك الذين يقصدون راديو «سوا» وقناة «الحرّة»، فهم من الدرجة الثانية وغالباً ممن يتطلعون إلى الحصول على الإقامة والجنسية الأميركية. وأحياناً تجد بينهم من لم يعمل في الصحافة من قبل. ولكي تتنافس مثلاً قناة «الحرّة» مع «الجزيرة» أو «العربية»، تحتاج إلى تقديم تغطية أفضل لأميركا. وما لم يكن ما تقدّمه أميركا للمشاهدين العرب والمسلمين أفضل مما تقدّمه «الجزيرة»، فإنهم سيتجاهلون أميركا.

افترضت تقارير عدة أن المساعي التي بذلتها الديبلوماسية العامة الأميركية على مرّ السنوات الأخيرة لم تنجح في الردّ على الشعور المعادي لأميركا المتنامي في الشرق الأوسط[1]. ويزعم آخرون أن النقص في التنسيق بين الوكالات قد أعاق مساعي الديبلوماسية العامة الأميركية في المنطقة[2]. وفي ما يتعلق بنقل القيم الأميركية إلى العالم

(١) راجع تقارير مكتب المحاسبة التابع للحكومة الأميركية غاو GAO، الديبلوماسية العامة الأميركية: وزارة الخارجية توسّع نطاق مساعيها إنما تواجه تحديات هامة US Public Diplomacy: State Department Expands Efforts but Faces Significant Challenges، غاو ـ ٠٣ ـ ٩٥١ (واشنطن العاصمة: ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣) والبث الدولي الأميركي: المقاربة الاستراتيجية الجديدة تركز على بلوغ جماهير واسعة إنما تفتقر إلى أهداف البرامج القابلة للقياس US International Broadcasting: New Strategic Approach Focuses on Reaching Large Audiences but Lacks Measurable Program Objectives، غاو ـ ٠٣ ـ ٧٧٢ (واشنطن العاصمة: ١٥ تموز / يوليو ٢٠٠٣).

(٢) راجع: اللجنة الاستشارية الأميركية حول الديبلوماسية العامة US Advisory Commission on Public Diplomacy، تقرير العام ٢٠٠٤ (أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤)؛ مجلس علم الدفاع Defense Science Board، التواصل الاستراتيجي Strategic Communication (أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤)؛ اللجنة الوطنية للاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States، تقرير لجنة الحادي عشر من أيلول / سبتمبر The 9/11 Commission Report، تموز / يوليو ٢٠٠٤؛ اللجنة الاستشارية للديبلوماسية العامة في العالم العربي والمسلم Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World، تغيير العقول، الفوز بالسلام: توجه استراتيجي جديد للديبلوماسية العامة الأميركية في العالم العربي والمسلم Changing Minds, Winning Peace: A New Strategic Direction for US Public Diplomacy in the Arab and Muslim World (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣)؛ مجلس للعلاقات الخارجية Council on Foreign Relations، إيجاد صوت أميركا: استراتيجية لإعادة إنعاش الديبلوماسية العامة الأميركية Finding America's Voice: A strategy for Reinvigorating US Public Diplomacy (حزيران / يونيو ٢٠٠٣)؛ الاستشارية الأميركية حول الديبلوماسية العامة US Advisory Commission on Public Diplomacy، بناء الديبلوماسية العامة لأميركا من خلال بنية إصلاحية وموارد إضافية Building America's Public Diplomacy Through a Reformed Structure and Additional Resources (أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢)؛ مجلس علم الدفاع Defense Science Board، نشر المعلومات المدارة Managed Information Dissemination (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠١).

العربي، من الواضح أن إذاعة «سوا» وقناة «الحرّة»، اللتين تجسّدان آخر الجهود واسعة النطاق التي تبذلها الديبلوماسية العامة الأميركية في العالم العربي، قد فشلتا في تغيير عقول الشعوب العربية وقلوبها. وعلى الرغم من هذا الإخفاق الجليّ، يُفرط أولئك الذين يديرون المحطتين في الإعلان عن نجاحهما.

ولا بد من الإشارة إلى أن موظفي الديبلوماسية العامة الأميركية يحتاجون إلى فهم السوق الإعلامي العربي استناداً إلى معلومات موثوقة إذا كان لهم من أمل في إحداث أي تأثير في العالم العربي من خلال هاتين الوسيلتين الإعلاميتين. ويجدر بهم أن يأخذوا بعين الاعتبار سياق البيئة الإعلامية العربية ويقارنوا قناة «الحرّة» وراديو «سوا» بالمحطات المنافسة لهما في العالم العربي. وسأقدّم هنا لمحة واسعة النطاق عن السياق الذي انبثقت عنه هاتين المحطتين.

القوانين والمؤسّسات الحاكمة للبثّ الدولي الأميركي

يفيد مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة بأن الميزانية غير العسكرية المقدّرة بنحو مليار دولار أميركي والمخصّصة للديبلوماسية العامة الأميركية تنقسم بالتساوي تقريباً بين وزارة الخارجية ومجلس أمناء البث Broadcasting Board of Governors[٣]. ففي الأول من تشرين الأول / أكتوبر العام ١٩٩٩، أصبح مجلس أمناء البث مسؤولاً عن كل مؤسّسات البث الدولي غير العسكري المموّلة من الحكومة. وقد جاءت هذه الخطوة نتيجة لقانون الإصلاح وإعادة الهيكلة في وزارة الخارجية للعام ١٩٩٨ (القانون العام ١٠٥ ـ ٢٧٧)، وهو التشريع الأكثر أهمية الذي تناول البث الدولي الأميركي منذ خمسينيات القرن العشرين[٤]. ويشكل مجلس أمناء البث مجموعة مشتركة تضمّ أفراداً من القطاع

(٣) مكتب المحاسبة العامة General Accounting office، مجلس أمناء البث: تقرير إلى لجنة التخصيصات، Broadcasting Board of Governors: Report to the Committee on Appropriations، مجلس النواب، غاو ٠٤ ـ ٦٢٧ (واشنطن العاصمة: ٢٠٠٣)، ص. ٣٤.
(٤) راجع: الموقع الإلكتروني لمجلس أمناء البث: http://www.bbg.gov/bbg_aboutus.cfm.

الخاص يتمتعون بخبرة في البث والشؤون الحكومية، ويشغل فيها وزير الخارجية منصب عضو بحكم وظيفته. ويتم تعيين كل عضو في المجلس من قِبل الرئيس، على أن يصادق على تعيينه مجلس الشيوخ الأميركي[٥]. وتتمثل مهمة مجلس أمناء البث بالترويج «للحرية والديموقراطية في العالم من خلال تزويد الجماهير الأجنبية بأنباء دقيقة وموضوعية عن الولايات المتحدة والعالم»[٦]. أضف إلى ذلك أن مساعي البث مطلوبة من مجلس أمناء البث بحكم القانون لتقديم صورة متوازنة عن أميركا من خلال مؤسّساتها.

يتمثل التشريع الذي يمنح مجلس أمناء البث مشروعيته بقانون البث الدولي للعام ١٩٩٤ (القانون العام ١٠٣ ـ ٢٣٦)[٧]. لكن القانون لا يتضمّن أي أحكام ضد الفساد. وهو يُخضع مجلس أمناء البث لسلطة وكالة الإعلام الأميركية. كما أنه يشير علانية إلى أن وكالات البث غير الفدرالية، مثل محطة راديو أوروبا الحرّة Radio Free Europe ومحطة راديو آسيا الحرّة Radio Free Asia اللتين تم تنظيمهما في ذاك الوقت، ستخضع للمجلس. وفي العام ١٩٩٨، عندما تم إلغاء وكالة الإعلام الأميركية وضمّها إلى وزارة الخارجية، تم إدراج قانون البث، مع بعض التغييرات اللغوية البسيطة، في قانون الإصلاح وإعادة الهيكلة في وزارة الخارجية (القانون العام ١٠٥ ـ ٢٧٧)[٨]. وقد نصّ التشريع الجديد على أنه يجدر بمدير وكالة الإعلام الأميركية، وبالتالي بوزير الخارجية، مع المجلس، احترام النزاهة والاستقلالية المهنية لمكتب البث الدولي ووكالات البث التابعة له[٩].

---

(٥) نورمان باتيز Norman Pattiz، «راديو سوا وقناة الحرة: فتح قناتين للتواصل الجماعي في الشرق الأوسط» Radio Sawa and AlHurra TV: Opening Channels of Mass Communication in the Middle East لدى ويليام آي راف William A. Rugh (ناشر)، إشراك العالمين العربي والإسلامي من خلال الدبلوماسية العامة: تقرير وتوصيات عملية Engaging the Arab and Islamic Worlds Through Public Diplomacy: A Report and Action Recommendations (واشنطن: منشورات جامعة جورج واشنطن، ٢٠٠٤)، ص. ٧٠.

(٦) مكتب المحاسبة العامة General Accounting office، مجلس أمناء البث: تقرير إلى لجنة التخصيصات، Broadcasting Board of Governors: Report to the Committee on Appropriations، مجلس النواب، غاو ٠٤-٦٢٧، ص. ٩.

(٧) راجع: الموقع الإلكتروني لصوت أميركا: http://www.voanews.com/english/About/restructuring-in-the-1990s.cf، تاريخ زيارة الموقع: ٣ أيار / مايو ٢٠٠٥.

(٨) للاطلاع على نص قانون الإصلاح وإعادة الهيكلة في وزارة الخارجية، راجع: http://usinfo.org/usia/usinfo.state.gov/usa/infousa/laws/majorlaw/hr1757.htm، تاريخ زيارة الموقع: ١٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

(٩) قانون الإصلاح وإعادة الهيكلة في وزارة الخارجية، القسم ٣٠٥-d.

لكن المجلس كان ينتهك هذا المبدأ الأساسي منذ مدة طويلة، لأنه ألغى «صوت أميركا» باللغة العربية، وحوّل راديو أزادي Radio Azadi التابع لمؤسّسة راديو أوروبا الحرّة / راديو ليبرتي Radio Liberty إلى إذاعة لموسيقى البوب، وأزال الأسماء التجارية لخدمات «صوت أميركا» بلغات الأوردو والداري والباشتو من البرامج، بحسب ما أخبرني به نائب مدير «صوت أميركا» السابق آلان هايل(١٠). وأخيراً، صادق المجلس على تحويل استديو الأخبار المركزي لصوت أميركا إلى متعاقدين في هونغ كونغ لمدة سبع ساعات يومياً، الأمر الذي يجعل خدمة الأنباء العالمية في صوت أميركا عُرضة للمنع من قبل الشعب في جمهورية الصين حيث الحكومة تستمر في التشويش على بث صوت أميركا بلغة الماندراين وفي منع موقعها الإلكتروني(١١). ومن الواضح أن هذه الممارسات تنتهك النزاهة والاستقلالية المهنية لصوت أميركا.

إن ممثل مجلس أمناء البث المسؤول عن الشرق الأوسط نورمان باتيز Norman Pattiz(١٢)، هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة ويست وود وان Westwood One، وهي الشبكة الإذاعية الأكبر في أميركا ومالكة ومديرة وموزّعة شبكة راديو إن بي سي NBC Radio Network وشبكة راديو سي بي إس CBS Radio Network ونظام البث التبادلي Mutual Broadcasting System وراديو سي إن إن CNN Radio وشبكة راديو فوكس Fox Radio Network وشبكات ميترو Metro Networks وميترو ترافيك Metro Traffic وشادو ترافيك Shadow Traffic(١٣). وجدير بالذكر أن باتيز يتمتع بخبرة مكثفة في مجال البث

---

(١٠) مقابلة أجراها الكاتب مع السيد هايل Heil، واشنطن العاصمة، ٢ أيار / مايو ٢٠٠٥.

(١١) مقابلة أجراها الكاتب مع السيد هايل Heil، واشنطن العاصمة، ٢ أيار / مايو ٢٠٠٥.

(١٢) نورمان باتيز لا يتقن اللغة العربية ولا يمكنه بالتالي أن يبدأ بتقييم نجاح مشروعه أو فشله. وأكثر من ذلك، على مدى سنتين عمل فيهما أحد الصحافيين في راديو سوا، لم يلتق قط بالسيد باتيز. قال هذا الصحافي: «هو على الأرجح يزور المحطة مرة واحدة في السنة». فكيف يمكن أن يؤخذ السيد باتيز على محملَ الجد عندما يتحدث عن وسائل الإعلام العربية، وهو لا يتقن العربية ولا يعرف بما يحدث في المحطتين اللتين يتحكم بهما معرفة مباشرة؟

(١٣) ويندي فليز صفصاف Wendy Feliz Sefsaf، «الاستراتيجيات الأميركية للبث الدولي في العالم العربي: تحليل استراتيجية مجلس أمناء البث من منظور التواصل العام US International Broadcasting Strategies in the Arab World: An Analysis of the Broadcasting Board of Governors' Strategy from a Public Communication Standpoint، مجلة ترانسناشيونال برودكاستينغ (البث عبر الوطني تي بي أس) Transnational Broadcasting Journal (خريف ٢٠٠٤).

التجاري الأميركي، ولكنه في المقابل لم يكن يتمتع بأي خبرة في مجال البث الدولي قبل أن يبدأ العمل مع مجلس أمناء البث.

في أواخر العام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، أطلقت وزارة الخارجية الأميركية «حملة القيم المشتركة» بميزانية قدرها ١٥ مليون دولار أميركي استهدفت من خلالها قلوب العرب والمسلمين وعقولهم. ومن خلال سلسلة من الإعلانات، سعت وزارة الخارجية إلى نشر فكرة مفادها أن الولايات المتحدة مكان يتطور فيه المسلمون. وكانت الإعلانات تصوّر مسلمين في الولايات المتحدة، منهم رجل إطفاء في نيويورك، ولاعب كرة سلة، وكيميائي فائز بجائزة نوبل، ومدير المعهد الوطني للصحة. وقد تولّت إنتاج هذه الإعلانات شركة إعلانات متمركزة في نيويورك. وكان إنتاج هذه الإعلانات مكلّفاً واستغرق الكثير من الوقت. وعندما رأيتها آنذاك، علمت أنها لن تحقق التأثير الذي كانت تنشده الخارجية الأميركية. ولم يكن من سبيل لقياس طريقة تلقّيها، باعتبار أنه ما من محطة تلفزة عربية، باستثناء تلفزيون الكويت، كانت لتوافق على بث تلك الإعلانات. وبالتالي، فإن تجاهل السياق السياسي والاجتماعي الذي يحيط بوسائل الإعلام العربية قد أدّى إلى فشل أميركي ذريع.

تمثل العيب القاتل في هذه الحملة بالافتراض أن من الممكن «كسب قلوب وعقول» شعوب العالم العربي وفقاً للإملاءات التجارية للمعايير الإعلامية الأميركية. فبكل بساطة، لم يخطر في بال أولئك الذين يقفون وراء حملة القيم المشتركة أن الإعلانات المدفوعة قد تكون موضع رفض لاعتبارات سياسية. والسبب في ذلك يُعزى حتماً إلى مزيج من الجهل والغطرسة من جانب أنصار هذا النوع من مبادرات الديبلوماسية العامة. وقد أظهرت محاولاتهم لاقتراح إعلانات تثير «حساسية» ثقافية، جهلهم بعمق البيئة الثقافية والسياسية التي يأملون أن يصبحوا عناصر تواصل مقنع فيها.

على الرغم من العِبر الكثيرة التي تم تعلّمها من مجموعة من الأنظمة الإعلامية[١٤]

(١٤) للاطلاع على دراسة جيدة عن الأنظمة الإعلامية من منطلق نظري، راجع هالين Hallin ومانسيني Mancini، مقارنة الأنظمة الإعلامية Comparing Media Systems.

وردود فعل الجماهير على المحتوى الإعلامي، عمل محرّكو الحملة، وقد أخطأوا في ذلك، انطلاقاً من فرضية مفادها أن المحطات تبثّ الإعلان بمجرّد دفع كلفته بغضّ النظر عن محتواه. لكنهم سرعان ما وجدوا أنفسهم في مواجهة الحقائق القاسية في الشرق الأوسط حيث وسائل الإعلام، ولا سيّما محطات التلفزة، تشكل امتداداً للدولة.

ونظراً إلى الطبيعة السياسية لوسائل الإعلام العربية، لم يكن مفاجئاً أن يرفض التلفزيون المصري أو قناة «الجزيرة» أو التلفزيون الأردني، على سبيل الذكر لا الحصر، بث إعلانات الديبلوماسية العامة الأميركية. وحتى في مصر، الدولة التي تحصل على معونة أميركية سنوية قدرها ٢,١ مليار دولار أميركي، فشلت مؤسّسة الديبلوماسية العامة الأميركية في بث إعلان واحد عبر التلفزيون أو الراديو أو نشره في الصحف. والحقيقة أن أي حملة للديبلوماسية العامة، يفصّلها المحترفون الإعلاميون، الذين يقتصر نطاق خبرتهم على الولايات المتحدة، ويتم استحداثها كما لو كانت موجّهة إلى جمهور أميركا الشمالية، لا تستطيع الإلمام بتعقيدات إطلاق حملة في الشرق الأوسط. ومن الجليّ أيضاً أن الأفراد الذين ابتكروا هذه الإعلانات خُدعوا بالتصاريح الابتهاجية عن الحرية والشفافية التي رحّبت في غالب الأحيان باستحداث قنوات التلفزة الفضائية، التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص، في المنطقة. فالعالم العربي والإسلامي يخضع لسيطرة أشكال مختلفة من الأنظمة السلطوية. ولا بد من أن تؤخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، حتى في التعامل مع ما يُسمّى بوسائل إعلامية عربية «خاصة». فالانقسام بين العام والخاص لا ينطبق على وسائل الإعلام العربية، ولا سيّما محطات التلفزة. والواقع أن وسائل الإعلام بمعظمها تخضع في النهاية لسيطرة الحكومات، كما أن محطات التلفزة تُدار عموماً من قبل الدولة.

راديو «سوا»

في كانون الثاني / يناير العام ٢٠٠٢، بدأ الكونغرس بجولة جديدة من مبادرات

الدبلوماسية العامة في الشرق الأوسط، فصوّت على تخصيص ٣٤,٦ مليون دولار أميركي لتأسيس شبكة راديو الشرق الأوسط MERN التي اضطلع فيها السيد باتيز بدور رائد. وفي الثالث والعشرين من آذار / مارس العام ٢٠٠٢، بدأت شبكة راديو الشرق الأوسط البث باللغة العربية في سائر أنحاء الشرق الأوسط. وكانت الشبكة، التي حملت الاسم التجاري «راديو سوا» ـ سوا تعني معاً باللهجة اللبنانية المحكية ـ تبث على مدار الساعة وتنقل أخباراً محلية من دول عربية عدة. وقد تمثلت برامجها بمزيج من موسيقى البوب العربية تحديداً والغربية، تتخللها مقاطع إخبارية موجزة موجّهة إلى المستمعين الشباب المثقفين في المنطقة[١٥]. وقد حلّت إذاعة «سوا» محل «صوت أميركا» التي نشطت على مدى ست سنوات واستقطبت بحسب نورمان باتيز ١ إلى ٢ في المئة فقط من المستمعين العرب الراشدين[١٦].

ولا بد من الإشارة إلى أن إذاعة «سوا» لا تشبه «صوت أميركا» بأي شكل من الأشكال. وعندما التقى مدير متمرّس في القسم العربي لصوت أميركا بمدير راديو سوا المعيّن حديثاً ليناقش معه العِبر التي تعلّمها طوال سنوات عمله في البث الدولي، وصفه المدير الجديد بـ«الرجل المثير للاهتمام» وأخبره بأن ينسى خبرته وجعله يمضي في حال سبيله[١٧]. فراديو «سوا» لديها اسم جديد واستراتيجية جديدة وتستهدف جمهوراً جديداً. وبالتالي، شعرت الإدارة بأنه لا يمكن للمحطة أن تستفيد من العِبر التي تم تعلّمها من المبادرات الأميركية السابقة للبث في الشرق الأوسط.

وفقاً للاستطلاعات المموّلة من مجلس أمناء البث، لقد فاقت محطة راديو «سوا» التوقّعات كافة. ويبدو أن إحصائيات مجلس أمناء البث تشير إلى أن راديو «سوا» أصبح واحدة من المحطات الأكثر شعبية في مختلف المناطق حيث للمحطة موزّع محلّي

(١٥) آلن هايل Allen Heil، صوت أميركا: تاريخ Voice of America: A History (نيويورك: منشورات جامعة كولومبيا، ٢٠٠٣)ن ص. ٤١٩.
(١٦) المرجع السابق، ص. ٤١٩.
(١٧) مقابلة أجراها الكاتب مع محمدالشناوي، واشنطن العاصمة، ٢٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٥.

لموجات إف إم FM[١٨]. ففي المغرب وقطر، على سبيل المثال، يُقال إن نسبة المستمعين تقع ضمن النسب العليا المسجلة حتى الآن في تاريخ البث الدولي الأميركي[١٩]. وقد عمد باتيز متسلحاً بهذه الإحصائيات المخيّبة للآمال لأسباب عدة، إلى الضغط على الكونغرس لإنشاء محطة تلفزة مماثلة لراديو «سوا»، وما لبث أن مُنح ٢٦ مليون دولار أميركي للسنة الأولى من عمر قناة «الحرّة».

قناة «الحرّة»

يتم تشغيل قناة «الحرّة» من قِبل شركة خاصة تُعرف باسم شبكة تلفزيون الشرق الأوسط .Middle East Television Network Inc. وتُموّل هذه الشركة من قِبل الشعب الأميركي عبر الكونغرس، فتتلقى التمويل من مجلس أمناء البث الذي يشكل سدّاً يحمي نزاهة شبكات البث التابعة له واستقلاليتها المهنية[٢٠]. وقد بدأت قناة «الحرّة» البث في الرابع عشر من شباط / فبراير العام ٢٠٠٤. وقوبلت بانتقادات شديدة في العالم العربي بشدة، وقال البعض إنها مخيّبة. وقد وصف كاتب عمود في جريدة «الشرق الأوسط» خيبة أمله بقناة «الحرّة»، قائلاً: «عندما تم إخبارنا عن قناة الحرّة، القناة العربية الجديدة لأميركا، كنا نتوقع محطة مماثلة لشبكة سي بي إس CBS أو إن بي سي NBC. كنا نتوقع برامج مثل «لقاء مع الصحافة» Meet the Press لتيم روسيرت Tim Russert و«ستّون دقيقة» Sixty Minutes أو «مواجهة الأمّة» Face the Nation لبوب شافر Bob Shafer. لكن أميركا أنعمت علينا عوضاً عن ذلك بنسخة من الدرجة الثانية عن محطات التلفزة التي أفرختها الحرب الأهلية اللبنانية. يبدو أن منتجاتنا السيئة قد أُعيدت إلينا»[٢١]. كذلك رأى مشاهدون آخرون أن تغيير العقول والقلوب كان يستلزم تغييراً في السياسة وليس

(١٨) باتيز Pattiz، «راديو سوا وقناة الحرة» Radio Sawa and Al-Hurra TV، ص. ٨٤.
(١٩) المرجع السابق.
(٢٠) راجع الموقع الإلكتروني الرسمي لقناة الحرة: http://www.alhurra.com.
(٢١) جريدة الشرق الأوسط، ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.

استحداث محطة تلفزيونية جديدة. وبالتالي، فإن الفجوة بين التوقعات في ما يتعلّق بقناة «الحرّة»، لجهة الحصول على قناة أميركية الطراز تعمل بمعايير شبكتي «إن بي سي» و«سي إن إن»، وما قدّمته القناة، أي تقارير إخبارية متدنية الجودة ووجهة نظر لبنانية شديدة التحيّز، هذه الفجوة قوّضت مصداقية المحطة كجهاز إخباري جدّي[٢٢].

كذلك فشلت مبادرة «الحرّة» في الفوز باستحسان بعض الأميركيين دافعي الضريبة. وقد انتقد مدوّنٌ الموقعَ الإلكتروني «السيء جداً» للمحطة. وإذ اعتقد هذا المدوّن أنه يجدر بالأميركيين أن يفهموا ما على بلادهم فعله من أجل بلوغ العالم العربي، حاول أن يبعث برسالة إلى عنوان البريد الإلكتروني الوحيد المدرج على الموقع الإلكتروني، لكنه اكتشف أن رسائله لا تنفك تعود إليه[٢٣]. فضلاً عن ذلك، اشتكت أميركية عربية أخرى، تتمتع بسنوات عدّة من الخبرة في مجال البث الدولي، من واقع أنها لم تتلقّ قط أي ردّ على الرسائل الإلكترونية الكثيرة التي أرسلتها للاستفسار عن فرص عمل.

تتمثل إحدى المشاكل المركزية في راديو «سوا» وقناة «الحرّة» بعدم اعتماد أي عملية مراجعة على غرار تلك التي كانت معتمدة في «صوت أميركا» على مدى أكثر من خمسين عاماً. وقد اقترح فريق العمل المهني في مكتب مراجعة البرامج (المعروف اليوم باسم مكتب مراجعة الأداء)، التابع لمكتب البث الدولي، إجراء مراجعات لأداء راديو «سوا» في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. لكن الرد على الاقتراح تمثل بالآتي: «الوقت ليس ملائماً لذلك الآن»[٢٤]. كذلك أشار تقرير مقرِّر المحقق العام في وزارة الخارجية إلى عدم إجراء مراجعة لأداء راديو «سوا» خلال أشهر البث الثلاثة والثلاثين الأولى. وقد أجرى المجلس مراجعته الخاصة لراديو «سوا» في أواخر العام ٢٠٠٥ برئاسة مستشار خارجي. لكن التقرير تجاهل المحتوى وركّز بشكل شبه كامل على الأبحاث حول المستمعين

(٢٢) مقابلة مع سلوى السعيد، مدينة الكويت، ١٤ أيار / مايو ٢٠٠٥.
(٢٣) «محطة الحرة الفضائية: إخراج الرسالة (ببطء)» Al-Hurra Satellite Television: Getting the Message Out (Slowly)، موقع سيفيليتيز Civilities: بناء وجهات نظر مطلعة Constructing Informed Viewpoints، ٢٠ أيار / مايو ٢٠٠٤، http://civilities.net/alHurra، تاريخ زيارة الموقع: ٢٣ نيسان / أبريل ٢٠٠٥.
(٢٤) مقابلة أجراها الكاتب مع آلن هايل Allen Heil، واشنطن العاصمة، ٢ أيار / مايو ٢٠٠٥.

والموسيقى والتنسيق[٢٥]. أما في ما يتعلق بقناة «الحرّة»، فلم يخضع أداؤها لأي مراجعة حتى الآن.

هل نجحت «سوا» و«الحرّة» في الترويج لأميركا؟

لا شك في أن غاية الإدارة الأميركية من إنشاء راديو «سوا» وقناة «الحرّة» هي الترويج للديبلوماسية الأميركية في العالم العربي. ويُتوقع في هذه الحال توافر صحافيين بارعين يلمّون بشؤون المجتمع الأميركي وقيمه في كلتا المحطتين الإعلاميتين، ويتمتعون أيضاً بثقة الجماهير العربية. إلا أن الحقيقة أن العاملين في المحطتين من رأس الهرم إلى قاعدته، والذين تم توظيفهم لسرد القصة الأميركية على مسامع العالم العربي، لا يعرفون إلا القليل عن أميركا وقصتها. وفي خلال مرحلة التوظيف الأولية، استقدم السيد موفّق حرب، مدير الأخبار السابق للمحطة، نحو ٤٠٠ شخص من لبنان لم يعيشوا قط في الولايات المتحدة، ولا يعرفون بالتالي القيم الأميركية معرفة مباشرة إلا بالقدر القليل. ولا يُعقل أن يكون قد تم إعداد هؤلاء الأفراد كي يسردوا القصة الأميركية على مسامع الجمهور في الشرق الأوسط. والواقع أن مسار التوظيف الذي اعتمده السيد حرب كان عشوائياً ومزاجياً، فلم تكن طريقة انتقاء الموظفين ترتكز على معايير محددة. وقد قال لي الموظفون في المحطة إنه لا وجود لإجراءات اختبار معيارية، وإن التمتع بخلفية صحافية لم يكن شرطاً مطلوباً للحصول على الوظيفة. كذلك قال مراقب من مركز الشرق الأوسط للبرامج: «أتى الناس من الشارع وحصلوا على وظائف»[٢٦]. فضلاً عن ذلك، توقّع صحافي انتقل إلى راديو «سوا» من قناة «الجزيرة» أن تكون المعايير الصحافية مشابهة لتلك المعتمدة في وسائل الإعلام الأميركية الأخرى، لكن أمله خاب لحظة

(٢٥) المرجع السابق.
(٢٦) مكتب المحقق العام Office of the Inspector General، «مراجعة لمبادرات بث وإطلاق شبكة راديو الشرق الأوسط من قبل مجلس أمناء البث» Review of the Broadcasting Board of Governors' Middle East Radio Network Launch and Broadcast Initiatives، رقم التقرير IBO-A-04-12، ص. ٢٢.

وصوله. «كنت محاطاً بأشخاص يفتقرون إلى الخبرة. أذكر نجّارين وحرّاس أمن سابقين»[٢٧].

ينبثق بعض المشاكل في ما يتعلق بجودة البرامج عن واقع أن العديد من اللبنانيين العاملين في هاتين المحطتين ترعرعوا وهم يتحدثون اللغتين العربية والفرنسية. وبفعل ثقافتهم الفرنكوفونية، تبدو مهاراتهم في اللغة الإنكليزية، وعلى وجه الخصوص في الكتابة والترجمة، ضعيفة جداً. وفي كثير من الحالات، عوضاً عن الترجمة من المصادر الإنكليزية، ينسخون أخبارهم مباشرة عن الموقع الإلكتروني aljazeera.net، فيتلونها على الهواء من دون إحداث أي تعديل في اللغة أو المحتوى. وعلى سبيل المثال، أخبرني محرر في راديو «سوا» بأن السيد محمد الشرقاوي، وهو محرر الفترة النهارية، اطّلع على تقرير أعدّته إعلامية لبنانية تعمل في «سوا»، فاكتشف أن استخدامها للمصطلحات المميزة لقناة «الجزيرة»، مثل «ما يُسمّى الحرب على الإرهاب» و«ما يسمّيه بوش الحرب على الإرهاب»، جاء نتيجة لقيامها بقصّ ولصق التقارير من موقع aljazeera.net إلى نصّها في «سوا»[٢٨]. وهذا لا يشكل مثالاً عن طريقة لا أخلاقية في التقرير فحسب، وإنما ينتقص أيضاً من مصداقية المحطة. فقناة «الجزيرة» هي الشبكة الأكثر شهرة عبر العالم العربي، ولا شك في أن المشاهدين والمستمعين سيلاحظون عندما يُعاد بث تقارير «الجزيرة» على محطة أخرى، ولا سيّما على محطة أميركية.

وإذا كانت غاية الولايات المتحدة أن تزوّد الرأي العام العربي ببديل من قناة «الجزيرة»، وذلك بإنشائها قناة «الحرّة» وراديو «سوا»، فأي غرض يخدمها في بث المعلومات نفسها عبر هاتين المحطتين، وباللغة نفسها المتوافرة على الشبكات الفضائية العربية الأخرى التي لا عدّ لها ولا حصر؟ كان ينبغي أن تتفوّق قناة «الحرّة» على المراسلين العرب الآخرين لجهة نقل التقارير عن أميركا إلى العالم العربي. ومن المفترض ألا يكون

(٢٧) مقابلة أجراها الكاتب مع منير الماوري، واشنطن العاصمة، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

(٢٨) مقابلة مع معد في راديو سوا طلب عدم ذكر اسمه، ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

التقرير الجيد عن أميركا صعباً، لا سيّما عندما تتوافر لقناة «الحرّة» وراديو «سوا» إمكانيات غير محدودة للاطلاع على المعلومات والأحداث. لكن عوضاً عن ذلك، لا تستغلّ هاتان المحطتان موقعهما في أميركا. وغالباً لا يغادر مراسلو «الحرّة» واشنطن لتغطية الأخبار خارجها، ويختارون عوضاً عن ذلك نسخ المعلومات من تقارير «الجزيرة». والواقع أن مراسلي «العربية»، أمثال منى شقاقي، وهي متخرجة من جامعة كولومبيا، يبرعون في تغطية أخبار أميركا أفضل مما يفعل أولئك الذين يعملون لدى قناة «الحرّة».

بدأت مشكلة القوة البشرية العاملة في المحطتين عندما اختار نورمان باتيز السيد موفق حرب مديراً للأخبار في قناة «الحرّة» وراديو «سوا»، فأعطاه مطلق الصلاحيات من اختيار الصحافيين والمراسلين إلى مادة البث. «والسيد حرب كان يعتبر المحطتين ملكاً له، فيختار الموظفين كما يحلو له من دون أي رقيب»[٢٩]. وقال صحافي ترك في النهاية العمل في «الحرّة»، إن المحطة أصبحت نقطة انطلاق لأولئك الراغبين في تجربة العمل الصحافي للمرة الأولى، ما أدّى إلى تدنّي مستوى المهنية في صفوف الموظفين[٣٠]. والواقع أن للمحسوبية وليس المهنية دوراً رئيساً في اختيار الموظفين. فعلى سبيل المثال، لا يملك «دانيال ناصيف، الذي تم توظيفه كمدير للأخبار في راديو سوا، أي خلفية في العمل الصحافي. وتبيّن سيرته الذاتية أنه رئيس سابق للمعهد اللبناني الأميركي، وممثل أميركي لمجلس المؤسّسات الأميركية اللبنانية، وناشط ومستشار وناطق باسم الجنرال ميشال عون»[٣١].

ويمكن أيضاً لحظ المحسوبية في خيارات السيد حرب بالنسبة إلى العديد من المناصب على الهواء، والتي أصبحت مثار تندّر الإعلاميين العرب في أميركا. وقد أدّت مسألة المحسوبية إلى استقالة ثلاثة من مراسلي البث على الهواء[٣٢]. وهؤلاء ليسوا لبنانيين وقد استقالوا بسبب سياسة «التمييز».

(٢٩) مقابلة أجراها الكاتب مع منير الماوري، واشنطن العاصمة، ١٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.
(٣٠) مقابلة أجراها الكاتب مع ناصر الحسيني مذيع أخبار سابق في قناة الحرة، واشنطن العاصمة، ١ أيار / مايو ٢٠٠٥.
(٣١) المرجع السابق.
(٣٢) مقابلة أجراها الكاتب مع طارق الزاروني، مذيع أخبار سابق في قناة الحرة، واشنطن العاصمة، ١٤ أيار / مايو ٢٠٠٥.

وقد اشتكى أحد الموظفين في المحطة من انتهاك قوانين العمل الأميركية، حيث تمنح علاوات اعتباطية غير مبرّرة. والواقع أن البنية الإدارية المتفلّتة التي استحدثتها إدارة المحطة تتيح لها نيل الاستحسان على كل نجاح يتحقق وفي الوقت نفسه تفادي المسؤولية عن أي خطأ يُرتكب. وأصبحت علاقات الصداقة هي التي تحكم من يحلّون ضيوفاً على المحطة بشيكات مصرفية مغرية. ومن ذلك على سبيل المثال، أن المعلق المتعاقد مع قناة «الحرّة» السيد محمود شمّام الذي يطل عبر شاشتها بانتظام، هو معلق أيضاً في قناة «المنار» التابعة لـ«حزب الله»، وكذلك هو معلّق في قناة «الجزيرة» وعضو في مجلس إدارتها. والسيد شمام بالطبع ليس عبقري زمانه، ولكن شبكة العلاقات التي صنعها مع أصحاب الأمر في المحطات العربية هي العبقرية. إذن، ما هو الجديد الذي تقدّمه المحطات الأميركية للمشاهد العربي إن كانت تستعير الأشخاص أنفسهم والوجوه ذاتها والفساد عينه؟

وتردّ على لسان مجدي خليل، وهو مقدّم سابق لأحد البرامج الحوارية على «الحرّة» شكوى من عدم اضطلاع المحطة بمهمتها: «كان يُفترض بقناة الحرة أن تحقق هدفين، أولهما إدخال وسيلة إعلامية ذات جودة إلى العالم العربي، وثانيهما تقديم أميركا بصورة أفضل في المنطقة. لكن الحرّة لم تحقق أياً من الهدفين». ويقول مجدي خليل أيضاً إن نقاشاته كلّها مع خبراء من العالم العربي حول المحطة التلفزيونية تشير إلى خلاصة واحدة: «قناة الحرّة ميتة». فضلاً عن ذلك، أوضح خليل انزعاجه من تقصير قناة «الحرة» في إسماع صوت الإصلاحيين العرب. ولم يكن مرتاحاً لامتناع القناة عن وصف «الإرهابيين» بـ«الإرهابيين» في التقارير الإخبارية ـ ووصفهم بالناشطين ـ كما يصفهم المقدّمون في غالب الأحيان[٣٣].

وجدير بالذكر أن اختيار السيد حرب للضيوف لا يفسح المجال أمام سماع أصوات العرب المعتدلين الذين يغيّبون أيضاً عن شاشات الشبكات العربية الأخرى. فهؤلاء هم

(٣٣) مقابلة عبر الهاتف مع مجدي خليل، ١٥ آب / أغسطس ٢٠٠٥.

الأشخاص القادرون على إحياء الجدال ورفع السقف بالنسبة إلى وسائل الإعلام العربية الأخرى.

ولنأخذ على سبيل المثال قصة ذاك الصحافي التي نلخّصها كالآتي: بعد أن انتقل من اليمن إلى الولايات المتحدة في سنّ مبكرة، ويحمل اليوم جواز سفر أميركياً، أمضى بضع سنوات يناضل للارتقاء بصحيفة عربية في ميشيغان، وعندما لم ينجح تنقّل من ولاية إلى ولاية لكي يؤمّن قوت عائلته. وفي النهاية، انتقل إلى قطر ليشغل وظيفة في قناة «الجزيرة». وتحت الضغوط اللامهنية في قناة «الجزيرة»، قرّر العودة إلى أميركا للعمل في راديو «سوا». «قمت بتلك الخطوة لأنني كنت أبحث عن حيّز أكبر من الحرية. القيم الأميركية. احترام حقوق الإنسان. ولم يمرّ وقت طويل قبل أن أكتشف أنني كنت أفضل حالاً في قناة الجزيرة»[٣٤]. ولعلّه لم يكن قادراً في «الجزيرة» على نقل التقارير التي يريدها، ولكنه كان يستطيع على الأقلّ أن يدوّن آراءه في صحف أخرى ويمارس العمل الصحافي. أما كموظف في راديو «سوا»، فلم يكن بمقدوره الكتابة في أي صحيفة. «قالوا إن ذلك مخالف للقانون. لكن القانون ينصّ على ضرورة أن أحصل على الإذن بالكتابة. وأنا طلبت ذاك الإذن. طلبت أن أكتب، أن أدافع عن القيم الأميركية لأنني مواطن أميركي. لكنني لم أُمنح ذاك الإذن قط، فقدّمت استقالتي»[٣٥].

واللافت أن طاقم العمل في قناة «الحرّة» وراديو «سوا» لا يتألف بأغلبيته من اللبنانيين وحسب، إنما من اللبنانيين المسيحيين الموارنة تحديداً، الأمر الذي يعرّض مصداقية المحطة بالنسبة إلى الجمهور المسلم لمزيد من الأخطار. ولا بد من الإشارة إلى أننا نجد في المحطة عدداً ضئيلاً من المسلمين الشيعة، في حين لم يتم استخدام مسلم سنّي واحد لا في قناة «الحرّة» ولا في راديو «سوا»[٣٦]. ومن المثير للدهشة أن تتقاعس محطة جرى استحداثها من قِبل الولايات المتحدة من أجل العالم المسلم أصلاً، عن توظيف مراسلين

(٣٤) المرجع السابق.
(٣٥) مقابلة أجراها الكاتب مع منير الماوري، واشنطن العاصمة، ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥.
(٣٦) المرجع السابق.

يمثلون أكبر شريحة مسلمة. وكما قال مراسل سابق في راديو «سوا»: «لن يثق أحد بمحطة لا يظهر عبر هوائها سوى أشخاص يحملون اسم جون أو جوزيف. أين أولئك الذين يحملون اسم محمد أو علي؟ يجدر بهم أن يدركوا أن غالبية الجمهور في المنطقة تتكوّن من المسلمين»[٣٧].

أضف إلى ما تقدم أن تركيبة الموظفين في قناة «الحرّة» وراديو «سوا» قد أفضت إلى مشاكل جدّية في لغة التقارير. وقد أظهرت أبحاثي أن العديد من الأشخاص الذين جرى استخدامهم للعمل في راديو «سوا» وقناة «الحرّة» يجهلون ألف باء التركيبة السياسية الأميركية. وأذكر على سبيل المثال، أن مذيعة سألت أحد الضيوف عما إذا كان الرئيس بوش «ديموقراطياً أو من الحزب الآخر».

وقد جرى انتقاد مراسلي راديو «سوا» أيضاً بسبب افتقارهم إلى مهارات اللغة العربية. فمذيعو الأخبار يعانون صعوبات في قراءة أسماء الأماكن والأشخاص، ولا سيّما في العراق. على سبيل المثال، يشير سام حلمي في راديو «سوا»: (تحليل ومراجعة البرامج Radio Sawa: Program Review and Analysis) إلى أن المسيّب (بين بغداد والنجف) تصبح مسيب، والباجچي (من المجلس الحاكم) يصبح بجاجي، ورامسفلد يصبح رامسفيلد[٣٨]. كذلك تم التوقف عند مشاكل أخرى في اللغة العربية. فقد كتب أحد ممثلي مجلس أمناء البث يقول: «نحن قلقون جداً بشأن المشاكل المستمرة في أخطاء النحو والإملاء التي تشتمل عليها نصوص النشرات الإخبارية التي تذاع عبر الراديو... والادّعاء بأنك كنت في عجلة من أمرك بحيث لم تستطع إنجاز العمل بدقة وفعالية لا يشكل مبرّراً»[٣٩].

أضف إلى ما تقدّم أن الوضع التقني في قناة «الحرّة» يكمل مشاكلها الأخرى. وصحيح

(٣٧) مقابلة أجراها الكاتب مع منير الماوري، واشنطن العاصمة، ٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٥.

(٣٨) مقابلة أجراها الكاتب مع سام حلمي الرئيس السابق لصوت أميركا - فرع الشرق الأدنى وجنوب آسيا وخدمتها العربية، واشنطن العاصمة، ٣ شباط / فبراير ٢٠٠٥.

(٣٩) رسالة إلكترونية من جايمس هوبر James Hooper إلى محرري شبكة راديو الشرق الأوسط، ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٣، الساعة ٥,٠٦ مساءً.

أنه يمكن غفران المشاكل التي طرأت خلال الأيام الأولى للبث، إلا أنه لم يتم إجراء أي تحسينات هامة. وقد أشارت برقية من السفارة الأميركية في القاهرة إلى أن «متصلين عدّة عبّروا عن مفاجأتهم وخيبتهم بسبب الأعطال التقنية التي لم تتم تسويتها بالكامل على ما يبدو» . وأوردت البرقية مثالاً عن برنامج إخباري اختل فيه أداء جهاز التلقين البعدي لبعض الوقت، ما جعل مذيعي الأخبار يبدون «في حالة ذهول فعلية». ويتابع نص البرقية: «إن هذه الأعطال التقنية، وإن كانت غير متفشية، تتعارض إلى حد ما مع البث السلس وعالي المهنية في المحطات الإخبارية العربية التي تحظى بأعلى نسبة مشاهدة، مثل الجزيرة والعربية»(٤٠).

الواقع أنه حتى عندما تحاول قناة «الحرّة» وراديو «سوا» تغطية الأحداث بالشكل الملائم، يتسبّب النقص في التدريب والمهارات الصحافية بأخطاء تحريرية فادحة تسيء إلى مصداقية المحطة. على سبيل المثال، أُخذ أخيراً على مراسلي راديو «سوا» ارتكابهم غلطة لدى تغطية تظاهرة ضد الاحتلال الأميركي للعراق. فقد أشار مراسلو «سوا» الميدانيون إلى التظاهرة باعتبارها احتفالاً بذكرى مولد الإمام الصدر. وكانوا في الواقع لينجوا بهذا الوصف الخاطئ لو أن محطات التلفزة العربية الأخرى، فضلاً عن شبكة «بي بي سي»، لم تصف التجمع بأنه تظاهرة شيعية ضد الاحتلال الأميركي. وكان يمكن للمشاهدين أن يطلعوا على التقريرين المتعارضين للحدث نفسه في الوقت نفسه تقريباً. وكان واضحاً أن مراسلي «سوا» على خطأ. ولا شك في أن هذا النوع من الأخطاء يضرّ بمصداقية المحطة على نحو بالغ.

وقد انتقد المحرر الدولي في وكالة «يونايتد بريس إنترناشيونال» United Press International كلود سلحاني القرارات التحريرية في قناة «الحرّة» انتقاداً شديد اللهجة. «هم يقدّمون برامج عن الطبخ وأفلاماً وثائقية عن القردة في خلال المعارك في الفلّوجة في

(٤٠) راجع «تقرير من السفارة الأميركية في القاهرة»، جريدة الشرق الأوسط، ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

العراق وفي رفح في قطاع غزة»(٤١). كذلك أثار قرار إدارة التحرير بثّ موسيقى البوب عوضاً عن البرامج الإخبارية مزيداً من الانتقادات. «موسيقى البوب مشروع تجاري هام وناجح يستهدف الفئات الشبابية على نطاق واسع. لكن هذه الموسيقى ليست أميركا بثقافتها الغنية المتعددة الوجوه أو أفكارها الثورية وقيمها المكوّنة للتاريخ وحيويتها المتجددة دوماً وحتى مواطن ضعفها ومشاكلها المزمنة»(٤٢).

أذكر مثالاً على التقارير السيئة تمّ لحظه في تغطية قناة «الحرّة» لاغتيال رئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري. فقد أشار أحد الصحافيين إلى أن قناة «الحرّة» لم تبث ولو لمرة واحدة موقف الجانب السوري، في حين حرصت «الجزيرة» على تغطية مختلف جوانب القصة. وفي أحد البرامج الحوارية على قناة «الحرّة»، قال عضو في البرلمان اللبناني إنه يجدر بالعرب أن يتنبّهوا إلى ضرورة عدم اتهام سوريا من دون توافر أدلّة تدينها. آنذاك، أجاب مضيف البرنامج على الهواء: «أرجوك، لا داعي لدموع التماسيح الآن». ولم يكن هذا الردّ ليتعارض مع العمل الصحافي المحترف فحسب، وإنما يتعارض أيضاً مع موقف الحكومة الأميركية آنذاك. فطوال تلك الفترة، كان نائب الناطق باسم مكتب العلاقات العامة في وزارة الخارجية آدم إريلي Adam Ereli يدعو الصحافيين إلى الانتظار حتى ظهور النتائج قبل اتهام سوريا. وكما قال صحافي شاهد برنامج الحرّة: «كانت قناة الحرّة ملكية أكثر من الملوك عندما تجاوزت وزارة الخارجية وسبقتها إلى اتهام سوريا».

يتولّد شعور في أوساط الموظفين في قناة «الحرّة» بأن المحطة تسير في الاتجاه الخاطئ. وهم يدركون الأخطاء التي تُرتكب، الأمر الذي يولّد جواً من الخوف. ويعزو أحد المحررين هذا الأمر إلى تخوّف الصحافيين من أن يتم إقفال المحطة قبل حصولهم على رخصة الإقامة في أميركا. «في صوت أميركا، كان لدينا خياران. أولاً، كان بالإمكان

(٤١) كلود سلحاني في خلال اجتماع في معهد الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة، ٢ حزيران / يونيو ٢٠٠٤.
(٤٢) مقابلة أجراها الكاتب مع سام حلمي، واشنطن العاصمة، ٣ شباط / فبراير ٢٠٠٥.

تجديد تأشيرات العمل الخاصة بنا سنوياً، مدركين أننا سنعود في نهاية الأمر إلى دولنا بعد أن يتم إنجاز العمل. أما الخيار الثاني، فكان الخضوع للمراجعة بعد سنتين من العمل ومن ثم البدء بإجراءات الحصول على البطاقة الخضراء». في قناة «الحرّة»، يبدأ الموظفون بإجراءات الحصول على البطاقة الخضراء لحظة توظيفهم. فهم يشعرون بأن عليهم الفوز بالبطاقة الخضراء قبل أن يتم إقفال المحطة.

وجدير بالذكر أن هذا الشعور الملحّ الذي ينتاب الصحافيين يرتبط أيضاً بالمال. فالموظفون يبذلون قُصارى جهدهم لكسب المال قبل العودة إلى الوطن. ويتقاضى الصحافيون الذين لا يتمتعون بأي خبرة سابقة مئة ألف دولار أميركي سنوياً. وإذ يسيطر الشعور بأن الوقت ينفد، لا يتم التفكير ولو لحظة بتحسين صورة الولايات المتحدة في عيون العرب، كما كانت تتوقع الخارجية الأميركية التي أنشأت المحطة لهذا الغرض. «ما كانوا يهتمون بأميركا عندما كانوا في لبنان. فلمَ نفترض أنهم يأبهون الآن؟»(٤٣).

أما الانتقاد الأهم الموجّه من الأميركيين إلى «سوا» و«الحرّة»، فيتمثل بأنه كان من المفترض توظيف إعلاميين لشرح القيم والسياسات الأميركية للعالم العربي، ولكنهم فشلوا في دعم أميركا في حربها في منطقة الشرق الأوسط. من حيث يتباهى السيد باتيز بنسبة المتابعة العالية التي تحظى بها محطتاه في الدول العربية، وهذا منافٍ للحقيقة ولما يعرفه المستمع والمشاهد العربي.

فضلاً عن ذلك، لا تملك إذاعة «سوا» أي مدخل إلى موجات إف إم FM في مصر والمملكة العربية السعودية، أي أهم منطقتين في حملة الديبلوماسية العامة الأميركية. ولهذا السبب تحديداً لا تُدرج هاتان الدولتان في بيانات مجلس أمناء البث الذي يزعم بأن إذاعة «سوا» تحظى بنسبة متابعة مرتفعة من قبل المستمعين. ومن المفترض أن تشكل مصر التي يبلغ عدد سكانها ٧٥ مليون نسمة هدفاً أساسياً لأي مبادرة تطلقها الديبلوماسية العامة الأميركية. وقد تبدو إحصائيات مجلس أمناء البث مشجعة، إذ تصل نسبة الاستماع

(٤٣) المرجع السابق.

إلى ٧٨ في المئة في مناطق مثل قطر. لكن بنسبة ٧٥ في المئة من السكان في قطر تساوي ٦٥٠ ألف شخص فقط. أما نسبة الاستماع في مصر، التي تستقر عند ٧ إلى ١٣ في المئة، فتُترجم إلى ١٠ ملايين شخص تقريباً. والواقع أن نسبة الاستماع في مختلف الدول العربية الصغيرة مجتمعةً لا تمثل نصف الكثافة السكانية في القاهرة. ولا يمكن للبيانات التي لا تأخذ الكثافة السكانية بعين الاعتبار أن تقدّم صورة دقيقة عن كيفية تلقي المستمعين لراديو «سوا».

ولا شك في أن المشاكل على مستوى الاستراتيجية والإدارة والتوظيف والإنتاج واللغة والبرامج والتقارير الإخبارية الدقيقة، توضح أمراً واحداً: أن المحطتين الإعلاميتين اللتين أنشاتهما الخارجية الأميركية لبيع الرسالة الأميركية إلى الجماهير العربية، لم تستخدما الموظفين المناسبين للترويج لهذه الرسالة. فالديبلوماسية العامة الفاعلة تتطلب موظفي مبيعات فاعلين يفهمون المنتَج والسوق الذي سيُباع فيه هذا المنتج. وعندما ننظر إلى طاقم العمل في قناة «الحرّة» وراديو «سوا»، يتجلى لنا بوضوح واقع أنهم لا يعرفون المنتَج، أي المجتمع والثقافة والقيم الأميركية، ولا يفهمون السوق فهماً دقيقاً. أما أولئك الذين يملكون خلفية صحافية، فكانت خبرتهم السابقة تتمحور دوماً حول السياسة اللبنانية المحلية. وهم لا يعرفون الكثير عن الجمهور العربي الأوسع نطاقاً. وحتى إن أصبح هؤلاء الموظفون على معرفة بالمنتج والسوق، فإن افتقارهم إلى المهارات اللغوية والتدريب الصحافي يجعل منهم أشخاصاً غير مناسبين للوظيفة.

هل للمحطات الأميركية سوق في العالم العربي؟

لا ينبغي أن ننسى أن قناة «الحرّة» وراديو «سوا» محطتان تنافسان ١٧٠ محطة فضائية في العالم العربي. لكن من الواضح أن أولئك الذين يقفون وراء قناة «الحرّة» وراديو «سوا» لم يفهموا جمهورهم المستهدف ولم يتنبّهوا إلى أن أصوات منافسيهم تطغى على صوتهم.

والواقع أن تركيبة طاقم العمل التي يسيطر عليها اللبنانيون تنعكس في اختيار برامج المحطة. على سبيل المثال، في الخامس والعشرين من نيسان / أبريل العام ٢٠٠٥، كان الخبر الأهم على مستوى العلاقات الأميركية العربية، اللقاء بين رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش والملك السعودي فهد بن عبد العزيز في كراوفورد في تكساس. لكن على الرغم من ذلك، كان الخبر الأول في النشرة الإخبارية المسائية على قناة «الحرّة» استقالة رئيس جهاز الأمن العام اللبناني اللواء الركن جميل السيّد. وعندما أتت قناة «الحرّة» أخيراً على ذكر زيارة تكساس، كانت تغطيتها للزيارة مختصرة جداً. ولم يكن لقناة «الحرّة» مراسلٌ في تكساس، فنقلت المعلومات نفسها التي يمكن جمعها من أي مصدر إخباري آخر، في حين أن الاجتماع في تكساس تصدّر ذاك اليوم حتى عناوين صحيفة دايلي ستار Daily Star مثلاً، المتمركزة في بيروت.

وأذكر مثالاً آخر عن الانحياز اللبناني يتمثّل بتغطية مباريات الاتحاد الوطني لكرة السلّة. وتُعتبر كرة القدم الرياضة الأكثر شعبية في سائر أنحاء العالم العربي، باستثناء لبنان حيث كرة السلّة هي الأكثر شعبية. وعشية رأس السنة، في حين كانت كل محطة فضائية عربية تعرض حفلتها الخاصة أو تنقل الاحتفالات في مختلف أنحاء العالم، بثت قناة «الحرّة» مباراة للاتحاد الوطني لكرة السلّة عند منتصف الليل. كذلك قطعت قناة «الحرّة» تغطيتها لمؤتمر صحافي مع الرئيس بوش لتبث مباراة في كرة السلّة. وبالنسبة إلى جمهور عربي عريض غير مهتم بكرة السلّة، لا يبدو اختيار هذه البرامج منطقياً. فكأن المحطة موجّهة إلى الجمهور اللبناني فقط.

وقد طرأ أخيراً حدث إضافي جعل المشاهدين يشككون في مصداقية «الحرّة» كمنبر إعلامي إخباري جدّي، وهو تحديداً الانسحاب المفاجئ للمحطة من سوريا. ففي حين يموت بعض الصحافيين من شبكتي «سي إن إن» و«بي بي سي»، وآخرون من الشبكات الفضائية العربية خلال إعداد التقارير الإخبارية من أماكن مثل العراق وفلسطين، أخلى مراسلو قناة «الحرّة» الساحة ما إن ظهرت بوادر الاضطراب.

فضلاً عن ذلك، أضرّت موسيقى راديو «سوا» بمصداقية المحطة. فهذه الإذاعة تبث عموماً الموسيقى العربية من لبنان إلى الخليج، متجاهلة بذلك المستمعين من أفريقيا الشمالية. وهذا مسيء على وجه الخصوص لأن عدد المستمعين المحتملين في مصر يُقدَّر بنحو خمسين ألف شخص. وكان نورمان باتيز يتبجّح بالتنوّع في راديو «سوا» قائلاً «ثمة تيار مستقل يعكس الأذواق الموسيقية واللهجات المحلية في العراق والمغرب والخليج ومصر والأردن والضفة الغربية والسودان واليمن. وإضفاء هذا الطابع الإقليمي على التنسيق يجعل عملياً من سوا ست محطات إذاعية مستقلة»[٤٤]. صحيح أن التيارات المختلفة قائمة، إلا أنها لم تنتج محتوى موسيقياً يستهدف المستمعين المحلّيين.

وتفشل التيارات المختلفة أيضاً في استخدام مذيعين من المنطقة المستهدفة. فعلى سبيل المثال، المراسلون الخمسة في القسم العراقي كلهم أردنيون، ورئيس التحرير فلسطيني. وعندما يعمل عراقيون مع هذا الفريق، يتم استخدامهم على أساس تعاقدي. ولا وجود في الواقع لموظف عراقي واحد في القسم العراقي. وقد أدّت هذه الظاهرة إلى مشاكل عدّة لأن العراقيين لا يتفقون دوماً مع الأردنيين بسبب دعمهم في السابق لصدّام حسين. ويتنبّه المستمعون العراقيون، بفعل الاختلافات في اللهجات العربية المحلية، إلى أن المذيعين ليسوا من بلادهم. وبحسب أحد المستمعين لراديو سوا: «لن يرغب عراقي واحد في الاستماع إلى مذيعين أردنيين»[٤٥].

وما يضرّ براديو «سوا» أيضاً عدم تقديم هذه المحطة لأي برنامج تفاعلي. وحده برنامج «سؤال اليوم» يتضمن مشاركة من قبل المستمعين. وفي هذا البرنامج، يقول المقدّم شيئاً من مثل «محمد من المملكة العربية السعودية» يسأل عن موضوع معيّن. بعد ذلك، يعرض المقدّم إجابة ما. والواقع أن هذا البرنامج محط استهزاء المستمعين لأن المذيعين لا يقدّمون للمستمعين وسيلة للاتصال بالمحطة، لا أرقام تذاع على الهواء،

---

(٤٤) باتيز Pattiz، «راديو سوا وقناة الحرة» Radio Sawa and Al-Hurra TV، ص. ٨٠.

(٤٥) مقابلة أجراها الكاتب مع منير الماوري ، واشنطن العاصمة، ٢٩ آذار / مارس ٢٠٠٥.

فكيف حصل محمد السعودي على الرقم؟ إنه على الأرجح مثالٌ عن ظاهرة «الاتصال من قبل المحطات» الموصوفة أعلاه، والتي تشترك فيها كثير من المحطات العربية. فلا شيء في راديو «سوا» يثير نقاشاً أو حواراً. كذلك تشير برقية غير سرّية من السفارة الأميركية في الدار البيضاء إلى أن المستمعين يعمدون إلى تغيير القناة عندما يكتشفون أنها تبث شيئاً غير الموسيقى. وتذكر البرقية قول طالب إنه كلما كان يستمع إلى راديو «سوا» يعمد إلى تغيير المحطة عندما تبدأ نشرة الأخبار. ولا يرى مدير الأخبار السابق موفق حرب أي دور لمشاركة المستمعين في البرامج، مؤكداً على أن إذاعة «سوا» تبثّ التصاريح السياسية التي يدلي بها الرئيس أو أي من كبار المسؤولين، ولكنها لا تناقش المسائل[٤٦].

وجدير بالذكر أن قناة «الحرّة» وراديو «سوا» لا تتمتعان بالمصداقية في أوساط الجماهير العربية لأن الأشخاص الذين يقفون وراء هذه المساعي لا يفهمون السوق العربية فهماً دقيقاً. لكن «الحرّة» ترفض أي انتقاد وتقول مراراً وتكراراً إن المحطة تعرّضت للانتقاد في الصحف العربية قبل أن تبدأ بالبث[٤٧]. وما تغفله إدارة «الحرّة» هو أن المشاهدين المحتملين، مع اسم مثل «الحرّة» والإعلانات الترويجية السيئة، وجدوا الكثير لينتقدوه قبل بدء البث المنتظم.

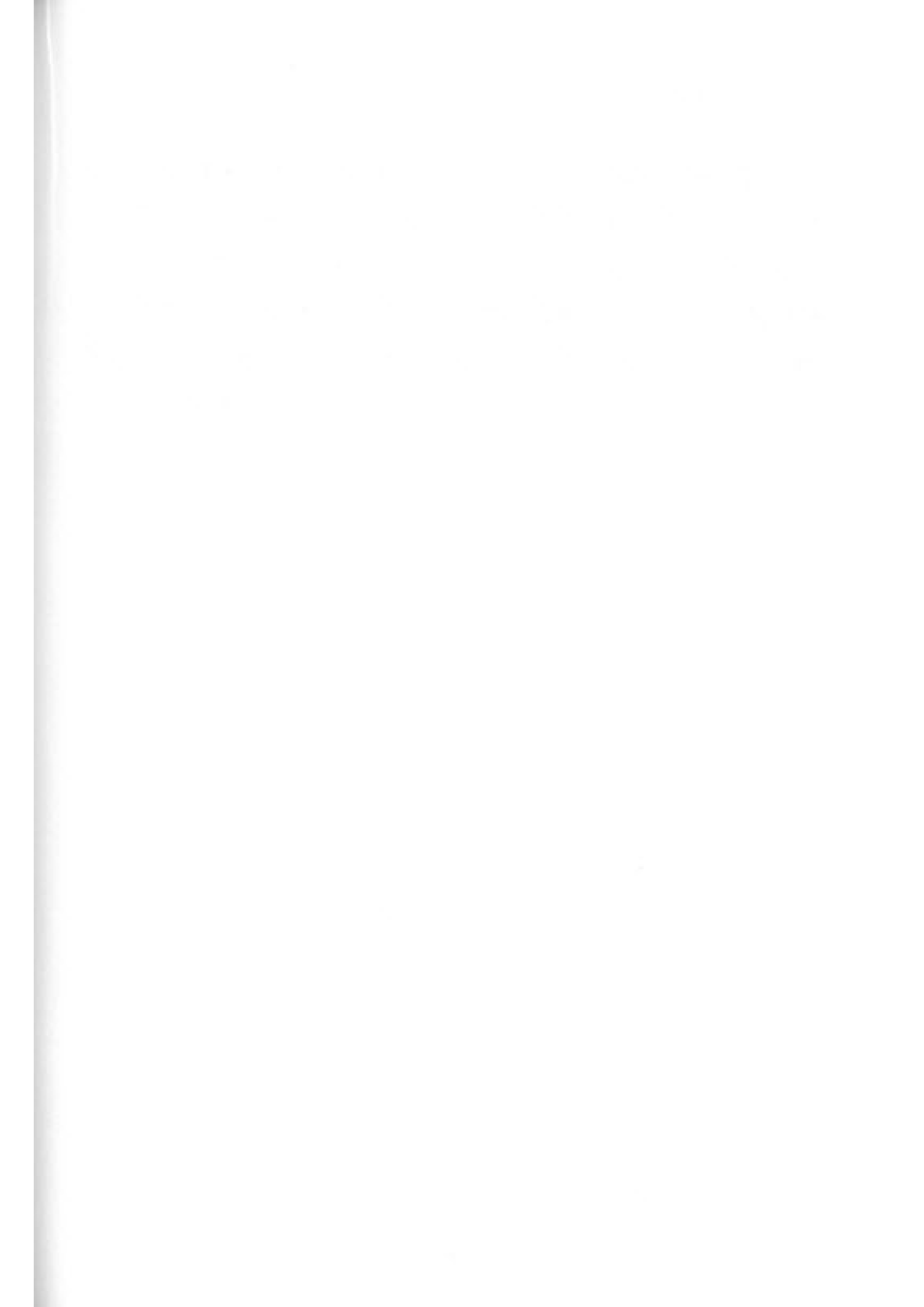
ملاحظات أخيرة

لا يمكن إنقاذ قناة «الحرّة» وراديو «سوا» إلا إذا أُخضعتا لسيطرة مجلس مراقبة جدّي يلتزم بمعايير مهنية عالية. فإلى يومنا هذا، قناة «الحرّة» وراديو «سوا» محطتان منفلتتان. والسبيل الوحيد لضبط قناة «الحرّة» يتمثل بإحداث ثورة كاملة في مسار التوظيف بحيث يحترم هذا المسار المعايير المهنية. وينبغي انتقاء أولئك الذين يتم توظيفهم من مجموعة

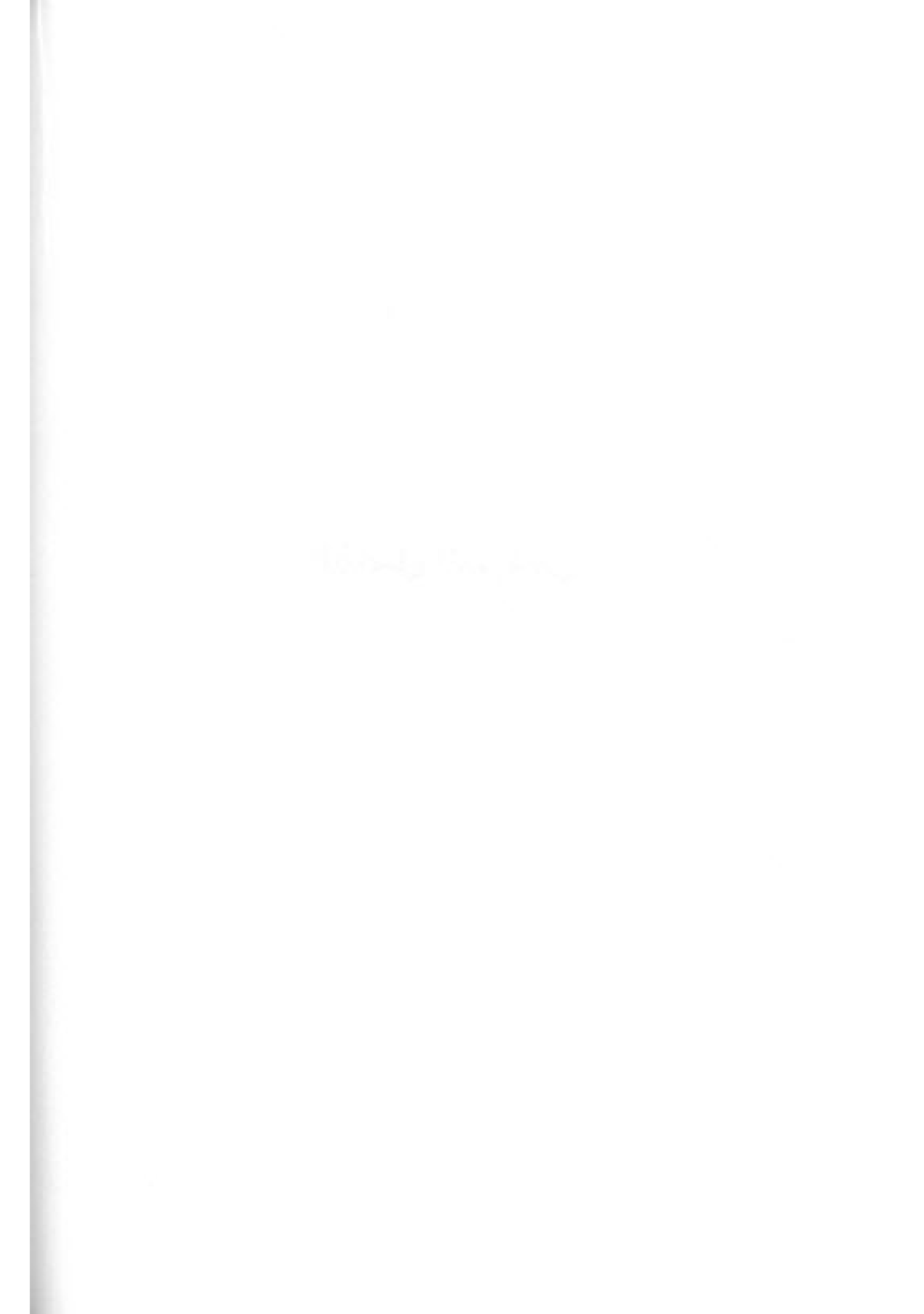
(٤٦) مكتب المحقق العام Office of the Inspector General، «مراجعة لمبادرات بث وإطلاق شبكة راديو الشرق الأوسط من قبل مجلس أمناء البث» Review of the Broadcasting Board of Governors' Middle East Radio Network Launch and Broadcast Initiatives، رقم التقرير IBO-A-04-12، ص. ٧.

(٤٧) تصريح موفق حرب إلى لجنة مجلس النواب للعلاقات الخارجية.

من الصحافيين المحترفين الملمّين بالسياسات الأميركية. وقد يكون من المجدي بالنسبة إلى قناة «الحرّة» أن تحترم القيمة المهنية المتمثلة بتكافؤ الفرص عبر الإعلان عن وظائفها للأميركيين الناطقين بالعربية كي تتسنى لهم فرصة المنافسة على هذه الوظائف. فهؤلاء هم الأشخاص الذين يعرفون أميركا حق المعرفة. وكل ما دون التغيير الكامل في طاقم العمل لن يسمح بتحسين صورة «الحرّة». وينبغي أيضاً أن تعكس القوة العاملة الجديدة التنوّع الإثني للجمهور المستهدف.



الفصل السادس



هل يستطيع الإعلام تغيير الواقع السياسي؟

في الغرب، تم التبشير بظهور الإنترنت وتكاثر الأطباق الهوائية اللاقطة على سطوح الأبنية في الدول العربية باعتبارهما مؤشرين على نهضة المجتمع المدني وتوسّع في نطاق مساحات الحوار في المجتمع من ناحية، وكذلك مؤشرين على تراجع دور الدولة العربية الحديثة خصوصاً في ما يخصّ قدرتها على السيطرة كما كان الحال في السابق، ومن هنا لا بد من بزوغ فجر سياسات جديدة. وعلى الرغم من هذا الحماس بشأن دور وسائل الاتصالات الحديثة وتأثيرها المفترض على السياسات العربية، بدا مشهد الفجوة بين هذه الآمال والواقع السياسي العربي لافتاً جداً. وقد أثبتت الفصول السابقة من هذا الكتاب أن قصة وسائل الإعلام العربية هي نفسها قصة الدولة ووكلائها. وبالتالي، تشكل وسائل الإعلام العربية ضمنياً ساحة للصراع السياسي، سواء أكان هذا الصراع بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. والواقع أن الأصوات المختلفة التي تصف وسائل الإعلام العربية على أنها المخلّص السياسي من الحالة التسلطية السائدة وأنها علامة من علامات الانفتاح تتطلب دراسة جدّية، وهذا هو الغرض من هذا الفصل تحديداً. وأبدأ هذا الفصل بمحاولة ربط النقاش الدائر حول وسائل الإعلام العربية ودورها في تغيير المجتمع بالجدال الأوسع نطاقاً الذي يتمحور حول علاقة تكنولوجيا المعلومات بالتغيير السياسي بشكل عام.

إذا ما نظرنا إلى وسائل الإعلام العربية لا يفوتنا أنها تخضع بمعظمها لسيطرة الحكومات العربية، إما بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر من خلال وكلاء أهل الحكم. وتنطبق هذه الظاهرة تقريباً على وسائل التواصل الجماعي كافّة، من مطبوعات ومحطات

تلفزيونية وإذاعية. وإذ ذاك، قد نتوقع بطبيعة الحال أن تسيطر لغة أولئك الذين يتولّون قيادة الدولة على اللغة السياسية والإعلامية في العالم العربي. لكن الغريب واللافت للنظر هو أن اللغة التي سيطرت فعلياً في المجتمعات العربية، على مدى العقدين الأخيرين، كانت لغة الإسلاميين، أو على الأقل هيمنة الرموز والمفردات الإسلامية على الخطاب السياسي والإعلامي في تلك البلدان . فإذا كانت الدول تقفل أبواب وسائل الإعلام المختلفة في وجه هذه المجموعات، يبقى من المذهل حقاً أن يكون الخطاب الإسلاموي هو المسيطر، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة:

* ما الذي يجعل الخطاب الإسلامي مسيطراً، على الرغم من انسداد المنافذ الإعلامية الرسمية في وجهه على المستوى الرسمي؟
* ما الذي يحول دون سيطرة خطاب الدولة وهي التي تمتلك وسائل الإعلام وغيرها من أدوات السيطرة على المجتمع؟
* ما الذي يجعل الدولة العربية ضعيفة؟
* ما هي العلاقة بين التواصل الإعلامي والثقة؟

قبل أن أجيب عن هذه الأسئلة، أود أن أدحض الفرضية القائلة بأنّ وسائل الإعلام الحديثة ترتبط بالتغير السياسي الاجتماعي في العالم العربي على الصعيدين النظري والتجريبي. لقد ناقش خبراء علم الاجتماع العام والتاريخ الاقتصادي العلاقة بين التغير التكنولوجي وانفتاح النظام السياسي أو النمو الاقتصادي في أماكن أخرى. وفي إطار دحض العلاقة بين الانفتاح والتكنولوجيات الجديدة من منظور اجتماعي، يؤكد جايمس بنيغر James Beniger على أن ثورة المعلوماتية تأتي كردّ على أزمة التحكم التي نتجت من الدفق الكبير للموادّ والبيانات المرافقة للثورة الصناعية[1]. وقد اقتضت معالجة هذه

(١) جايمس آر بنيغر James R. Beniger، **ثورة الضبط** *The Control Revolution* (كامبريدج، ماساشوستس: منشورات جامعة هارفرد، ١٩٨٦).

المشكلة الملحّة لحركة السلع والمعلومات وسائل تحكّم جديدة. ويزعم بنيغر أن هذا هو ما أدّى إلى ظهور ابتكارات مثل التلغراف والهاتف وخطوط التجميع والإدارة العلمية. والواقع أن استنتاجات بنيغر تناقض فرضية نظرية الوسائط ونظرية التحديث على السواء.

وهناك حجّة أخرى تدحض أي ربط مباشر بين التكنولوجيا والنموّ الاقتصادي لدى عملاق في مجال التاريخ الاقتصادي الأميركي، ففي كتاب «خطوط السكة الحديدية والنمو الاقتصادي الأميركي» Railroads and American Economic Growth، كتب روبرت فوغل Robert Fogel يقول: «على الرغم من نموّها الهائل والسريع جداً على مدى نصف قرن... لم تساهم خطوط السكة الحديدية مساهمة بالغة في الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد»[٢]. وكانت أفكار فوغل غاية في الأهمية، بل إنها أثارت جدالاً واسعاً في أوساط زملائه وغيرهم. وكان اعتراضه محط اهتمام خاص بسبب الرابط الذي يقيمه على الدوام المنظّرون في مجال التطور بين النمو الاقتصادي والتغير السياسي.

وجدير بالذكر أن بيانات وتحليلات صدرت أخيراً في الصين تشير إلى أمر مماثل. ويفترض دانيال لينش Daniel Lynch أن المثال الصيني يبيّن أن انفتاح الفضاء العام واتساع مساحات الحياة الإعلامية يأتي نتيجة لمزيج من التفكيك الإداري وأشكال حقوق الملكية، في حين يبقى دور تكنولوجيا المعلومات محدوداً[٣]. وما يرتبط أكثر بموضوع هذا الفصل تأكيده على أن هناك فارقاً كبيراً بين اتساع مساحات الحرية واتساع المجال العام في بيئة استبدادية وبين الظاهرة نفسها في سياق الديموقراطيات الليبرالية. ففي سياق استبدادي، لا يشكل المجال العام وكذلك اتساع مساحات المجتمع المدني فضاءً مفتوحاً للتنافس. وذلك أن بنية هذا الفضاء الاجتماعي وقواعد اللعبة قد تتغير في أي وقت من قبل دولة تسلطية تسعى إلى التدخل في خصوصيات المجتمع والفرد.

(٢) روبرت دبليو فوغل Robert W. Fogel، **خطوط السكة الحديدية والنمو الاقتصادي الأميركي** *Railroads and American Economic Growth* (بلتيمور: منشورات جون هوبكينز John Hopkins Press، ١٩٦٤)، ص. ٢٣٥.

(٣) دانيال سي لينش Daniel C. Lynch، **ما بعد دولة الدعاية: الإعلام والسياسة و«إنجاز فكري» في الصين الإصلاحية** *After the Propaganda State: Media, Politics and "Thought Work" in Reformed China* (ساندفورد: منشورات جامعة سانفورد، ١٩٩٩)، ص. ٢٢.

دحض الأُسُس النظرية للجدال الحالي

بغضّ النظر عن المتغيرات في الاستنتاجات، يبدو أن الجدال الحالي حول العولمة وتطور الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة وانعكاساتها على السياسات العربية تنطوي بما لا يقبل الانتقاد على الأفكار المعلّبة القديمة في خطاب نظرية التحديث، وهو خطاب مختلف عن الجدل حول موضوع الحداثة والذي غالباً ما يتداخل بعضه ببعض في عالمنا العربي. ويبدو أن بعض الباحثين يتخلّى عن الدقة التحليلية لصالح هذه الدعاية المضلّلة الجديدة، فيزعم وجود علاقة سببيّة بين وسائل الإعلام الجديدة واتساع المجالات العامة والمجتمع المدني في العالم العربي[٤]. أما الفرضية التي تستند إليها هذه الدراسات، في ما خلا بعض الاستثناءات، فهي أن انتشار وسائل الاتصالات الجديدة، كآلة الفاكس، والهاتف الخلوي، والصحن الهوائي اللاقط، والقنوات الفضائية مثل «الجزيرة» و«العربية»، وأخيراً الإنترنت، سيجعل النظام العربي التسلّطي ينفتح على مصراعيه. ويمكن تعقّب السلالة الفكرية لهذه الحجج، أقلّه في ما يتعلق بالتواصل، وصولاً إلى نظرية الوسائط لدى مارشال ماكلوهانMarshall McLuhan التي يزعم فيها بأن التغيرات في وسائل الاتصالات تؤثر على مسار التطور الاجتماعي والتغيير السياسي[٥]. ويُعتبر صموئيل هانتينغتون Samuel Huntington ودانيال ليرنر Daniel Lerner عرّابي هذه الحجج في علم السياسية عموماً وفي الدراسات الشرق أوسطية خصوصاً[٦].

الواقع أن دراسة وسائل الإعلام الجديدة وتأثيرها على العالم العربي أصبحت موضة

(٤) تشمل الأمثلة دايل أف إيكلمن Dale F. Eickelman وجون دبليو أندرسون Jon W. Anderson (ناشرون)، **وسائل الإعلام الجديدة في العالم المسلم: المجال العام المتظهِّر** *New Media in the Muslim World: The Emerging Public Sphere* (بلومينغتون: منشورات جامعة إنديانا، ١٩٩٩).

(٥) راجع مارشال ماكلوهان Marshall McLuhan وكوينت فيور Quintin Fiore، **الوسيلة هي الرسالة** *The Medium is the Message* (نيويورك: سيمون Simon وشاستر Schuster، ١٩٦٧).

(٦) تعود الحجج التي تربط بين وسائل الإعلام والتغيير السياسي إلى خمسينيات القرن العشرين وأعمال دانيال ليرنر Daniel Lerner. وقد استمرت هذه الحجج حتى تسعينيات القرن العشرين في دراسات صموئيل هانتنغتون Samuel Huntington. للاطلاع على أمثلة، راجع دانيال ليرنر، **نهاية المجتمع التقليدي** *The Passing of Traditional Society* (غلينكو Glincoe: الصحافة الحرة The Free Press، ١٩٥٨)؛ راجع أيضاً صموئيل هانتنغتون، **الموجة الثالثة: تحقيق الديموقراطية في أواخر القرن العشرين** *The Third Wave: Democratization in the Late twentieth Century* (نورمان Norman: منشورات جامعة أوكلاهوما، ١٩٩١).

لا تعير الدقة التحليلية اهتماماً. ففي مثل هذه النظريات يكون الحديث عن الحتمية التكنولوجية مغرياً فيصبح تاريخ الإنسان هو نفسه تاريخ التكنولوجيا. وهذه مغالطة نظرية كبرى. فلا يكفي أن نحاول إجراء تحديد كمّي إحصائي لثورة تكنولوجيا الاتصالات، أو التركيز على التوسّع في بنى الاتصالات، كمعدّل تطوّر الإنترنت مثلاً أو العدد المتزايد لمحطات التلفزة الفضائية المتوافرة في العالم العربي ونستخدمها كمؤشر على التغير الاجتماعي والسياسي. هذه العملية مفيدة على مستوى جمع البيانات، ولكن لا ينبغي الخلط بينها وبين القصة الكبرى. فالبيانات تحتاج إلى سياق للتجميع والتأويل على السواء، وأي محاولة لفهم المنطقة خارج سياق ثقافتها تكون نوعاً من التجاهل لشعوب المنطقة وثقافاتها. ولدى مراقبة التحوّلات السريعة في مجال الاتصالات، ذهب بعض الباحثين إلى حدّ الاستنتاج أن ثورة الاتصالات تعني توسّع الفضاء السياسي. ويُعزى هذا الأمر جزئياً إلى افتراضهم أن استمرارية الأنظمة الاستبدادية تأتي نتيجة لعدم توحّد المواطنين، وأن سهولة الاطّلاع على المعلومات ستنير الشعوب العربية المضطهدة. فضلاً عن ذلك، تركّز أنماط التحليل هذه على بنية الاتصالات فقط من دون أن تبذل جهداً يُذكر لتفسير محتواها، أو لربط هذا المحتوى بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الأوسع نطاقاً. صحيح أن العالم العربي شهد فورة في وسائل الإعلام الجديدة، إلا أن هذا التحول طرأ في سياق خاص قادر على امتصاص هذه التطورات الجديدة والتكيّف معها. ويبقى علينا أن نقارن بين التغيير الاجتماعي في الدول العربية التي خبرت التحديث السريع والتلقين التكنولوجي (دول الخليج) والتغيير الاجتماعي في الدول التي لم تتغلغل فيها التكنولوجيا بالقدر نفسه (السودان واليمن).

وبغية فهم دور الاتصالات المتطورة في السياسة العربية لا بد لنا من تحليل مؤسّسات التواصل السياسي الجديدة والقديمة على السواء. وتتمثل النقطة المركزية في الطرح النظري الذي أتبنّاه هنا بفشل مشروع توطين الوسائل الحديثة وما بعد الحديثة في التربة الثقافية العربية، لأن الأساس في التغيير يتوقف على علاقة وسائل التواصل في المجتمع

وعمليات إنتاج الثقة بشكلها الأوسع في الثقافة العربية. وهنا أودّ التأكيد على ما يتم في العادة من امتصاص للبنى والوسائل والمسارات الجديدة للحداثة، ولا سيّما تلك المرتبطة بالإعلام، في السياق المحلي. وقد يبقى بعض التكنولوجيات مزروعاً في المجتمع من دون أن تمتد جذوره على الأقل في بعض قطاعات تلك المجتمعات. وقد نجد أماكن يشكل فيها الراديو وسيلة التواصل الرئيسة، بينما يكون التلفزيون هو المسيطر في أقسام أخرى من المجتمع، وربما تكون الوسائل غير الحديثة للاتصالات هي الأكثر فعالية في مناطق أخرى. والمشكلة حتى الآن لا تكمن في هذه النقطة. فالمشكلة الأساسية تنشأ عندما نعتبر مخطئين أن الوسائل والمسارات هي صور معكوسة للبنى الغربية تتلازم مع وظائف محددة متوقعة، أي بمعنى آخر رؤية المألوف فقط واختيار البيانات على هذا الأساس. والسبب الرئيس لفشل الصيغ الغربية في أن تُوطّن كشتلة زرع غريبة في التربة العربية يعود إلى انحيازها إلى العالم الحديث الذي أنتجها. ومن ذلك على سبيل المثال أن الصيغ التي تفضّل ميدان الكتابة على الميدان الشفهي، أو اللغة العربية الفصحى على اللهجات المحلية، تفشل في التجذر في عالم عربي يعيش إلى حد بعيد في نطاق الأمّية والتواصل الشفهي واللهجات المحلية.

خلال دراسة علاقة تكنولوجيا التواصل بالمجتمع العربي، ركّز الباحثون على التكنولوجيا وتجاهلوا العالم العربي وتاريخه وثقافاته ومجتمعاته وأبعاده البشرية. وقد حاول عدد ضئيل من الدراسات مقاربة عادات المشاركين في الدراسة أو تفاعلهم مع الصيغ الإعلامية الجديدة. لكن أموراً كثيرة ينبغي أن تُقال حول طريقة تعاطي الأفراد في العالم العربي مع الصيغ الإعلامية الجديدة. فمثلاً، عندما أُدخلت الإذاعة للمرة الأولى إلى العالم العربي، سواء أكانت ملكيتها تعود إلى القطاع الخاص أو العام، كان الكثيرون يستمعون إليها في المقاهي المحلية. وكانت المقاهي هي أيضاً الأماكن التي تعرّف فيها العرب إلى التلفزيون والفيديو ومحطات التلفزة الفضائية. وفي أيامنا هذه، يتحدث العديد ممن يدرسون تقنيات المعلومات الجديدة في العالم العربي عن مقاهي الإنترنت،

لكنهم يركّزون على ولوج التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن أموراً كثيرة ينبغي أن تُقال عن ولوج وسائل الاتصالات الجديدة هذه، فإن قلّة فقط من الباحثين تناولوا في دراساتهم البنية الاجتماعية الكامنة التي تجعل المقاهي موقعاً للتواصل الجماعي. فأين تكمن أهمية المشاهدة الجماعية في العالم العربي، وكيف يرتبط ذلك بتقنيات الاتصالات الجديدة وظاهرة محطات التلفزة الفضائية الجديدة؟

لا يمكن ربط تطور المجتمع المدني باستخدام التقنيات الجديدة. فالعولمة هي نتيجة الحداثة. وبالتالي، فإن تأطيرها في هذا السياق سيسهّل فهمنا لتقنيات المعلومات القديمة والحديثة وانعكاساتها على المجتمعات العربية. والأساس في فهم الحداثة هو فهم ذلك التباعد على مستوى الزمان والمكان[٧] (الحداثة وتسرّع الزمن من خلال تكنولوجيا الاتصال، لتعطي لنا انطباعاً بتقلّص المكان)، فنظن أن القاهرة هي إلى جوار لندن لأننا نتحدث عبر الهاتف أو الأنترنت في ثوان معدودات فنحسّ وكأننا في المكان ذاته. هذا الإحساس يؤدّي إلى الحدّ من تفاعلنا وجهاً لوجه لصالح التفاعل عن بُعد، وإخراج العديد من العلاقات الاجتماعية من سياقها المحلي لإدراجها في سياق عالمي جديد. وعندما نرى حدثاً ما يتكشف عبر شاشة التلفاز، نعتقد بأنه يظهر أمام أعيننا، ونفسّره وفقاً لإطارنا المرجعي أو للإطار الذي يقدّمه لنا المراسلون والمصوّرون. وإذا بنا نثق بأن ما نشاهده حقيقي. لكن مفهوم الثقة المرتبطة بالحداثة يختلف عن الثقة في مجتمع ما قبل الحداثة. وباعتبار أن لبّ مجادلتي يتعلق بوسائل الإعلام والثقة في السياق العربي، ينبغي أن أهتم بانعكاسات فرضيات نظرية التحديث ونظرية الوسائط في ما يتعلق بمفهوم الثقة.

التواصل والثقة والدولة العربية

يشكل مفهوم التواصل والثقة سبباً رئيساً لعجز الدولة العربية عن التواصل مع

(٧) حججي هنا تستند إلى معلومات مصدرها ظرف ما بعد الحداثة *The Condition of Postmodernity* لدايفيد هارفي David Harvey (كامبريدج، ماساشوستس: بلاكويل Blachwell، ١٩٨٩) ونتائج الحداثة *The Consequences of Modernity* لأنطوني غيدنز Anthony Giddens (ستانفورد: منشورات جامعة ستانفورد، ١٩٩٠).

المجتمع الأوسع نطاقاً، وعدم قدرتها على فرض هيمنتها باستخدام الوسائل الحديثة للتواصل الجماعي. ويمكننا أن نشير إلى أمثلة عدة عن خرق الثقة بين المجتمعات العربية ووسائل الإعلام التابعة للدولة من دون أن تقوم وسائل الإعلام هذه بأي محاولة لإعادة كسب المجتمع. وقد تجلّى مثالٌ بارز من هذه الأمثلة في العام ١٩٦٧ عندما نهجت الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون العربية كافّة نهج المذيع في الإذاعة المصرية وأخبرت الشعوب العربية أن جيوش العرب قد سحقت الجيش الإسرائيلي وأن الطائرات الإسرائيلية كانت تتساقط من السماء كالذباب. ولم ينقضِ وقت طويل قبل أن يدرك العرب الحقيقة المريرة من مصادر أجنبية مثل هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي. وإذ ذاك، فقد العرب ثقتهم بالإعلانات الرسمية، سواء أكان مصدرها المحطات الإذاعية أو المطبوعات أو محطات التلفزة.

وأقصد بالثقة ثقة الشعب بمؤسّسة أو شخص يعتبرونه وفياً لالتزاماتهم واعتمادهم عليه. لكنّ معنى الثقة وأنظمة التدقيق تختلف من مجتمع إلى آخر[٨]. فالثقة في المجتمعات «التقليدية» تعتمد على التفاعل وجهاً لوجه وعلى نظام خاص للتدقيق[٩]. لكن فيما تصبح العلاقات أكثر تعقيداً وينتقل الأفراد من هذا المقلب من الأرض إلى المقلب الآخر، يتم استبدال أنظمة التدقيق وجهاً لوجه بمؤسّسات وآليّات أخرى. والواقع أن أُسس الثقة الحديثة تشكل نقاط اتصال بأنظمة الخبراء حيث اللقاءات وجهاً لوجه تلاقي التزاماً لا وجه له. وهذه الثقة المبنية على أنظمة الخبراء هي التي تجعلنا واثقين بأن سياراتنا لن تتعطل ما دمنا نتبع كتيّب الصيانة. وهي نفسها الثقة التي تجعل حتى أعداء الولايات المتحدة يثقون بالدولار الأميركي وبالالتزام المؤسّساتي للحكومة الأميركية لجهة ضمان هذا الرمز التبادلي. وقد يؤكد العديد من المنظّرين في مجال التحديث، الذين يعتقدون بوجود أوجه اختلاف واضحة بين المجتمعات التقليدية والغربية، على أن

(٨) غيدنز، نتائج الحداثة.
(٩) غيدنز، نتائج الحداثة.

هذه الثقة «حديثة» ولا تنطبق على بيئة تقليدية مثل العالم العربي. لكنّ أدلّة عدّة تتجلى يومياً في مجالات مختلفة تثبت أن العالم العربي أكثر تعقيداً مما كان يُعتقد في الأصل. فالأنظمة العربية للثقة انتقائية وتمييزية ومعقّدة. والعرب يثقون بأن أجهزة التلفزيون لديهم ستعمل، لكنهم نادراً ما يثقون بالرسائل التي تُنقل إليهم عبرها. وفي ما يتعلق بالشؤون المالية، يثق كثيرون من العرب بالمؤسّسات المالية الواقعة خارج حدود بلادهم أكثر مما يثقون بالمؤسّسات المحلية. وفي الغرب، تتمتع الوثيقة المكتوبة بمصداقية تفوق مصداقية المصدر الشفهي، في حين أن العكس هو الصحيح في غالب الأحيان في العالم العربي.

وسواء أكان المرء يعيش في مجتمع حديث أو مجتمع يُفترض أنه تقليدي، تترافق الثقة مع عناصر أخرى مثل البيئة اللغوية والقاعدة المعرفية والرموز المشتركة والتبادلية. والتواصل الموثوق في العالم العربي هو ذاك الذي يشبه إلى حد ما النموذج الأصلي للإسناد. والإسناد طريقة لنقل أحاديث الرسول الكريم شفهياً، وتحديداً نقل الأقوال المرجعية التي لا تتضمن فقط حديث الرسول وإنما أيضاً اسم الشخص أو الأشخاص الذين ينقلون هذا الحديث. والموثوقية هنا تعتمد على السلسلة غير المبتورة التي لا يمكن التشكيك فيها لأولئك الذين نقلوا أحاديث الرسول بحرفيّتها[١٠]. ومع أن هذا النموذج يسيطر في المجال الديني، إلا أنه يحدّد معالم التركيبة الكونية للمجتمع الأوسع نطاقاً في ما يتعلق بالثقة. فالمعلومات التي ترد من أماكن بعيدة أو أزمنة غابرة تحتاج إلى التدقيق. وينبغي أن يكتسب الأفراد موهبة خاصة لتمييز الأخبار الصحيحة من الكاذبة. وباعتبار أن العرب قد تعرّضوا للأكاذيب مرّات عدّة، يبدو أن بمقدورهم انتقاء المعلومات بسهولة بالغة. وهذا ما يفعلونه يومياً بالنسبة إلى المعلومات التي يتلقّونها، سواء أكانت هذه المعلومات مطبوعة أو واردة في محطات الإذاعة والتلفزيون أو على شبكة الإنترنت.

---

(١٠) للاطلاع على المزيد حول هذا الموضوع، راجع برينكلي مسيك Brinkley Messick، دولة الكتابة *The Calligraphic State* (بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٣)، ص. ٢٤ - ٦٢.

تكنولوجيا المعلومات والتغيير السياسي: ثلاث حالات في العالم العربي

أولاً، وباستثناء عدد قليل من المؤلفين، مثل ويليام راف William Rugh، الذين قاموا بدراسات استطلاعية مكثفة حول الصحف العربية، قليلة جداً هي الدراسات التحليلية في ما يتعلق بالراديو والتلفزيون وتأثيرهما على العالم العربي(١١). وصحيح أن كتاب دوغلاس بويد Douglas Boyd حول البث في العالم العربي يُعتبر جيداً لجهة المعاينة الاستطلاعية، لكنه ضعيف على مستوى التحليل(١٢). وبالتالي، من الصعب حتى الآن تقييم وسائل الإعلام الجديدة فيما لم تتم بعد دراسة وسائل الإعلام القديمة وتأثيرها بشكل كامل. إنما على الرغم من ذلك، ومن خلال مناقشة أمثلة إعلامية مختارة من ثلاث حالات في العالم العربي ـ المملكة العربية السعودية وقطر ومصر ـ أودّ أن أثير بعض التحذيرات في ما يتعلق بالإجماع المتظهّر حول دور وسائل الإعلام الجديدة ومقدرتها على تغيير المجتمعات العربية. وأذكّر مجدداً بأن العلاقة بين الثقة وهذه الوسائل المعتمدة لنشر المعلومات تشكل عاملاً مركزياً في مجادلتي.

وسائل الإعلام الجديدة وحالة المملكة العربية السعودية

لا مكان في العالم العربي يمتلك السبيل إلى التكنولوجيا الجديدة بقدر الخليج العربي. وتُعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من الدول الرئيسة التي استثمرت في التكنولوجيا الجديدة. فمعظم المحطات الفضائية المهيمنة عبر الموجات الهوائية في المنطقة تعود إلى جهات سعودية. على سبيل المثال، يملك رجل الأعمال السعودي الشيخ صالح كامل محطات ترفيهية عدة مثل شبكة راديو وتلفزيون العرب. كذلك تشمل المحطات الدينية الخاضعة لسيطرة سعودية قناتي «المجد» و«إقرأ». وفضلاً عن الشيخ كامل، يمتلك العديد من أفراد العائلة الملكية السعودية محطات تلفزيونية. ومن هؤلاء

---

(١١) ويليام آي راف William A. Rugh، الصحافة العربية *The Arab Press* (سيراكوز: منشورات جامعة سيراكوز، ١٩٨٩).
(١٢) بويد Boyd، البث في العالم العربي *Broadcasting in the Arab World*.

مثلاً الوليد بن طلال الذي يمتلك قناة الموسيقى «روتانا» والشبكة الدينية التي تم إطلاقها حديثاً «الرسالة». وكذلك الوليد الإبراهيم، صهر الملك الراحل فهد، الذي يملك مجموعة «إم بي سي» التي تشكل قناة «العربية» الإخبارية، إلى جانب شبكات ترفيهية أخرى، جزءاً منها.

منذ إدخال آلة الفاكس والإنترنت إلى السوق واستخدامهما من قبل المعارضة السعودية، انتشرت في وسائل الإعلام الغربية وأوساط المحللين الغربيين التوقعات بشأن الانهيار القريب للدولة السعودية في ظل ضغوط التكنولوجيا. وقد استشرف الكثيرون أن النظام السياسي لمملكة الصحراء قد بدأ يضعف وأنه سيتفتّت في غضون أشهر معدودة بنقرة من «الماوس»[١٣]. لكن هذه التوقعات لم تكن في محلها نتيجة للخلط القائم بين طبيعة التكنولوجيا وثقافة البشر. فضلاً عن ذلك، وبفعل حالة التوتر بين المملكة العربية السعودية وقطر، توقّع الكثيرون أن تتمكّن قناة «الجزيرة» من تقويض النظام السعودي. وعلى الرغم من أن «الجزيرة» أجرت مقابلات مع العديد من الوجوه السعودية المعارضة، وضمناً مع سعد الفقيه ومحمد المسعري ومحسن العواجي وغيرهم، إلا أنها فشلت في إحداث تغيير في المملكة العربية السعودية. ويُعزى السبب في ذلك إلى واقع أن السعوديين ينظرون بعين مشككة إلى ما تبثه «الجزيرة» من معلومات. ويرتبط الأمر هنا مجدداً بمسألتي الثقة والتواصل. أولاً، فشلت «الجزيرة»، على الرغم من سنواتها العشر، في الكشف عن خبر سعودي واحد يمكن للعامّة التحقق منه ميدانياً والوثوق به. وحتى الأحداث الإرهابية التي وقعت في الرياض بين العام ٢٠٠٣ والعام ٢٠٠٦ لم تكن في متناول يدها. فقائمة الإرهابيين المشتبه فيهم أُذيعت استناداً إلى معلومات من وزارة الداخلية السعودية.

والواقع أن «الجزيرة» لا تستطيع أن تدخل المجتمع السعودي من دون مساعدة الحكومة السعودية. وقد يتفهم المرء الصعوبة في ظل التوتّر القائم بين الدولتين. لكن

(١٣) للاطلاع على المزيد حول هذا الموضوع، راجع فندي، المملكة العربية السعودية وسياسة الشقاق *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*، ص. ١٣٧.

«الجزيرة» تعجز أيضاً عن ولوج سوريا ومصر والعديد من دول شمال أفريقيا. وهي لا تحظى بولوج كامل إلا في المناطق الخاضعة للاحتلال مثل العراق وفلسطين. ولديها أيضاً مدخل إلى الديموقراطيات الغربية. وفي حين يمكنها أن تنقل ما تريده عن جورج بوش أو توني بلير، لا يمكنها عرض فضيحة واحدة في العالم العربي. فعلى سبيل المثال، وفي حين تمتّعت «الجزيرة» بحرية مطلقة في تغطية دعوى مايكل جاكسون القضائية، لم تستطع في المقابل تغطية أي خبر عن فضائح بعض الإسلامويين الجنسية التى كانت مثار لغط المجتمعات العربية لفترة طويلة. وصحيح أن «الجزيرة» أجرت مقابلات عدة مع عدد من الاسلامويين موضع الاتهام، إلا أنها لم تخصص قط أي تغطية للفضيحة المعروفة. فالفضيحة أكبر من أن تشملها «الجزيرة» في تغطيتها، رغم ادعائها بأنها قناة تتناول كل المحرّمات في العالم العربي.

وقد برعت المعارضة السعودية، الموجودة في الخارج في استخدام الوسائط الجديدة، فأرسلت بياناتها عبر الفاكس إلى نحو ٦٠٠ شخص داخل المملكة العربية السعودية، ووفّرت خط تواصل هاتفي مجانياً لمكاتبها في لندن، وأنشأت موقعاً إلكترونياً نجحت في الحفاظ عليه[١٤]. لكن المعارضة خسرت في السنوات الأخيرة التي يُفترض أنها المستفيد من الإمكانات الهائلة لتكنولوجيا الاتصالات الجديدة الكثير من مصداقيتها داخل المملكة.

وتُعزى هذه الخسارة إلى أسباب عدة. ففي العام ١٩٩٦، طرأ شقاق بين رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة محمد المسعري ومدير مكتب لندن سعد الفقيه. وإذ ذاك، انفصل سعد الفقيه عن لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة وأسّس مجموعة جديدة تُعرف باسم «حركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية». وقد أحدث هذا الانشقاق إرباكاً شديداً في أوساط المؤيّدين المحلّيين للحركة[١٥]. في البداية كان بعض

(١٤) للاطلاع على المزيد حول لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة وقائدها محمد المسعري، راجع فندي، المملكة العربية السعودية وسياسة الشقاق *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*، الفصل الرابع.

(١٥) في ما يتعلق بالشقاق، المرجع السابق، ص. ١٤٠ ـ ١٤٣، وفي ما يتعلق بسعد الفقيه وحركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية عموماً، الفصل الخامس كله.

السعوديين مقبلين بحماس على بيانات اللجنة التي كانت ترد عبر الفاكس لأن مثل هذه الرسائل بالفاكس شكّلت بدعة جديدة في أواسط تسعينيات القرن العشرين، لكنها فقدت لاحقاً جاذبيتها المؤثرة بعد أن أصبحت روتينية لا بل تراجعت لتتحول إلى رسائل للنميمة والثرثرة. وخلاصة القول إن الثقة في المعلومات الواردة من لندن بدأت تذوي بسرعة. ولا شك في أن عجز السكان المحليين عن التحقق من بعض الأخبار عبر آلية الإسناد (الاستفسار من المقرّبين والأصدقاء الموثوقين الذين يعملون داخل الأجهزة عن الأخبار الواردة) قوّض مصداقية تلك الأخبار. كذلك خسرت «الجزيرة» ثقة الجمهور السعودي عندما راحت تتصرف كراعٍ لسعد الفقيه ولغيره من الشخصيات المعارضة، ولا سيّما بعد أن تحركت الأمم المتحدة ضد الموارد المالية للحركة[١٦].

وقد سعت وسائل الإعلام المنافسة في لندن إلى تقويض مصداقية تلك المعارضة أو تهميش رسالتها، وذلك من خلال المصادر الإعلامية المتوافرة لها التي جرى اختبارها على مر الوقت وتستحوذ على ثقة أكبر لدى الجمهور السعودي. فإذا كان البعض يظن أن التكنولوجيا تخدم المعارضة، عليهم أن يفكروا مرتين في مدى قدرة الدولة على استخدام التكنولوجيا ذاتها. وباعتبار أن المعارضة المتمركزة في لندن تستخدم الكلمة المكتوبة كوسيلة أساسية لنشر آرائها، يبقى جمهورها محصوراً بأولئك الذين يقرأون. أما المعلومات التي يتم إرسالها عبر الإنترنت أو البريد الإلكتروني فتصل فقط إلى أولئك الذين يجيدون استخدام أجهزة الكمبيوتر ويتقنون اللغة الإنكليزية. لكن فئة المواطنين البارعين تكنولوجياً في المجتمع السعودي قليلة و مرتاحة ضمن مجتمعها. أضف إلى ذلك أن هذه الفئة من المجتمع السعودي لم تكن يوماً محرومة من المعلومات، ولا سيّما أن الأفراد في هذه الفئة كانوا يستمعون من قبل إلى محطات البث الإذاعي مثل هيئة

(١٦) «تمثلاً بواشنطن، الأمم المتحدة، بريطانيا تجمّد أصول الحركة الإسلامية السعودية للإصلاحات» Following Washington, the UN, Britain Freezes Assets of the Saudi Islamic Movement for Reforms, arabicnews.com، ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، http://www.arabivnews.com/ansub/Daily/Day/041225/2004122504.html، تاريخ زيارة الموقع: ٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٦.

الإذاعة البريطانية الـ «بي بي سي» و«صوت أميركا» ، ويقرأون الصحف باللغة الإنكليزية أثناء وجودهم خارج المملكة.

وفي أيامنا هذه، وفي ظل استخدام الصحون الهوائية اللاقطة، بات المواطنون الذين يتقنون اللغة الإنكليزية في المجتمع السعودي قادرين على الحصول على الأخبار من شبكتي الـ «بي بي سي» و«سي إن إن» عبر التلفاز، ويمكنهم في الوقت نفسه تصفّح مصادر أخرى على شبكة الويب غير نشرات الفقيه والمسعري. والواقع أن قناتي «العربية» و«الجزيرة» تنقلان إلى الآن هذه المعلومات نفسها وإنما باللغة العربية. وبالتالي، عمدت القناتان بكل بساطة إلى الإسهاب في نقل أخبار الـ«سي إن إن» والـ«بي بي سي»، ووكالات الأنباء الغربية مثل «يونايتد بريس إنترناشيونال» «يو بي آي» UPI، أو وكالة «أ ف ب» AFP. ومنذ أن انطلقت وسائل الإعلام العربية إلى يومنا هذا، لم تكن يوماً السبّاقة إلى الكشف عن خبر واحد. وأكثر منذ ذلك، حتى القصص الإخبارية مثل فضيحة سجن أبو غريب وسجن غوانتانامو تم كشفها من قبل شبكة سي بي إس CBS ووسائل إعلامية غربية أخرى. وبالتالي، لم تفعل قناتا «الجزيرة» و«العربية» سوى توسيع نطاق المدخل العربي إلى القصص الإخبارية الغربية التي كانت تشكل امتيازاً حصرياً للنخبة التي تتقن اللغة الإنكليزية في العالم العربي.

الواقع أن المعلومات والثقة من المشاكل الرئيسة التي تعانيها المعارضة السعودية في لندن. ففي الثالث من آذار / مارس العام ١٩٩٨، أعلنت المعارضة في العاصمة البريطانية عبر مواقعها الإلكترونية أن الملك فهد قد توفّي وأن العائلة الملكية تتكتّم على الخبر إلى أن تتم تسوية مسألة خلافته على العرش(١٧). وكان هذا الخبر كاذباً. وبالإضافة إلى مشكلة الثقة، فشلت المعارضة المتمركزة في لندن ورسائلها في أن تحقق الفاعلية المنشودة في الميدان الشفهي المسيطر في المجتمع. وقد تُرك هذا الميدان لأشرطة الكاسيت والمساجد المحلية والتواصل وجهاً لوجه.

(١٧) فندي، المملكة العربية السعودية وسياسة الشقاق، ص. ١٣٧.

وإذا بحثنا في ردّ الدولة على المعارضة، نجد أنها لا تأخذ الإنترنت وآلة الفاكس على محمل الجدّ، وإنما تركّز جهودها على ضبط المعارضة وتفكيكها باستخدام الأساليب التقليدية. فما ينفع في لندن لايصلح لعنيزة. وأشرطة الكاسيت والخطب الدينية في المساجد أقوى بكثير من الانترنت. ويُعزى السبب في ذلك إلى أن العديد من الأشخاص يستمعون إلى الأشرطة أكثر مما يقرأون النصوص. وفي حين أن أفراداً عدة يملكون أجهزة تشغيل الأشرطة في سياراتهم، فإن قلة قليلة منهم فقط تمتلك آلات فاكس. وجدير بالذكر أن استخدام آلات الفاكس في المملكة العربية السعودية محدود جداً مقارنة باستخدام الهاتف. فرسائل الفاكس جزء من ميدان الكلمة المكتوبة، ولا تُستخدم إلا في المؤسّسات الرسمية مثل المؤسّسات التابعة للدولة والشركات التي تتعامل مع الدولة أو لها ارتباطات دولية. وبالتالي، فإن الميزات التي تنطوي عليها كل تقنية تحدّ من فعاليتها، وفي بعض الأحيان من مقدرتها على كسب الثقة.

أضف إلى ما تقدم أن فشل المعارضة المرتكزة على المواقع الإلكترونية يتأتى عن عدم قدرتها على الإفادة من موقع التفاعل في أوساط الوسائل الإعلامية المختلفة التي تتجاوز ميدان الكتابة والميدان الشفهي. كما أن مقدرة الدولة السعودية على الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة تفوق مقدرة المعارضة على هذا الصعيد. فقد استطاع الإعلام السعودي الرسمي وغير الرسمي تهميش رسالة المعارضة وإغراقها من خلال وسائله المختلفة.

قطر و«الجزيرة»

أصبحت قناة «الجزيرة» القطرية تحتل مكانة خاصة بالنسبة إلى المحللين الإعلاميين الذين يبحثون عن تحوّل في تاريخ الإعلام العربي. فـ«الجزيرة» تعرض تقريباً كل الاشكال والألوان التي تبدو وكأنها حديثة وقريبة الشبه بما نشاهده في وسائل الإعلام الغربية. لكن أن نتمكن من مشاهدة مناظرة مشابهة لما نشاهده في البرنامج الأميركي

«نيران متقاطعة» Crossfire، لا يعني أن حرية التعبير تُطبق بالكامل في العالم العربي، تماماً كما أن مشاهدة العملية الانتخابية وصناديق الاقتراع لا تعني أن الديموقراطية هي التي تحكم. والواقع أن ما نظنّه مشتركات ثقافية بين الجزيرة والإعلام الغربي هو خطأ كبير ويمثل مشكلة جديّة هنا. وبالتالي، من الضروري أن ننظر في كيفية التفاعل بين الشكل والمحتوى، وتأثيرهما على الميدان الثقافي الاجتماعي الأوسع نطاقاً في العالم العربي. ولا بد لنا أيضاً من تقييم العلاقة بين هذه الصيغ وهذه المحطة الجديدة والثقة.

كما أوضحت في الفصل الثاني، كانت القناة الأم لـ «الجزيرة» محطة بعيدة متمركزة في لندن هي شبكة الـ «بي بي سي» العربية. وبعد أن تم إقفال هذه الشبكة، جرى استخدام موظفيها للعمل في الدوحة لصالح محطة جديدة تعود ملكيتها إلى العائلة الحاكمة في قطر. ويرأس مجلس إدارة المحطة الشيخ ثامر آل ثاني، أحد أفراد تلك العائلة. وعلى الرغم من أن قناة «الجزيرة» متمركزة في دولة عربية، فإنها حافظت على تقليد المحطات الفضائية العربية الخارجية. ويمكن وصف المحطات الفضائية العربية الجديدة بمعظمها كمحطات «خارجية» نسبة إلى الدول العربية الأخرى. وقد يصلح هنا عنوان رواية منى سيمبسون Mona Simpson «في أي مكان إلا هنا» شعاراً يلخّص علاقة الجزيرة بقطر، لا بل علاقات المحطات الفضائية كافة بالدول التي تتمركز فيها. فقناة «العربية» ذات الملكية السعودية قد تنتقد أي دولة باستثناء المملكة العربية السعودية، والمحطات الفضائية المصرية قد تنتقد أي دولة باستثناء مصر، وهكذا دواليك.

بعد مرور عشر سنوات على انطلاق «الجزيرة»، لا تزال هذه القناة تعتمد على الدعم المالي الذي توفّره لها الحكومة القطرية، ولا سيّما أن ما لديها من إعلانات تجارية لا يكفي أبداً لتحمّل أعبائها المالية. وجدير بالذكر أن شعبية «الجزيرة» في العالم العربي تعود إلى تغطيتها في العام ١٩٩٨ لعملية ثعلب الصحراء. فقد شعر العرب للمرة الأولى بأن وسائلهم الإعلامية الإخبارية لا تكذب عليهم فعلياً كما كانت تفعل إذاعة «صوت العرب» في العام ١٩٦٧. لكن هذه الثقة التي أرستها «الجزيرة» مع جمهورها تتآكل تدريجياً إذ

تلتزم القناة بسياسات الحكومة القطرية. وأود، بسبب ما كُتب عن «الجزيرة» وتاريخها في أماكن أخرى، أن أثير عدداً من النقاط التي يبدو أن كثيرين قد نسوها في غمرة الحماسة بشأن هذه المحطة التي توقّع كثيرون أن تحدث تغييراً في السياسة العربية. أولاً، تُقلّد «الجزيرة» في برامج عدة شبكة الـ «سي إن إن». فهي تعرض نسختها من برنامج «نيران متقاطعة» Crossfire تحت اسم «الاتجاه المعاكس»، وكذلك نسختها الخاصة من لاري كينغ Larry King تحت مسمّى «أكثر من رأي».

لكنّ هذه النزعة لا تقتصر على «الجزيرة» وحدها، ذلك أن برامج التلفزيون العربية بمعظمها تُصمّم بطريقة أو بأخرى وفقاً لبرامج غربية، وفي غالب الأحيان تشكل أسماؤها ترجمة حرفية أو شبه حرفية لأسماء البرامج الأصلية. فبرنامج «صباح الخير يا أميركا» Good Morning America الذي تبثه هيئة الإذاعة الأميركية ABC ينتشر في سائر أنحاء العالم العربي تحت اسم «صباح الخير يا مصر» و«صباح الخير يا كويت»، وهكذا دواليك. أما المملكة العربية السعودية، فاختارت ترجمة أكثر اختلافاً، وأطلقت على البرنامج الشائع في السعودية تسمية «المملكة هذا الصباح». وقد أطلق التلفزيون المصري أخيراً برنامجاً جديداً ولافتاً تحت اسم «واجه الصحافة» وهو ترجمة حرفية لبرنامج "Meet the press" الذي يبث على قناة الـ "nbc" الأميركية صباح كل أحد. فضلاً عن ذلك، يشكل تبنّي قوالب جاهزة تتم قولبتها بالعربية تقليداً مشهوراً في العالم العربي.

وجدير بالذكر أن الدول والمجموعات الراديكالية كلها تلجأ إلى الترجمة. فعندما أراد الراديكاليون العرب الارتقاء بالأمة تبنّوا فكرة «نهضة» أو renaissance، تُرجمت إلى «البعث». وحزب البعث مسيطر في سوريا، وكان من قبل مسيطراً في العراق. أضف إلى ذلك أن الأغنية التي تكاد تشكل النشيد الوطني المصري صيغت استناداً إلى تصريح كنيدي الشهير: « لا تسألوا عما يمكن لوطنكم أن يفعله لأجلكم». فالأغنية المصرية تبدأ بما معناه: «لا تقولوا ماذا أعطتنا مصر، بل قولوا ماذا يمكننا أن نفعل لأجل مصر».

لكن على مستوى المحتوى، تشبه «الجزيرة» إذاعة جمال عبد الناصر «صوت

العرب»(١٨). فالنسخة العربية من برنامج «نيران متقاطعة» تنتقد الدول العربية كافة باستثناء قطر التي تمتلك المحطة، وسوريا باعتبارها مسقط رأس مقدّم البرنامج.

فضلاً عن ذلك، من السهل الخلط بين برامج «الجزيرة» المرتكزة على الاتصالات الواردة ومثيلاتها من البرامج الأميركية. إنما خلافاً لهذه الأخيرة، يتم التلاعب إلى حد بعيد بالبرامج المباشرة التي تقدّمها «الجزيرة». فمعدّ البرنامج يُعلم في العادة الأشخاص الذين ترغب القناة في مشاركتهم كمتصلين. وباعتبار أن القناة لا تملك رقم هاتف للاتصالات المجانية، يتولّى المعدّون في العادة مخابرة الأشخاص الذين سيدلون بتعليقاتهم. ويُعزى السبب في ذلك إلى أن إجراء اتصالات دولية من الدول الفقيرة مثل مصر والمغرب مكلّف جداً، وقلة قليلة فقط مستعدة لتكبّد هذه الكلفة المرتفعة في سبيل الإدلاء بآرائها مباشرة عبر هواء «الجزيرة»، وفيما تتحكم القناة باتصالات المشاهدين.

وإذا ما أخذنا على سبيل المثال النسخة العربية من «نيران متقاطعة» أي الاتجاه المعاكس، تتجلّى مشاكل القناة بوضوح عندئذٍ. في هذا البرنامج، تتم المواجهة المسيطرة عموماً بين القوميين العرب والإسلاميين من جهة و«العرب المطبّعين أو الموالين للغرب»، كما يسمّيهم الإعلام الراديكالي من جهة أخرى. وفي حين يعرض الضيف القومي العربي أو الإسلامي وجهة نظر القناة، يمثل الضيف الآخر في العادة «المعسكر الانهزامي» أي العرب الذين تصالحوا مع الغرب وينوون العيش بسلام مع إسرائيل، حسب رؤية القناة. وفي العادة، يقف مقدّم البرنامج فيصل القاسم من دون مواربة في صف القوميين العرب، ولا يكلّف نفسه حتى محاولة إظهار موضوعية وحيادية ولو متصنّعة، على غرار ما يمكن أن نشاهده على شاشات التلفزة الغربية.

وفي أحد البرامج، دعت المحطة ممثلاً عن مجموعة كوبنهاغن الداعمة لعملية السلام، د. عبد المنعم سعيد، من القاهرة ليتواجه مع رئيس لجنة مقاومة التطبيع مع إسرائيل أمين

(١٨) للاطلاع على المزيد حول صوت العرب، راجع أحمد شلبي، طريق الإذاعة المصرية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥).

اسكندر. وقد أبلغ مقدّم البرنامج د. سعيد بأن عليه إعلامه بأسماء وأرقام هواتف ثلاثة أشخاص يدعمون أهداف مجموعة كوبنهاغن، على أن يحظى خصمه بالفرصة نفسها. لكن في الواقع، أولئك الذين اتصلت بهم المحطة هم الإسلامي فهمي هويدي، والبعثي مصطفى بكري، فضلاً عن ثلاثة آخرين إسلاميين وقوميين. أما في المعسكر الآخر، فمتصل واحد فقط دعم د. سعيد. وعندما استفسر سعيد عن هذا اللاتماثل، قيل له إن الأشخاص الذين زوّد المحطة بأسمائهم لم يكونوا متوافرين[١٩]. ولهذا السبب اضطرت القناة، حسبما زعمت، إلى الاتصال بالإسلاميين والبعثيين. وقد أُذيع هذا البرنامج بتاريخ ١٧ آب / أغسطس العام ١٩٩٩.

ولكي نقارن ما آل إليه البرنامج بمرور الوقت ونعرف ما إذا كانت الصورة قد تغيّرت، سأصف حلقة من البرنامج بُث بتاريخ ٢٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٠. في سياق البث من القاهرة في البرنامج، دعا فيصل القاسم الضيف المنتظم، البعثي المؤيّد للرئيس العراقي المخلوع صدّام حسين، مصطفى بكري لمناظرة مع الناشط من أجل عملية السلام، «الانهزامي» المصري نبيل فودة. وبالإضافة إلى التهجمات التي أطلقها بكري، شارك مقدم البرنامج فيصل القاسم في النقاش بالقول «إن إسرائيل سرطان ينبغي استئصاله جراحياً من الشرق الأوسط». بعد ذلك، ورد اتصال من رفعت سيّد أحمد، وهو إسلامي مصري دعم بكري وندّد بفودة «الخائن». وخلافاً لعبد المنعم سعيد، لم ترد أي اتصالات داعمة لفودة. فقد اتصلت القناة فقط بأولئك الذين نددوا بإسرائيل وبعملية السلام. وانتهى البرنامج بلحظة مصممة ببراعة طلب فيها فيصل القاسم إلى بكري أن يصافح زميله المصري، فأعلن بكري أنه لن يصافح اليد القذرة التي صافحت الإسرائيليين. ومن المعروف بالطبع في الأوساط الصحافية المصرية أن جريدة بكري «الأسبوع» كانت تموّل من قبل صدّام حسين وكانت تُعنى بجدول أعماله الإخباري أكثر مما تهتم بالقصص الإخبارية المصرية. وبعد اعتقال صدّام، انتقل بكري إلى كفيل آخر ليدعم جريدته.

(١٩) مقابلة مع عبد المنعم سعيد، واشنطن العاصمة، ٢١ آذار / مارس ٢٠٠٠.

وأصبحت قطر الكفيل الجديد له، بالاضافة إلى دول أخرى. وظاهرة بكري كصحافي جاء من قرية المعنى القريبة من مدينة قنا في جنوب مصر دونما أي رأسمال ليصبح مالكاً لصحيفة تتكلف ملايين الدولارات في فترة وجيزة، هذه الظاهرة تحتاج إلى حوار جادّ حول فساد الصحافة العربية برمّتها.

باستثناء النشرات الإخبارية التي تبلغ مدتها نصف ساعة، يكشف أي تحليل لمحتوى برامج «الجزيرة» أنها محطة تمثّل وجهة نظر التحالف الجديد في الشرق الأوسط بين البعثيين أو القوميين العرب والإسلاميين. ولا بد من الإشارة إلى أن الدول العربية قد استخدمت هذا التحالف تكتيكياً على مر السنين، لكنها لم تجعل له من قبل صوتاً يعبّر عنه. وتشكل قناة «الجزيرة» صوت هذا التحالف. وكما أشرت في الفصول السابقة، يُعتبر عضو جماعة الإخوان المسلمين في مصر يوسف القرضاوي واحداً من الوجوه المسيطرة على شاشة «الجزيرة». كما أن أحمد منصور، وهو أيضاً عضو في جماعة الإخوان المسلمين، من مقدّمي البرامج على «الجزيرة». ويمثّل فيصل القاسم وجميل عازر وبعض ضيوفهما القوميين العرب. في العام ١٩٩٨، زرت مقر «الجزيرة» الرئيس في الدوحة والتقيت بعض المعدّين. وخلال حديثي معهم، رصدت أربعة معسكرات إيديولوجية تتمثل بالبعثيين والقوميين والناصريين والإسلاميين. وجدير بالذكر أن البعثيين والقوميين والناصريين يشكلون أنسجة مختلفة متداخلة مكوّنة لما نسمّيه القومية العربية.

إلى أي حد إذاً تختلف «الجزيرة» عن شبكة «إم بي سي» وقناة «العربية» اللتين تعود ملكيتهما إلى السعودية، أو عن المحطات الفضائية المصرية أو حتى عن المحطات السودانية؟ الفرق بينها وبين هذه المحطات أشبه بالفرق بين جريدة «الحياة» المتمركزة في لندن وجريدة «الأهرام» المصرية. إنه الفرق نفسه بين الدولة العربية الليبرالية الخارجية ومثيلتها المحلية المحافظة.

لعلّ القنوات الفضائية الجديدة تؤثر على اللغة الثقافية والسياسية العربية. لكننا نحتاج

إلى قطع شوطين إضافيين لنربط هذا التأثير بظهور فضاء عام جديد ونشأة مجتمع مدني وحدوث تغيير سياسي واجتماعي. ولا بد من إثبات أن الثقافة العامة في العالم العربي تتغير بفعل وسائل الاتصال الجديدة هذه، ومن ثم إثبات أن هذا التغير في الثقافة السياسية يؤدي إلى تغيير سياسي. كل هذا صعب إثباته.

الحالة المصرية

عندما ننظر إلى مصر، حيث يعيش ثلث العرب، تذهلنا الأرقام. أولاً، قُدِّرت نسبة المتعلمين في مصر في العام ٢٠٠٤ بنحو ٥١,٤ في المئة(٢٠). ثانياً، بلغ عدد خطوط الهاتف الأرضية في كانون الأول / ديسمبر العام ٢٠٠٥ ما مجموعه ١٠,٤ ملايين خط، فيما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العام نفسه ٥ ملايين شخص. وفي كانون الأول / ديسمبر العام ٢٠٠٥ أيضاً، بلغ عدد مستخدمي الهواتف الخلوية ١٤ مليون شخص. وبالتالي، فإن عدد مستخدمي الهواتف الخلوية يساوي تقريباً ثلاثة أضعاف عدد مستخدمي الإنترنت. وهذا يبيّن أن نصف المجتمع المصري يعيش ضمن الميدان الشفهي، فيما النصف الآخر يعيش مكرهاً في ميدان الكلمة المكتوبة(٢١).

في مصر سبعينيات القرن العشرين، شعر العديد من الناشطين المعارضين لأنور السادات (الرئيس المصري من العام ١٩٧٠ حتى العام ١٩٨١) أن المعارضة ستتمكن من الانقلاب على النظام في حال سمحت الحكومة المصرية للأفراد باستخدام الآلات الكاتبة والنسخ بالكربون. وكان يُفترض أن تحكّم السادات بالمعلومات ونقص معرفة الشعب بالنظام هما ما يضمن صمود هذا النظام. ولاحقاً، لم تسمح الدولة باستخدام الآلات الكاتبة فحسب، بل أيضاً آلات الفاكس والآلات الناسخة، وأخيراً استخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت. وعلى الرغم من الفوارق في نطاق الحريات السياسية بين حكم

(٢٠) راجع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية: ٢٠٠٤.

(٢١) ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك، تم الحصول على الأرقام من الموقع الإلكتروني لوزارة الإعلام المصرية: «المؤشرات السنوية: كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥»، http://www.mcit.gov.eg/newindicator.asp، تاريخ زيارة الموقع: ٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٦.

السادات وحكم مبارك في مصر، إلا أن قلة قليلة فقط تعتقد بأن هذه التغييرات تحقّقت بفعل الانتشار المتزايد للمعلومات والتكنولوجيا في مصر.

الواقع أن أي مراقب للحياة السياسية المصرية سيقول إن صحف الأحزاب المعارضة هي المؤشرات الوحيدة على وجود هذه الأحزاب. وأكثر منذ ذلك، يسمّي المصريون العاديون هذه الأحزاب «الأحزاب الورقية»[٢٢]. وقد يبدو أن الأحزاب السياسية المعارضة في مصر، عمدت بفعل اعتقادها بسلطة الإعلام، إلى الاستثمار في صحفها أكثر مما استثمرت في بناء دعم متجذّر أو قاعدة نفوذ. لكن هذه الوسائل الإعلامية الحديثة فشلت نوعاً ما في الفوز باستحسان العامة الأوسع نطاقاً. فباستثناء الصحيفة وطاقم عملها وبعض كوادر الحزب، يجد المرء صعوبة في رصد أي تأثير آخر للأحزاب المعارضة في مصر. وبالتالي، يمكن في حالة أحزاب المعارضة المصرية، استبدال تصريح ماكلوهان McLuhan الشهير «الوسيلة هي الرسالة» بـ«الوسيلة هي الحزب». ويُعزى هذا الأمر إلى أسباب عدة. لكن في ما يتعلق بأهدافنا هنا، ما ينبغي أن نتذكره هو أن صحف المعارضة قد فشلت في نيل ثقة جمهورها. فضلاً عن ذلك، تتجلى مشاكل على مستوى التواصل ناشئة عن انعدام التناغم بين لغة الصحيفة ولغة المجتمع العام.

وقد يكون السبب المركزي لانعدام التناغم بين صحيفة الحزب والمجتمع الأوسع نطاقاً انعدام الثقة وواقع أن الكلمة المكتوبة، باللغة العربية الفصحى، هي الأسلوب اللغوي المعتمد من قبل المعارضة الحديثة في مصر، في حين أن الناخبين الذين تستهدفهم هذه المعارضة يتحركون في ميادين الأمّية والتواصل الشفهي واللغة المحكية الدارجة. وفي العالم العربي، يتم التواصل بشكل رئيس عبر المؤسسات غير الرسمية، كالتواصل بين الأفراد والمسجد والسوق. وهذه الصيغ هي ما يسمّيها أنطوني غيدنز Anthony Giddens «مؤسّسات السلوكيات التواصلية» أو Facework Institutions، حيث

(٢٢) للاطلاع على نقاش جدي حول الأحزاب السياسية المصرية، راجع وحيد عبد المجيد، **الأزمة المصرية** (القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩٣).

يمكن التحقق من صحة المرسَلة والشخص الذي ينقلها وجدارتهما بالثقة.

تكمن المشكلة الرئيسة للتواصل السياسي في مصر، وبالتالي في الدول العربية كافة تقريباً، في أن الثقة تبقى عند الحد الأدنى في مؤسّسات الدولة الحديثة ونظام الخبراء. ولا يُعزى السبب في ذلك إلى أن العرب يعيشون في عالم ما قبل الحداثة. فالعرب يعتمدون على بعض نقاط التواصل التي توفّرها الحداثة بغضّ النظر عن البعد المكاني والزمني. وجدير بالذكر أن العرب يفضّلون ادّخار أموالهم بالدولار وليس بالعملة المحلية، علماً بأن الكثيرين منهم لم يقصدوا قط الولايات المتحدة. هم يثقون بالعملة الأميركية نتيجة تجربتهم في التعامل بها. واللافت أن الإسلاميين المتطرفين هم أيضاً يدّخرون أموالهم بالدولار فيما يهتفون بالشعارات المعادية للولايات المتحدة. كذلك يثق العرب بأن السيارات اليابانية لن تتعطل. وبالتالي، ما أقصده في مجادلتي أن عدم ثقة العرب بوسائل الإعلام لا يُعزى إلى كونها أجنبية، وإنما إلى واقع أن العرب، كغيرهم، انتقائيون بالنسبة إلى ما يثقون به وما لا يثقون به. وتبيّن الدراسات حول التلفزيون المصري أن أهالي القرى يفضّلون البرامج الترفيهية في حين أن قلّة منهم فقط تتابع النشرات الإخبارية أو البرامج التي تتناول قضايا عامة. وأولئك الذين يفعلون يفضّلون البث من خارج الحدود الوطنية، وتحديداً هيئة الإذاعة البريطانية وراديو مونتي كارلو وإذاعة صوت أميركا[٢٣].

يمكننا رصد بعض العناصر الأساسية لفشل وسائل التواصل الحديثة وغيرها من المؤسّسات في كسب ثقة التركيبة الاجتماعية العربية. ويرتبط أحد هذه العناصر بمجالات التبادل الرمزي، والقواعد التي تحكمها، واللغات والرموز المستخدمة في هذا التفاعل. وتكمن إحدى المشاكل في غياب واجهة تفاعلية بين اللغة العربية الحديثة بارتباطاتها بسلطة الدولة واللهجة المحلية للمجتمع وغير النافذين. وقد سبق لعدد من الباحثين أن حللوا العلاقة بين الخطاب السلطوي والإعلام، والأشكال اللغوية المختلفة

(٢٣) عبد الوهاب خليل، **تأثير التلفزيون والفيديو على القرية المصرية** (مدينة نصر، مصر: مكتبة المدينة، ١٩٨٧).

التي يتم استخدامها[٢٤]. يُضاف إلى هذه المشكلة غياب واجهة تفاعلية بين المؤسّسات الإعلامية التقليدية المختلفة من جهة ووسائل الاتصال الحديثة من جهة أخرى. ولا يمكن أن تتحقق الواجهة التفاعلية بين المشافهة والكلمة المكتوبة إلا إذا دمجت العربية المكتوبة العامية مع ما يسمّيه بورديو Bourdieu «اللغة الشرعية»، أي لغة الدولة ومؤسّساتها[٢٥]. وربما تكون الدولة أوفر حظاً من المجموعات المعارضة لجهة التواصل مع المجتمع، ولا سيّما أنها تعتمد على وسائل تواصل تتفاعل مع عالم المشافهة وإن ليس بالشكل الكامل، وتتمثل هذه الوسائل بالراديو والتلفزيون. ويتجلى هذا التفاعل تحديداً عندما يتم نقل المرسَلات من خلال صيغ ذكية مثل الدراما والترفيه عوضاً عن الخطاب المباشر.

في سبيل أن يكون التواصل السياسي المرتكز على الكلمة المكتوبة فاعلاً، ينبغي أن تعزز الدولة مستويات معرفة القراءة والكتابة. لكنّ المسألة تزداد تعقيداً بفعل ظهور وسائل التواصل المرئية والمسموعة مثل الراديو والتلفزيون[٢٦]. فقد تحايلت وسائل التواصل هذه على أهمية الكلمة المكتوبة كوسيلة للتواصل الحديث. وإذ ذاك، كان تفاعل الراديو مع المجال الشفهي أفضل من تفاعل الصحافة، أقلّه على مستوى الترفيه. لكنّ نظرة القرى والدولة الحضرية إلى العالم تبقى متباعدة جداً. فالشعب لا يصغي إلى الدولة ويشاركها لغتها إلا عندما تتحدث عن الدفاع عن كرامة الأمة أو الدفاع عن الإسلام. ومما يزيد الأمر تعقيداً علاقة الكلمة المكتوبة بالصحافة مع التعبير المحكي الذي يسيطر على أشكال التواصل المرئية والمسموعة وحتى الإنترنت. وهناك تعقيد آخر يتمثل بأن اللغة الإنكليزية هي المسيطرة على شبكة الإنترنت. وربما يسمح الإنترنت باستخدام اللغة المحكية بقدر أكبر في التواصل بين شخصين. أما الرسائل والنشرات

---

(٢٤) للاطلاع على نقاش أكثر تفصيلاً، راجع والتر أرمبروست Walter Armbrust، **الثقافة الجماعية والتحديث في مصر** *Mass Culture and Modernism in Egypt* (نيويورك: منشورات جامعة كامبريدج، ١٩٩٦). يناقش أندرو شرايوك Andrew Shryock الواجهة التفاعلية بين الثقافة الشفهية والوسائل المطبوعة في **الأيديولوجيا القومية والخيال السلالي** *Nationalism and the Genealogical Imagination* (بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٧).

(٢٥) بيار بورديو Pierre Bourdieu، **اللغة والسلطة الرمزية** *Language and Symbolic Power* (كامبريدج، ماساشوستس، منشورات جامعة هارفرد، ١٩٩١).

(٢٦) راجع أرمبروست، **الثقافة الجماعية والتحديث في مصر**.

الإلكترونية الجماعية التي تستهدف جمهوراً عريضاً، فقد لا ترد باللغة العربية الفصحى وإنما بشكل من لغة الصحافة المبسطة. وتدّعي الدولة العربية الناشئة أن استخدامها للفصحى هو للحفاظ على لغة القرآن، لكن الحقيقة هى أن تلك الدولة التى لم يزد عمرها عن نصف قرن تحاول التمسّك بمظاهر الاستمرارية التى تربطها بزمانٍ قديم.

مضامين وخلاصات عامة

كما سبق أن رأينا، انعدمت الثقة بين المجتمع العربي ووسائله الإعلامية عندما أخبر في العام ١٩٦٧ المذيع المحبوب في صوت العرب أحمد سعيد، الجمهور العربي بأن الجيوش العربية تنتصر في حرب كانت في الواقع تُهزم فيها. ومنذ ذلك الحين، انعدمت الثقة بين العامة ومؤسساتها الإعلامية، ولم تبذل الدول العربية أي جهد يُذكر لتعيد بناء ثقة العامة بالإعلام. وبالتالي، يعتمد العالم العربي بغالبيته إما على أنظمة خبراء الحداثة من خارج الحدود الوطنية، مثل شبكة الـ «بي بي سي» أو «سي إن إن»، وإما على التواصل وجهاً لوجه، أو على مصدر محلي للمعلومات يمكن التثبت منه ويشبه نوعاً ما نموذج الإسناد.

الواقع أن عجزنا عن تحديد مفهوم تحليلي لوصف مرونة البشر العاديين في العالم العربي في التعاطي مع تقنيات المعلومات إنما هو ناتج من موقفنا غير العلمي من هؤلاء البشر وقدراتهم. ومن الخطأ تصنيف الرجل العربي (أو المرأة العربية) باعتباره متطبّعاً بالغرب أو معاصراً أو إسلامياً تقليدياً. فلا أحد يحيا حصرياً في العالم التقليدي أو في العالم الحديث. والأفراد العرب يعيشون التقليد تارة والحداثة طوراً. ولا أقصد بذلك صورة الجمل والخيمة والهاتف الخلوي، فالمسألة أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. وينبثق تعقيد العالم العربي عن خصوصيته الثقافية، وتجاربه مع الحداثة وما بعد الحداثة، ومفهوم الثقة المرتبطة بكل منها. وهي في الواقع ليست ثقة عمياء وإنما ثقة تمييزية. على سبيل المثال، عندما سُئلت امرأة سورية في خلال إحدى المقابلات عما إذا كانت تثق

ببرنامج (ابن بلدها) فيصل القاسم تحديداً، أوضحت إجابتها مسألة الثقة التمييزية. فقد ردّت قائلةً: «أحياناً أثق به، لكنني لا أفعل في غالب الأحيان. فهو بعثي وأيضاً من الأقلّية الدرزية. وعندما يمتدح حزب البعث في سوريا، أعرف أنه يكذب. وعندما ينتقد بعض الممارسات السورية، أعلم أيضاً أنه يكذب، ذلك أنك لا تعلم متى يصبح من الأقلية الدرزية ومتى يتحول إلى بعثي وبالنسبة إلى أي موضوع». وجدير بالذكر أن رأيها يشكل نموذجاً عن آراء المشاهدين العرب الشباب الذين يشاهدون قناة «الجزيرة» اليوم.

يتضح من النقاش أعلاه أن الحجج التي تربط تقنيات المعلومات الجديدة بنهضة المجتمع المدني أو المجال العام، ناهيك عن التغيير السياسي، ليست مضمونة. فكثيرة هي المشاكل المرتبطة بمقاربتنا لهذه المسائل، وكثيرة هي المشاكل المتعلقة بالعلاقات الخاصة بين هذه الوسائل الحديثة الجديدة والبيئة المحلية. وتحتل مركز هذه المشاكل مسائل التواصل والثقة وكل ما يتعلق بها. وأذكر من المسائل المرافقة للثقة التي يجدر بنا النظر إليها بجدّية مسائل اللغة والأسلوب وطرق التدقيق في البيانات المنقولة والتحقّق من صحتها. وفي ما يتعلق بالإنترنت، يبدو جلياً أن الإنكليزية لا تزال حتى الآن لغته المشتركة. وجدير بالذكر أن أهمية اللغة المستخدمة تضاهي أهمية الوسيلة. والواقع أن تغيير اللغة قد تكون له انعكاسات إيجابية وسلبية على صياغة الخطاب الإسلامي. فالإنكليزية تسمح باستخدام اللهجة المحلية الدارجة في مقابل اللغة الفصحى، كما هي حال المسلمين الذين يستخدمون العربية لنشر الأفكار الإسلامية. وتتمتع الإنكليزية بالمقدرة على الجمع بين عالم الحياة اليومية والعالم الرسمي. لكن استخدام الإنكليزية في المجال الرسمي للشركات ومؤسسات الدولة، على الرغم من أنه مفيد بالنسبة إلى شريحة من المجتمع، يشكل عامل تعقيد بالنسبة إلى آخرين. وبالنسبة إلى الشخص العربي العادي، يضيف خيار استخدام الإنكليزية مطلباً آخر على المستوى المعرفي يؤثر سلباً على الفرص الاقتصادية المتوافرة له. فعندما أصبحت الإنكليزية اللغة القياسية في الهند، رأى فيها المسلمون عائقاً إضافياً أمام نضالهم من أجل تحقيق التكافؤ الاقتصادي

والسياسي مع الهندوس. ولعل الحالة الهندية لا تتكرر في العالم العربي بنسخة طبق الأصل، ولكنها تجعلنا ندرك تعقيد مسألة معرفة القراءة والكتابة. ولا بد لنا من مقارنة هذا الوضع بالحالة في شمال أفريقيا حيث لغات أخرى تتنافس على الموقع المركزي، وهي العربية والفرنسية واللهجات البربرية المحلية. وفي العالم العربي، لا يستخدم الناس العربية الفصحى للتواصل مع بعضهم البعض. أضف إلى ذلك أن استخدام الإنترنت في العالم العربي يرتبط بكلفة على مستوى الأجهزة والبرامج التشغيلية. والواقع أن العديد من أنصار استخدام الإنترنت يقللون من حجم التكاليف التشغيلية. لكن حتى أولئك الذين يفترضون أن تكاليف الأجهزة والبرامج ستتناقص يعترفون بأن الكلفة التعليمية ستزداد مع تزايد استخدام الوسيلة. ولهذا الأمر دلالة هامة في عصر يتميّز بضغوط هائلة (من الولايات المتحدة والبنك الدولي وما إلى ذلك) لخفض النفقات العامة. فالعرب مستهلكون لأجهزة الكمبيوتر أكثر مما هم منتجون. وبالتالي، فإن مسائل التبعية ترتبط أيضاً بموضوع البحث.

بالنسبة إلى علماء الاجتماع المهتمين بجمع بيانات عن الصحف العربية ومحطات الإذاعة العربية والفضائيات العربية، من المهم جداً النظر بجدّية إلى العلم اللغوي الاجتماعي وفلسفة المعرفة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، وبغية فهم الإيديولوجيا الإسلامية، ينبغي أن ننظر في الأسباب التي تجعل خطاب الداعية عبر التلفزيون المصري، الشيخ متولّي الشعراوي (١٩١١ - ١٩٩٨) وداعية المعارضة الضرير الراحل الشيخ عبد الحميد كشك (١٩٣٣ ـ ١٩٩٦)[٢٧] يلقى استحساناً شعبياً لا يحظى به خطاب غيرهما من الإسلاميين والقوميين. الواقع أن شعبية هذين الشيخين في أوساط المصريين النموذجيين تُعزى إلى واقع أن كليهما، وخلافاً للعديد من الدعاة الآخرين، يستخدم

(٢٧) للاطلاع على مناقشة لخطب الشيخ كشك الدينية وأسلوبه، راجع كيبل Kepel، **التطرف الإسلامي في مصر** *Muslim Extremism in Egypt* . للاطلاع على خطب الدعاة في مصر العليا، راجع باتريك دي غافني Patrick D. Gaffney، **منبر النبي: التبليغ الإسلامي في مصر المعاصرة** *The Prophet's Pulpit: Islamic Preaching in Contemporary Egypt* (بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٤).

اللهجة المحلية لدى تفسير العربية الفصحى في القرآن والأحاديث النبوية. أما الإسلام الرسمي المتمثل بمؤسّسات الأزهر، فقد فشل في استحداث هذه الواجهة التفاعلية بين اللغة الفصحى واللهجة المحلية، بين المحكي والمكتوب، وهو السبب الذي منعه من اقتحام المجتمع الأوسع نطاقاً. وليست مصادفة أن يكون الإسلاميون قد استخدموا أشرطة الكاسيت عوضاً عن المنشورات المكتوبة بغية الترويج لمرسَلتهم في الأحياء التي تقطنها الطبقة العاملة في القاهرة وفي المناطق الريفية.

قد يساعد النظر في مسألة اللغة علماء الاجتماع على فهم تحوّل المفكرين الماركسيين إلى المعسكر الإسلامي بسهولة. فعندما نبحث في لغة القومية في الدولة أو لغة الإيديولوجيا الإسلامية الرسمية أو «رفيعة المستوى»، نلاحظ على الفور أن المعسكرين يستخدمان اللغة العربية الرسمية كوسيلة. وكلاهما يعتمد أيضاً إلى حد بالغ على العربية القياسية كوسيلة لتحديث مجال اللهجة المحكية الدارجة. فعالم اللهجة المحكية الدارجة والمشافهة يُعتبر عالماً متخلفاً من منظور الإسلاميين والدولة على السواء. ولأن قومية الدولة والإيديولوجيا الإسلامية الرسمية تشكلان جزءاً من نظام الحداثة، تفشلان في التواصل مع عالم المشافهة الأوسع نطاقاً. وإذا ما نظرنا إلى المسألة من هذا المنظور، لن يفاجئنا أن نرى ماركسياً من أنصار التحديث أمثال عادل حسين يتحوّل إلى إسلامي. فهذا التحول ليس صعباً على الإطلاق، ولا سيّما أن الإسلاميين والماركسيين والقوميين كلهم يستخدمون اللغة نفسها. وليس مستغرباً بالتالي أن يتحرك الماركسيون والإسلاميون وقوميو الدولة بين هذه المعسكرات الايديولوجية بسهولة كبيرة. ولعل البعثيين والناصريين والقوميين العرب يتعايشون في قناة «الجزيرة» لأنهم بكل بساطة يتحدثون اللغة نفسها.

بفعل تدخل الدولة في المجتمع العربي، كما في العديد من البيئات السلطوية، يتبادل الصحافيون والكتّاب المبدعون المواقع، بمعنى أن الرواية تصبح أكثر مصداقية من الصحيفة أو ما يكتبه الكاتب الروائي أقرب إلى الواقع مما يكتبه الصحافي. وبغية فهم

الدينامية السياسية لهذه المجتمعات، من الأفضل قراءة القصص الخيالية أو الاستماع إلى الأحاديث التي تدور وراء الكواليس. وباعتبار أن الخيار الثاني لا يتوافر بسهولة، قد تكون الروايات المتخيّلة هي البديل الأمثل. فمؤلفو القصص الخيالية قادرون على تفادي تدخل السلطة عبر الادّعاء بأن إنجازهم خيالي وبأن أي تماثل مع الواقع هو محض مصادفة. لكنّ بعض مؤلفي الروايات الخيالية يُضطهدون في العالم العربي إذا ما ورد أي تشابه بين الرواية وعالم السياسة.

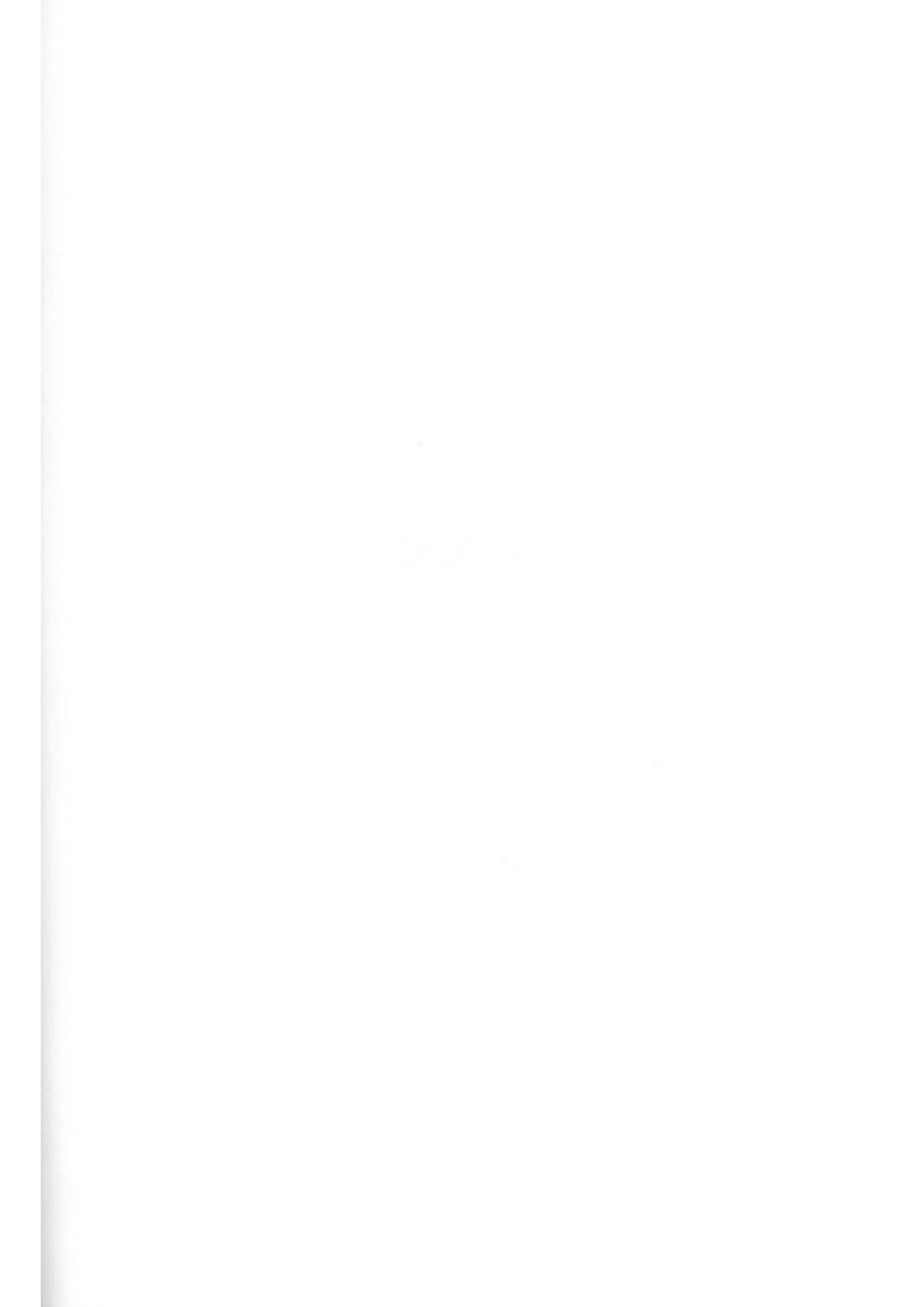
وللوصول إلى البيانات في العالم العربي لنظام مثل نظام صدّام حسين في العراق لا بدّ تحديداً من الانتظار حتى انهيار هذا النظام. فعندئذٍ فقط قد يصبح بالإمكان الوصول إلى بعض البيانات الدقيقة في ما يتعلق بما حدث في تلك المرحلة السياسية. وبالتالي، قد تكون البيانات التاريخية والرجعية الأثر الطريقة المثلى للتعرف إلى الدينامية السياسية العربية.

إذا كان المرء متعطشاً للكتابة عن الدولة المعاصرة في العالم العربي، فقد يشكّل مبدأ «في أي مكان إلا هنا» بداية جدّية للانطلاق منها. وبالتالي، إذا أراد أحدهم أن يعرف عن مصر يجدر به أن يشاهد قناة «الجزيرة» ويقرأ الصحف العربية، باستثناء تلك التي تصدر من مصر. وإذا أراد أحدهم أن يعرف عن قطر، يجدر به أن يشاهد قناة «العربية» و يطالع الصحف العربية كافة باستثناء تلك التي تصدر من قطر. فلا يمكن للمرء أن يفهم السياسات العربية إلا من خلال اعتماد مثل هذه الطرق. وبالتالي، فإن المسألة الأساسية في العالم العربي لا تتعلق بنشر تقنيات المعلومات الجديدة أو نشأة العديد من محطات التلفزة الفضائية. فالمسألة الأساسية ترتبط بالثقة. وقد فشلت وسائل الإعلام التي تملكها الدولة في العالم العربي في كسب ثقة الجماهير العربية مجدداً بعد أن فقدتها في العام ١٩٦٧. كسبت قناة «الجزيرة» الثقة بفعل تغطيتها لعملية ثعلب الصحراء من داخل العراق، إلا أنها بدأت الآن تبدد هذه الثقة، ولا سيّما أن المشاهدين شرعوا يلاحظون غياب أي خبر ينتقد قطر وتأثير الحكومة القطرية على المحطة. أما الإنترنت، فقصة

مختلفة. فموقع amazon.com لا يلقى رواجاً فعلياً في العالم العربي. ولا يُعزى السبب في ذلك إلى عدم توافر خدمة الإنترنت للعرب، وإنما إلى واقع أن عتبة الثقة المرتبطة بعمليات البيع والشراء عبر الإنترنت مرتفعة أكثر. وفي حين يتطلب استهلاك الأخبار من محطة تلفزيونية الثقة بالمحطة، يتطلب البيع والشراء عبر الإنترنت الثقة بالنظام ككل. ويحتاج المرء إلى بطاقة ائتمان ليتمكن من الشراء عبر موقع amazon.com وبالتالي، هو يحتاج إلى بناء الثقة بالسلعة أو الخدمة التي تُباع وبالمؤسسات المالية التي تصدر البطاقات. ولا يكفي الوثوق بالوسيلة أو المرسَلة، بل من الضروري أن يكون المرء قادراً على الثقة بكامل النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

أخيراً، تبقى وسائل الإعلام العربية أداة سياسية مكلّفة لا يُتوقع أن تتنازل عنها الدول لمجتمعاتها المدنية في المستقبل القريب. فالمنافذ الإعلامية بمعظمها تبقى مؤسّسات الوضع الراهن، أقلّه في ما يتعلق بالدول التي تستضيفها على أرضها. وفي حين يتنامى الوصول إلى أشكال جديدة من تقنيات المعلومات، يبقى السياق السياسي الذي يعرقل التفاعل بين الفرد وهذه التقنيات، فضلاً عن العلاقة الأوسع نطاقاً بين المجتمع والدولة، ثابتاً إلى حد بعيد. فوسائل الإعلام العربية تعكس التغييرات السياسية والاجتماعية والقانونية على الأرض أكثر مما تصوغها.

الخاتمة



خاتمة

وسائل الإعلام العربية سياسية بطبيعتها، وهذا ما ثبت في حالتي «الجزيرة» و«العربية». فقد تم تأسيس هاتين القناتين لأغراض سياسية وكرد فعل على المخاوف الأمنية التي ساورت المملكة العربية السعودية وقطر، الواحدة تجاه الأخرى وتجاه القوى الإقليمية الأخرى. وفي حالة لبنان، تجلت شبكات المجموعات السياسية والإثنية والدينية التي تحكم وسائل الإعلام اللبنانية في تحليلي لتغطية جريمة اغتيال الحريري. وعلى الرغم من أن هذه التحليلات لا تشتمل على وصف كامل لمختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة، فإنها تسمح لنا برصد عدد من الخصائص الهامة التي تميّز وسائل الإعلام العربي في الدراسات الميدانية التي عرضت لها في هذا الكتاب. وتتمثل إحدى هذه الخصائص بواقع أن وسائل الإعلام في العالم العربي لا تعمل وفقاً للمفاهيم الغربية لوسائل الإعلام «الخاصة». ففي البيئة السلطوية اجتماعياً وسياسياً التي تحكم العالم العربي، وبالتالي العالم الإسلامي، لا يجوز فهم الإعلام من خلال تقسيمه إلى إعلام خاص مملوك لأفراد أو شركات مقابل إعلام عام تملكه الحكومات والدول. وفي الإعلام العربي غالباً ما يكون مالك الوسيلة الإعلامية ليس هو نفسه الشخص المسؤول، فقد يكون مجرد واجهة. فضلاً عن ذلك، وبغية فهم المحفّزات التي تدفع إلى استحداث منافذ إعلامية في المنطقة، ولا سيّما وسائل إعلامية إخبارية، لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي الذي يحكم هذه المجتمعات.

منذ ست سنوات، في كتابي المعنون «المملكة العربية السعودية وسياسة الشقاق»، كتبت عن دور ظهور تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في السماح للتنظيمات المعارضة في المملكة العربية السعودية بأن تضخّم مرسلاتها وتؤثّر على الجماهير في المنازل. لكن

هذه التطورات التكنولوجية نفسها ووسائل الإعلام الجديدة لا تنحصر بالمعارضة وحدها. والواقع أن الدول أكثر خبرة في استخدام هذه التقنيات الجديدة ووسائل الإعلام الجديدة لتعزيز سلطتها. بمعنى آخر، لا يشكل المجتمع المدني والمعارضة السياسية اللاعبين الوحيدين اللذين اغتنما الفرص التي يوفرها عالم التكنولوجيا وأفادا من تأثيره. فالدول والنخب الحاكمة استغلّت التقنيات الجديدة لتمتين الوضع الراهن والمضيّ قُدماً بجداول أعمالها السياسية. ولا بد من الإشارة إلى أن مقدرة الدولة على استخدام الإعلام بفعالية أكبر مقارنةً بمختلف شرائح المجتمع المدني تتعارض مع العلاجات الناجعة لخطاب العولمة ومع مزاعم أولئك الذين يؤكدون على تدهور دور الدولة.

أضف إلى ما تقدم أن وسائل الإعلام الفضائية العربية تشكل على وجه الخصوص عالماً يبقى خاضعاً إلى حد بعيد للحكّام والدول من خلال الروابط المباشرة وغير المباشرة على السواء. ولا يمكننا أن نتبيّن هذه الميزة في وسائل الإعلام العربية بالكامل ما لم نعدّل طريقة تفكيرنا في العلاقة بين الخاص والعام، الدولة والروابط العائلية والإثنية. وصحيح أن هذه العلاقات قد دُرست عن كثب من قبل الباحثين في العالم العربي والإسلامي، إلا أنها لم تُربط عموماً بدراسة وسائل الإعلام المعاصرة بسبب استمرار هيمنة النظريات حول وسائل الإعلام المستوحاة من النماذج المثالية في المجتمعات الليبرالية المحدثة.

أما المسألة الأوسع نطاقاً التي أودّ نقلها في هذا الكتاب، فهي أننا لا نستطيع فهم وسائل الإعلام العربية بمعزل عن شبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية التي تحدد ما يشكل موضعاً للتقرير أو الحديث في الصحيفة أو عبر شاشة التلفزة. وفي الشبكات الاجتماعية التي تشكّل وسائل الإعلام، لحظت عدداً من الثوابت الحرجة التي تحدد طبيعة البرامج والتغطية التي نجدها في وسائل الإعلام العربية. وتشكل ملكية الوسيلة الإعلامية إحدى هذه الثوابت. فبمقدور قناة «الجزيرة» على سبيل المثال أن تنتقد أي دولة أو حكومة في العالم العربي، إلا أنها لا تستطيع الإدلاء حتى بالتعليقات الأقل حدة حول مالكيها، أي

دولة قطر وحكومتها. والأمر نفسه ينطبق على قناة «العربية» التي تعود ملكيتها إلى السعودية. فبمقدور قناة «العربية» أن تعلق على الأخبار وتبث الآراء المتعلقة بأي دولة في العالم العربي باستثناء السعودية (الفصل الثاني). وأكثر من ذلك، حتى القنوات التي تبدو خاصة وتعمل في بيئة شبه ديموقراطية كلبنان، مثل قناة تلفزيون «المستقبل» التي تعود ملكيتها إلى آل الحريري، قادرة على انتقاد مختلف القوى السياسية في لبنان باستثناء ممارسات أصحابها. وتتجسد العلاقة بين الولاء للمالك، سواء أكان شخصاً أو حكومة أو تنظيماً سياسياً، من جهة والبرامج من جهة أخرى من خلال العديد من الأمثلة التي يتضمنها الفصل الثالث. فملكية منفذ إعلامي معيّن تحدد تغطيته للأحداث ونوع التعليقات التي يبثها.

وللمفارقة، تتمتع وسائل الإعلام العربية بحرية أكبر في ظل الاحتلال منها في الأراضي الخاضعة لسلطة الأنظمة العربية. وعلى الرغم من المشقّات والضغوط التي يواجهها الصحافيون في مثل هذه المناطق، فإن التقارير التي تصدر من الضفة الغربية وقطاع غزة والعراق أقوى من تلك التي تصدر عن المكاتب في دمشق أو القاهرة. وبالتالي، تظل البيئة الاستبدادية التي تحيط بوسائل الإعلام العربية عاملاً بالغ الأهمية لجهة تحديد معالم البرامج والتغطية الإخبارية (الفصل الأول).

أضف إلى ما تقدّم أن الصحافيين، باعتبارهم يشكلون قوة عابرة للحدود الوطنية، يؤثّرون في نوع التقارير التي نشاهدها في وسائل الإعلام العربية. فولاءاتهم الإيديولوجية والوطنية والإثنية تؤثر في طريقة صياغتهم للتقارير التي يبثونها. كما أوضحت في الفصل الرابع، نجح الإسلاميون في اقتحام عالم الإعلام العربي من خلال إمكاناتهم كصحافيين أو معلّقين أو ضيوف منتظمين في البرامج الحوارية. فقد استطاعت جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال أن توفّر منتدى راسخاً لأفرادها في قناة «الجزيرة» من خلال مراسلين ومعلّقين متعاطفين مع جماعة الإخوان المسلمين، إن لم نقل إنهم ينتمون إليها. ولا شك تقريباً في أن الحضور الإسلامي في وسائل الإعلام العربية

يرتبط ارتباطاً مباشراً بإعطاء الأولوية للشؤون والقضايا الإسلامية على جداول الأعمال الإخبارية لمحطات مثل «الجزيرة». وتتجلى أيضاً وجهة النظر الإسلامية في طريقة نقل مثل هذه المحطات لأخبار العراق وفلسطين والجزائر ومصر. وليست مصادفة على الإطلاق أن تمنح قناة «الجزيرة» في العادة شخصيات مثل خالد مشعل ومحمود الزهّار من حركة «حماس»، ورمضان عبد الله شلّح من «الجهاد الإسلامي» وقتاً أطول على الهواء وتغطية أكثر تعاطفاً معهم مقارنة بالوقت والتغطية اللذين تخصصهما لمحمود عباس والسلطة الفلسطينية.

أضف إلى ذلك، أنه قلّما يتم انتقاد الفظائع التي ترتكبها الحكومات والمجموعات ذات الهوية الإسلامية. ونادراً ما نسمع الصحافيين يتحدثون بالسوء عبر أي قناة إخبارية عربية عن التكتيكات المعتمدة من قبل حركة «الجهاد الإسلامي» أو كتائب الأقصى الفلسطينية، كما أن ممارسات «حماس» بعد انقلابها على السلطة في غزة لم تحظ بأي تمحيص إعلامي. أما الفظائع التي ارتكبتها الحكومة السودانية في دارفور، فجرت تغطيتها إما لتبرير أفعال الحكومة وإما للتقليل من حجم هذه الكارثة الإنسانية التي تسبّب بها الإسلاميون. وفي تغطية وسائل الإعلام العربية لمواجهة الحكومة الجزائرية مع الإسلاميين المحلّيين، نلاحظ الانحياز الواضح للإسلاميين. ولا بد من الإشارة إلى أن تأثير الصحافة الإسلامية في قناة «الجزيرة» قد سمح بتخصيص فترة بث للرسائل المسجلة الصادرة عن أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وأبو مصعب الزرقاوي.

ولا يمكن فهم طريقة عمل قناتي «الجزيرة» و«العربية» من دون البحث في السياسات التي أنتجت هاتين المحطتين وفي تاريخ الحروب الإعلامية في المنطقة. وكما أوضحت في الفصل الأول، تكاد قناتا «الجزيرة» و«العربية» تشكلان نسختين مرئيّتين عن المحطة الإذاعية «صوت العرب» التابعة لجمال عبد الناصر. فعلى غرار «صوت العرب»، تستخدم الحكومتان القناتين كجزء من سعيهما إلى الهيمنة الإقليمية. والواقع أن الامبراطورية الإعلامية السعودية، من المطبوعات كجريدتي «الشرق الأوسط» و«الحياة»

إلى شبكة «إم بي سي» وقناتي الإخبارية والعربية، والقنوات الدينية المتعددة مثل قناة «إقرأ» التابعة لراديو وتلفزيون العرب، أُطلقت كلها لتشكل ثقلاً موازناً في وجه وسائل الإعلام التي ينتمي إلى تيار القوميين العرب بشكله التقليدي.

وقد جرى تصميم هذه الصبغة الإسلامية وشبه الإسلامية التي اصطبغت بها وسائل الإعلام الجديدة لإبعاد الجماهير عن التيار القومي «العلماني». وجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجية نجحت جزئياً لأن أموالاً طائلة استُثمرت فيها، وكذلك لأن الخطاب الإسلامي الذي أُعيد إحياؤه بدا أصيلاً مقارنة بالخطاب «الغريب» للقومية العربية. فلا قيمة مهمة لماركس ولينين في رمال الجزيرة العربية مقارنةً بالحشود التي تهتف «الله أكبر» وغير ذلك من الشعارات الإسلامية التي تلهب حماسة الشارع العربي. ومع انتهاء الحرب الباردة، بدا أن القوميين العرب العلمانيين أمثال صدّام حسين قد تعلّموا هذا الدرس. وقد قرر صدّام أن يضيف عبارة «الله أكبر» إلى العلم العراقي خلال حرب الخليج الثانية. وفي تلك الآونة، بدأت الحلقات الأولى من المعارك الإعلامية بين القومية العربية والإيديولوجيا الإسلامية عبر العالم العربي تظهر عبر شاشات التلفزة.

لقد شكلت نشأة «الجزيرة» في العام ١٩٩٦ إلى حد ما رداً على السيطرة السعودية على وسائل الإعلام العربية. وكما أوضحت في الفصل الثاني، نظر القطريون إلى المملكة العربية السعودية كمصدر تهديد بالنسبة إلى قطر، تماماً كما شكّل العراق في عهد صدّام تهديداً بالنسبة إلى الكويت. وقد لجأت قطر إلى استراتيجية ثلاثية لإعاقة المخاطر السعودية المحتملة. أولاً، ضمنت قطر الحماية الأميركية من خلال استضافتها قواعد عسكرية أميركية على أرضها. وقد تم نقل المقر الرئيس للقيادة المركزية الأميركية من تامبا في فلوريدا إلى قطر. ثانياً، نجحت قطر في تحقيق شراكات مع شركات نفطية أميركية كبرى مثل شركة شيفرون Chevron لتطور قطاع إنتاج الغاز الطبيعي المتنامي لديها. وأخيراً، شكلت قناة «الجزيرة» المكوّن الثالث في هذه الاستراتيجية، إذ تم استحداثها لتنفيذ خطة الدوحة لوضع السعوديين في موقع الدفاع تجاه الحملات الإعلامية المكثفة.

وفي ما أعطت قطر المجال الجوي للأميركيين، أعطت الموجات الهوائية لبن لادن وقوى المعارضة السعودية. وأصبح بن لادن مدفع قطر الثقيل في وجه المملكة العربية السعودية.

وتجدر الإشارة إلى أن فهمنا لهذا التاريخ يسمح لنا بتفادي الوقوع في شرك نماذج التحليل الإعلامي المنقولة عن التجارب الغربية والمطبّقة على وسائل الإعلام العربية. فوسائل الإعلام العربية تشكل حالة خاصة، تماماً كما يشكل العالم العربي سياقاً خاصاً. والواقع أن تحليل وسائل الإعلام العربية ينطوي على مضامين هامة بالنسبة إلى الجدال الأوسع نطاقاً حول التغيير السياسي والاجتماعي في العالم العربي. وقد أظهر هذا الكتاب أن وسائل الإعلام العربية هي أبعد ما يكون عن أن تشكل مؤسّسات اجتماعية مستقلة، ما يعني أيضاً أنها لا تشكل جزءاً من المجتمع المدني العربي. ويمكننا حتى أن نثبت أن هذه المنافذ الإعلامية تشكل بنى تابعة للدول تم تركيبها فوق المجتمعات التي تحكمها. وللذهاب إلى أبعد من ذلك، يمكننا أن نرى في نموّ محطات التلفزة العربية العابرة للحدود قيوداً تحدّ من تطور مجتمع مدني معافى. فهذه الوسائل الإعلامية تشكل فضاءات إقليمية خاصة أو فضاءات افتراضية تسمح لمجموعات اجتماعية مختلفة بأن تبث شكاواها في بيئة يتم التحكم بها. وقد تم إفراغ الخطاب الإعلامي العربي عبر هذه القنوات الفضائية من عناصره الخطيرة، ليتحول إلى خطاب مروّض وباهت. وهو يشكل إذ ذاك صمام أمان بالنسبة إلى الأنظمة.

وكما هو معلوم لدينا جميعاً، تحتاج الأنظمة السلطوية إلى متنفّس لها لكي تضمن بقاءها. وتماماً كما تشكل هونغ كونغ رئة النظام الشيوعي الصيني، وكما كان لبنان يشكل رئة نظام الأسد في سوريا، تشكل وسائل الإعلام العربية رئة غير محلّية لهذه الأنظمة الأوتوقراطية أو شبه الأوتوقراطية. أما الخلط بينها وبين الفضاءات العامة الديموقراطية، فيعني الوقوع في الشرك الذي نصبته الأنظمة. فوسائل الإعلام العربية بوضعها الحالي تشكل عائقاً في وجه الإصلاح السياسي الحقيقي وليس محفّزاً له. هي تعمل كأداة للحكومات ضد الأعداء الداخليين والخارجيين على حد سواء. وقد تجلت هذه الميزة

في السياق المصري عندما أطلقت وسائل الإعلام المحلية حملة مكثّفة ضد سعد الدين إبراهيم وضد أيمن نور لأنهما تحديا النظام ولو بشكل محدود، ما يعني أنهما تجرآ على تجاوز الخطوط الحمر. وهذا مجرّد مثال واحد من آلاف الأمثلة التي يمكن الاستعانة بها لتجسيد استمرار استغلال وسائل الإعلام لذمّ الأعداء الداخليين للأنظمة.

وعلى مستوى استخدام وسائل الإعلام للتهويل على دولة أخرى، يمكننا الإشارة إلى كيفية استخدام قطر لقناة «الجزيرة» في محاولة لإزعاج المملكة العربية السعودية، واستخدام عبد الناصر لـ«صوت العرب» ضد الملك فيصل وغيره من الملوك في الشرق الأوسط. فوسائل الإعلام تشكل امتداداً للسياسات الخارجية للدول العربية. ولكي تشكل وسائل الإعلام عامل تغيير سياسي، ينبغي أن يتم دمجها في مؤسّسات المجتمع المدني، وينبغي أن تشكل جزءاً من الدم المتدفق في عروق السياسة. أما المؤسّسات الإعلامية بشكلها الحالي فهي بكل بساطة عوامل وأدوات لدى قوى الوضع الراهن.

لقد علّق الكثيرون في العالم الآمال على القوة التغييرية لوسائل الإعلام العربية في ما يتعلق بالمجتمعات والأنظمة السياسية. والواقع هو أن تأثير وسائل الإعلام العربية على تغير المجتمعات الشرق أوسطية يبقى في أفضل الحالات عند حدّه الأدنى. فقد يتغيّر الخطاب الذي يُبث عبر الشاشة، أما عملياً، فتبقى الدول وأجهزتها الأمنية محصّنة جيداً. وتتحول شاشات التلفزة إلى ما يشبه فضاءً افتراضياً ربما يُسمح فيه بانتقاد الحكومة، في حين أن تجمعات الأفراد في الشوارع قد تكون مكلّفة جداً بالنسبة إلى المشاركين فيها.

وكما أشرت في الفصل السادس، يعني انعدام الثقة بين وسائل الإعلام وجمهورها بفعل تراكم التجارب التاريخية، أن تأثير وسائل الإعلام يبقى عند حدّه الأدنى. ففي العام ١٩٦٧، أخبرت وسائل الإعلام العربية العالم العربي بأن الجيوش العربية كانت تسحق الإسرائيليين. لكن العرب استيقظوا بعد ذلك على فاجعة الهزيمة المروّعة. ويبدو أن انعدام الثقة مستمر على حاله. فقلّة قليلة من العرب فقط تثق بالصحف أو محطات التلفزة للحصول على الحقائق. ويفضل هؤلاء في الواقع وسائل الإعلام الأجنبية مثل هيئة

الإذاعة البريطانية الـ «بي بي سي». وجدير بالذكر أن الثقة في العالم العربي ترتكز على التواصل بين الأفراد. إذا ما سمع أحدهم عبر الراديو أو التلفزيون، أو قرأ في الصحيفة، أن سعر صرف العملة المحلية في مقابل الدولار قد تغيّر، فإنه في العادة يرفع سماعة الهاتف ويتصل بقريبه الذي يعمل في الصحيفة أو في وزارة المالية للتحقق من المعلومة. والمقصد هنا هو أن أولئك الذين يعتمدون على وسائل الإعلام العربية لتوسيع الفضاء العام يوجدون تماثلاً خاطئاً بين العالم العربي والأنظمة الديموقراطية تماماً كما يتم ابتداع تماثل خاطئ بين قناة «الجزيرة» وشبكة الـ «بي بي سي»، ولعلّ هذا خلط مقصود تخلقه آلة الدعاية لهذه القنوات التي تصرف ملايين الدولارات، بغية إقصاء أي تحليل موضوعي لهذه الظواهر الجديدة.

لا يعني هذا أن وسائل الإعلام العربية حالة ميؤوس منها، لكنه نوع من السذاجة أن نشاهد الصور على الشاشات وتتوقع أن تغييراً مماثلاً حدث على أرض الواقع. ففي البداية لا بد من تغيير القوانين وأن يتوسّع فضاء الحرية ويتقلّص دور الدولة البوليسية قبل أن نتحدث عن أي تغيير حقيقي. وجدير بالذكر أن التغيير يبدأ في مكان محدد، في أوساط الشعب. وعندئذٍ فقط تتغير وسائل الإعلام. وكما حاولت أن أبيّن في هذا الكتاب، يُعزى السبب في ذلك إلى أن المصالح المحصّنة التي تقبض بإحكام على المجتمعات العربية هي نفسها التي تتحكم بوسائل الإعلام. والنقطة النظرية الأوسع التي يرمي إليها هذا الكتاب هي أنه يجدر بعلماء السياسة والمنظّرين في الإعلام الذين تبنّوا خطاب العولمة الذي يقول بتدهور دور الدولة، والذين يربطون بين الاستخدام التكنولوجي في المجتمعات وتطوّرها، أن يدرسوا هذه الحالات بعناية ليعيدوا النظر في مواقفهم النظرية ويراجعوا ما وصلوا إليه من نتائج تجريبية، تبدو لي من خلال هذه الدراسة أنها بعيدة عن الواقع. فالدولة العربية ما زالت قوية بل إن تمكّنها من الاستفادة من وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة أكبر بكثير من قدرات معارضيها. واستخدام التكنولوجيا المتطورة في مجتمع ما لا يعني بالضرورة أنه مجتمع متطور.

فهرس الأعلام

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

فهرس المصطلحات

فهرس الأماكن

من يملك المؤسّسات الإعلامية وقرارها في العالم العربي؟ ماذا وراء الحروب المستعِرة على غير جبهة إعلامية عربية؟ هل يُعتبر تكاثر القنوات الإخبارية دليلاً على عافية سياسية متنامية في العالم العربي؟ إلى أيّ حدٍّ يمكن الإعلاميين العاملين في المؤسّسات العربية التأثير في تقديم الخبر أو صياغة التقرير؟ ما الجديد الذي جاءت به القنوات الغربية الموجّهة إلى المشاهد العربي؟

الاستنتاجات التي خرج بها المؤلّف لا بدّ من أن تثير ردود فعل متباينة بين مؤيّد ومعترض ومتّهم. كيف لا، وهو يخلص إلى:

- لا وجود لوسائل إعلامية عربية مستقلّة.
- المنافسة بين المؤسّسات الإعلامية هي جزء من صراع أوسع نطاقاً بين دول وأنظمة.
- لا مصداقيّة لقناة «الحرّة» وإذاعة «سوا» لدى الجماهير العربية.
- لا تشكّل وسائل الإعلام العربية جزءاً من المجتمع العربي المدني.

أهمّية هذا الكتاب أنه يستند إلى دراسة ميدانية معزّزة بالوقائع والأرقام حول واقع الإعلام العربي الراهن، هي الأولى من نوعها دقّةً وشمولاً.

د. مأمون فندي: أستاذ جامعي وكاتب ومدير برنامج الشرق الأوسط وأمن الخليج في المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، لندن. له مؤلّفات عديدة باللغة الإنكليزية، منها "المملكة العربية السعودية وسياسة المعارضة". يكتب في صحف عالمية مثل النيورك تايمز والواشنطن بوست والفيننشيال تايمز والكريستيان ساينس منوتور والشرق الأوسط.



ISBN 978-1-85516-022-4

